افريقيا تختنق

رينيه دومون   ماري - فرانس موتان

ترجمة الياس الصغير



رينيه دومون　　ماري - فرانس موتان

افريقيا تختنق

تعريب

عيسى عصفور



منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي

دمشق ١٩٨٤

DL

العنوان الاصلي للكتاب :

René Dumont Marie - France Mottin

L'AFRIQUE ETRANGLÉE

Editions du Seuil
87 - Rue Jacob Paris

منذ قرون أوقفت أوربا تقدم البشر الآخرين وسخرتهم لأهدافها وأمجادها ، قرون ضيقت فيها الخناق على مايقرب من مجموع البشرية ، باسم « مجازفة روحية » مزعومة .

(. . .)

ان المرحلة البرجوازية في تاريخ البلدان المتخلفة مرحلة عديمة الجدوى . وعندما يقضى على هذه الطبقة ، وقد نهشتها تناقضاتها ، سيتبين للناس أن شيئاً لم يحدث منذ الاستقلال ، وأنه يجب معاودة كل شيء والانطلاق مجدداً من الصفر .

فرانز فانــون

معذبو الأرض

إلى فلاحات افريقيا الاستوائية المنسيات ، حمالات الماء والحطب الأبديات .

إلى فتيان الأرياف ومدن الأكواخ الذين هم مع ذلك أمــل افــريقيا .

كي لا يقبلوا هذا الاختناق .

مقدّمة أولى

نحن مسؤولون

لقد كثرت الكتب المتعلقة بافريقيا ، مثل : نهب افريقيا ، افريقيا للافريقيين ، الرهان الافريقي ، الخمسون افريقيا ، افريقيا المغدور بها، افريقيا الخائبة المضلّلة . . : وقد آثرنا الاستماع إلى ادوارد سوكوان Edward Sokoine الذي قال لنا عندما فارقناه في منتصف آب ١٩٧٩ وقد تشنجت قسمات وجهه : « إنهم سيخنقوننا » . وكنا عائدين ، أنا وماري — فرانس موتان من جولة استمرت اربعة أشهر خلال مناطق تانزانيا ومقاطعاتها وقراها . وكنا قد جبنا غينيا — بيساو أيضاً ؛ وكنت من قبل قد درست عدة مرات عدداً من بلدان افريقيا الغربية ، ثم تسنى لنا أن نبدأ عملاً مماثلاً في زامبيا من آب ١٩٧٩ إلى كانون الثاني ١٩٨٠ ، ثم في السنغال والرأس الأخضر في آذار — نيسان ١٩٨٠ .

ولنتقدم بالشكر بادىء الأمر إلى مختلف رؤساء الدول والوزراء الذين من أجلهم أنجزت هذه الأبحاث ، وعلى الأخص إلى مواليمو جوليوس نيريري وسوكوان وماكويتا في تانزانيا ، ثم إلى الرئيس

كينيث كاوندا في زامبيا،على مامنحونا من تسهيلات عمل استثنائية تماماً ، وبخاصة على الثقة التي أظهروها لنا . ذلك لأننا استطعنا بهذه الصورة ، رغم مصاعبهم المتزايدة ، إجراء مناقشات عميقة جداً (فنية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وأخيراً سياسية) بدون اي تحفظ ، سواء في أعلى المقامات ، وفي أوساط الحكومة والحزب والادارات ، ام في المناطق والولايات والمقاطعات وحتى في القرى : لقاءات مؤثرة مع فلاحي افريقيا وفلاحاتها ، هؤلاء البروليتاريين الحقيقيين في الأزمنة الحديثة الذين لايتحدث عنهم الناس إلا اذا ماتوا من الجوع كافة ، هذه القرى التي لايصل إليها بهذا الشكل إلا القلة من الاجانب .

وهكذا تسنى لنا التعمق في نقد سياساتهم الزراعية ، والريفية ، والعامة : نقداً بناءً ولاريب ولكنهم طلبوا إلينا بصراحة أن نعبّر عنه بحرية تامة ، مع علمهم بأن جزءاً كبيراً من بطانتهم (١) لن يكونوا راضين عن ذلك ، وهذا ماكان فعلاً .

كنت في العاشرة من عمري ، في اكتوبر ١٩١٤ ، وكنت في مدينة آراس في خط الجبهة ؛ وكنت أثناء الحرب استمع إلى شكاوى الجنود المجازين ، ولكن المؤخرة كانت تحيا حياة مرحة ، غير مبالية بالآلام البشعة ، وبتقتيل المقاتلين الذي جلبه غباء العسكريين وتخلي حكام اوروبا التي فقدت تفوقها في هذه الحرب ، فلا نأسف لهذا الفقدان .

وها نحن في عام ١٩٨٠ في حرب عالمية أخرى ، مختلفة جداً عن تلك ، ولكنها مثلها على الأقل مجلبة للرعب . والجبهة هي الطبقات الفلاحية

---

(١) كل البطانة تقريباً في زامبيا ؛ وفي تنزانيا يدافع كثيرون من كبار قادة الحزب ، ومنهم اللجنة المركزية عن المراكز المكتسبة ، ويدافع عنها في كل مكان مديرو المنظمات شبه الحكومية .

الاستوائية ومدن الصفيح حيث « يلجأ » قسم متزايد من أبناء الأرياف الذين أمعن في إفقارهم ، وظلمهم ، واستغلالهم ، وتضليلهم . فالاطفال يموتون فيها بالملايين(١) كل عام ، أو يعيشون في البؤس ، إن لم نقل في العذاب : وقد رأيت الحلقة السابعة منهم على أرصفة كالكوتا.

اننا نحن ، جميع البلدان المتقدمة ، والمؤخرة الجديدة غير المبالية بآلام الجبهة ، نحن المسؤولون الأوائل عن هذا البؤس المخيف . إننا نعيش في بذخ خارق فوق مافي كوكبنا الصغير من وسائل ومن ثروات محدودة ، ونستنفد بسرعة فائقة موارده غير المتجددة من الطاقة والفلزات ، وندمر غابات العالم من أجل زراعات تسلب الخصوبة أو أوراق سرعان ما تتبدد . إننا كمطلقي الجن ، ننمي محتوى الجو من غاز الفحم بدون ان نستطيع قياس أضراره على المناخ ، وعندما يكون بوسعنا أن نقيس هذه الأضرار يكون قد فاتنا الأوان .

لقد أثارت الصناعة الحديثة مايطلق عليه الآن اسم التنمية ، ثم أوجدت مجتمع الاستهلاك بالجملة الذي هو أيضاً التصفية الكبرى الرخيصة للموارد القابلة للنفاد . ومنذ عام ١٩٤٦ بوجه خاص جعلنا عمليات التبذير تتسارع بسبب التحضر الجنوني والحياة المبنية على السيارة الخاصة ، في فرضية مفادها أن البترول يتوقع له أن يزداد وفرة ويتناقص كلفة على الدوام . وقد قادنا ذلك إلى حضارة كاذبة ضالة تماماً وإلى تدمير المجتمعات التعايشية . وآنذاك كان و . روستوف وهرمان كاهن يعدان العالم أجمع بهذا « المستوى من العيش » إذ ماأحسن « متخلفو » العالم الثالث إبداء الطاعة والصبر . . .

---

(١) لقد قتل منهم لنظامنا الاقتصادي أكثر مما قتل هتلر وستالين والشاه وبينوشت مجتمعين .

إنه جهل مجرم أو كذب مجرم . لقد سببت التنمية أعظم اعمال التدمير في التاريخ العالمي ، وكان هذا التدمير أشد سعاراً مما دمرته الحربان العالميتان الأخيرتان . فالتسليح يبدد خيرة الأدمغة ، وأغنى الفلزات ، والطاقات التي امست نادرة . إن جوع العالم جريمة لاتغتفر ، لأن في وسعنا إيقافه في بضع سنوات ، وذلك بتوزيع الموارد العالمية توزيعاً أقل تفاوتاً وبنظام اقتصادي يعاد فيه النظر فيكون قادراً على ان يوفر للجميع العمل الضروري لسدّ الحاجات الأساسية لجميع سكان الأرض . ولكن حضارتنا تتسم قبل كل شيء بالتفاوت المتزايد . ان تبذير « المتطورين » ليس قابلاً للتعميم ، ولايمكن لكوكبنا أن يتحمله ، فهو يستند اذن على بؤس نسبة متزايدة من البشرية بؤساً متعاظماً في معظم الاحيان . إننا نسمي أنفسنا متفاخرين بالعالم الحر ونزعم أننا نعيش في « ديمقراطية » . وهذا أمر قابل للنقاش جداً في الداخل ، أما في الخارج فلا ، فهو نفاق صرف . إننا قبل كل شيء مستغلّو الفقراء ، عن طريق نظام اقتصادي مسيطر أعدّه الأغنياء إعداداً بارعاً من أجل الأغنياء .

وبالنسبة للكثيرين من الفرنسيين لم تمت الكارتييرية ، هذه الفكرة التي مفادها أن قادة العالم الثالث هم وحدهم المسؤولون عن بؤس شعوبهم. هذه الأقليات ذات الامتيازات سننتقدها مرة أخرى ولا ريب . ومع ذلك فاننا نرجو القارىء ألا ينسى أبداً أننا نحن ، المتطورين ، نشكل الكتلة الكبرى من ذوي الامتيازات المتعسفين على سطح البسيطة ، فنحن إذن أول المسؤولين عن جوع العالم : إننا منافقون ، هكذا نحن .

وشكراً لجاك بونيكورت على مؤازرته القيّمة .

رينيه دومون

مقدمة ثانية

شيئان أو ثلاثة
أعرفها عن افريقيا...

عندما كنت طفلة كانوا يعلّموننا أن افريقيا قارة واسعة الأرجاء تغطيها الغابات ويسكنها بشر متوحشون علينا أن نبشرهم بالانجيل . وكادت الغابة تزول ، و « المتوحشون » مستقلون اليوم، حتى لو أن من بينهم من لايزالون يذهبون إلى القداس .

ماهي إفريقيا هذه ؟ إنها لاتزال في نظر بعضهم ممن هم حريصون على التعميمات المتسرعة المريحة ويعيشون مع ذلك في القرن العشرين ، « بلداً » رتيباً غير متميز .

وهي بالنسبة إلى من ينظرون إلى الخرائط شيء مبهم ضخم وكتلة كثيفة في أسفل اوربا ، ومستودع لاينضب لشتى الفلزات ولفستق العبيد والموز والزراعات الأخرى المسماة دخيلة ، ولكن رسالتنا « التمدينية » اخفقت فيها .

كل هؤلاء البشر الذين نسعى إلى نسيانهم لأنهم ليسوا « متمدنين » موجودون في مكان ما ؛ وعندئذ نلقي بهم في فراغ العالم الثالث البعيد عن الواقع ولن يكون لهم وجود إلا يوم يلدؤون في تقليدنا . إن نزعتنا

الأوربية ليست سوى شكل من اشكال العرقية وحتّى لوكنا لم نعد نجرؤ على ان نكون إلا أبويين فاننا لسنا أقل اعتقاداً بهذه النزعة .

هناك افريقيا المثقفين الباقين في اوربا ، هذه الأرض الفسيحة التي يطيب لهم أن يتصوروها بكراً والتي يستطيعون فيها — ولم يحرموا انفسهم من ذلك — ان يخططوا على مهل لأحلامهم في الثورات ، وهي مستحيلة في بلدانهم ، ولمجتمعات جديدة . انهم لايعرفون من افريقيا تلك سوى أمثالهم « ذوي الجلود السوداء والمظاهر البيضاء » اذ يشتركون في اللغة الجوفاء نفسها . انهم يضعون النظريات ويتمركسون ويتوخون ان يتحدثوا كثيراً عن علاقات وطرق إنتاج لجميع هؤلاء الفلاحين « الجهلة » ، الأميين ، الذين يكدّون بمجارفهم . وحين الحصول على الاستقلال راودتهم آمال عريضة لايزال بعضهم يتعهدها في هذه الأيام . فاليسار البعيد عن الواقع هو آخر الأمر مسؤول كمسؤولية اليمين المحسوس بمقدار مايبرر تبريراً أعمى ، دونما معرفة كبيرة بأفريقيا ، كل سياسة تدعي أنها اشتراكية وبمقدار مايغتفر التخبطات بسهولة كبيرة كي يكفّر عن نزعته الاستعمارية . إنها رومانسية تبسيطية بعض الشيء ولاتخدم سوى من يتعللون بها . « لقد قيل لكم ذلك فعلاً ! . . . » .

وهناك إفريقيا برقيات وكالات الانباء التي تحدثنا ، من خلال تأكيد التلكسات المغفل ، في السياسة وفي العلاقات الدولية . وإفريقيا تلك ليست سوى سلسلة من الحوادث : كحرب بيافرا ، وهجمات شابا ، وقصة الماس أو مذابح الاطفال . وتذكر لنا البرقيات باقتضاب من حين لآخر نبأ وقوع انقلاب أو حدوث مجاعة . وعندما يسقط دكتاتور نكشف من جديد عن فضائحه كشف نفاق ، بدون أن نفكر في أن سكوتنا أو مجاملتنا قد أبقياه كل هذا الوقت الطويل . ولم لا ،

ونحن تصيبنا خيبة طفيفة من ان يختفي من اخبارنا المثيرة هؤلاء المهرجون الكبار الذين أشاعت تمثيلياتهم الجنائزية البهجة في صميم نزعتنا العرقية القديمة . « لقد قيل لكم ذلك حقاً !...» أما في الحقيقة فان افريقيا لاتهمنا حقاً إلا عندما تدخل مصالحنا في الحساب. إنه وجود فرنسي، وتدخل كوبي ، « يجب أن نبقى هناك (واعني بنحن فرنسا او الولايات المتحدة) وإلا فسيكون فيها السوفيات أيضاً، هؤلاء الذين ...، إلخ » وهناك فعلاً برابرة بريتوريا الذين بعناهم أسلحة والذين يجتاحون جيرانهم بانتظام ، ولكن هذا كله بعيد جداً في نظرنا نحن الذين نعيش حالياً في أفغانستان .

وهناك افريقيا الأنعم بالاً ، افريقيا الكثيرين من علماء السلالات ، والمراقبين(والمحافظين) في المجتمعات البدائية التقليدية وهم نوع من المتأملين في الحالة الراهنة الذين هدهدوا ميولنا إلى الفولكلور؛ افريقيا السائحين الملونين أيضاً الهواة الكبار لشمس البلدان النامية؛ الذين يقصدون، من أعماق هيلتون أو النوادي الأخرى ، إلى أن يروا « كيف يموت النصف الآخر من العالم » . وفي انهماكهم في التهام الطعام وفي الرغبة في غرائب الأشياء لايرون في معظم الاحيان شيئاً ذا بال سوى مسابحهم وخدمة الرقيق المنزلية التي تديم حنينهم إلى الابتسامة العذبة من الزنجية بانانيا . ولنضف إلى ذلك افريقيا القادة العسكريين وافريقيا التجار والجشعين أيضاً ، بل إن هذا تقليد قديم في قارة يبدو أنه كتب عليها أن تكون منهوبة .

وهناك أخيراً افريقيا الخبراء ، وهي أحدث واكثر كآبة ؛ افريقيا الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى التي تطمس الواقع وتنكر الحياة بلغة مرموزة : لغة الحاسب الآلي التي تستخدم من اجل اميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية دونما تفريق . إنها لغة اسبيرانتو جديدة عملية تماماً حين يدنو اليوم الذي نتحدث فيه كالآلات والذي سيدخل العالم

كله في نظام تكنوقراطي دولي رفيع جداً . وهكذا فان النساء اللواتي يرتدين التنانير القذرة ويحملن اطفالهن على ظهورهن ويأتين حفاة الأقدام إلى شوارع لوزاكا يقطعن الأخشاب لأكواخهن — وقد عُقّمن واحتسبن بالجملة — يصبحن « القطاع اللاشكلي (الذي) يزيد إنتاج الطاقة من اجل حاجات المناطق المحيطة بالمدن . » .

وسرعان مايضعون للبؤس لائحة حسابات يظهر فيها كل شيء ماعدا وجه البائسين الحقيقي ، وسيحولونهم عند الاقتضاء إلى « العامل البشري » ، كما لو أن حقهم الوحيد هو أن يكونوا عنصراً ثانوياً مقلقاً في الغالب في واقع لم يعد يتعلق بهم . وما بهذا تحرّك الشعوب « المتطورة » ، أو تخلق حوافز للتغيير هي أساس الحوار ؛ فالمسألة مسألة حوار في زمن يبدو فيه ان الازدياد المفرط في الاتصال قد زاد من عدم إمكانية التواصل .

كل هذه الصور الهزلية لأفريقيا وهذا الخليط المتنافر من التنمية قد أديا إلى جعلنا ننسى المسألة الأساسية : وهي أن افريقيا مصنوعة من افريقيين ، حتى لو كان هؤلاء الافريقيون يضايقوننا بعض الشيء . لقد قال موبوتو : « ربما كانت زائير في خير لو لم يكن فيها كل هؤلاء الزائيريين » . إنه لأنزه من كثيرين آخرين لايجرؤون على هذا القول .

ذلك أن إفريقيا ، هذه القطعة من الحلوى التي جزأتها من الخارج قوى جشعة ، هي أقوام من البشر أيضاً . إنهم شعوب جزأتها حدود تعسفية رسمت وفق سرعة زحف مشاة البحرية أو بحسب سرعة جرة القلم التي خطها مفاوضون متفوقون ؛ إنها حضارات جُحدت ، ومجتمعات هدمتها تنمية فرضت عليها ، وهي مستحيلة اليوم — مهما حاولنا اقناعها بها . هؤلاء البشر ليسوا فقط هؤلاء الرعاة الذين يرفضون

« تنميتنا » ، وهؤلاء المحاربين الشجعان الذين ألزموا بالزراعة ، أو هؤلاء الفلاحين المتمردين « المتخلفين » الذين يموت أطفالهم لأي سبب ، أو هؤء الملايين من الريفيين الذين يعيشون عيش الكفاف وهمهم الأكبر البقاءعلى قيد الحياةوالبحث عن ماء يشربون وعن حطب يطهون عليه طعامهم ، إنهم أيضاً هؤلاء الشبان الذين انتزعتهم وأسكرتهم التربية على الطريقة الغربية والذين يشق عليهم أن يقعوا ثانية في المبتذل من الحياة الافريقية العادية. إنهم أخيراً هؤلاء الصفوة من الناس الذين يقال فيهم كثير من السوء والذين ضللهتم أحلام نشأت في ديارنا والذين يريدون بقوة أن يحلوا محل المستعمر السابق كي ينسوا عصور الإذلال ويستردوا هويتهم ، والذين كثيراً جداً مايجدون أنفسهم في مواجهة أعباء للحكم لم يهيئهم من أجلها شيء . ومن عواصمهم المنفتحة التي أوجدتها التجارة الاستعمارية واقتصاد الرقيق يحاولون ان يوجهوا بلداناً لايمكن ضبطها ...

فهل أساءت افريقيا المنطلق ؟ وكيف جاز لنا ، مع وجود هذه العوائق ، أن نعتقد بان ذلك قد يكون سهلاً ؟ فاذا فكرنا في ذلك ملياً فهل يمكن لافريقيا أن تنطلق من منطلق غير سيىء ؟

عندما استقبلنا الرئيس سنغور في ٢ نيسان ١٩٨٠ صرح لرينيه دومون قائلاً : « لابد لي من الاعتراف بأنني انتقدك كثيراً في بداية الأمر ، وانا مضطر اليوم إلى الاعتراف بأنني كنت على خطأ ؛ فأنت الذي كنت على صواب » وأجابه رينيه دومون قائلاً : « أود أن اكون قد أخطأت» .

ماري — فرانس موتان

* * *

الفصل الأول

افريقيا المضطهدة
المنهوبة او المسلوبة

١ ـ افريقيا السوداء أساءت المنطلق :

لاننس أبداً الإبادة الجماعية للإفريقيين الذين نقلوا بالملايين كأرقاء إلى مزارع أميركا ، وحروب الفتوحات التي أشاعت اقتصاد الرق ، ومبادلة المواد الأولية الغنية بنفايات إنتاجنا ، واقتصاديات المستعمرات التي كانت تدار لصالح البلدان الأم وحدها والتي كانت تحظر قيام أية صناعة . ثم جاء استقلال البلدان الافريقية الذي ناضل بعضنا من أجله والذي كنا نعلق عليه آمالاً جساماً . . . لقد طلبت إلي الحكومة الفرنسية ، من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١ ، إعداد سلسلة مخططات تنمية زراعية لمستعمرات كانت على وشك نيل الاستقلال ، كما لو كان ديغول يريد إبقاءها داخل تجمع تسيطر عليه فرنسا ، وعلى هذا فقد ذهبت إلى مدغشقر ، وساحل العاج ، وتشاد ، والكونغو ، وداهومي ، والسنغال ، والكاميرون . وذهبت مع بيتلهم وشاريير في صيف ١٩٥٩ لدراسة إمكانيات غينيا التي كان ديغول قد استدعى منها في اكتوبر ١٩٥٨ جميع الموظفين الفرنسيين

في حركة مزاجية لم تكن مشرفة له . وفي عام ١٩٦١ طلبت إلي مالي Mali الاشتراكية العمل نفسه بالاتصال مع سمير أمين .

وكتبت والحالة هذه مائة صفحة كاملة من التقارير لكل بلد من هذه البلدان ، ولكن سرعان مابدا لي ، وعلى الأخص في كونغو فيلبير يولولو ، أن البيئة السياسية غير صالحة إطلاقاً لتشجيع « انطلاقة » زراعية ريفية فعلية هي القاعدة الأساسية للتقدم الشامل لهذه الاقتصاديات المسماة متخلفة . فازدياد الانتاج الزراعي ازدياداً قادراً على مجاراة ازدياد السكان مجاراة واسعة ربما كان في وسعه أن يوطد الاستقلال السياسي الناشيء الضعيف ؛ وسرعان مابدا لي أن هذه الزيادة لايمكن تحقيقها في سياق كهذا . وكانت الحكومة الفرنسية ، بمساعدة مخبري جاك فوكار السريين ، تعد بجثة عدن من يتبعها في سياستها « السخية » في المعونة والتعاون .. وكان يبدو لي أنني اذا جعلت الناس يعتقدون بأني أؤيدها — مادمت قد ساهمت فيها — فاني أخون أصدقائي الافريقيين وأعرض للخطر ، حتى بالاستنكاف ، مستقبل هذه القارة .

وعزمت والحالة هذه على نقل هذه المشاكل في التنمية الريفية والشاملة إلى علم الجمهور ، وبالتالي إلى الصعيد السياسي ، وذلك بأن كتبت (بشيء من السرعة) نوعاً من مقالة نقدية بعنوان : افريقيا السوداء اساءت المنطلق ؛ ولما صدرت في اكتوبر ١٩٦٢ في منشورات Seuil سرعان ماغدت أروج كتبي في تلك الفترة ، ولكن قراء كثيرين استغلوها لأهداف سياسية تختلف عن اهدافي . وكان الشديدو الحزن على المستعمرة والأنانيون القصيرو النظر في

الكارتيبرية يلتذون بالأخطاء التي كان الكثير منها يصعب تلافيه في وضع كهذا ، والتي كنا مسؤولين عنها على نطاق واسع : وهذا مالم أشر إليه بما فيه الكفاية . وعندما قرأت هذا البحث ثانية في عام ١٩٨٠ أدركت أنه كتب على اسس تاريخية وبوجه خاص على اسس سوسيولوجية ناقصة جداً ، فهو ينطوي على رائحة شديدة لنزعة اوربية أنانية في التصدي للحقائق الافريقية ، وبخاصة في مشورات التحديث الزراعي (١) . وكانت المعرفة قليلة آنذاك بالطبقات الفلاحية الافريقية في تنوعها الواسع ،من القبائل الرحل في اطراف الصحراء إلى زارعي الحبوب في السهوب وحتى المزارعين المتنقلين في الغابات الدائمة الخضرة الخ.

وكنت قد حذرت ولا ريب — بدون أن يسمع لي رأي — من كثير من عمليات التحديث المبالغ فيها ، كالإكثار من استعمال الآلة في زراعة فستق العبيد في كازامانس: على غرار خطة « Peanut Scheme » في تانغانيكا . غير أني لم أكن قد حسبت حساباً لنقصان معرفتي بافريقيا قبل الاستعمار وأثناء الاستعمار ، وبالتقاليد والاقتصاديات والسوسيولوجيات الفلاحية المتنوعة جداً . وليس من جامع بين زارعي الرز من البتسيلوسيين في هضاب مدغسكر العليا وبين النساء اللواتي يزرعن المنيهوت في غابة شمال المنخفض الكونغولي قرب أويسو .

وبناءاً على ما تقدم فقد كان لهذا البحث أثر الصدمة الكهربائية على الطلاب والسلطات في افريقيا الناطقة بالفرنسية (٢) ، فحظرت

---

(١) ولهذا فقد حذفت منه الكثير في طبعة كتاب الجيب ، منذ عام ١٩٦٦ .

(٢) حيث لا أزال مقبولا تماماً . وكان نادي الساحل قد فكر في عام ١٩٧٨ في أن يعهد إلي بدراسة ، ورفضت السلطات الا فريقية .

السلطات الكتاب وأعلنت أن مؤلفه شخص غير مرغوب فيه كما لوأني اقترفت جرماً ضد الذات الملكية . وكنت قبل أن اكتبه قد قدمت استقالتي من عضوية اللجنة الادارية لصندوق المعونة والتعاون FAC في الجمهورية الخامسة الناشئة التي كنت انتقد سياستها انتقاداً مريراً جداً .

وعندما ترجم الكتاب إلى الانكليزية بعنوان : False Start in Africa ، كانت له آثار مختلفة جداً في افريقيا الناطقة بالانكليزية، ففي تانزانيا ألزم جوليوس نيريري وزراءه بقراءته وجعل منه كتاباً يجب تدريسه في المدارس ،وترجم آخر الأمر إلى السواحلية لغة تانزانيا القومية . وعندئذ طلب إلي MWalimu (المعلم ، وهو الاسم الممنوح لنيريري تحبباً) أن آتي اليه و « أنقد » سياسته الزراعية لأنه ، هو على الأقل ، لايعتقد نفسه معصوماً من الخطأ . ودعاني كينيث كاوندا إلى زامبيا للغرض نفسه . ولئن صدر التقرير التانزاني كي يذاع — وينتقد — فان تقرير زامبيا بقي سرياً ؛ وفي عام ١٩٧٩ كان الأمر على العكس .

وبعد اثنتي عشرة سنة أتاحت لنا الدعوة الثانية من رئيسي هاتين الدولتين اللذين كانا لايزالان في الرئاسة وسط مصاعب داخلية وخارجية متزايدة ، أن نثبت — بعد عدة رحلات أخرى عبر البلدان « الاشتراكية» والعالم الثالث — أن الوضع في افريقيا الاستوائية ، بدلاً من أن يتحسن ، لايزال يزداد سوءاً ويغدو مأساوياً تماماً . إنه وضع يعنينا جميعاً ولايمكن له أن يدع في موقف اللامبالاة أولئك الذين يقلقهم مصير « كوكبنا الصغير » ومصير أعقابهم الذين نحن مسؤولون عنهم .

٢ ـ المسؤوليات الفرنسية (١) :

كان صندوق المعونة والتعاون الفرنسي يموّل بوجه خاص نفقات البنية التحتية ويوجه « تنمية » المستعمرات السابقة في منحى مصالحنا ، في إطار استعماري جديد . وكانت الحكومات « الصديقة » لفرنسا ، مثل حكومة أهيجو في الكاميرون ، محمية بالسلاح منذ عام ١٩٥٩ من الثورة الشعبية لاتحاد الشعب الكاميروني (UPC) الذي اغتيل قادته على يد دوائر استخباراتنا .

وتدخل الجيش الفرنسي أيضاً لحماية الزمرة الاستعمارية الجديدة الحاكمة في غابون ؛ ثم تدخل في تشاد بدون أي نجاح سوى نشوب حرب أهلية رهيبة لانرى لها نهاية . وفي موريتانيا انتهى الأمر مع ذلك بالحكومة التي كنا نساندها إلى أن تعيد للبوليساريو إقليمها ، فأدركت البطالة عمال المناجم في منطقة لايزال فيها احتياطي صخم من حديد اللورين ومن فلزات الحديد . وقيل لنا إن فلزات موريتانيا أوفر ربحاً : هذا صحيح ، وهذا هو البرهان على أننا ندفع ثمنه زهيداً ، فنحن ندافع عنه اذن بالسلاح .

وكانت زائير في ذروة التفكك بحكامها الذين يجمع الناس على أنهم أشد الحكام فساداً : ومع ذلك فقد تدخل جيشنا في شابا Shaba في أيار ١٩٧٧ وفي أيار ١٩٧٨ لدعم موبوتو. ذلك أنه اذا وصلت إلى الحكم في هذا البلد فئة أكثر « وطنية افريقية » فانها ستدعم دعماً فعالاً دول « خط المواجهة » التي تدافع ، من انغولا إلى بوتشوانا وزامبيا ، ومن تانزانيا إلى موزامبيك ، عن حركات التحرر الظافرة منذ الآن في زمبابوي وفي ناميبيا وفي أزانيا (افريقيا الجنوبية) .

---

(١) يبدو لي أن من الأمانة أن أذكرها أولا ، ولو أن هناك مسؤوليات أخرى كثيرة.

واخيراً ومنذ عهد أقرب ، وبعد مساندة متأخرة جداً للقذر بوكاسا ولتتويجه المضحك ، تدخل الجيش الفرنسي لإبداله بآخر ممن نحميهم وهو ابن عمه دافيد داكو الذي كان قد تخلى له عن السلطة بدون قتال في ٣١ كانون الأول ١٩٦٥ (١) . وأخطر من ذلك أن فرنسا جهزت زمناً طويلاً جيش جنوب افريقيا، بل ساعدته في تطوير صناعة نووية ربما سهلت صنع قنابل ذرية : وهذا خطر رهيب على افريقيا « السوداء».

وعلى الصعيد الاقتصادي يمول صندوق المعونة والتعاون الفرنسي FAC باستمرار البنى التحتية وزراعات التصدير التي تزودنا بأسعار زهيدة بفستق العبيد وبالقطن من السهوب، وبزيت النخيل ،والقهوة والكاكاو ، والكاوتشوك ، والموز ، والأناناس ، والأخشاب الاستوائية ، الخ ، في منطقة الغابات . ثم الاورانيوم وفلزات معدنية متنوعة هي منذ اليوم فصاعداً اعظم شأناً من اجل اقتصادنا . وعلى هذا فقد استقلت من لجنة FAC الادارية لأن هذا الصندوق كان في أغلب الاحيان يرفض تمويل الزراعات التي تنتج مواد غذائية والصناعات التي تسبق الزراعة وتعقبها : كالسماد والآلات والمصانع التي ترفع قيمة المنتجات الخام التي تنتجها المزارع والحقول . وقد أجابوني بأن هذه الصناعات يجب أن ينشئها القطاع الخاص : إننا لسنا في اقتصاد اشتراكي !

وأطلعني أحد الأصدقاء آنذاك على وثيقة سرية لمصرف الهند الصينية ينصح فيها زبائنه المستعدين لتوظيف اموالهم في افريقيا الغربية بأن يتجهوا نحو معامل البيره وغيرها من المشروبات الكربونية ، فهي « الصناعات »

---

(١) ذلك لأننا دركي افريقيا ؛ ولذلك فان الكوبيين لا يمكن ان يكونوا إلا اللصوص. ان التدخل السوفياتي في افغانستان مدين ومستنكر كتدخل الولايات المتحدة في فيتنام : ولكن من ذا الذي يجري هذه المقارنة ؟

الوحيدة التي من شأنها تحقيق ارباح طائلة . ولماذا ينشد المستثمر الخاص المصلحة الوطنية أولاً ؟ إن ديغول نفسه قد دافع عن سياسته في التعاون بأن بيّن أنها في الواقع تدر على فرنسا أكثر مما تكلفها ، وقد كشف لنا غاندر فرانك عن أن حركات رؤوس الأموال بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية كانت إلى حد كبير في صالح الولايات المتحدة التي تتبجح مع ذلك بأنها « تساعد » . وكذلك هو شأن المبادلات بين افريقيا واوربا ، فهي أكثر مراعاة لمصلحة اوربا .

٣ – نهب العالم الثالث :

إن النظام الاقتصادي الدولي القديم باق يصعب تغييره ، رغم التصريحات الكثيرة التي تؤيد قيام « نظام جديد » يوزع ثروات العالم توزيعاً أعدل . إن نهب العالم الثالث لم يتوقف قط منذ عصر الرق والاستعمار ، وإنه ليمتد في ايامنا بالتبادل غير المتكافىء : كالثمن الزهيد الذي يدفع للمواد الأولية ، الزراعية ثم المعدنية ، والمبالغة في تسعير المنتجات المصنوعة وسلع التجهيز ، اللذين تضعهما مصانع البلدان المتقدمة . وإن اجور الشحن ، والسمسرة والمصارف ، والتأمينات ، والعمولات التجارية ، وشهادات الاختراع ، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأمور « غير المنظورة » لاتزال تجدد صور الاستغلال هذه .

هذا العالم المسمى بالعالم المتطور هو في الحقيقة في حالة انهيار تام ترافقه بطالة وتضخم لم يكبح جماحهما ، ولكنه يخفي إفلاسه بحيل مصرفية ، كتخفيض قيمة الدولار ، ويبتكر وسائل جديدة لنهب العالم الثالث . ففرنسا تستورد اليد العاملة الافريقية عندما تكون في حاجة إليها ثم تطرحها كبرتقالة عصرت فلم يعد فيها نفع .

اننا نصدّر التضخم والتلوث ، ونستفيد من اليد العاملة الاسيوية الرخيصة ، من كوريا الجنوبية إلى سنغافورة وحتّى هانوي ، التي تموننا باسعار معتدلة بفضل الأجور المتدنية التي يحافظ عليها نظام بوليسي . والشركات المتعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان الفقيرة تكنولوجيات استهلكت في البلدان الغنية دونما اهتمام بمعرفة ماذا كانت تلائمها . وندفع هذه الأمم الفتية السهلة الإقناع نحو شراء تجهيزات متطورة يجبرها أيضاً على استقدام فنيين بيض (أو صفر) يقال إنهم مؤهلون . إنها تكنولوجيات تدمّر الحرفيين بدون أن تكون قادرة على استخدامهم من جديد استخداماً نافعاً : وتغدو البطالة هي مشكلة العالم الثالث الكبرى ؛ وهذا الجمهور من الشبان غير المستخدمين يمكن بسهولة أن ينتجوا ، في بيئة اقتصادية واعية ، جميع السلع الأساسية الناقصة . إننا ندفع « بنموذجنا » في التنمية إلى وسط اقتصادي واجتماعي لايتلاءم معه اطلاقاً . وسنرى هنا وهناك فداحة الأضرار : ياله من عمل رائع ، في الحقيقة ! .

٤ — « سخاء » السوق الاوروبية المشتركة :

اتفاق لومي الاول . ولومي الثاني

إن المجموعة الاقتصادية الأوربية هي نادٍ لبلدان غنية اتحدت كي تزداد غنى . لقد كانت فرنسا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وحتى المانيا إلى عام ١٩١٨ بلداناً استعمارية . ومن جهة أخرى فان اوربا هذه الناشئة بصعوبة تدافع عن مصالحها في مواجهة امبريالية اميركا الشمالية وامبريالية المعسكر « الاشتراكي » ، فلا بد لها من أن تستبقي لنفسها ، بقوة السلاح عند الحاجة ، ولكن على الأكثر بالألاعيب

الاقتصادية « التقليدية » ، مصادر للمواد الأولية إذ إنها استنفدت مواردها على نطاق واسع ، وأن تدبر اسواقاً جديدة لصناعاتها الفائقة التجهيز . واوربا هذه تريد آخر الأمر أن تظهر بمظهر السخي الذي يرأف بمصالح الشعوب التي استغلتها طويلاً وكثيراً والتي انتهت إلى تجويعها ؛ وهكذا تحاول أن تمحو حتى ذكرى خطاياها الأصلية في الرأسمالية والثورة الصناعية ، وفي الرق والاستعمار : ولكنها تبعث هذه الخطايا من جديد .

ويؤثر صندوق التنمية الاوروبي (FED) البنى التحتية ، والمستشفيات والملاعب ذات الشهرة ، ولاسيما منتجات التصدير . وهكذا فقد موّل بسخاء مزارع النخيل الزيتي ، من ساحل العاج إلى داهومي ، فساعد ولاشك في تنمية إنتاج الشحوم ـــ ولكنه ساعد ايضاً في تخفيض اسعارها العالمية ، مما درّ على السوق المشتركة اكثر بكثير مما درت عليها استثماراتها : وهذا أيضاً سخاء مثمر . وكان هذا الصندوق لايمول في توغو في عام ١٩٧٤ سوى القهوة والكاكاو كي يوجد فيهما شيئاً من الوفرة المفيدة للمشترين ، ولكنه لم يمول الزراعات الغذائية التي لاتزال البلاد تعاني نقصاً كبيراً فيها . وعندما تحول فلاحو السنغال عن زراعة فستق العبيد في عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ بادر الصندوق إلى مساعدة هذه الزراعة التي أدت كما سنرى إلى تخريب تربة السنغال بالاتتكال : الاتتكال بالريح في الشمال ، وبالمياه في جهات أخرى .

ولما انضمت انكلترا « أخيراً » ، إلى السوق المشتركة ارتفع عدد البلدان التي « تدعمها » السوق المشتركة في افريقيا والكاريبي والباسيفيك (ACP) إلى ٤٦ بلداً ، ووقع اتفاق دعي اتفاق لومي الأول Lomé I في عاصمة توغو في شباط ١٩٧٥ ينص على تقديم معونة لتنمية بلدان

ACP تبلغ ٣,٥ مليارات من وحدات الحساب الاوربي (أي نحو ٤,٣ مليار دولار في اواخر عام ١٩٧٩) . ولا تمنح هذه المعونة إلا المشاريع تقرّها بيروقراطية بروكسل التي قلما « نمت » فيها السرعة . وفي أواخر عام ١٩٧٩ وقبل انقضاء مدة لومي الأول بقليل (آذار ١٩٨٠) ، كان ربع هذه المعونة فقط ، كما قيل لنا ، قد دفع فعلاً .

كان ستابكس Stabex يهدف إلى تثبيت الموارد الناشئة من الصادرات الزراعية في بلدان ACP : فكان يُدفع تعويض اذا هبطت الدخول التي منشؤها أحد المنتجات الزراعية الأربعة والثلاثين المحددة إلى أكثر من ٧,٥ ٪ في سنة واحدة . وهكذا فقد نالت تانزانيا بعض المال لقاء هبوط انتاج نبات الباهرة ، والسنغال من أجل فستق العبيد ، ولكن شيئاً لم يتخذ من اجل حسبان ازدياد التضخم ، مما يقلل كثيراً من فعالية الأسلوب . واستغرقت المناقشات من أجل لومي الثاني وقتاً طويلاً جداً ، واوشكت المفاوضات عدة مرات أن تفشل . وكان ينبغي لبلدان ACP ، وقد اصبح عددها الآن ٥٨ ، أن تحصل (في خمس سنوات) على ٥,٢ مليارات من وحدات الحساب — وكانت تطالب بحجج قوية بما يقرب من ضعف هذا المبلغ ، وكان يمكن منحها ذلك بسهولة بتخفيض معدل الحماية العالي جداً الممنوح للمنتجات الفائضة في اوربا الغربية . فحماية الحليب الاوربي الفائض تكلف هي وحدها اربعة مليارات دولار في السنة : أي أكثر بكثير من المعونة الممنوحة لبلدان ACP ، مع أننا ندخل مسحوق الحليب في أغذية المواشي . هذا مثال من اقتصاد التبذير نقترحه على هذه البلدان كنموذج لضمان تنميتها : وسنرى إلى أية ورطة يقودها هذا النموذج .

ولابد للمسؤولين الأوربيين من أن يحتقروا الافريقيين احتقاراً

تاماً من أجل الاستمرار في امتداح هذا النموذج لهم . لقد كانت بلدان ACP هذه تودّ لو وزعت بينها المعونة المقررة توزيعاً بسيطاً ، ولكن بروكسل لاتمنحها إياها دوماً إلا لكل مشروع على حدة ، أي بتأخير كبير ، مع أن شيئاً من الرقابة لايكون عديم الجدوى . لقد غطيت نفقات عشرة من المنتجات الزراعية الجديدة ومصائد الأسماك ، ولكن قليلاً جداً من المال خصص للفلزات . ومن جهة أخرى ، لكي تدخل المنتجات المصنوعة في بلدان ACP إلى السوق المشتركة بدون رسوم جمركية يجب أن يكون كل ماأسهم في انتاجها مصدره البلد نفسه ، وهذا صعب جداً في معظم الأحيان . . .

٥ – الأمم المتحدة و « التنمية » :

قدم جون كينيدي إلى الأمم المتحدة في مطلع عام ١٩٦٠ عقد التنمية الأول الذي كان يبشر بالمعجزات : أن تسدّ أولاً الحاجات الاساسية للسكان جميعاً ، باستخدام الموارد المحلية استخداماً كلياً ، وبتشغيل جميع الشبان . إنه برنامج رائع ، ولكن ...

وأحس بخطر الثورة الكوبية فوعد اميركا المسماة لاتينية ، عن طريق التحالف من أجل التقدم ، بمعونة قدرها عشرون مليار دولار لم تدفع كاملة فيما بعد . وقد اشترط لها القيام باصلاحات زراعية ومالية بقيت حبراً على ورق : إلاّ في التشيلي ، وكلنا نعلم كيف كان رد فعل الولايات المتحدة .

وفي عام ١٩٦٩ عهد البنك الدولي إلى الكندي ليستر بيرسون بمسؤولية القيام بدراسة واسعة لبيان « ماوصلت » إليه التنمية . واشار تقرير بيرسون إلى نواقص كثيرة ولكنه لم يعترف إلا بجزء من الفشل

ولم يقترح تغييرات اساسية ، وشدد دوماً على دمج هذه البلدان الفقيرة دمجاً متزايداً في السوق المشتركة وذلك بتنمية صادراتها . والحال أن هذه الصادرات تشكل الوسيلة الرئيسية لاستغلال العالم الثالث الذي من مصلحته أن يلبي أولاً الحاجات الأساسية لجميع سكانه ، بأن يستخدم استخداماً كاملاً جميع الموارد المحلية وبتشغيل جميع الشبان .

والعقد الثاني الذي طرح على الطريقة نفسها ينتهي في عام ١٩٨٠ بنواقص معترف بها على وجه أفضل آخر الأمر ، وبدون زهو هذه المرة : وبخاصة لأن العقد الثالث بدأ باخفاق تام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI في نيودلهي في كانون الثاني — شباط ١٩٨٠. ويرى البنك الدولي أن الناتج الاجمالي لمجموع البلدان النامية قد ازداد بمقدار ٦,٢ ٪ في السنة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٤ ، وبمقدار ٥ ٪ في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، أي بأسرع قليلاً من ناتج البلدان المتقدمة . ومع ذلك فان ٥ ٪ من التقدم في ناتج سنوي للفرد يتراوح بين ٨٠ إلى ٣٠٠ دولار (وتلك حال ٣٧ بلداً صنفت رسمياً بأنها « فقيرة جداً ») لاتمثل شيئاً بالمقارنة مع ٣,٤٪ من النمو في البلدان المتقدمة تتناول منتجات إجمالية للفرد تتراوح بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار . ولنوضح أكثر فنقول : إن الناتج الاجمالي للفرد أبطأ نمواً بكثير في معظم البلدان الفقيرة حيث يزداد السكان بمعدل ٣ ٪ في السنة إن لم يكن أكثر ، في حين أن عدد السكان في البلدان المتقدمة يزداد قليلاً جداً ، وقد راح الآن يستقر إن لم نقل يهبط . وهذا من حسن الحظ لأن الأغنياء البيض اساؤوا كثيراً استعمال سلطانهم : فسيكون من الخير أن يفقدوها عما قريب .

أما افريقيا الواقعة جنوب الصحراء فهي مصنفة في الدرجة الأخيرة ،

مع ازدياد في ناتجها الاجمالي قدره ١٫٠٦ ٪ في السنة في أعوام ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ، مما يتوافق مع نقصان الموارد بالنسبة لكل فرد ومع إفقار شامل ، وستتمكن من إيضاح ذلك على وجه أفضل في قضية زامبيا .

وفي عام ١٩٦٤ انعقد في جنيف المؤتمر الأول للأمم المتحدة من أجل التجارة والتنمية CNUCED، وتلته مؤتمرات أخرى في نيودلهي (١٩٦٨) ، وسانتياغو في التشيلي (١٩٧٢) ، ونيروبي (١٩٧٦) ومانيلا (١٩٧٩) . وقد حاولت البلدان الفقيرة أن تبرز فيها جبهة أقل تفككاً (رغم خلافاتها السياسية العميقة) في مواجهة البلدان الغنية ، فأنشأت والحالة هذه مجموعة ال ٧٧ وهو عدد الأعضاء المؤسسين – التي حافظت على هذا الاسم رغم أنها تضم الآن ١٠٩ أمم . ولم تتحقق بالفعل قط مطالبها الرئيسية (كانشاء صندوق مشترك لحماية أسعار صادراتها ، وفسح مجالات أوسع للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ، و« معونة » متزايدة ، وتخفيض الديون...)،فقد اصطدمت بأنانية (١) البلدان الرأسمالية بقيادة امبريالية اميركا الشمالية ، هذه الامبريالية التي تزاحمها وتدعمها كثيراً في آن واحد اليابان وألمانيا الغربية ، الدولتان الاقتصاديتان البارزتان .

لقد حدد العقد الأول لنفسه كهدف في المساعدة العامة للتنمية مبلغاً يعادل على الأقل ٠٫٧ ٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة ؛ ومنذ ذلك الحين لاتزال هذه النسبة المئوية في هبوط ، بالنسبة لأغنى الأمم : فقد بلغت ٠٫٣١ ٪ في عام ١٩٧٧ ، ولم تصل إلا إلى ٠٫٢٢ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة ، وإلا إلى ٠٫٢٧ ٪ بالنسبة لألمانيا ، و٠٫٢١ ٪

(١) وقد كشف « الحوار » بين الشمال والجنوب عن ذلك جيداً .

بالنسبة لليابان . ولنذكر ايضاً سويسرا « السخية » ذات النسبة التي بلغت ٠,١٩ ٪ في حين ان نظامها المصرفي وشركاتها المتعددة الجنسيات تعيش بسعة من استغلال العالم الثالث (١) .

والمستثنيات الوحيدة الأقل سلبية بالنسبة للعالم الثالث هي بعض البلدان العربية المصدرة للبترول ، والبلدان السكندنافية ، وهولندا التي بلغت نسبتها أو توشك ان تبلغ ١ ٪ من الناتج الإجمالي ، أي أكثر من الهدف المرسوم . أما استراليا وبلجيكا وكندا فتقع بين الفريقين . وكذلك فرنسا التي تدعي أنها تعطي ٠,٥ ٪ ولكنها تنسى أن تذكر أن حصة الأسد في هذا الرقم تمنح لأقاليم ومقاطعات ماوراء البحار حيث « نساعد » السكان لنشجعهم على قبول علمنا المثلث الألوان ، لأن هذه الجزر تشرف على مجال بحري كبير يمكن أن يحتوي على اكبر ثروات عالم الغد .

٦ — النظام الدولي الاقتصادي الجديد :

ان البلدان المتخلفة وقد اصبحت اكثرية في الأمم المتحدة (وكانت في الأصل تحت سيطرة اميركا الشمالية واوربا) تسعى طبعاً إلى تخفيض مستوى استغلالها .وفي عام ١٩٧٣ اقترح الرئيس الجزائري هواري بومدين على دول عدم الانحياز ثم على الأمم المتحدة نظاماً جديداً قبلته في اول ايار ١٩٧٤ جاء فيه : « نحن أعضاء منظمة الأمم المتحدة : نعلن رسمياً عزمنا المشترك على العمل بسرعة على اقامة نظام اقتصادي

(١) راجع Jean Ziegler : سويسرا فوق كل شبهة ، Pe Seuil ١٩٧٧ إن مجموع الحسابات المفتوحة في سويسرا للأقليات المتميزة الحاكمة في العالم الثالث يقارب مبالغ المعونة العامة التي يحصل عليها هذا العالم .

دولي جديد مبني على العدالة ، والمساواة التامة ، والترابط المتبادل ، والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول بمعزل عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، يصحح وجه التفاوت ويصلح المظالم الحالية ويتيح ردم الهوة المتزايدة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ويحقق السلام والعدالة للأجيال المقبلة » .

يالها من كلمات رائعة ! — ولكنها وقفت عند هذا الحد . فالنظام القديم مستمر . . . والبنك الدولي (هو نفسه دوماً) يؤكد لنا أنه لن يتمضى على الفقر التام في عام ٢٠٠٠ . ومع معدل النمو في مخطط البنك الاساسي يقدر هذا البنك أنه سيبقى في اواخر القرن ٦٠٠ مليون على الأقل من الفقراء تماماً في البلدان « النامية » . ويتحدث Don Helder Camara عن ظروف عيش أدنى من إنسانية ، ولاحاجة إلى الذهاب إلى حدود كمبوديا كي نعثر على مثل ذلك . إننا نعيش في عالم أهوال يوفق المتميزون بسهولة إلى نسيانها ، ويدعي كثيرون من بينهم أنهم مسيحيون ، وإنسانيون ، وحتى اشتراكيون .

غير أن هذه الارتسامات ، كما يقول لنا البنك دوماً ، تقدر « أن ثلاثة ارباع زيادة الدخل المتوقعة ستذهب ، كما هي الحال حتى الآن ، إلى الـ ٤٠ ٪ الأغنياء . واذا قامت سياسات قوية جداً لإعادة التوزيع فان المستفيدين من هذه الزيادة قد يصلون إلى ٦٠٪ .واذا أضفنا إلى ذلك المخطط الأكثر تفاؤلاً لزيادة سريعة جداً في الانتاج فسيبقى هناك ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليوناً من الفقراء تماماً في اواخر هذا القرن ».

إنه إثبات رسمي رئيسي ، فالمؤسسة الأكثر تمثيلاً للرأسمالية المركزية ، رأسمالية أغنى البلدان التي تدعى متقدمة ، تعترف بأنها عاجزة تماماً عن التغلب في نهاية القرن على مايسميه الهنود تسمية أصح

بالفقر الكبريه . فماذا يظنون اذن انهم قادرون على عمله أثناء هذه السنين العشرين القادمة ؟ إن جميع الموارد موجودة ، وقادرة على أن توفر للجميع ماهو ضروري : الرجال ، والأرض ، والمعادن ، والماء ، والطاقة ، والمعلومات ؛ وهذه الموارد تبدد على نطاق واسع ، أولاً بالتسلح الذي يرهقنا فوق هذا بأرهب الأخطار ، ثم بالمفاسد التي لا تصدق لهذا المجتمع الاستهلاكي المخيف الذي يبلغ الذروة في آخر السنة في « الشراهة الكبرى » التي ترافق سهرات أعيادنا .

فلا بد لنا اذن من البحث عن حلول أخرى : مع الاعتراف منذ الآن ، مع وجود حالات كثيرة من إخفاق « النظم الاشتراكية (١)» ، بأن هذا الأمر لن يكون سهلاً .

٧ — أزمة البترول تكمل الاختناق :

لقد تحققت في مركز العالم الرأسمالي بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٣ سرعة في النمو لم يسبق لها مثيل قامت بادىء الأمر على أساس أن البترول سيكون على الدوام أغزر وأرخص ثمناً . والواقع أن الايرانيين بينوا لي أنه كان ينبغي لهم في عام ١٩٧٠ أن يبيعوا ثلاثة براميل بترول كي يحصلوا على الكمية نفسها من سلع التجهيز التي كانوا يدفعون ثمنها ببرميل واحد في عام ١٩٥٠ . وعندما يتهمون منظمة البلدان المصدرة للبترول OPEP بأنها تعمد دوماً إلى رفع اسعار البترول ينسون أن يوضحوا أن « الأخوات السبع » ، الشركات الكبرى نجحت طويلاً في سلبها الذهب الأسود بأسعار بخسة : ففي العربية السعودية كانت تقدم في بداية الأمر بعض الإكراميات للملوك . وبدءاً من عام ١٩٧٠

---

(١) المجتمع الصناعي هو الذي نتهمه ، لا رأسمالية الغرب المركزية وحدها . فعندما وصلت اثيوبيا « الاشتراكية » إلى الحكم عرضت في اديس ابابا دبابات تمجد الصناعة الحديثة . وحرب ارتيريا تبرر المعترضة التي وضعنا داخلها كلمة اشتراكية .

سمحت منظمة OPEP بتسويات طفيفة في الاسعار لصالح المنتجين .
وفي أكتوبر ١٩٧٣ تحقق ارتفاع كبير في اسعار البترول بمناسبة الحرب بين العرب واسرائيل وبسبب التهديد بالحظر الذي أرعب الأقوياء في هذا العالم .

واذا كان هذا الارتفاع مذهلاً بالدولارات المتداولة — من ٢ إلى ٣٦ دولاراً للبرميل بين عامي١٩٧٢ و ١٩٨٠ — فهو اقل مدعاة للدهشة بالدولارات الثابتة : من ٢ إلى ١٢ دولاراً . ومع ذلك فهذا يضرب السعر بـ ٦ بالقيم الحقيقية . والبلدان المستهلكة تخزن البترول بأي ثمن ، والارتفاع يتسارع ، ويتجاوز السعر احياناً ٤٠ دولاراً في مركز سوق روتردام ، وارباح الشركات الكبرى تصل إلى مستويات خارقة لم يسبق لها مثيل ، ومع ذلك نتهم « العرب » وحدهم .

وعلى المستوى العالمي ، إن مثل هذا الارتفاع الذي كنت اتمناه من صميم قلبي حتى قبل أن يفلت زمامه ، مفيد ولاشك : فهو اليوم يجبرنا على ألا نزيد في تبذير هذه الثروة القيمة التي لاتتجدد — بانتظار الإقلال فعلاً من هذا التبذير . ولكن السيطرة الاقتصادية للبلدان الغنية تتيح لها الاحتفاظ بحصة الأسد : فكارتر لم يستطع أن يفرض على مواطنيه تخفيفاً فعلياً لاستهلاكهم الطائش . هاهم ذا أناس ينادون بالديمقراطية ؛ فأي حق أخلاقي يستطيع هؤلاء الذين يطيب لهم ان يتحدثوا عن الأخلاق أن يستمروا،وهم أقل من ٦ ٪ من سكان العالم ، في تبذير نحو ثلث الموارد الرئيسية النادرة في الكرة الأرضية ؟ وفي « ملفات الشاشة » في ١١ ديسمبر ١٩٧٩ يقول وزير البترول الكويتي : « إن المسؤولين الحقيقيين هم البلدان الصناعية التي زادت استهلاكها زيادة هائلة في الستينات ولم تنقب عن البترول بما فيه الكفاية » .

إنه على حق . لقد بنينا بالتبذير حضارة ضالة تماماً على فرضية موارد من الطاقة غير محدودة وبأسعار كنا نتوقع انخفاضها باستمرار — وهي فرضية اعترفنا متأخرين جداً بأنها غير معقولة — . وهذه المأساة تغدو غير مقبولة إطلاقاً بدءاً من اللحظة التي ندفع فيها بهذا النموذج نفسه للتنمية الذي نتعسف فندعوه « حضارة » إلى البلدان التي نسيطر عليها : المستعمرات ثم المستعمرات الجديدة . هذه الحضارة المزعومة آخذة في خنق هذه البلدان على مرأى منا ونحن في غالب الاحيان غير عابئين . ان ارتفاع سعر البترول يمتص آخر احتياطها من القطع النادر ويزيد في مديونيتها زيادة فاجعة . والحقيقة أن البلدان البترولية دفعت إلى صندوق مساعدة العالم الثالث من ٢ إلى ٢,٧ ٪ من ناتجها الاجمالي في اعوام ١٩٧٤ — ١٩٧٧ ، أي أكثر بكثير من الأغنياء القدامى ، ولكن مدفوعاتها هبطت إلى ١,١ ٪ في عام ١٩٧٨ . وهذا أبعد من أن يوازن ارتفاع سعر البترول . فهل يمكن إجراء تغيير في النظام الاقتصادي للتخلص من الاختناق ؟ ليس الأمر سهلاً .

٨ — نسميهم « متخلفين » : أما نحن فنخرب الكرة الأرضية :

لقد انطلقت اوربا الغازية إلى « استعمار » العالم بفضل سفنها واسلحتها المتقنة الصنع . وكانت في الوقت نفسه تحسن زراعتها منذ القرن السادس عشر في لومبارديا والفلاندر. وقد ازدهر هذا التحسين في انكلترا في القرن الثامن عشر مع « ثورة النفل واللفت »(١) وانهيار صغار الفلاحين . وبما أن انتاجية العمل ازدادت بمقدار ٤٠ ٪

(١) زراعة الكلأ بدلا من استراحة الأرض (أي عدم زراعتها سنة من كل ٣ سنوات) وتتيح ازدياد الأبقار والخيول ، أي زيادة الطاقة والأسمدة من منشأ حيواني .

في خمسين سنة فقد صار لديها رأسمال وعمل جاهزان من اجل الثورة الصناعية التي يمولها بسخاء أكثر نهب المستعمرات ، وبخاصة نهب الهند الذي ازداد شدة في هذا النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

هذه الثورة الصناعية (المرتبطة بنمو الرأسمالية) غيرت وجه العالم : ولكنها لم تغيره دوماً إلى الأفضل، فقد سرّعت تبذير الثروات الطبيعية وتدميرها ، ونمّت جميع وجوه التفاوت . ويقول لنا بول بايروخ إن الفارق في الدخل الوسطي بين الأمم الكبرى في عام ١٧٠٠ لم يكن يتجاوز ١,٨ إلى ١ . أما اليوم فانه يبلغ ٤٠ إلى ١ ، كمايقول بايروخ أيضاً . ويقدر البنك الدولي الفوارق من ١٢٠ إلى ١ ، ويرى المؤلف با يروخ بحق أنها ارقام مبالغ فيها .

هذه الرأسمالية تدمر الحرفيين ، الاوروبيين أولاً ، ثم حرفيي العالم الثالث . وعندما توجّب عليها أن تتخلى عن السيطرة السياسية على المستعمرات أقامت فيها نظامها الاقتصادي ووطدته بحيث لم يُتهم اتهاماً حقيقياً بعد . ويسمونه تنمية : وهاهو العالم الثالث مدعو إلى « تدارك تخلفه » ، أي إلى « تنمية نفسه » باتباعه نموذجنا اتباعاً دقيقاً . وباستثناء مناهضين قلائل يتحاشى الآخرون طرح الأسئلة الأساسية الثلاثة التالية : هل هذا المجتمع الاستهلاكي مرغوب فيه ؟ وهل يمكن تعميمه ؟ وهل جعلوه مناسباً لافريقيا ؟ .

لم يطور مجتمع قط فعاليات على هذا القدر القليل من المبررات كما فعل مجتمعنا . فالعمل ذو الانتاج المباشر ينقص باستمرار ، وينبئنا H·Kahn بأنه سيكون في الولايات المتحدة في العالم ٢٠٠٠، ١٪ من المزارعين ، وان الزراعة فيها ستقدر بـ ٠,٥ ٪ من الناتج الاجمالي .

فها هو الإنسان يزداد انفصالاً عن الأرض التي تغذيه ، وكثيرون من أطفال المدن يعتقدون أن المتاجر الكبيرة هي التي تنتج الغذاء ، حتّى ولو وضعوا بقرة في حديقة الحيوان بنيويورك كي يراها الأطفال الفقراء في هذه المدينة .

هذا المجتمع يستخدم اذن اكثرية السكان في فعاليات غير نافعة ، إن لم نقل ضارة (كالتسلح) . ولم يعد هناك إنتاج من أجل سد حاجات أساسية فقط ، بل إن الدعاية تخلق أسواقاً لكل ماينتج لأن ذلك يدر ربحاً . وهذا المجتمع يطرح أخيراً خارج مملكته كل من ليس بحاجة اليهم : كالشبان ، والعاطلين عن العمل ، والهامشيين ، وهو بوجه خاص يجوّع العالم الثالث أكثر فأكثر .

وهذا المجتمع يقود العالم بأسره آخر الأمر إلى هلاكه (بما فيه الأغنياء الذين يجب ان يفكروا في ذلك ملياً) ، هذا مايصرخ به في آذاننا بصوت أعلى فأعلى (لأن صممنا في ازدياد) نادي روما وعلماء البيئة والاختصاصيون في شؤونها . فبعد النفاد التدريجي للاحتياطي غير المتجدد يزداد نهب احتياطي العالم الثالث . فالتلوث لايطاق في اليابان وعلى ساحل الولايات المتحدة الشرقي : في حين يقيمون المصانع الملوثة في بلدان قليلة التطور . إن هذا المجتمع — مجتمعنا يبدو لنا اذن منذ اليوم غير مرغوب فيه إطلاقاً .

فهل هذا المجتمع قابل للتعميم ؟ كان جان جاك سيرفان شريبر يدعونا في حوالي عام ١٩٦٥ إلى قبول التحدي الأميركي : فقد اصبحت الولايات المتحدة قبلة الإنتاجية الاوروبية . وكان مشروع Monnet قد أوفدني اليها في عام ١٩٤٦ . والولايات المتحدة تفاخر ببلوغ أعلى إنتاجية زراعية في العالم ، وهذا ليس صحيحاً بالنسبة للعمل البشري . فالتربة

فيها أقل مردوداً بكثير ني الهكتار منها في اليابان أو كوريا أو تايوان أو الصين — أو في اوروبا الغربية . وفي وسع الاميركيين أن يجيزوا لأنفسهم تبديد اكثرية اراضيهم واستغلالها استغلالاً ناقصاً ، لأن مجموع اميركا (واستراليا)قليل السكان جداً ، فبأي حق يملكون مساحات شاسعة بعد أن أزالوا منها وذبحوا السكان الأصليين ؟

وماهو أخطر ولاشك أن مردودهم من الطاقة ضعيف جداً وكثيراً ماينبغي لهم ان يستهلكوا أكثر من عشر حريرات من البترول (من فحوم ، واسمدة ، ومبيدات ، ومواد) كي ينتجوا حريرة واحدة من الأغذية ، وهذه الحريرة سرعان ماتبدد . وقد قدّر اميركيون نزيهون — ويوجد من هؤلاء في أميركا — وبخاصة في مجلتهم Science ، أن نظامهم الغذائي في الإنتاج — الاستهلاك أكثر كلفة من أن يمكن تعميمه . فاذا أدخلنا فيه تحويل المنتجات الزراعية (إن لم نقل غشها) ، وتغليف الاطعمة وتوزيعها ، وتكييف الهواء في المتاجر الكبيرة ونقل التموين بسيارة خاصة حتى المنزل في الضاحية فان استهلاك الطاقة ، اذا عمم على المستوى العالمي ، سيرتفع بحيث يمتص الأسلوب الزراعي — الغذائي وحده أكثر من كل الطاقة المستهلكة حالياً في العالم .

وعلى هذا فان السعي إلى نشر هذا النظام هو غش رهيب ، ومع ذلك فقد توصلنا اليه إلى حد كبير ، وأقنعنا الأكثرية الساحقة من القادة الافريقيين بأن تقدمنا هو وحده المرغوب فيه من اجلهم ، وانه وحده الصالح لافريقيا ، بدون ان نستشير في اي وقت المعنيين الرئيسيين ، اي الفلاحين ، وبدون اهتمام بدراسة البيئة الاقتصادية والتاريخية والسوسيولوجية والسياسية والبسيكولوجية التي ندخل إليها هذا النظام . وهذا « الانتهاك » لم يتحقق بقوة السلاح وحدها ، ولاحتى « بحركة

قوي السوق » وجدها – وهي شهيرة جداً – ، بل استعملنا فيه ايضاً سلاحاً ابرع ظل الناس طويلاً لا يقدرونه حق قدره : هو السيطرة الثقافية . . .

٩ – سيطرة الغرب الثقافية :

لم يلغ الانكليز الحضارة الهندية ولاسيما الدين ، حتى لو أنهم دمروا قسماً كبيراً من الصناعات الحرفية . وقد قاوم الاسلام مقاومة ظافرة جميع محاولات الدعوة إلى اعتناق المسيحية ، من الساحل الافريقي حتى اندونيسيا وحتى الفيليبين . ولم يتم احتلال الصين بكاملها رغم تدني قوتها العسكريه . ذلك أنه كان في آسيا مجتمع أكثر تطوراً يستخدم الكتابة والنقود منذ زمن طويل جداً ، وكان فيها دول مركزية شاسعة الأبعاد . وكان مستوى الصين والهند التكنولوجي في مطلع القرن الثامن عشر شبيهاً إلى حد كبير بمستوى اوربا . وكان جماعة الرقيق عندنا يتزودون بالمنسوجات من الهند ليبادلوا بها في افريقيا .

والحقيقة أن استعماريين كثيرين بالغوا في ذم افريقيا ماقبل الاستعمار ، وليس هذا سبباً لتقديرها بأكثر من قدرها ولإضفاء المثالية عليها. فقدكان جزء كبير من افريقيا بين المدارين يجهل الكتابة التي تنقل المعلومات وتزيدها ، وكان في الغالب يجهل الاستخدام العام للنقود ، حتى لو كان يحل محلها قضيب الحديد والأصداف وبعض الأطوال من المنسوجات .

واتسعت بعض الامبراطوريات ولكن على جزء فقط من افريقيا الغربية ، فهناك بوجه خاص كانت تصنع المنسوجات . وكانت تمارس فيه صناعة استخراج النحاس والحديد ؛ وحلت المجرفة الحديدية محل الأداة الخشبية ، وسرعان ماانتشرت النباتات ذات المصدر الأميركي .

ومع ذلك فان الدولاب ، والمحراث والعجلة المقطورين ، وهي ادوات أساسية للمرحلة الأولى من التقدم الزراعي ، بقيت غير معروفة فيه — ولاتزال كذلك في كثير من الاحيان .

وعلى أساس اقتصادي وثقافي ضعيف جداً سبّب قدوم الرجل الابيض ، قائداً لقافلة ، ومهرباً ، ومستقصياً ، ثم مبشراً وجندياً ، انهيار القيم (التقاليد والاديان) الافريقية التي كانت تربط الإنسان بالارض — التي يجهلها — وبأجداده وبأسرته الواسعة وبعشيرته . فزمبابوي (روديسيا) ومالاوي وزامبيا هي اليوم مسيحية أكثر من اوربا ! وعلّم الرجل الأبيض الافريقيين القراءة والكتابة ، ونظم مجتمعاً حضرياً قلما كان معروفاً حتى ذلك الحين . لقد ظلم الرجل الأسود واستغله ، ومع ذلك فان كل ماكان يأتي به يُعترف في الحال بأنه « متفوق » بدون أدنى نقاش مادام هو السيد . وتعلم الافريقي لغات اوربا ، وحاول أن يفكر كما يفكر ديكارت وبيكون ، واستعمل سلع الاستهلاك الاوربية ، ولم يلبث ان راح يعيش في إعجاب غير معقول ، وأكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال ، أمام مايأتيه من المملكة المتحدة ، في افريقيا الناطقة بالانكليزية أو من بلجيكا في زائير أومن فرنسا في افريقيا الناطقة بالفرنسية .

ومارس مجتمع اميركا الشمالية الشديد البريق إغراءً أشد بعد ؛ فرحنا نرى سكان زامبيا يحاولون أن يعيشوا الحلم الأميركي بدون أن يكونوا قادرين على ادراك خفاياه القابلة للمناقشة جداً . وكل ابحاثنا الاوربية في « التخلف » تعكس شيئاً من نهج الأبوة وشيئاً من ازدراء الافريقي ومع ذلك فقد اعتمدها . وقد اقنعناه بمنتهى السهولة بأنه عاجز عن إعداد نموذج للتنمية خاص به ومتلائم مع بيئته ووضعه الاقتصادي

وتقاليده وقيمه . وبدلاً من هذا رحنا نراه يندفع ، كي ينسى همومه أحياناً ، إلى طائراتنا التي تتيح له أن يجوب العالم ، وإلى سياراتنا التي توهمه بأنه ذو قدرة تكاد تكون غير محدودة . وهاهم الافريقيون يتورطون في « تنميتنا » بدون ان يفكروا في ذلك ملياً . وإنا لنكتشف في ذلك عن خطيئة أصلية ثانية توشك أن تؤدي بافريقيا التي تختنق إلى دمارها التدريجي .

١٠ — « المعونة » الأجنبية والعواصم غير المنتجة تزيد في التبعية :

لقد طورت اوربا زراعتها أولاً ثم صناعتها ، ولكن كان ذلك بأن صنعت محلياً كل التجهيز اللازم . غير أننا في افريقيا أدخلنا حضارة عمرانية ، حضارة السيارة ، و ناطحة السحاب المكيفة ، وكل مجتمع الاستهلاك ، وفعلنا كل ذلك بدون أن نسبقه بتحسين فعلي للزراعة ، وبتوسيع للمعلومات التكنولوجية ،وبتكديس لرؤوس الأموال الضرورية للتجهيز المنشود . وقد استطاعت اوربا دفع تنميتها بخطوات متسارعة باستغلال مستعمراتها ، ثم بنهب العالم الثالث . وتتبنى افريقيا نوعاً من التنمية يرتكز في الواقع على استغلالها هي : اي على التدني الفاحش في أسعار منتجاتها الزراعية وفلزاتها وحتى بترولها .

هذه الزراعة الراكدة ، وهذا التصنيع القائم على التجهيزات وعلى منتجات جزئية وحتى على مواد أولية هي بوجه خاص مستوردة ، لاتنشيء كثيراً من الثروات . ومع ذلك فان نموذج الاستهلاك ، وهو أيضاً مستورد ، سرعان مايتكشف عن أنه أكثر كلفة من أن يمكن تعميمه على مجموع السكان . وعلى هذا فان « الصفوة » الحاكمة الغربية النهج تدعي ان من حقها أن تستهلك بقدر مانستهلك نحن أو أكثر . إنها تختار

نموذجنا للتنمية بمقدار مايتيح لها إشباع رغباتها في أن تعيش على الطريقة الغربية بدون أن تعبأ ببقية السكان .

حينذاك بنيت عواصم فخمة تمثل كتلة هائلة من الاستثمارات غير المنتجة ومن مباني الشهرة التي يقدرون أيضاً نفقات صيانتها اللاحقة دون قدرها . وراحت العواصم السابقة تنشد صداقة الصفوة الحاكمة التي تضمن لها استمرار العلاقات الاقتصادية - والسياسية - المفضلة ، وبالتالي الإبقاء على استغلالها ! . فقد كانت فرنسا من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ في حاجة إلى اصوات الاقتراع الافريقية في الامم المتحدة كي تستطيع إطالة أمد الخطأ الدامي في حرب الجزائر . فنحن اذن دفعنا إلى حد ما وعن معرفة نموذجاً للتنمية يجبر البلدان الافريقية أطول وقت ممكن على أن تشتري من البلدان الأمم السابقة المنتجات المصنوعة والتجهيزات . ولم نكن نخشى ، بالعكس ، أن نشجعها على نفقات الوجاهة . وهكذا تسنى لي أن أبين أن فولتا العليا حصلت في السنوات الأخيرة على معونة اجنبية أكبر من مجموع موازنتها الوطنية ، فما هو اذن الهامش الحقيقي لاستقلالها ؟ إن المعونة تحبس من يقبلون سلاسلها الذهبية في حلقة جهنمية من تبعية متزايدة .

١١ - مجتمع متفاوت أكثر فأكثر ، وبيئة مهدمة :

هاهي « الصفوة » إذن تشبع بسخاء أكبر فأكبر حبها للترف بسيارات المرسيدس وغيرها من سيارات الوجاهة الساحرة . وفي بيوت هذه الصفوة المبنية من التراب المرصوص والمحاطة بالأسيجة وبجذوع الذرة البيضاء كان الفارق في افريقيا قبل الاستعمار - أو حتى افريقيا المستعمرة - بين الزعيم القديم وأتباعه أقل شدة منه اليوم : ولاتزال وجوه التفاوت في ازدياد أيضاً داخل الأمم .

وبما أن المعونات لايمكن أن تكفي فان كل هذه الفخامة لايمكن أن تتضخم إلا بزيادة استغلال الفلاحين . وهؤلاء الفلاحون يشجّعون على ان يوسعوا أولاً مزروعاتهم التي للتصدير : كفستق العبيد ، والقطن والتبغ في السهوب بوجه خاص ، والقهوة والكاكاو والشاي والموز والأناناس والكاوتشوك وزيت النخيل في مناطق أكثر رياً وغالباً في مايستصلح من الغابات. وهذه المزروعات تدفع رسوم تصدير باهظة جداً تصل في كثير من الأحيان إلى أكثر من نصف سعرها العالمي، لصالح الموازنات الوطنية ، وبالتالي لصالح الصفوة التي تتولى توزيعها لما فيه مصلحتها. وهذه الاسعار العالمية كثيراً مايبقى عليها متدنية جداً لصالح مستهلكي البلدان المتقدمة الذين يصبحون بذلك مستغلين ، حتى لو رفضوا الاعتراف بهذا الأمر .

ويتم ذلك أيضاً إضراراً بالبيئة : فالبادية لم تتوقف عن الزحف ولاسيما الصحراء ، نحو الشمال ونحو الجنوب . وفي كل دقيقة تمر يختفي عشرون هكتاراً من الغابات الاستوائية الرطبة بدون أن نستطيع تقدير كل التأثير الذي يحدثه مثل هذا التدمير في المناخ العالمي . ولكننا نعرف اليوم أن الزراعات والمزارع المقامة على غابات كثيفة تغل أكثر بكثير مما تغل بعد سلسلة من الزراعات السنوية التي سرعان ماتحول هذا الوسط إلى « سهوب » . وقد أشرنا إلى ذلك بالنسبة لتايلاند التي لن يكون لديها سوى القليل من الغابات في اواخر هذا القرن . وتفاخر ساحل العاج بنجاح زراعي مماثل ولكنها سترى ، بالمعدل الحالي ، مجموع غاباتها ينقرض بصورة أسرع بعد ؛ والرياح التي تهب من المحيط لم تعد تحمل اليوم المقدار نفسه من الرطوبة على الشريط

الساحلي لافريقيا الغربية الذي يتزايد فيه انقراض الغابات : وهذا ماسيعجل في جفاف الساحل .

١٢ – تخلّف الزراعات المعاشية ، سوء تغذية واستيراد متزايدان :

زراعات التصدير مستمرة في التوسع لأنها تجلب القطع النادر المخصص لاشباع رغبات الأقوياء في الترف والوجاهة . ولعدم وجود تجهيزات ملائمة فان توسعها يتم على حساب الزراعات المعاشية . والقروض تمنح بسهولة – أو تخصص بكل بساطة – للزراعات التي تجلب القطع النادر ؛ ولها الأفضلية في الحصول على المشورات الفنية ، وتؤمّن لها بصورة أفضل الأسمدة ومبيدات الحشرات ، سواء بالنسبة لفستق العبيد في السنغال ، أو القطن في تشاد أو تانزانيا ، أو التبغ في زامبيا .

أما الحبوب والمزروعات الأخرى الغذائية فأقل حظاً بكثير في الحصول على المشورة والقروض ، كما أن تسويقها أسوأ تنظيماً : فهناك سنغاليون بعيدون قليلاً عن الطرق اضطروا إلى ترك فائضهم من الذرة البيضاء يتلف . وتتلف الذرة الصفراء في تانزانيا لعدم وجود سيارات شحن ، وأبقيت اسعارها منخفضة جداً لأن السلطات تخشى المستهلكين في المدن أكثر مما تخشى الفلاحين المبعثرين وغير المنظمين عــادة .

والنتيجة هي سوء تغذية متزايد ، اولاً في الارياف التي يصعب ان نتصور في اوربا ، أنه يمكن أن تعاني قحطاً وحتى مجاعة . ولن نتحدث هنا عن المجاعات الكبرى (الساحل ١٩٧٢ ، واثيوبيا ، ١٩٧٣) وهي وحدها التي استحقت اعتراف صحافة الغرب ووسائل إعلامه الجماهيرية الأخرى . والاكثرية العظمى من فلاحي افريقيا الإستوائية

ومصر وافريقيا الشمالية يعانون فترات قحط طويلة نوعاً ما في فترة مابين الحصادين ، في الأشهر التي تسبق الموسم القادم . ويقول لنا الفلاحون إن مدة هذا القحط تزداد من السنغال إلى فولتا العليا . وتحدث أحياناً مجاعات محلية : فالجفاف يصيب جزءاً كبيراً من إفريقيا الشرقية ، ولاسيما فلاحيها ، مرة في كل خمس سنوات وسطياً . وكانت افريقيا قبل الاستعمار أحسن معرفة بتوقع الاحوال ، فكانت تكدس احتياطياً يصل أحياناً إلىعدةسنواتمنالاستهلاك، والسلع التافهة التي ننشرها تحث الفلاحين على مزيد من البيع فلا يحتفظون بما يعيشون به حتى الموسم القادم . والمال الذي ينفق بهذا الشكل لايبقى في البلاد ، كما كان الأمر من قبل عندما كانت الصناعة الحرفية المحلية تغطي جميع الحاجات . واحذية باتا المطاطية تقضي على امكانية تطور صانعيالأحذية وعلى امكانية الاستخدام المقابل .

ولذلك فان افريقيا الاستوائية تستورد الحبوب أكثر فأكثر : فقد استوردت مليوني طن في عام ١٩٦٠ و ١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ .... و ١٠ ملايين في عام ١٩٧٦ ، و ١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ . . . ومديونية افريقيا تزداد باستمرار كمديونية سائر العالم الثالث . وهاهي ذي افريقيا عاجزة عن دفع أثمان مشترياتها المتزايدة من الحبوب ، فهي اذن مرغمة على بعض المزيد من التبعية ومضطرة إلى الاستجداء : وجنون العظمة لدى صفوتها ، وبوجه خاص نموذجنا في التنمية يسهمان أيضاً في ذلك .

والولايات المتحدة ، بما لديها من شبه احتكار لسوق الحبوب العالمية ،

تملك سلاحاً غذائياً يوشك أن يغدو مخيفاً أكثر فأكثر (١) . فالكفاية الذاتية الأساسية — ولانقول الاكتفاء الذاتي — اصبحت اذن العنصر الاساسي في استقلال الأمم الفتية : وهو عنصر أكثر ضمانة من التسلح المدمر الذي سيبقى على الدوام اضحوكة في مواجهة تسلح الدول الكبرى.

١٣ — مدن فسيحة الأرجاء : بطالة وإجرام :

في دراسة قام بها مكتب العمل الدولي بين لنا بول بايروخ أن الهجرة الريفية إلى المدن ناشئة عن كره الأرياف أكثر مما هي ناشئة عن سحر المدينة ؛ بل إن هذين العاملين يؤثران كلاهما ، والمدن الافريقية تزيد عدد سكانها بأسرع بكثير مما تزيد في عدد مساكنهم وفي امكانيات استخدامهم ؛ وأحياء الصفيح فيها تتعاظم حجماً ، والوضع فيها يتفاقم خطورة .

والبنك الدولي — هو نفسه دوماً — يعدنا جازماً بمستقبل غير باسم : « في العام ٢٠٠٠ يحتمل أن يكون في البلدان النامية ١٢٠٠ مليون من سكان المدن ، منهم ٦٠٠ مليون ، أي النصف ، سينقصهم الوصول المعقول إلى الحد الأدنى الضروري من الغذاء ، والماء النقي ، والتعليم الأساسي والمسكن . » وهذا العمران السريع جداً ، وفقاً للنموذج الاقتصادي في الغرب ، ينمي البطالة وأخيراً ينمي الجريمة : وإن نصف سكان كنشاسا ربما لايستطيعون البقاء في الحياة بدون الفساد والدعارة .

---

(١) ولذلك احتججنا على استخدام هذا السلاح ازاء الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني ١٩٨٠ ، حتى لو أننا نستنكر تماماً احتلال الجيش السوفياتي لأفغانستان .

١٤ ـ افريقيا الجنوبية ، خطر مخيف :

لقد اقامت جمهورية افريقيا الجنوبية المستقلة على اراضيها نظاماً للتمييز العنصري هو أكثر نظام أجمع الناس على ادانته في العالم ، ولكن قلما يبدو أنه يتراجع ؛ فهو ينكر على الآسيويين ، والملونين ، وبخاصة على الافريقيين جميع الحقوق السياسية ، ويمنحهم قليلاً جداً من التعليم بالقدر اللازم لكي يحسّنوا مردودهم ؛ إن جزءاً من البلاد يبلغ ١٣ ٪ ، وهو افقرها وخال من المناجم والصناعات ، مخصص للسود الذين يمثلون ٨٠٪ من السكان . وبما أن النساء الفقيرات لايستطعن فيه كسب قوتهن من تربة منهكة ولن تلبث أن تتآكل ، فان الرجال مضطرون أن يأتوا للعمل في المناطق المسماة « بيضاء » : في المناجم ، والمزارع ، والمصانع وفي جميع الأعمال اليدوية ؛ ويعاملون فيها كعمال مهاجرين ، منفصلين عن عائلاتهم ، ويسكنون في مهاجع ويضطرون إلى العودة كل مساء إلى ضواحيهم : مثل Soweto التي ذهبوا بي اليها بصورة غير مشروعة ذات مساء من عام ١٩٧٣ .

وسياسة التمييز العنصري ماكان ليكتب لها البقاء لولا دعم المستثمرين الغربيين المستمر : انكلترا ، والولايات المتحدة ، وحتى ألمانيا وسويسرا وفرنسا أيضاً . . . فالغرب يخشى ضياع الثروات المنجمية الطائلة في هذا البلد حيث اورانيوم الغد ليس أقل شأناً من الذهب والماس في هذه الأيام . وافريقيا الجنوبية هذه كانت تشعر زمناً طويلاً بأنها محميّة تماماً ، من الشمال ، بنطاق الحجر الصحي من الدول الصديقة حيث كانت روديسيا والمستعمرات البرتغالية تقوم بالدور الكبير . ولما تحررت هذه المستعمرات لم تبق افريقيا الجنوبية معزولة . فدولة مالاوي لاتزال حليفاً وفياً (وكانت روديسيا كذلك حتى آذار ١٩٨٠) . وبما ان افريقيا الجنوبية تعلن باعتزاز

أنها مناهضة للشيوعية فانها تبحث عن علاقات تقيمها مع الدول المسماة معتدلة في افريقيا السوداء ، والتي كان ساحل العاج وافريقيا بوكاسا الوسطى أبقاها على العهد . وتأتي أيضاً مدغسكر قبل عهد راتسيراكا ، وسيشل في ظل جيمس مانشام (الذي خلعه ألبير رينيه) ، وجزر القمر التي احتلها مرتزقتنا من جديد . وقد اقيمت علاقات أيضاً مع الغابون ، والسنغال ، وليبيريا قبل الانقلاب وحتى مع زامبيا .

ومن الناحية العسكرية غزت افريقيا الجنوبية أنغولا في تموز ١٩٧٥ ، وكان لابد من تدخل كوبا لإخراجها منها ؛ وهي مستمرة في مساعدة المعارضين لحكومتي انغولا وموزامبيك وتشن عليهما بانتظام غارات تخريب . ولما اشتدت حرب العصابات مؤخراً في روديسيا أثناء المفاوضات من أجل عقد هدنة في خريف ١٩٧٩ اشتدت الغارات واعمال التخريب وتدمير الجسور في موزامبيك وزامبيا بحيث كانت تهديداً بتعريض تنمية هذه البلدان للخطر زمناً طويلاً . وهكذا اضطرت حكومتاهما إلى دعوة رجال العصابات الروديسيين إلى أن يقبلوا في أواخر عام ١٩٧٩ ، شروط الهدنة التي تقررت في لندن .

١٥ – التمييز العنصري يفقد الافريقي « اعتباره » :

إن بقاء نظام جنوب افريقيا ليس ممكناً اذن إلا بمشاركة الدول الاستعمارية الرئيسية ؛ وارتفاع سعر الذهب يعزز هذا النظام اقتصادياً . والتأثير الكابح في هذا النظام على كل افريقيا السوداء ، ولاسيما في نصفها الجنوبي وفي دول خط المواجهة ، ليس عسكرياً فحسب ، فهو اقتصادي وثقافي أيضاً .

ولما كانت أفريقيا الجنوبية بلداً متطوراً فانها تملك فائضاً زراعياً

ضخماً ، ولاتزال زامبيا تتمون منها ، عندما تعوزها الذرة الصفراء ، كما في عام ١٩٧٩ — ١٩٨٠ . وإنها لتبدي حيوية اقتصادية يحلو لها أن تعزوها إلى تفوقها الأبيض . وهي عندما تقارن نجاح روديسيا الاقتصادي — رغم العقوبات — بصعوبات زامبيا فانها تلمح إلى أن هذه الصعوبات تكشف عن عدم كفاءة الافريقي ؛ وعلى هذا يكون للتمييز العنصري « مايبرره »! ولايفوت المستوطنين البيض في زامبيا، في قرارة نفوسهم، أن يجعلوا لهذه الفرضية نتائجها . وهكذا يحاولون إقناع الأفريقي بأنه متدنٍ وغير فعال وعاجز آخر الأمر عن ادارة اقتصاده ادارة حسنة بدون « مساعدة» البيض . والفصل التالي الخاص بزامبيا يجب أن يقرأ بدون نسيان هذا الإيضاح الخاص .

وفي نظام سيطرة العالم الغربي الرأسمالية ، الذي توجهه الولايات المتحدة ، كانت تخصص لإيران الشاه الأسلحة اللازمة لدورها كدركي الشرق الأدنى وحامي اعظم احتياطي من البترول في العالم . وانهارت هذه الخطة تحت ضربات من التشدد الاسلامي غير متوقعة . وأفل نجم امبراطور اثيوبيا بعد ان حاول إخفاء المجاعات الرهيبة عن انظار العالم ؛ وصار الكوبيون ، بمساعدة السوفيات ، موجودين فيها منذ ذلك الحين كما في انغولا وموزامبيق ، وفي الكونغو واليمن الجنوبي ، الخ . واللعبة الليبية لاتزال غير واضحة ، فالقذافي بحمايته لعيدي أمين ، لم يبين صورته المؤشرة .

هذا كله يشجع الولايات المتحدة في فكرتها القائلة بوجوب المساعدة على ابقاء الحالة الراهنة في افريقيا الجنوبية ، ذلك أن نظام حكم ذا أكثرية سوداء قد يطيب له الاعتماد على المعسكر الاشتراكي . عندئذ دفعت Botha إلى تقديم تنازلات صغيرة حول « التمييز العنصري الصغير» :

كتوسيع إمكانية وصول الافريقيين إلى بعض الأماكن والوظائف التي كانت حتى ذلك الحين مخصصة للبيض ، وكالسماح بتشكيل نقابات . . . ولما كان مستوى التنمية الذي وصلت اليه افريقيا الجنوبية يتطلب قدراً أكبر من اليد العاملة المؤهلة فقد بدؤوا بتحسين تعليم السود .

ومع ذلك فان الارباح الطائلة للاستثمارات المنجزة في افريقيا الجنوبية تقوم بادىء الأمر على تدني اجور الافريقيين ، وهذا ماسيعوق تحررهم الكامل . ومستوى معيشة البرجوازية الناطقة بالانكليزية التي تستنكر التمييز العنصري بالكلام أعلى بكثير ، عند تساوي الدخل ، منه في الولايات المتحدة ، بسبب الخدمة المنزلية والخدمات المتعددة التي يؤديها السود بأجور رخيصة جداً . لقد دفعوا ، ومازالوا ، بالتمييز العنصري بعيداً جداً بحيث يبدو لنا تخفيفه صعباً ، هذا التخفيف الذي ينصح به كثيرون من الرأسماليين والحكومات « الصديقة » . فالبيض في افريقيا الجنوبية ، ولاسيما الأفارقة الناطقين بالهولندية وقبائل البوير لم يبق لهم وطن أصلي يلجؤون اليه « فراراً » من احتمال قيام حكومة سوداء (إن « فهودنا السود » في الجزائر أو في المغرب عامة عادوا إلى فرنسا) . فهاهم إذن يقاومون وليس لهم مهرب ، وليس من المستبعد قيام صدام عام عنيف مع دول خط المواجهة الأقل تسليحاً بكثير . ولكن المؤكد أن الاتحاد السوفياتي لن يقف موقف اللامبالي . . .

١٦ — حوار ثنائي ، حوار ثلاثي ، لجنة برانت Brandt :

إن الاقوياء والأغنياء من البلدان المتقدمة يقلقون اذن على مصير العالم : ففي عام ١٩٧٢ قرع نادي روما ناقوس الخطر : « اذا استمر التفجر السكاني والتفجر الصناعي على معدلهما الحالي فاننا سائرون

إلى الموت بسبب نفاد الموارد النادرة وتخريب البيئة وتلوثها » . وبما أن هذا الخطر يقع بوجه خاص في القرن المقبل فان حكامنا سرعان ماتطمئن نفوسهم : إنهم لن يكونوا في الحكم .

ان ارتفاع اسعار البترول المتسارع ، وارتفاع سعر الذهب ، وهو بعد اعنف وأكثر فوضى ، هما أكثر إقلاقاً لهم ، وكذلك البطالة والتضخم المتزايدان . وبؤس العالم الثالث المتعاظم يبدو (بحق) في نظر من هم أكثرهم ذكاء خطراً أشد مدعاة للرعب . ولذلك حاول جيسكار ديستان تنظيم حوار « شمال — جنوب » بين البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة سرعان ماتحول إلى فشل : لأن الأنانية الأساسية لدى من يملكون الثروات لم تقبل بتقديم أي تنازل ذي شأن . ولايزال الفارق بين الأغنياء والفقراء يتعاظم والأغنياء لايرون فيه عاراً البتة . ومنذ عهد أقرب طرح جيسكار « الحوار الثلاثي » ، فهو يرى أنه إذا استخدمت في آن واحد المواد الأولية الافريقية ، ودولارات البترول ، والتكنولوجيا الأوربية ، أمكن تحقيق تنمية أسرع وأعم . ويسهل التنبؤ بفشل هذه الفرضية ، منذ عام ١٩٨٠ .

والبنك الدولي لم يلق سلاحه . وبما انه كان قد أشرف على تقرير بيرسون في أواخر العقد الأول : فقد عهد إلى ويللي براندت ومجموعة من السياسيين ، منذ عام ١٩٧٧ ، بدراسة أنجزت وقدمت إلى الأمم المتحدة في شباط ١٩٨٠ . وقد توخوا هذه المرة أن يشرف على الدراسة اشتراكي — ديمقراطي اوربي ، واستهل التقرير ، الذي يحمل العنوان : شمال — جنوب ، برنامج للبقاء ، بتحذير صريح (اكرره تكراراً يكاد يكون بلا جدوى ، منذ نحو عشرين سنة) : « إن العقدين القادمين قد يكونان شؤماً على البشرية » . ولكن محتوى هذا التقرير يبدو لنا مخيباً

للآمال ، فهو إصلاحي بصورة أساسية ؛ وستظل التدابير المقترحة ناقصة نقصاناً كبيراً جداً ، حتى لو أنها تتوخى بعض التقدم في الوضع الحالي . فما هو قوام هذه التدابير ؟

إنها تقوم على نقل الموارد إلى البلدان الأقل تقدماً نقلاً خالصاً أوسع ، وتوجب ولاشك زيادة قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن هذا لن يكون كافياً اذا استمرت أو تضخمت جميع أعمال التبذير الحالية . وفي رأينا أن الاستراتيجية الدولية للطاقة المتقدمة لاتزال متهيبة جداً . وعلى البلدان الغنية أن تخفف كثيراً جداً من استهلاكها (تبذيرها) للبترول ، وللفلزات التي يخشى أن تفقد ، وللماء ، الخ . والبرنامج الغذائي العالمي المقترح يعيد إلى الأذهان البرنامج الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة (فاو) — بلا طائل — منذ نحو عشرين سنة ، والذي أحياه مؤتمر روما العالمي في عام ١٩٧٤ .

١٧ — إعادة النظر في « حضارتنا » :

يحسن التذكير بأن لجميع الأمم مصالح متبادلة كثيرة ، أولها مصلحتها في الإنفاق قليلاً جداً على التسلح النووي . وكان من الأفضل التوصية الصريحة بنقل جزء متزايد من نفقات التسلح إلى الشعوب الأكثر فقراً في الكرة الأرضية ، وبعمل صادق في الاسراع بتقليص وجوه التفاوت ، بين الأمم وداخل الأمم على حد سواء . هاتان النقطتان ، اللتان يبدو لي أنهما المقدمتان الاساسيتان ، غير بارزتين بوضوح في هذا التقرير .

ويقولون لنا إن تحويل حاجات البلدان الفقيرة إلى طلب فعلي يوفر عملاً للمصانع ذات الاستخدام المحدود في البلدان « الغنية » .

ولكن هذا قد يزيد في الانفجار الصناعي الشديد الخطر على البيئة ؛ ولذلك كان لابد في الوقت نفسه ، من أجل إنقاص التلوث وتخفيف التبذير في الموارد النادرة ، من إنقاص تبذير المجتمعات الغنية ، كي لاتنمو نمواً خطراً التخريبات الكثيرة التي تصيب البيئة . فعلينا اذن أن نعيد النظر في اسلوب عيشنا كله .

إن جميع التدابير النقدية ، والمالية ، والتجارية ، كتعميم مؤتمر Lomé 2 ، يمكن أن تأتي ببعض الانفراج المؤقت . وإن فكرة فرض ضريبة دولية لتمويل صندوق عالمي للتنمية قد يؤدي إلى إطالة أمد النظام الرأسمالي . ولكن مادام اقتصادنا قائماً على السعي إلى الربح النقدي وحده ، فاننا سنظل نسير إلى الموت .

وقبل أن ننصح بتنظيم وتحسين اقتصاد البلدان الفقيرة يتوجب علينا أن ننظر عن كثب إلى أين نريد أن نذهب ، وسنعود إلى ذلك في الخاتمة ، ولكن لنذكر منذ الآن بأننا ننشد وضع نظام اقتصادي مبني على التوفير في الموارد النادرة على الأرض ، وعلى حماية البيئة الطبيعية بجميع انواعها ، وعلى الإقلال من صور التفاوت . وتقرير براندت محق في أن يطلب من البلدان الاشتراكية مساهمة أكثر ، ولكن كان عليه أن يبدي اهتماماً أكبر بقضايا البيئة ، وبتدابير عاجلة وأكثر وضوحاً لاالصالح الأمم الفقيرة فحسب ، بل وبوجه خاص لصالح الأفقر من بين هذه الأمم . ولنعترف مرة أخرى بأن هذا لن يكون سهلاً .

١٨ — إفريقيا الفقيرة تزداد معاناة : فقر العالم الثالث المتزايد :

ان دبلوماسيي البلدان الغنية ، ومختلف التكنوقراطيين ، والخبراء ، والمتعاونين ، وممثلي الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، يتحدثون بأسهاب عن فقر العالم الثالث المتزايد ؛ ويجزون على ذلك جزاء سخياً جداً .

انهم ينتقدون التخلف ، وعلى حسابه يعيشون آخر الأمر في بحبوحة واسعة . ويكثر مقدمو المعونة والمشورة ، وتصل الاعتمادات ، وهي مبالغ لايستهان بها . وعندئذ تزداد العواصم توسعاً وجمالاً ، وتكثر عبر العالم الاجتماعات التي تضم دوماً أصحاب الحظوة في السلطة وحدهم لا الفلاحين والعمال ، فهم الذين يستفيدون من الأساسي في المعونة ، لأن الاقتطاعات والاختلاسات تقع عل جميع المستويات .

ولكن افريقيا الفقيرة ، إفريقيا الأرياف والأكواخ ، تعاني منذ أن استقلت قبل عشرين سنة ، سوء تغذية متعاظماً وبطالة تزداد فتكاً مع الأيام(١) . والحقيقة أن المدارس والمستوصفات قد كثرت ، ولكن التعليم غير متلائم كلياً مع حاجات البلاد الحقيقية في هذه المرحلة من تطورها . ولايزال الطب الوقائي والتقليدي بالنسبة للجماهير الريفية الفقيرة مهملاً لصالح الطب العلاجي المتطور المخصص عملياً للمدن ، وبخاصة للأغنياء ، لمن يستطيعون الدفع .

والطرق سيئة الصيانة أكثر فأكثر ، بل هي في زائير في طريقها إلى الزوال . واكثرية المصانع تدور ببطء لعدم وجود شيء من الصيانة أو بعض القطع المنفصلة . وترى العربات تتعطل بنسبة متزايدة ،

(١) قال لي فلاح كونغولي ، منذ عام ١٩٦١ ، : « الاستقلال إنما هو لسكان المدن » .

والأرياف تهجر أكثر فأكثر ، مع نقصان سيارات نقل الاشخاص العاملة ، ونقصان الشاحنات لتسيير المحاصيل ونقل المنتجات الأساسية — والمرضى . والناس فيها يعوزهم الملح والصابون ، وكثيراً مايكونون فيها أسوأ تغذية مما كانوا عليه قبل الاستعمار : كل هذا ليس صحيحاً فقط في السنغال أو في الشمال الشرقي من البرازيل .

ان افريقيا الريفية الفقيرة تزداد جوعاً ، مما يعرض استقلالها للخطر ويزيد في تبعيتها . وسنشير في الفصول التالية إلى جميع مسؤوليات هذا الوضع مع تفصيل مسؤوليات « الصفوة » المحلية الحاكمة . ولكن مسؤوليات العالم الرأسمالي المتطور ، مسؤوليات الرأسمالية المركزية ، بحسب تعبير سمير أمين ، هي الأثقل والأخطر بكثير .

ان التنمية الافريقية يجب ان يعاد النظر فيها كلياً ، وسنبين ذلك في الخاتمة ، وأن يعيد النظر فيها الإفريقيون أنفسهم ، بالاعتماد قبل كل شيء على قواهم الخاصة ، وبانتظار ذلك سنحاول بيان مايجري في القرى وفي بعض المناطق المحيطة بالمدن الكبرى .

الفصل الثاني

زامبيا :
لعنة النحاس

١ — زامبيا المتفككة :

نظرة إلى الخريطة ترينا أن زامبيا خلق صنعي ابتكره راسمو حدود ألصقتها دول أجنبية في وسط القبائل (١) . إنهم هواة كبار للخطوط المستقيمة ، ويزدادون براعة حالما يقربون من نحاس كاتانغا . ومن هنا كان هذا التوغل المعروف في زائيرالذي يسمونه القاعدة الصغيرة والذي يختفي فيه كل شيء ، فالزامبيون سارعوا إلى الذهاب إلى شمال البلاد لأن أكياس الذرة ومنتجات المصانع لاوجود لها في الداخل .

بلاد واسعة خاوية تعادل مساحتهامساحةفرنسامرة وثلثالمرةويشطرها إلى شطرين الخط الحديدي الذي يصل المناجم بزمبابوي والذي يتجمع حوله السكان .

وزامبيا مطوقة ، بعيدة عن البحار والموانىء ، ومحصورة بين جيران مشاغبين نوعاً ما ، زائير المنهارة التي تبدو أنها « ترسل إليها قطاعي الطرق » ، وانغولا وموزامبيك ، وهما في حالة حرب منذ

---

(١) هذه القبائل قليلة التأثر بفكرة الحدود ، فالتهريب ليس سوى متاجرة بين أبناء عم . . .

زمن طويل وحرب العصابات مستمرة فيهما اليوم تغذيها افريقيا الجنوبية بعناية ، وزمبابوي – رَوديسيا ، مصدر كل الشرور والتي تقرر مصيرها آخر الأمر ، ومالاوي التي صارت الفتاة المهملة في الجنوب ولكنها تحرز تقدماً مرموقاً في إطار اجتماعي – سياسي قابل للمناقشة ، بحيث قدمت في اواخر عام ١٩٧٩ إلى زامبيا المتضايقة ١٥٠٠٠ طن من الذرة . وأخيراً تانزانيا ، وهي بلد « صديق » ولكن يطيب لهم انتقادها والتي يمر عبرها خط الحديد الصيني تازار الذي يصل إلى دار السلام والذي رفع تعريفاته المرفئية رغم غضب الزامبيين.

وفي وسط البلاد تقع العاصمة لوزاكا ، وهي صورة هزلية لحضارتنا المغروسة في قلب المفازة . لقد تصرّف الزامبيون وكأنهم يعيشون في اميركا الشمالية في حين أن أبناء عمهم في الأكواخ والقرى لم يخرجوا من العصر الحجري . ويستمر هذا الحلم في Copperbelt ، هوليود المحلية ، التي بنى فيها النحاس مسابح وملاعب جولف على الطريقة الانكليزية . إنها البقعة المحصورة المتطورة داخل بلاد غير متطورة ؛ إنها لوزاكا في اميركا ظهرت فيها كل انواع المرسيدس وقامت فيها ابراج البيتون . . . وفي فندق باموديزي الفخم ، وفي زخرف لاتراه في أي مكان (ولكنه مستورد جواً من اسبانيا) ، يبادر رجال الصفوة إلى شرب الكوكاكولا بالويسكي وهم كثيبو المظهر ، كي ينسوا إفريقيا . . . ويتحملون جيداً بزاتهم الثلاثية القطع وربطات عنقهم اللائقة في هذا التكييف الهوائي المفرط الذي لايسوّغه المناخ المعتدل . وهم لايفعلون أكثر مما يفعله اصحاب البنطلونات القصار التواقون إلى الماضي من ابناء الجالية ، وهم موجودون دوماً : وكثيرون منهم لم يستطيعوا التخلص من عقليتهم الأبوية

المتغطرسة ؛ إن المزارعين البيض يعيشون فيما بينهم في منعزلاتهم الفخمة ، ويستوردون « من اجل حفلاتهم » جواً من انكلترا أو افريقيا الجنوبية ويغذّون الأوهام الغابرة . ولكن هل انتهى الاستعمار حقاً؟...

وفي الشوارع ترى الجماهير المألوفة ، من نساء في وزرة وسخة (لعدم الصابون) وعلى ظهورهن أطفالهن . ومن رجال في قمصان ممزقة (ولو كانت مرقعة لظهروا أقل فقراً) ، يتجمهرون في طوابير مستسلمة للأمل في الحصول على كيس من طحين الذرة قد لايأتي . إن أكثرية سكان زامبيا سيئة التغذية إلى حد ما ، وأطفال زامبيا يموتون بسبب سوء التغذية ؛ والانتاج الزراعي يتقهقر ، واستيراد الحبوب والأغذية الأخرى في ازدياد .

ومع ذلك فان لدى زامبيا إمكانيات زراعية ضخمة جداً : فهي هضبة عالية (يتراوح ارتفاعها بين ١٠٦٠ و ١٣٧٠ متراً ، ماعدا الجبال ووادبين منخفضين) ، ومناخها مستحب وذو درجات حرارة لطيفة ، وأرضها مروية جيداً (كثيراً جداً في الشمال حيث التربة مغسولة ، وقليلاً في الجنوب المعرّض احياناً للجفاف) . وحتى لو كان جزء من الأرض فقط ، ربما بلغ ١٢ ٪ ، خصباً حقاً ، فانه يكفي بسهولة لتغذية ستة ملايين نسمة في عام ١٩٨١ على أرض مساحتها ٧٥٠٠٠٠ كم٢ ، كما يكفي للتصدير بكميات كبيرة ، وليست الحال كذلك في الحقيقة .

٢ — مجتمع بلا طبقات قبل الاستعمار ومكتفٍ ذاتياً :

كان المجتمع قبل الاستعمار متجمعاً في مقاطعات — من مستوى قرية كبيرة إلى مستوى مملكة صغيرة — تفرض احترام الأعراف وتجبي ضريبة تؤخذ من العمل ، والصيد ، والحبوب أو المنتجات الحرفية . وكان رئيس المقاطعة يحتفظ باحتياطي للمجاعات ؛ وفي مقابل الضرائب

كان يقدم هدايا ؛ هكذا كان يتداول الملح ، والادوات الحديدية والمنسوجات الاجنبية المستوردة . ولكن قضاءه كان قاسياً .

وسرعان ماتصلت زامبيا بالتجار الأجانب الذين كانوا يبحثون فيها عن العاج الافريقي ، وهو ألين من العاج الآسيوي وأكثر قيمة في الهند وأكثر طلباً في اوربا ، عندما أغنتها الثورة الصناعية . ولكن العالم المتطور آنذاك كان يسعى بوجه خاص إلى المنتجات التي يزرعها الأرقاء : من قطن وسكر وقهوة وكاكاو . . . وكان ليفنغتسون يؤكد قائلاً : « عندما ندفع غالياً ثمن القطن والسكر ومنتجات الأرقاء نكون نحن حماة الرق الحقيقيين » — حتى عندما ندينه بالكلام . وحتى الجمهورية الثالثة (الفرنسية) ، « وطن الثورة والحريات » ، كانت تقبل حتى عام ١٨٨٠ أن يحشد الاتحاد « عمالاً متطوعين » — أرقاء بالفعل ، تحت اسم مقنّع ، إذ كان لابد من إنقاذ المظاهر ! وفي عام ١٨٨٠ كان لايزال في العالم أرقاء كثيرون .

هذا المجتمع قبل الاستعماري كان ينتج ويعالج النحاس والحديد ، وكان يصنع الحراب ، والفؤوس والمجارف ، والشباك ، والحصير والسلال ، وكان يتقن صناعة الخشب والخيزران ، ويغزل وينسج القطن المتشجر ، الخ . وكان يكاد يعيش معتمداً على نفسه فقط ، ويعرف كيف يمتلك ثقافات جديدة كثيرة . وكان يضيف إلى الدخن والذرة البيضاء المحليين الذرة الصفراء والمانيهوت ، وفستق العبيد ، والبطاطا الحلوة ، والبندورة ، الخ التي تستورد من اميركا . وكان قصب السكر يأتيه من الهند . وبالصيد ، والسمك ، ومنتجات القطاف ، كان الناس في السنين العادية يقتاتون جيداً في غالب الأحيان .

غير ان الحروب الداخلية كانت تعيث فيه تدميراً . وفي أواخر القرن التاسع عشر قتلت الجدري الناس ، وأتلف الجراد المحاصيل ،

وفتك الطاعون بالمواشي : فالمجاعة لم تكن شيئاً غير معروف . وبعد المكتشف وقائد القافلة تدّخل الرجل الأبيض كمبشر بالنصرانية : في أول صورة لإضفاء الطابع الغربي ونزع الطابع الافريقي . وبعد أن كتبت الغلبة لدين الرجل الأبيض ، صار اسلوب عيشه ، ولباسه ، وكل حضارته ، وعاداته ، هي التي يسعى الناس إليها سراعاً ، سعياً لم يكن في غالب الأحيان إلى ماهو أفضل . ولكن كان الناس يقدّرون فيه أنه يعلمهم القراءة والكتابة ، ويقوم وسيطاً بينهم وبين العالم الخارجي الذي لايعرفونه ، وأنه « لم يعد يصطاد الرقيق أو الفيل » .

٣ ـ الاستعمار يبحث عن عمال : التخلف الريفي :

كانت الشركة البريطانية لجنوب افريقيا British South Africa Company شركة انكليزية ذات امتياز (كالشركة التي كانت قد غزت الهند) أسسها Cecil Rhodes للبدء بغرز العلم الانكليزي « من الكاب حتى القاهرة » (١) . وقد حصلت على حقوق منجمية في الزامبيز الأعلى وعلى معاهدات من زعماء مختلفين ، مما أتاح لها أن تحتل بشيء من التعسف ماأطلق عليه بعد قليل اسم روديسيا الشمالية . وقد وجدت فيها قليلاً من الفلزات ، ولكنها وجدت رجالاً ، هذه الوسيلة الاساسية للانتاج التي كانت تطلبها افريقيا الجنوبية لمزارعها ولمناجم الذهب فيها ، وتطلبها كاتانغا من أجل نحاسها . وعلى ذلك فقد فرضت على الرجال الأصحاء البنية ضريبة قدرها ثلاثة شلنات عن كل كوخ تدفع نقداً ، في حين كان الناس حتى ذلك الحين يتبادلون المنتجات بطريقة المقايضة . وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على هذه النقود هي الاشتغال عند البيض ، إمّا في الحكومة ـ وعندئذ فان

---

(١) ولذلك فان الشارع الكبير في لوزاكا ، المتجه إلى الشمال ، لا يزال يدعى « شارع القاهرة » .

عمل شهر يكفي لدفع الضريبة – وإما في معظم الأحيان في مناجم ومزارع روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية : وكان هذا في الواقع شكلاً جديداً من أشكال الرق .

وهكذا سرعان ماأضعف الاستعماري سلطة الزعماء – وكانت البعثات التبشيرية قد جردتهم من سلطاتهم الدينية – وهدم البنية الاجتماعية ودمّر نسيج المجتمعات القروية . وضعفت قدرة النساء والأولاد وقد تركوا وحدهم على قطع الأغصان التي تحرق في « Chitemene » لتسميد الدخن (Eleusine) وهو خير الحبوب ، فتميل في معظم الأحيان على المانيهوت الذي لايعطيها بروتينات إلا قليلاً جداً في الاوراق . ولم يلبث الاستعمار أن جعل سوء التغذية يتفاقم فيصبح شائعاً وأن خلق تخلفاً ريفياً لم يكن « البدائيون » يعرفونه : وهذان شران لم تستطع زامبيا المستقلة التخلص منهما حتى الآن ، في إطار اجتماعي – اقتصادي بقي نموذجاً للاستعمار الجديد .

٤ – الرجل الأبيض يستولي على أجود الأراضي :

وسرعان مااستقر في هضبة Tonga في جنوب البلاد أناس من جنوب افريقيا في الغالب فقراء ضاقت بهم الحال ، اقاموا في محاذاة الخط الحديدي الذي كان منذ ١٩٠٦ – ١٩١٠ يصل روديسيا الجنوبية بمناجم كاتانغا التي كانت في حاجة إلى الأغذية . وكان المستوطنون يختارون الاراضي الخصبة غير المصابة بذبابة تسي – تسي التي تبث مرض النوم في الانسان وفي الحيوان . وإن استيطانهم ، في محاذاة الخط الحديدي خاصة ثم إلى الشرق قريباً من مالاوي وإلى الشمال قرب بحيرة تانغانيكا ، لايزال يرسم خريطة أجود الأراضي في زامبيا . وهم ينتجون فيها الذرة للأفارقة ، والأبقار للأوربيين بوجه خاص ، والكاتانغا أولاً ، وقليلاً من تبغ فرجينيا للتصدير .

وكثيراً ماكانت هذه الأراضي يزرعها الأفارقة من قبل ، ولكن هذا لم يربك السلطة الاستعمارية فطردت « هؤلاء السود » إلى مناطق « احتياطية » أفقر وأبعد عن الخط الحديدي وعن الطريق مثلما يجري حتى الآن في مناطق Bantoustans بافريقيا الجنوبية . وفي هذه البلاد القليلة السكان جداً لاتلبث هذه الاراضي الاحتياطية أن تكتظ بالسكان ، فيضطرون إلى إلغاء دورة استراحة الأرض ، وسرعان ماتؤدي الزراعة المستمرة إلى إفساد التربة ، ويضطرون إلى زراعة السفوح بسبب نقص الأرض فلا يلبث أن يظهر الائتكال .

وتحقق الاستعماري في وقت متأخر من اكتظاظها بالسكان فوسّع الاراضي الاحتياطية : وسّعها جزئياً بأراضٍ تغزوها ذبابه تسي – تسي ، وسرعان ماأدرك الافريقي ذلك ، ولكن لا السلطة البيضاء . ومع ذلك فان بعض سكان هضبة Tonga ممن هم اكثر تطوراً يربّون الابقار ويشترون المحاريث الحديدية التي رأوا مثلها عند المستوطنين . ويعلمهم المستشارون الزراعيون القلائل جداً زراعة بقلة ذات سماد أخضر ، Crotalaria juncea . ويجبر من يريد بيع الذرة أو فستق العبيد إلى التعاونيات على مكافحة الائتكال ، وبوجه خاص بأشرطة من الاعشاب تأخذ مكاناً : وهو تدبير نافع بقدر ماهو مكروه . ومدارس البعثات ، وهي قليلة الانتشار جداً وقاصرة على التعليم الابتدائي ، تعلم اطفالهم أيضاً كيف يشوون الآجر ، ويبنون ، ويعالجون الخشب والحديد ؛ فهم يبنون مدارسهم ؛ والفلاحون المسنّون الذين كانوا تلاميذ هذه البعثات يؤسفهم أن مدارس اليوم لم تعد تعلم أبناءهم استخدام أيديهم. وهذه الدروس الايجابية (المحدودة) ستنسى بسرعة؛ ومع الأسف أن أصدقاءنا الزامبيين سيحتفظون من أمثلتنا بوجه خاص بكل ماسيعرض

للخطر إمكانياتهم في التطور ، لأن هذه الأمثلة سيئة التلاؤم مع وضعهم الذي انطلقوا منه ، هذا الوضع الذي يختلف كثيراً عن وضع اوربا . ففي انكلترا سبقت الثورة الزراعية الثورة الصناعية والتحضر الكبير . أما هنا فان المستوطن لم يكد يزرع زراعة كثيفة سوى ١ ٪ من البلاد .

٥ ـ النحاس والمدينة : مجتمع طبقات أسيء وسمه « بالسمة الغربية » :

وفي عام ١٩٣٠ أخيراً شنّت فلزات النحاس العميقة التي صاروا يعرفون منذ ذلك الحين كيف يعالجونها ، « هجوماً على النحاس » الزامبي . عندئذ نبتت كما تنبت الفطور ، في Copperbelt ، المناجم ، والمساكن للعمال المهاجرين ، ومدن التمييز العنصري . وبعد ان أقرت لوزاكا كعاصمة في قلب البلاد في عام ١٩٣١ طورت نموذجاً عمرانياً نادراً هو أيضاً ، فأقيمت فيها قصور تحيط بها مروج واسعة محفوفة بأشجار الزينة ، وتحاذيها شوارع واسعة مغروسة باشجار الجاكاراندا ، والغندم الهندي والياسمين الهندي ، وتتعاقب فيها في فصل الجفاف الأزهار الزرقاء والحمراء حمرة الدم وذات اللون السكري . تلك هي الأحياء الغنية ، المسماة « قليلة الكثافة » من منازل المستوطنين البيض ، الطبقة المتميزة بلونها ، وبسلطتها ، وبمعارفها ، ووظائفها ، ودخلها .

وبعيداً ، وعلى انفراد ، وعلى مسافة بعيدة ، تقوم الأكواخ المستديرة (الشديدة الكثافة) ، أكواخ الافريقيين « المتطورين » . وهكذا نشأت مدن « ثنائية » لايُقبل فيها السود ، كما لاتزال الحال بين جوهانسبرغ وسوتيو ، إلا كمهاجرين فصليين جاؤوا من أريافهم لبضعة أشهر ، ولسنة على الأكثر ، وتركوا في القرى نساءهم واولادهم . وكان يفرض في هؤلاء أن يعيشوا بأنفسهم من زراعة

الأرض ، بحيث لم يكن المنجم يعطي أجراً إلا من أجل الحفاظ على قوة العمل ، ولكن لاكما في اوربا من أجل هذه القوة وتكاثرها ، تكاثراً يفترض أن تؤمّنه القرية – تأميناً سيئاً في الغالب . وهكذا خلقوا طبقة عمالية مستغلة متدنية الأجور جداً ، مما كان يتيح تحقيق ارباح طائلة – للتصدير . وكانت تدفع اجور عالية للمغتربين (وهم آنذاك الاستعماريون) : كالمهندسين ، والفنيين وحتى العمال المؤهلين البيض ، الذين كانوا يمنعون السود من الوصول إلى مهنهم جميعها .

ونتبين في ذلك تمييزاً عنصرياً كلاسيكياً لايزال ساري المفعول في افريقيا الجنوبية . فالأسود الفقير لايجادل ابداً في تفوق الأبيض الذي يملك جميع السلطات وجميع المعارف . فالحضارة في نظره لايمكن ان تكون إلا بريطانية ، ولايمكن لنموذج التنمية إلا أن يكون غربياً إذ هذا هو النموذج الوحيد الذي يعرفه . وهؤلاء « الاستعماريون » يعيشون في بيوت واسعة يكثر فيها الخدم ، بدون ان يقوموا بأي عمل يدوي : والافريقي لايحلم إلا بهذا العيش الذي يراه مطابقاً للحضارة ؛ فقد غرست فيه سنوات الإذلال والغطرسة قناعة عميقة بتدنّيه ؛ ولكي يحظى بالقبول يحاول يائساً تقليد الرجل الابيض . ويبدأ باللباس ، فيظهر من ارتدائه الجلود السوداء والاقنعة البيضاء كيف يحاول ، منذ أن يرتقي قليلاً في السلّم الاجتماعي ، أن يغدو إنكليزي الطابع في كل طراز حياته : مما يبدو وكأنه شكل من اشكال الارتقاء . وبعضهم ، ممن علمتهم البعثات ، سيكافحون كفاحاً بارعاً من اجل الاستقلال ، ومن أجل استرداد كرامتهم ، والوصول آخر الأمر إلى مصافّ البيض . ومنحتهم انكلترا – متأخرة في عام ١٩٦٤ – استقلالاً بدون قتال ، بحيث لن يتنكر الافريقي ، وقد أصبح في الحكم ، لحضارة معلميه ، بل على

العكس ، يتبناها ، ويعممها ، ويبلغ به الأمر أحياناً أن يعظم بعض سماتها . هذه الحضارة عمرانية ؛ وقد تتميز بالسيارة الخاصة التي من اجلها بنيت المدن الواسعة الكثيرة ، بل هي مقبلة — مع الأسف — على الإصابة بالتضخم .

٦ — الاستقلال يزيد في إضفاء الطابع الغربي : مدن عقيمة .

وصل كينيث كاوندا اذن إلى الحكم في عام ١٩٦٤ ؛ وشهد الانكليز والبيض الآخرون بطيبة خاطر رفع العلم الجديد وهم يستمعون إلى النشيد الوطني . إنهم مازالوا كثيري العدد جداً في المناجم ، والادارات ، والمصانع ، ومشاريع البناء وبعض الأعمال التجارية ، ومازالوا ذوي نفوذ . وصار النحاس عندئذ يباع غالياً (١) ، وامتلأت خزائن الدولة بسهولة ، وراحت زامبيا تسعى — بحق — إلى زيادة حصتها من دخل هذا المعدن نصف الثمين . واعتقد هذا البلد حينئذ أنه أغنى مما هو بالفعل ، وأخطأ حين اعتقد بدوام هذا « الغنى » . واندفع المغتربون إلى الإنفاق ، وجاء البنك الدولي ، مع مختلف اجهزة الأمم المتحدة ، والمعونات الثنائية ، والمستشارين الفنيين ، والمتطوعين (وهم أقل ضرراً) : أي جميع « مقدمي المعونة » . وانضمت اموالهم إلى موارد البلاد ، وصارت النصائح الداعية إلى الحذر نادرة جداً ولايصغى إليها إلا قليلاً جداً : ولم يطبع تقريري « التحذيري » عام ١٩٦٧ ، لأنه « مزعج » .

عندئذ راحت المدن « الاستعمارية » تكبر وتتجمل . وكان عدد بيوت لوزاكا ٢١٣٠٠ منزل في عام ١٩٦٤ ، منها ٢٢١٥ من درجة عالية أو متوسطة . وفي عام ١٩٧٣ صار عدد بيوتها ٧٣٢٠٠ منها

(١) قال لنا كينيث كاوندا : لقد ولدنا « مع ملعقة من النحاس » .

٢٣٠٠٠ من درجة عالية ولاسيما متوسطة فارتفع عدد منازل هاتين الدرجتين إلى عشرة أمثاله . وبيوت الفقراء ، أي مدن الصفيح أو « المناطق المحتلة بقصد امتلاكها » ، التي كانت تؤوي ١٤ ٪ من السكان في عام ١٩٦٤ صارت تؤوي ٤٢ ٪ منهم في عام ١٩٧٣ — ولاشك في أنها تؤوي في عام ١٩٧٩ نصف سكان لوزاكا البالغ عددهم ٦٠٠٠٠٠ نسمة (١) . وكان البيت الغني يكلف وسطياً ، في هذه السنوات الأخيرة ، ٧٠٠٠٠ كواشا (الكواشا يعادل ١,٢٨ دولار في عام ١٩٨٠ بالسعر الرسمي ، أي ثلث سعره بالسوق السوداء) .

وتمتد الشوارع الجميلة في جميع هذه الأحياء ذات الخضرة . وبما أن البيوت ، وهي محاطة بحدائق واسعة ، متباعدة جداً في المدينة ، فان تزويدها بالماء والكهرباء والمجاري والهاتف باهظ الكلفة جداً ؛ ولكن الادارة تتولى ذلك : ففي نظر الدولة الزامبية ليس هناك ماهو اجمل مما ينبغي ، فمن البرلمان الجديد، إلى مركز المؤتمرات في مولونغوشي هال ، إلى المطار الدولي ، والمستشفى الجامعي ، وبخاصة أبراج شارع القاهرة (٢٢ طابقاً) : إنفاق بلا حساب في استثمارات كلها عقيمة . إنهم يبنون حضارة عمرانية (تبدو صيانتها مدمرة بعد اليوم) بأموال النحاس ، هي وحدها حبيسة متطورة ؛ ولكنهم يبنونها على أساس زراعي بقي افريقياً تقليدياً على نطاق واسع جداً ، مع قليل جداً من الصناعات : إنهم يبنون مدناً أرجلها من طين ، ويخلطون بين الأبنية والتنمية ؛ والاجانب يسهمون في ذلك !

---

(١) ٤٠ ٪ من سكان زامبيا في عام ١٩٧٩ يسكنون المدن ، وهي اعلى كثافة لسكان المدن في افريقيا الاستوائية وتعادل كثافة سكان المدن في اوربا الغربية : ولكن لا تبلغ مستواها من الانتاج !

في عام ١٩٧٧ كان في زامبيا ١٠٧٠٠٠ سيارة خاصة ، كلها تقريباً في المدن ، ولكن لم يكن فيها سوى ١٣٧٣ سيارة كبيرة لنقل الركاب ، و ١٦٠٠٠ شاحنة ، و ٣٢٠٠٠ شاحنة صغيرة ، و ٦٥٠٠ دراجة بخارية وقليل جداً من الدراجات ، أقل بكثير مما كان في عام ١٩٦٤ رغم وجود طرق للدراجات . ويقل كثيراً جداً عدد العربات في المناطق الريفية حيث الصيانة والتصليح سيئا التنظيم جداً ، وأكثرها متوقف عن السير . والنقليات في المدن بالسيارات الخاصة وسيارات الخدمة ، نقليات الطبقة الحاكمة ، حيث المرسيدس هي السائدة ، هي وحدها لاتزال حسنة التنظيم ، في حين يوشك الجهاز الاقتصادي كله أن يتخلع .

٧ — نموذج للتنمية منقول نقلاً سيئاً عن الغرب :

منذ ماقبل الاستقلال ، يلح الحزب الذي فاز فيما بعد بهذا الاستقلال ، في « دستوره » ، على الجوانب السياسية من مستقبل البلاد أولاً . وبقيت اقتراحاته الاقتصادية غامضة جداً : « تحقيق اشتراكية ديمقراطية افريقية ، ورفع مستوى المعيشة ، مع تحقيق عدالة أكبر في توزيع الثروات » .

وبعد الاستقلال ، صار الدستور الجديد يتحدث عن الأجور ، والصحة ، وتثقيف العمال ، ولكنه لايقول شيئاً عن الفلاحين . وفتح الدستور الباب في الحال لنمو برجوازية وطنية كانت حتى ذلك الحين جنيناً ، لأنها تريد « أن تقدم وتشجع التجارة والزراعة لمصلحة الشعب (. . .) ، وأن تحمي مصالح التجار (؟) وتساعدهم في مشاريعهم التقدمية . ويضيف كاوندا في الجزء الأول من كتابه النزعة الانسانية في زامبيا ، الذي نشر في عام ١٩٦٧ ، إلى ذلك قوله : « إننا أشداء

في هذه الخطة لأنها تخلق فرصاً اقتصادية مناسبة . » . وهكذا يمكن ان نفهم على وجه افضل قليلاً تصوره للاشتراكية .

ولم يطرح النموذج الاقتصادي الموروث عن الاستعمار للمناقشة فعلاً أكثر مما طرح تفوق الرجل الأبيض . لقد ارادوا إضفاء الطابع الزامبي على المستعمرة ، وتعهدوا نظاماً يتطلب ، كي يكون ناجعاً ، الحفاظ على المغتربين ، وبذلك تدوم مخاطر الاستغلال ، والسيطرة — الثقافية ، ولاسيما التبعية . ولكن الصفوة الحاكمة لم تحقق ذلك فعلاً ، في البداية على الأقل ، لأن بعضهم سرعان ماوجدوا مصلحتهم في عدم تحقيقه . ومن وراء خطاب فلسفي غير واضح — غير أن النزعة الانسانية ليست نظرية اقتصادية — توشك الطبقة الحاكمة الزامبية ورئيسها أن ينشئوا استعماراً جديداً عاجزاً عن إيصالهم إلى استقلال اقتصادي وسياسي فعلي . ولكن هل هذه الصفوة معنية في الواقع عناية خاصة بالاستقلال ؟ أم معنية بتدعيم امتيازاتها ورفاهيتها ؟ .

ومهما يكن من أمر فانه يمكن أن يعاب على البلدان المتخلفة افتتانها بنموذجنا في التنمية . وتكاد بلدان قليلة جداً تبدأ بأن تدرك أن نظامنا الاقتصادي هو اليوم في غمرة الانهيار المصحوب ببطالة وتضخم لاسيطرة عليهما رغم مؤتمرات « القمم الاقتصادية » التي يعقدها رؤساؤنا الكبار . ولا تتبين هذه البلدان أبداً سخرية وعودهم التي لايفون بها أبداً : مما يكفي للفت الأنظار إلى ارتفاع سعر الذهب المذهل . وهذا « النموذج » لايكتب له البقاء إلا بتصدير التضخم والتلوث وبنهب العالم الثالث نهباً متزايداً — كانخفاض سعر النحاس الزامبي ، مثلاً . وليس لزامبيا عالم رابع تنهبه ، فعليها اذن أن تقصر اعتناق النموذج الغربي (وبخاصة لأنها اختارته فاخراً) على أغنياء المدن : فهو أبهظ

كلفة من أن يمكن تعميمه كما في اوربا أو اميركا الشمالية . ولن يلبث أن يتعمق الانقسام إلى طبقات اجتماعية متميز بعضها عن بعض (١) .

٨ — فشل التعاونيات الزراعية الأولى :

منذ الاستقلال وبعده بقليل غادر البلاد ثلثا المزارعين البيض الذين يطلق عليهم هنا اسم « المزارعين التجاريين » (الذين يعرفون كيف يسيطرون على استعمال الجرار ، والأسمدة ، والبذور الهجينة ، وكيف يطورون زراعة تبغ فرجينيا) . وتحاول زامبيا الاستعاضة عنهم « بتحديث » بعض المزارعين الأفارقة . وتخصص الدولة لذلك جزءاً صغيراً من مواردها ، ولكنها تعرف أيضاً كيف تبدد هذه الموارد . ويفرح فلاحو المناطق الفقيرة حين يتقاضون خمس عشرةليرة استرلينية مكافأة لهم على استصلاح مساحة قدرها أربعة آلاف متر مربع ؛ ويبدؤون بأن يستصلحوا بسرعة أقل الأراضي خصباً وأقلها شجراً فهي بالتالي تتطلب عملاً أقل ، ويجدون عمالاً بالأجرة يستصلحونها لقاء ثلاث إلى خمس ليرات . ولكنهم لن يزرعوا ابداً هذه الأراضي الفقيرة جداً ؛ وهم ليسوا أغبياء إلى هذا الحد : فقد اختاروها كي يقبضوا المكافأة ؛ واستصلاحها يعجل في فسادها — وأحياناً في اتتكالها .

ويؤمن كاوندا بالتجدد ، وبالجرار ؛ ويرى ، وهو البروتستاني الصالح ، أن التعاونيات يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية التي تهدف إليها فلسفته « الداعية إلى المساواة ». « إن تنمية النزعة الانسانية في زامبيا سترتبط بالنجاح الذي سنحرزه بتنظيم تعاونيات الشعب » . وفي عام ١٩٦٥ أقرت « كتعاونيات إنتاج زراعي » مجموعات من عشرة فلاحين

(١) لا ننس أن الاستعمار هو الذي خلق هذه الطبقات .

أو اثني عشر فلاحاً تدفع كل منها نصف ليرة بمثابة سهم . وعندئذ تنال هذه التعاونيات قروضاً من الدولة بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ليرة ، أي بقدر رأس المال المدفوع الف مرة : وهي نسبة لامثيل لها في العالم.. وكان الدفع يتم نقداً أول الأمر فسرعان ماينحرف القرض عن أهدافه ؛ ولذلك صارت القروض تعطى عيناً ، فصرت ترى فلاحينا شديدي الاعتزاز وهم يسوقون جراراتهم الجميلة ، ومعها كل أدواتها ، ومقطورة تتيح لهم نقل بضائعهم أو السفر إلى المدينة لتناول « الشيبوكو » أي البيرة المحلية المصنوعة من الذرة الصفراء والبيضاء . وفي العودة كان يعثر على الجرار أحياناً في خندق الطريق !

لقد سُلّمت إذن إلى فلاحين كانوا بالأمس ينكشون حقولهم بالمجرفة جميع آلات الإنتاج الحديثة ، مع الأسمدة ، والبذور الهجينة ، ومبيدات الحشرات . . . كل ذلك من أجل ترقيتهم دفعة واحدة إلى « مزارعين حديثين » — لاتنقصهم سوى المعلومات اللازمة لاستعمال هذه الآلات المتطورة استعمالاً اقتصادياً . وكثير من التسليمات كانت تصل متأخرة جداً . وقد أفلست جميع هذه المئات من التعاونيات بدون أي استثناء . ولما استدعاني الرئيس كاوندا في عام ١٩٦٧ حاولت أن أبين له أن الفلاحين الأميين لايمكن ترقيتهم دفعة واحدة إلى مزارعين حديثين ، وأنه يجب تعليمهم كيف يزرعون على وجه أحسن ، وبوسائل زراعة الأرض الضيقة أولاً : كانتقاء الأراضي ، والبذر المبكر ، والكثافة المناسبة للغراس ، والعناية بالعزق ، الخ . وعندما تتحقق هذه المرحلة جيداً يمكن تسليمهم قليلاً من السماد الكيميائي ، بدون أن ندعهم ينسون التسميد العضوي : أي الزبل ، إن كانت لديهم ماشية ، وإلاّ فسماد المزرعة أو أسمدة خضراء ؛ أو حتى مجرد الدورة الزراعية

التقليدية مع استراحة الأرض ، التي تغني التربة بالدبال – الذي سرعان ما يتأكسد في المناخ الاستوائي .

٩ – الهوة بين المدن والأرياف في تعمق مستمر :

يؤكد تقرير Turner منذ عام ١٩٦٩ أن الأجور ارتفعت كثيراً في المدن ، ولكن إنتاجية العمل انخفضت بمقدار ٢٥ ٪ منذ عام ١٩٦٤ ، مع الأخذ بالحسبان الاستثمارات الكبيرة التي أنجزت . ذلك لأن « نظام العمل من النوع الاستعماري قد زال ولم يحلّ محله شيء » . وبالعكس فان كثيرين من العمال يعرفون أنهم بفضل اصدقائهم الرفيعي المكانة ، وبفضل الحزب ، محميون من التسريح أو أنه يمكن تشغيلهم من جديد . وعندئذ يسيئون استغلال هذا الوضع : فمحاباة الأقارب والنزعة القبلية ماتزالان سائدتين في الكثير من بلدان افريقيا .

وبعد خمس سنوات من الاستقلال ازداد استهلاك سكان المدن بمقدار ٢٠ ٪ مما زاد في المستوردات . وارتفع دخل سكان الريف الذين كانوا يبلغون اكثر من ٧٠ ٪ من مجموع السكان ، من ١١٢ – ١١٦ مليون كوانشا من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٨ ؛ وإذا أخذنا التضخم بالحسبان يكون هذا الدخل قد نقص نقصاناً واضحاً. وفي الوقت نفسه ازداد دخل الثلاثمائة وثلاثين ألف عامل مأجور بمقدار ٣٢ ٪ وبلغ ، حسبما قال لنا كاوندا ، ٧٨٠ مليوناً : أي سبعة أمثال الدخل الريفي لعدد من السكان أقل من نصف عدد سكان الريف: أي بفارق نسبته ١٥ إلى ١ سرعان ماتبينوا أنه غير مقبول .

وعلى هذا فان مؤتمر الحزب الذي انعقد في Kitwe أقر رسمياً منذ كانون الأول ١٩٦٩ أن« المناطق الريفية قد أهملت وأن الوضع

فيها يتدهور بحيث ينبغي القبول باجراء تغيير جذري جداً لصالحها » .
وهذا الموضوع يتناوله باستمرار الرئيس وأعلى سلطات الحزب .
وفي عام ١٩٧٤ ، عندما كتب كاوندا الجزء الثاني من كتابه النزعة الانسانية في زامبيا ، الذي هو — أو يجب أن يكون توراة الحزب ، ألح على قوله : « إن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المدن والأرياف لم تتعمق فحسب في هذه السنوات الأخيرة ، بل إن توزيع الثروة الشخصية يدل على اتجاه ينذر بالخطر ، فان نسبة متزايدة من هذه الثروة متجمعة بين أيدي جماعة صغيرة ، وتذهب شريحة أخرى واسعة إلى الطبقة المتوسطة التي بدأت تبرز ، والقطع الصغيرة الباقية تذهب إلى الأكثرية ، إلى جماهير شعبنا (. . . .) . ومن هنا كان الظهور السريع لصفوة زامبية قوية أفكارها وأعمالها يعبر عنها بلغة نظام استغلالي يفترض في النزعة الانسانية أن تكافحه . » . وبعد أن يصف هذا الاتجاه بـ « الثورة المضادة » يختتم قائلاً : « إذا لم ننظم مناطقنا الريفية من جديد فاننا سائرون إلى الكارثة . » . وهاهم في عام ١٩٨٠ يقتربون من الكارثة بسرعة . . . ويجرون إليها جرياً !

وماجدوى هذه الأقوال التي كثيراً ماتعاد ، مادام الأغنياء مستمرين في الإثراء مع تدني سعر النحاس منذ عام ١٩٧٤ ، حتى لو أن الطبقة المتوسطة بدأت تشكو من القيود ؟ وهذه القيود تصيب أولاً الأرياف التي هي أيضاً في افتقار مستمر . ويبدو أن كاوندا عاجز عن تغيير الجهاز الاداري الذي هو على أهبة السيطرة أكثر فأكثر على الاقتصاد .

١٠ — قوى حائرة ، ينقصها كل شيء :

قال لنا برجوازيو لوزاكا ، مرددين بحماس اللغة الاستعمارية :
« إن فلاحينا كسالى ، محافظون ، متخلفون ؛ إنهم لايريدون أن يعملوا » .

ولماذا عساهم يريدون أن يعملوا ؟ أمن أجل الرغبة في إطعام لوزاكا التي لاتعطيهم شيئاً ، اللهم إلا خطابات ؟ فمنذ سنوات والزعماء يحشون الجماهير العاملة ، يوماً بعد يوم ، بجمل جوفاء تماماً تتكرر بانتظام .

إن رحلتنا عبر الأرياف ستصبح رتيبة بسرعة . فالشكاوى هي نفسها في كل مكان ، وكذلك المناظر : قرى متماثلة في الفقر دوماً ، وأكواخ من التراب المصفوف حول اعمدة ، باقية على البؤس وضيقة على عائلات كثيرة العدد وتزدحم بها . والأطفال في أسمالهم وقد غطى الجرب أجسادهم يلعبون في الغبار أو في الوحل ، اذا هطل المطر . والنساء منهمكات في غسل تنانير عتيقة زالت ألوانها ، وبدون صابون . أما التنانير الجديدة ، إن وجدت ، وهي في الدكاكين أندر منها فيما مضى ، فهي باهظة الثمن ، ككل ماتجده في هذه الدكاكين مع أنه ليس فيها شيء يذكر .

وأحياناً تتحول لهجة النساء إلى غضب : « منذ سنوات ونحن في عوز إلى كل شيء ، إلى الملح ، والزيت ، والمنسوجات . أما الصابون فلم نره منذ زمن طويل جداً ، وقد نسينا ثمنه » . . الثمن الرسمي على الأقل ، ذلك أنك تجد بين حين وآخر غلاماً يعرض باعتزاز ألواح الصابون فيبيعها بخمسة أمثال سعرها : « إني اتاجر في السوق السوداء » . وليس له مورد عيش سوى هذا . ويستفيد التجار أيضاً من نقص المواد . ويمكن لمن عنده صابون أن يقايضه بالفاصولياء فيحصل عليها والحالة هذه بأعلى من ثمنها خمساً أو ست مرات . ويؤكد الفلاحون المذعنون قائلين : « ماذا تريدون أن نفعل ؟ » . ومن استطاع أن يتزود بكيس من الملح فيه ٢٥ كغ استطاع أن يحصل من جيرانه على يوم عمل في مقابل كيلو غرام واحد من الملح . والحال أن الأجر الزراعي الأدنى

يعادل خمسة إلى ستة كيلو غرامات مز الملح . وفي جميع هذه المقايضات يُسرق الفلاح الذي يبيع عادة منتجاته — والذرة في كل حال — بالسعر الرسمي ، ولكنه يضطر إلى شراء كل شيء من السوق السوداء .

ولقد لفتنا نظر سيدة عجوز إلى إمكان الطبخ بفستق العبيد المسحوق ، فكان جوابها : « نعم ، لقد فعلت ذلك ، ولكنهم عودونا استعمال الزيت » . وهذا الذي عودهم ذلك ، أي النظام الاقتصادي المسمى بالنظام الحديث ، لم يعد قادراً على تزويدهم بهذا الزيت . تلك فعلاً مأساة القرى الزامبية ؛ ففي جو الغبطة بالنحاس الغالي عودوها عادات ، ووزعوا ثروات مستوردة ، ووعدوا بتحديث كان مستطاعاً بادىء الأمر ولكنه لم يعد كذلك في هذا الاقتصاد المنهار . ومن هنا كان هذا الجو الخاص جداً من الركود والخمول ، الذي يبلغ حد اليأس . لقد قطع لها الاستقلال وعوداً مدهشة ولكنها لم تنجز . لقد خلقت « الحضارة » آمالاً ورغبات ، ولكنها في الواقع لم تنجح إلا في بث الخلل في الحياة التقليدية بدون أن تأتي بكسب أو تحسين حقيقيين . وأكدت فلاحة متنورة قولها : « لم يتغير من أجلنا أي شيء منذالاستقلال». وصححت جارتها ذات الأسمال هذا الكلام بقولها : « سوى أنهم يشترون منا الذرة » ؛ ولكن الثمن كثيراً مايدفع متأخراً جداً : بحيث يتسع الوقت لبعض الناس لأن يموتوا جوعاً !

ولم يبق إلا القليل من الجرارات للإيجار ونسي الناس المجرفة ، والأسمدة التي تكيفوا معها لاتصل في الوقت المناسب ، وعلى كل حال فقد اصبحت باهظة الثمن . وقال زعيم شيخ متهماً : « انتم ، الرجال البيض ، الذين أفسدتمونا بزراعتكم الحديثة ، فقد كانت لدينا فيما مضى الذرة التقليدية التي نملكها ، وكنا على الأقل نجد مانأكله ،

وجعلتمونا نعتقد أن الأسمدة الكيمائية ستحل جميع مشاكلنا ، ولانزال أفقر مما كنا عليه . . . » . وخجلنا آخر الأمر من الاستمرار في طرح الأسئلة ، كما خجل الموظفون المرهقون الذين كانوا يرافقوننا . « بل اذهبوا اذن وقولوا للعاصمة لوزاكا مايجري هنا . . . » . وقد وصفونا ، في مافعلناه ، بأننا تقدميون زائفون ، متهمين إيانا بأننا نريد ، بالتكنولوجيات البديلة ، إبقاء الفلاحين في مرحلة حمالي الماء والحطب ؛ وينسون ببساطة أنهم باقون في هذه المرحلة من جراء تحديث هو أكثر كلفة من أن يصل إلى القرى . والجرار والشاحنة الكبيرة اللذان يملكهما عدد قليل من الناس حالا دون تعميم الدراجة والطنبر ، واستمرت الفلاحات يحملن على رؤوسهن فيضعن وقتهن في اعمال عقيمة ومنهكة ، وذلك كيما يوصفن بالكسل . . .

لقد أهملتهم المدن والسلطات التي تنكر الواقع — وكيف لهم أن يبدعوا أولئك الذين يعيشون على الطريقة الأميركية ؟ — فها هم اذن حائرو ن ، ضالون ، يقضون على قلقهم ، في فصل الجفاف ، بتناول « الشيبوكو » . وماذا بقي غير ذلك مايفعلونه في القرى التي لاأمل لها ؟ وتحدثنا إلى الفئات الكثيرة المجتمعة عن شعاري الحكومة الكبيرين: « عودوا إلى الأرض ! » ، « زيدوا إنتاجكم ! » . وكانت قهقهة من الضحك عامة : « لنتحدث عنهم ! إنهم يضحكوننا ، هؤلاء الكبار في سيارات المرسيدس . وهذا الكبير في اللجنة المركزية للحزب ، الذي قال لنا ان نبقى في القرية ، جاء أولاً بجميع اسرته — وهو من هنا — إلى لوزاكا » . « أما شبان الحزب فقد جاؤوا يوصوننا بأن نصوت « جيداً » ، وقطعوا لنا الوعود ، ولم نر وجوههم ثانية قط منذ الانتخابات» .

ومعذلك فقد وزعت على أعضاء الحزب آلاف الدراجات(١) كي يستطيعوا أن ينشروا في جميع القرى الشعارين المشار إليهما آنفاً . وكان الأفضل إعطاؤها للمساعدين الزراعيين ، وهم قليلو الأجور ، سيئو السكن . والحزب قلما يستمع الناس اليه في القرية ، مادام الزعماء هم كذلك أيضاً .

وأثناء رحلتنا في الارياف الزامبية قمنا بزيارات مجاملة لكثير من الزعماء : من أعلاهم شأناً حتى العادي منهم مروراً بالمتوسط ، وفي قرية في الشمال رأينا زعيماً كبيراً متكئاً على سيارته المرسيدس ويستمع متعجرفاً إلى شكاوى النساء الجاثيات اللواتي كن يروين له أن كل دجاجهن قد هلك لعدم وجود الحبوب . إنهم بصورة عامة أكثر تواضعاً ويتنقلون بالدراجات ، ولكنهم كلهم يظلون محاطين بشيء من الهالة ، وفي جميع الحالات لهم على الادارة الرسمية حق الاحترام . والزعيم Empezeni هو سليل المحاربين الأشداء الذين عبروا الزامبيز فراراً من قبائل الزولو واضطر على مضض ، وبصورة أكثر تفاهة ، إلى البدء بزراعة حقله أخيراً، وقد علمنا أنه سيستقبلنا في ساعة محددة في « قصره الرئاسي » ؛ وهو منزل متواضع ولكن الرسميين لايخاطبونه فيه إلا بتهيب وبصيغة الغائب ، عن طريق وسيط وبعد الانحناء أكثر من مرة تبجيلاً . وقصر الرئيس Lozi (ولايزال كثيرون يتحدثون عن ملك واسرة مالكة فيباروتسي) أفخم ولكننا لم نستقبل فيه لأن الزعيم لم يكن قد عاد من مقره الصيفي. وفي Kaoma استقبلنا ابن عمه ، وهو حفيد آخر من احفاد Lewanika المشهور ، في احتفال كبير ، الرجال من

---

(١) يستخدمونها في قضاء حاجاتهم الشخصية .

باب الشرف ، والنساء من الباب السري ، وجميعهم (والرسميون بوجه خاص) جاثون على الأرض . إن اميركا بعيدة جداً . . . حتى الخادم الذي يقدم لنا القهوة ويركع كلما لمس شيئاً . واستقبالات الرئيس أبسط بصراحة ويحرص على تقديم القهوة بنفسه . .

هؤلاء الزعماء اذن ممثلون في لوزاكا في مجالس الزعماء . ولكن للحكومة منذ اليوم فصاعداً حق الرقابة (ولها أحياناً أكثر من ذلك) على تعيينهم . وأثناء زيارة ملكة انكلترا اصيب الزعماء بالخيبة لعدم دعوتهم : « لماذا ؟ إنها زعيمة ، هي أيضاً » . ويبدو أن الانكليز كانوا أكثر انتباهاً لهذه الأمور . . .

غير أن هؤلاء الزعماء فقدوا ، رغم بعض المظاهر ، من صلاحياتهم التقليدية : فقدوا من صلاحياتهم الدينية بسبب البعثات التبشيرية ، ثم من صلاحياتهم السياسية بسبب المستعمرين أولاً ثم بسبب الحزب . والفلاحون يعرفون ذلك : إن لوزاكا والحزب الوحيد قد استأثرا بهذه السلطة ، فهم اذن يفوضون امورهم إليهما : فلوزاكا ملزمة تجاههم بكل شيء .

والقرى التي تعتنق ديانات خارجة على السلطة ، مثل شهود يهوه وكنيسة Lumpa (التي حُلّت بالقوة أثناء الاستقلال) ، « تعتمد على قواها الخاصة » ، وتنظم نفسها بنفسها ، عالمة بأنها لن تنال مساعدة أبداً ؛ فهي تنشيء قرى جميلة مزدهرة وزراعة أمتن من زراعة جيرانها الذين بسبب انتمائهم إلى الحزب ينتظرون كل شيء من المعونة الحكومية . وبلا جدوى حقاً : فالزعماء الكبار — اذا وضعنا الأمور في احسن الاحوال — وهم استعماريون أكثر من الاستعماريين ، سيموتون مثيرين سحابة من الغبار ومحركين كثيراً من الهواء . أما المساعدون الزراعيون

أو البيطريون فانّهم يتناقصون . ومن حسن الحظ أحياناً أن الناس في إحدى القرى يقطّعون بقرة ذبحت تحت « الإشراف » البيطري . . . .

١١ – كيف « يحدثون » الزراعة ؟

يعترف كل فرد اذن بانه يجب عمل « شيء ما » من اجل زيادة الانتاج الزراعي . و أبرق إلينا كاوندا بأن المشاكل الزراعية لايمكن ضبطها ، ويبدي اغتباطه بقدومنا ويتوقع منه نقداً للسياسات المتبعة حتّى ذلك الحين . وبعد فشل التعاونيات سعت وزارة الزراعة إلى تنمية طبقة من الكولاك « المزاوعين المنبثقين » ، بمساعدتهم على توسيع مساحاتهم بأخذ قروض ، وبتأجيرهم جرارات رسمية بنصف سعر الكالفة ، مما عرقل توسع جرّ المحاريث بالأبقار ، وهو وحده الذي « يعتمد على القوى الخاصة » في البلاد – والحرب على ابوابها ، وحتّى في الداخل في أواخر عام ١٩٧٩ . وقدمت مساعدات ضخمة جداً للأسمدة ، مما أضعف استعمال مختلف اشكال التسميد العضوي ، مما لا يشجع على تعاقب الزرع بمروج على اساس البقول ، أو باللوبياء ، وفستق العبيد وفول الصويا ، وكل هذه البقاليات تثبت آزوت الهواء . وراحوا يفضلون أن يشتروا أكثر فأكثر أسمدة آزوتية مستوردة ، من فضلات البترول ، وهي بعد أغلى لو صنعوها محلياً ! .

وتقهقرت زراعة فستق العبيد ، ولم تتقدم زراعة دوار الشمس : فكان لابد من استيراد الزيت او الحبوب الزيتية ؛ ومع ذلك فهناك نقص في الزيت والصابون ، وبوجه خاص في القرية . ولم يعد القطن يغطي ، وهيهات ذلك ، حاجات البلاد فاضطرت إلى استيراد المنسوجات والخيوط الصناعية ومع ذلك فان جميع هذه المزروعات تلاقي ظروفاً ملائمة جداً في كثير من مناطق البلاد : ولكن المدن الممتدة في جميع الاتجاهات والشديدة الجذب تضعف الجهد الفلاحي .

ويركز المستشارون الزراعيون كل جهودهم على الذرة الهجينة مع الاستعمال الشديد للسماد الكيميائي ، وهي صورة زامبية للثورة الخضراء. وتبذل كذلك جهود كبيرة لتعميم الحنطة المرويّة ، لأن استهلاك الخبز في ازدياد ، على حساب الذرة والحبوب المحلية الاخرى : فقد استوردت البلاد ١٤٤٠٠٠ طن من القمح في عام ١٩٧٨ وانتجت منه نحو ٥٠٠٠ طن في عام ١٩٧٩ . وهذا القمح ، ولو انتج محلياً ، يكلف غالياً جداً بالقطع النادر : فالأنابيب والرشاشات ، في السقاية بطريقة الرش ، غالية جداً ودقيقة جداً ؛ زد على ذلك الأسمدة ومبيدات الحشرات . وأخطر من ذلك بعد أنهم يدفعون زراعة البطاطا ، وهي زراعة صعبة وأكثر كلفة كانت تباع في خريف ١٩٧٩ بأكثر من كواشا واحد للكيلو غرام الواحد، وهذا ترف ! ولكن القمح والبطاطا طعاما نفوذ ، لأنهما يغذيان الرجل الأبيض ، القوي جداً ؛ في حين أن البطاطا الحلوة ، وهي سهلة الزرع جداً ويعرفها الفلاحون جيداً ، يمكن تحسينها بسهولة . وانواعها ذات اللبّ الملون تحمل مادة الجزرين ذات الفيتامين الذي يمكن أن يخفض تخفيضاً شديداً عدد العميان ، وهو كبير جداً في Luapula .

ويشجعون زراعة الفراولة ، والدراقن ، والتفاح ، والعنب ، وكلها فواكه نفوذ ، في حين قد يكون اسهل بكثير أن تنتشر بين جميع الفلاحين زراعة العنب الهندي ، والغوافا (نصف البرية) ، والمانغا ، وحتّى الحمضيات وكثير من الفواكه الاستوائية الأخرى . واسواق تانزانيا تغص بالفواكه ؛ أما أسواق زامبيا ، ماعدا لوزاكا ، فالفواكه فيها قليلة ، بل لم تكن موجودة إطلاقاً كما في Ndola المدينة الثانية في البلاد ، في ايلول ١٩٧٩ ؛ كما أنها غير موجودة في القرى ، ماعدا بعض اشجار المانغا هنا أو هناك . وكل شيء هو

من أجل الاقلية الحاكمة ، من أجل ترف الأغنياء ، والسود منهم أكثر عدداً الآن من البيض ، هذا الترف الذي يتقدم على حاجات الفقراء .

فالذرة هي اذن منذ الآن فصاعداً ذات أولوية في كل مكان ؛ غير أنها اذا كانت ناجحة تماماً في الأراضي الخصبة كأراضي المستوطنين وفي كثير من اراضي النصف الجنوبي من البلاد ، فان جميع الاراضي تقريباً في النصف الشمالي ، وهي شديدة الحموضة والإرهاق ، لاتلائمها . فالزراعات التقليدية فيها هي الدخن ، والماينهوث ، والذرة البيضاء ، والبطاطا الحلوة ، واللوبيا ، ولكن لايجرى فيها شيء لتحسين مزروعات « الفلاحين الفقراء» هذه . وحتى مع بذل هذا الجهد فان المساحة المخصصة للذرة نقصت حتى عام ١٩٧٩ . وبسبب الجفاف ازداد الانتاج هبوطاً ، وراحت زامبيا تستغيث — وقد عجزت عن النهوض بزراعتها .

وفي اجتماعاتنا في الارياف أكثر الرسميون من شكاواهم : « يجب أن نحيل كل شيء إلى لوزاكا التي لاتعرف عن وضع الأرياف شيئاً (. . .) . إن مشاريع كثيرة تبقى على الورق فلا ينجزونها ؛ ولم نتوصل إلى تحديد المشاكل الحقيقية » . والتعميم الزراعي موضع انتقاد شديد : « لماذا تقدم المعونة إلى كبار المزارعين فقط ويهمل الفلاحون الذين لايعرفون القراءة ولا الكتابة (. . .) . لقد افسدتنا التكنولوجيا الغربية » .

والمهندسون الزراعيون الأكفاء موجودون في المقاطعة ؛ أما في المنطقة فهم نصف مؤهلين وسيئو التأهيل ؛ وفي الناحية ليس للمساعدين أي تأهيل عملي : وقد رأينا منهم من هم في جهل مطبق . وبما أن أحداً لايأتي لتفتيشهم فانهم ينصرفون إلى معيشتهم . والمزارعون في

محاذاة الخط الحديدي هم وحدهم يحصلون على قروض ، أما المناطق النائية فلا يصلها شيء ، أو يصل إليها جزء فقط من الحاجات الضرورية.

والبحوث الزراعية ، وهي حلقة اساسية بالنسبة لمستقبل البلاد الزراعي ، لايوضع تحت تصرفها سوى مليون ونصف مليون كواشا في السنة ، وتلك مصيبة . ولكن وزارة الزراعة وزعت في عام ١٩٧٩ ، بعد تخفيضات عديدة ، ثلاثين مليون كواشا كمعونات لأغذية المدن . ومكتب التسويق ، Namboard ، لايشتري المزروعات الفلاحية التقليدية (الدخن ، والذرة البيضاء . .) ؛ والمستوي الغذائي يتناقص في هذه القرى المحرومة التي تخلت عنها سلطة المدينة .

١٢ – خنازير وفراريج « على الطريقة الأميركية » :

ان الاغنياء الأفارقة ، تشبهاً بالاوروبيين ، يريدون كثيراً من اللحم في طعامهم ؛ وهم وحدهم الذين يملكون قدرة شرائية حقيقية . ولذلك انشئت لهم مراكز تربية مواش من أحدث مايكون ، مع مصنعين كبيرين لأغذية الماشية يمونان الخنازير والدجاج ، وهما أيضاً حديثان جداً . وتنتج الذرة حول Petauke في المقاطعة الشرقية ويعيدها مكتب التسويق أول الأمر إلى Chipata (١٨٠ كم) عاصمة المقاطعة ، إلى مستودع المقاطعة : فالمسؤول يجب أن يجمع من حوله كل الذرة العائدة له . . . ثم يرسلها إلى لوزاكا (مارة ثانية بـ Petauke ، فهذه مسافة ٣٦٠ كم تقطع بلافائدة) الواقعة على بعد ٦٠٠ كم. ويعود قسم من هذه الذرة الداخلة في غذاء الماشية إلى Chipata (مروراً بـ Petauke) ، ويعود آخر الأمر إلى Petauke من أجل زرائب الخنازير والدجاج في المنطقة ! .

وفي خريف ١٩٧٩ انقصت الذرة ، وتأرجح البنيان كله ، ولم يبق مايكفي من العلف الخليط . وراحت الفراريج الجائعة يأكل بعضها بعضاً ، وصاروا يذبحون الخنازير وهي فتية، وكان التبعثر . وكان يمكن التفكير في تربية المواشي تربية تعتمد أولاً ، كما في اوربا حتى عام ١٩٥٠ ، على الموارد المحلية ، موارد المزرعة والبلاد : فالبطاطا الحلوة هي الغذاء الأساسي للخنازير الصينية . ولكي يمكن أن يستقر هذا التجديد الباهظ الكلفة يجب أولاً بيع الخنازير والفراريج غالياً . ثم قررت الدولة بيع الذرة بسعر واحد في جميع البلاد فأخذت على عاتقها جميع نفقات النقل : وانكسرت دفعة واحدة أبسط القوانين الاقتصادية ودفعت إلى تبذير وسائط النقل : وليس لأحد مصلحة في توفيرها ، وبعضهم يزدادون ربحاً في زيادة وسائل نقل الأسمدة زيادة غير نافعة . . .

١٣ – كل شيء يصل متأخراً – الآلة تتعطل :

هذا هو اذن تحديث زراعي يتطلب مدداً منتظماً وضخماً من عوامل الإنتاج المستوردة من مسافات بعيدة جداً وبنفقات طائلة . ويصطدم هذا التحديث بكل أنواع صعوبات النقل التي تزداد ازدياداً كبيراً بسبب الهجمات الخارجية وقطع الجسور ، الخ ، مما كان ينبغي أن يدفع إلى تقليص هذه الصعوبات . وقد تسلمت الأقلية البيضاء السلطة في روديسيا في عام ١٩٦٥ ، والحال أن اكثرية حركة المرور في زامبيا كانت تمر بهذا البلد كي تصل إلى ميناء Beira في موزامبيك . والصينيون يمولون ويتولون بناء Tazara ، الخط الحديدي الذي يصل دار السلام بـ Copperbelt ، والذي أنجز في عام ١٩٧٥ . وكان المفروض أن ينقل مليوني طن في السنة في كل اتجاه، ولكنه لم يصل في

عام ١٩٧٨ إلى ٦٠٠٠٠٠ طن (١) . وفي اكتوبر ١٩٧٩ دمر الروديسيون جسراً على وادي شامبيشي ، الخ .

وكان يجدر بهذه العوامل أن تدفع إلى الاعتماد أكثر بكثير على الموارد المحلية من تربة وعمل وتسميد ، ولكنهم كانوا يريدون « التحديث الكامل » ، على الطريقة الاميركية . ولإنجاح هذا التحديث كان لابد من ان تكون هناك قدرة على التنظيم الذاتي . وهذه الزراعة الحديثة تعتمد على القروض ، وقد وصل كثيرون من المستوطنين إلى هنا وكل رأسمالهم « كوخهم المعلق لااكثر » : وقروض التعاونيات لم تسدد ، وأنشيء مصرف ثانٍ ولكن سوء معدل التسديد سرعان ماادى إلى افلاسه .

وانطلقوا ثانية على أسس جديدة مع تأسيس شركة التمويل الزراعي AFC ، من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٤ ، فبلغ معدل تسديد القروض الزراعية ٩١ ٪ وعندئذ راح يتناقص تسديد أغنى المزارعين (٢) ، بفضل علاقاتهم السياسية المتنفذة ، وراح الآخرون يقتدون بالقدوة السيئة فهبط معدل التسديد ، من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ ، إلى ٧١ ٪ ، وبالتالي لم يعد لدى شركة التمويل الزراعي رأس مال كاف ، فرفضت الزبائن الجدد : أما القدامى فاذا منحتهم قروضاً فان هذه القروض كثيراً ماتصل متأخرة جداً . والحال أن البذر المبكر ، في مناخ استوائي ذي فصل امطار واحد ، هو الشرط المثالي لمردود جيد (وبالتالي لتسديد جيد) .

---

(١) تعطل نصف العربات عن العمل ، وانخفضت طاقة العربات الأخرى بمقدار الثلث ، بالاضافة إلى اختلال النظام والاضرابات .

(٢) كثيرون منهم موظفون كبار سابقون ، إن لم نقل قادة في الحزب ، وحتى وزراء سابقون : مما سهل عليهم تجميع رأس المال الأولي .

. ومكتب التسويق ، الذي يجمع الحبوب ولاسيما الذرة ، كثيراً مايفعل ذلك متأخراً جداً ؛ والأكياس المكدسة في العراء في مستودعاته الريفية تسجل خسارة قدرها ١٥ ٪ على الأقل ؛ وفي الأسمدة ، وهي كثيراً ماتكون سيئة الحفظ أيضاً ، ترتفع النسبة إلى ٣٠ ٪ . وتدفع أثمان المحاصيل متأخرة اسابيع وشهوراً . وفي ايلول ١٩٧٩ لم يستطع زارعو الرز في وادي شامبيشي البدء بحملتهم الجديدة في الوقت المناسب لأن ثمن محصولهم السابق لم يكن قد دفع إليهم بعد ، وكانوا قد سلموه قبل بضعة أشهر : فليس لديهم أموال لدفع ثمن الأسمدة واجور اليد العاملة . وراح الانتاج الزراعي يهبط منذ عام ١٩٧٦ .

١٤ – صندوق النقد الدولي (FMI) ووزارة المالية يوجهان الضربة الأخيرة :

ان زامبيا « الغنية » تستدين أكثر فأكثر : فقد بلغت ديونها في عام ١٩٧٩ ملياراً ونصف المليار من الدولارات . واستيراد الكماليات ، الذي تعرقل قليلاً ، لم يلغ . ووصلت إلى البلاد مائة سيارة جديدة من أجل اجتماع الكومنولث في آب ١٩٧٩ . وقد زود مصنع تجميع الفيات في ليفنغستون بتجهيز كان ملغى في ايطاليا ، فهو لايجمّع (مع قليل من القيمة المضافة) إلا قليلاً جداً من السيارات المتوسطة الحال . وبعد عشر سنوات فقط أنشيء مصنع للدراجات !

ولكن الغرب يريد الاستمرار في البيع ؛ وصندوق النقد الدولي ، رغم طموحه إلى « المعونة » يدافع أولاً عن مصالح العالم الرأسمالي . وعلى هذا فقد منح زامبيا في عام ١٩٧٨ قرضاً جاهزاً للاستعمال عند الاقتضاء بمبلغ ٣٥٦ مليون كواشا بالقطع الاجنبي كي تستطيع مواصلة

الاستيراد ؛ ولكنه وضع باديء الأمر شروطاً جائرة من أجل تخفيض القروض ، ونفقات الموازنة ، الخ . وألحّ كاوندا على الضغوط الخارجية وعلى صعوبة موقفه على خط القتال مع العصابات في روديسيا فحصل على شروط أقل قسوة .

وعلى هذا فقد دعيت حكومة زامبيا بمزيد من اللباقة إلى تخفيض نفقاتها وقروضها وإلى زيادة الأسعار الزراعية، فأنقصت وزارة المالية (١) جميع الموازنات بالنسبة نفسها تقريباً . وفي المدن كان الناس يحصلون من قبل على كثير جداً من القروض ، ولذلك فانه لايزال لديهم منها مايكفي ؛ واستمر فيها نشيطاً تجوال السيارات تجوالاً طائشاً في تنقلات هي في اغلب الأحيان عديمة الجدوى ، وفي الذهاب إلى القداس أيضاً يوم الأحد : وقد شاهدنا ٤٥ سيارة ودراجة واحدة حول الكاتدرائية الانكليكانية . وفي الأرياف توقف كل شيء لأن الناس كانوا يحصلون من قبل على قروض هي الآن قليلة جداً لاتكفي . وحتى البنك الدولي يؤكد أن دولة زامبيا لم تكن تنفق في هذه السنوات الأخيرة — في المنطقة الريفية ، بكل مراكزها (من ادارة ، وشرطة ، وتعليم ، وصحة ، وزراعة ، وطرق محلية ، الخ . . . سوى عشرة دولارات عن كل فرد في السنة . أما الإعانات لتخفيض كلفة الأطعمة الأساسية التي تباع في المدن (للأغنياء كما للفقراء) فقد وصلت هي وحدها في عام ١٩٧٨ إلى ٣٠ دولاراً للفرد الواحد : أي أكثر ثلاث مرات !

---

(١) إنها لا تعرف شيئاً عن المشاكل الريفية ، وتتجاهل الفلاحين ، ولا ترى سوى أرقام موازنتها ، بل تجهل النتائج الاقتصادية لقراراتها ، وليس لديها اي تصور لفائدة التخطيط في ادارة الاقتصاد .

ومع موازنة ١٩٧٩ المخفضة توقفت عن العمل مراكز التدريب الزراعي التي كانت تأتي بـ « المزارعين الناشئين » من بيوتهم فتؤويهم وتطعمهم طوال مدة الدورات . وبقي موظفو هذه المراكز فيها ، لايفعلون شيئاً ، ولايحاولون حتى تقديم المشورة إلى القرى المجاورة ؛ ولم تبق دراجات لدى أكثرية المساعدين الزراعيين في الناحية ؛ أولم تبق لها إطارات وإطارات داخلية ، فلم تعد تسير ، والبلاد واسعة ، والقرى الصغيرة بعيدة جداً . ولم تبق لدى أكثرية المهندسين الزراعيين في المنطقة سيارات لاندروفر صالحة للسير ، أولم تبق قروض من أجل البنزين — الذي تبدده لوزاكا دوماً ، بحيث لم يعد الجهاز الاداري الريفي « ينتج » سوى القليل لأن اعتمادات تسيير الأعمال زالت عملياً ، ولكن الجهاز استمر ذا كلفة من حيث الأجور ، وصيانة الأبنية ، إلخ . ذلك هو ماأطلق عليه صندوق النقد الدولي اسم مساهمته في التنمية — ولكنه ليس وحده المسؤول ! .

١٥ — إخفاق الزراعة العسكرية الطابع :

اتضح فقر القرية فراح كل امرىء يحاول ان يفعل من أجلها شيئاً . وبلعل الجيش يسهم في التنمية الريفية منحوه في عام ١٩٧٥ قروضاً كي ينشيء في كل منطقة من مناطق البلاد الثلاث والخمسين خمسة « مراكز لتجديد الريف » . وكان ينبغي لكل مركز أن يستقبل لمدة ثلاث سنوات ٣٠٠ شاب من الجنسين كي يمارسوا فيه الزراعة ويتعلموا فيه مختلف المهن الريفية . ومنذ السنة الأولى أنشيء مركز في كل منطقة ، ولكن الأمور لم تصل إلى أبعد من ذلك لأن الصعوبات تكاثرت .

وتلقت هذه الدائرة في بداياتها ١٧,٥ مليون كواشا . ولكي تظهر « أصالتها » بدأت بأن اشترت من افريقيا الجنوبية مئات الآلاف من أغراس الأشجار المثمرة الدخيلة بمبلغ خمسة ملايين كواشا : من دراقن ، وكرمة ، وإجاص ومشمش وحتى التفاح ، بدون أن تعلم ماإذا كانت ملائمة للأراضي المقرر أن تزرع فيها . وأضافوا إليها الحمضيات والعنب الهندي ، ولكنهم لم يصغوا قط إلى نصائح الدوائر الزراعية من أجل صيانة بساتينهم . ولما كانت هذه البساتين كثيراً مالاتعشب ، حين يتجاوز ارتفاع العشب فيها مترين ، في فصل الجفاف ، فإن من الأسرع إضرام النار فيها – وتشوى معها الأشجار . وبعضهم زرعوا في المستنقعات كي لايكون عليهم أن يقوموا بالسقاية !

وقد أعطيت هذه المراكز اراضي من نوعية متغيرة جداً ، واضطر بعضها إلى الانتقال ثلاث مرات . وبتوافر التجهز الجيد كان مقدراً لهذه المراكز أن تدبر امرها – لو أن الشبان اشتغلوا فيها . ولكنهم منذ خمس سنوات يقبضون ٢ كواشا في اليوم لغذائهم – أي ضعف الأجر الوسطي الزراعي ، وليس لهؤلاء العازبين عائلات يعولونها . وليس هناك زعماء حقيقيون ، لاشيء إلا حثهم فعلاً على العمل ، وكثيرون من الشبان لم يدركوا ماذا كانوا يفعلون هناك – إنهم يلذ لهم أن يكون هناك من يعولهم .

وحالما يتعلم الشبان في المركز مهنة ما يذهبون إلى مكان آخر يمارسون فيه هذه المهنة ممارسة أكثر ربحاً . والفتيات هجرن المراكز

ثم تبعهن الشبان : فنجد في المركز الواحد ٤٠ إلى ٧٠ مستوطناً ، ونادراً مانجد مائة . وفلاحو المناطق المجاورة ، الذين لاينالون أية معونة ولا أي تجهيز ، ينظرون بانزعاج إلى الجرارات الكثيرة التي لاعمل لها ، ويسمون هذه المراكز « مدارس الكسل » .

وفي مركز منطقة Kaoma ، على طريق Lukulu ، لم يزرع الاثنان والسبعون شاباً المزودون بجرار ، في الحملة السابقة سوى ١٥ هكتاراً من الذرة وهكتارين ونصف الهكتار من القطن ، في حين أن في حوزتهم أراضي ممتازة ٩٠٪ منها مستصلح ؛ ولكنهم قلما يرون فائدة عملهم ماداموا لاينقصهم شيء . وقد وصلنا إليه في ٣ نوفمبر ١٩٧٩ ، وكانت الأمطار قد هطلت في الليلة السابقة ، وتلك بداية طيبة لفصل الأمطار ، وانهمكت جميع نساء القرى المجاورة في بذر أول دفعة من الذرة . وكان الشبان في المركز يلعبون بالكرة الطائرة ، في حين كان الحقل المجاور مهيأ تماماً من قبل. وأجابونا بقولهم « ولكن اليوم يوم سبت » ؛ فالموظفون الزامبيون يستريحون يومين في الأسبوع (ويعطل الصينيون يومين في الشهر) ؛ ومع ذلك فهم موظفون « صالحون » عودوهم ألا يفعلوا شيئاً .

غير أن الخطة الثالثة (حيث يستمرون في اعتبار الرغبات حقائق) ترى أنه يجب إعطاؤهم مزيداً من القروض « لأنه ليس في كل مركز سوى شاحنتين لتموينهم ! إن لديهم كل التجهيزات وكل الحقول اللازمة ؛ ولكن يجب دوماً إطعامهم كأنهم جنود » والجيش الزامبي يعرف كيف ينفق اعتمادات اكبر فأكبر ، ولكنه لايعرف كيف ينتج اقتصادياً ؛ ويستثنى مع ذلك الجيش الصيني . . .

١٦ — تلف في الغابات . والتكال . . . وبيئة مهددة :

الأشجار هنا ملكية عامة يبددها كل امريء على هواه بدون أن يسعى إلى الاقتصاد فيها : فهي لايُدفع لها ثمن . وقطعها محظور في سفوح التلال تجنباً للاتتكال . وعندما يكون الناس قرب مدينة مثل Chipata في الشرق تغدو الحاجات أشد إلحاحاً فقلما يراعى الحظر . والتلال المشرفة على المدينة تزداد تعرياً من اشجارها يوماً بعد يوم ، ويتلوه الاتتكال الذي يجرف التربة ويوشك أن يعري التلال ، فيؤدي إلى تكشف الصخور . ومن يستصلح بالبلدوزر كي يزرع يقتلع جميع الاشجار مما سيسهل عليه انتقال الجرارات ؛ واذا وجدت الثيران كان ذلك غير ضروري إطلاقاً . وعندما يكون هناك أقل منحدر يكون من الأفضل ترك أحزمة من الغابات ، وحتى في الأرض المستوية ، وذلك من أجل صد الرياح ؛ كما يستحسن ترك الأشجار الفتية التي يمكن أن تنتج بعد عشر سنوات أو عشرين سنة خشباً ذا قيمة وظلالاً نافعة .

ومن أجل المباني ، وملاجيء الماشية ، يبددون الأشجار ويستعملون منها الكثير جداً — إذ ليست لها قيمة . وفي كل سنة تزيل زامبيا من الأحراج مايعادل ١٠٠٠٠٠ هكتار كي تحصل على الخشب وعلى حطب الفحم اللذين تتطلبهما المدن أيضاً . وأكثر من ذلك أيضاً كاصلاح للأراضي المزروعة : فبعد ان تقطع الأشجار تحرق في مكانها ، حتى بدون الاستفادة من حرارتها ، وبدون محاولة استعمالها في مهنة النجارة من هياكل وغيرها . وليست هناك مناشر كافية لتقطيع الألواح فيستورد منها الكثير . والصناع الريفيون هم في كل مكان في طريق الانقراض ، وأولادهم عاطلون عن العمل . وفي مواجهة هذا القضاء الطائش على

الغابات تقتصر إعادة التشجير هنا على مزارع Copperbelt ، من أجل المناجم ، ومن أجل مصنع للكسبة التي يصنع منها الورق ، وقد تأخر انشاؤه طويلاً في حين أن الأشجار ناضجة . وفيما عدا ذلك لاتوجد سوى مزارع ريفية نادرة ، ولكن لاشيء على مستوى القرى ، رغم بعض محاولات متهيبة قام بها حراس الغابات . والحال أن الحطب وفحم الحطب يقدمان الجزء الأعظم من الطاقة المستهلكة في افريقيا الاستوائية ، وكثيراً مايبددان . ويمكن لمدافىء الحطب أن تؤدي إلى الاقتصاد في الطاقة كثيراً عندما تكون هناك مصلحة . ولوكانت هناك مجموعات قروية حقيقية لأدركت ماللسكان من فائدة في حماية غاباتها وتنمية مزارعها . وهذه المجموعات موجودة في تانزانيا : فاعادة التحريج القروي في تقدم ولو أنه لايزال ناقصاً جداً فيها

وكان قد أشير منذ عام ١٩٣٠ إلى أخطار الاتكال ؛ وكان على الافريقيين أن يكافحوا بإنشاء ظهور الأثلام ذات منحنيات التسوية واحزمة العشب الدائمة . وكانت السلطاتالتقليدية مسؤولة عن ذلك ، ولكن إلغاء جميع نظمها أضاع قيمة جميع هذه التدابير لحماية التربة ، التي كان المناضلون من اجل الاستقلال قد استنكروها لأنها من اصل استعماري . واللجان الجديدة في المناطق الريفية لم تعد لها أية سلطة فعلية في هذا المجال ، والزعماء — وهم وحدهم مسموعو الكلمة — لم تعد عليهم هذه المسؤولية ، فهو شديدو التبعية للحكومة بحيث لايقومون بمبادرات .

ودوائر التعميم الزراعي مكلفة نظرياً الآن بالحفاظ على التربة ، ولكنها غير مجهزة ولا مدربة من أجل ذلك ، فهي موجهة فقط إلى الإنتاج المباشر .

وبانتظار ماسيكون ، فان القضاء الطائش على الغابات ، ومختلف أشكال الانتكال ، منذ الانتكال الذي يجرف الطبقات السطحية من التربة الغنية بالدبال — الانتكال « الرقيق » — حتى أعمق الأودية ، تحط الآن من قيمة أكثرية الاراضي المزروعة في زامبيا : وهذا خطر شديد على المستقبل . والفيضانات تزداد خطورة وتوشك أن تعرض للخطر مزارع الرز في الوديان . وحماية البيئة تتطلب حملة واسعة من التثقيف المعمم ، بمثل الاهتمام بعلم الصحة وسوء التغذية . وللقيام بهذه الحملة بالقوة التي تستحقها لابد من زعماء سياسيين حريصين فعلاً على مستقبل الأمة ، لاعلى مصالحهم فقط كذوي امتيازات — على المدى القصير .

والاستعمال الطائش للجرار ، للقوة التي تستطيع التخريب ، يزيد الانتكال بسرعة ، منذ أقل منحدر (حتى ١ ٪) اذا مااستعملت تهيئة التربة الكلاسيكية ، من حراثة وتمشيط بالأقراص . وفي كثير من الحالات ، وبخاصة في الأراضي الرملية ، يمكن الاكتفاء بحد أدنى من العمل يقتصر على خطوط البذر المقبلة ؛ والاكتفاء حتى بمجرد إمرار آلة البذر المختلط (حبوب واسمدة) مع استعمال المبيدات : ولكن هل ستكون هذه المبيدات خطرة على المدى البعيد ؟

ومشكلة نيران الأدغال هي أيضاً موضع نقاش ، وقد أطلق d.P. Harroy منذ عام ١٩٤٥ صرخة الإنذار : إفريقيا ، الأرض التي تموت (حرقاً) . فلو كانت النار لاتتجول كل سنة في الغابات القليلة الكثافة ، لتجمعت فيها كتلة من الدبال وأضحى لدى الناس أثناء استصلاح الفلاحة تربة أخصب بكثير . ولو أنهم في أواخر فصل الأمطار يقطعون الأعشاب لتجفيفها وخزنها لازدادت طاقة الأبقار على الفلاحة في

أواخر فصل الجفاف . والأعشاب الكبيرة التي تستعمل في السقوف يمكن لها هي أيضاً أن يصنع منها الورق . . . ولاشك في أن هذا كله يتطلب عملاً أكبر بكثير .

ولكن هذه الأعشاب العالية (hyparrhenia) هي ملاجىء للأفاعي وللذبابة تسي – تسي والبعوض : ومعروف أن الفلاحين لايحبونها . وبعد خمود النيران تكون الأعشاب الفتية النابتة من جديد ذات قيمة بالنسبة للمواشي . ويمكن القيام بهذه المهمة بإضرام نيران مبكرة والسيطرة عليها فتكون اضرارها أقل بكثير ؛ ولكننا رأينا في ايلوم ١٩٧٩ كثيراً من النيران المتأخرة ، ضررها أكبر بكثير ؛ وهذه النيران تضرم أحياناً من أجل طرد بعض الجرذان والفئران التي تعثر عليها الطيور الجارحة قبل المطاردين : ياله من منظر كئيب !

١٧ – الفارق بين المدن والأرياف يزداد :

يبين لنا تقرير وضعه Alan Marter أن ٤٠ ٪ من الأسر الريفية تنقصها اليد العاملة (بسبب الهجرة ، وانقسام العائلات ، والأمراض) فلا تستطيع من جراء ذلك أن تجني من حقولها غذاءً ودخلاً كافيين . وحالة هذه الأسر أصعب بكثير خارج المناطق الغنية ، في شمال البلاد وغربها ، حيث ذبابة تسي – تسي التي تحرمها من تربية الأبقار وبالتالي من الطاقة الحيوانية وإنتاج الألبان . هذه العائلات الفقيرة في المناطق القليلة الخصب لاتملك ثوراً ، ولا محراثاً ، ولا طنبراً ، ولا مال لديها لاستئجارها . وحتى في المناطق الخصبة تتركز ملكية الأبقار بين أيدي الأغنياء ، أي بين ١٠ إلى ٢٠ ٪ من العائلات الزراعية .

فهناك إذن مفاضلة كبيرة داخل العائلات الزراعية ، إذ إن أغناها

تملك أيضاً (حتى لوكانت الأرض لاتباع) مساحة أكبر من أراض أخصب . وحتى لوكانت كل أسرة تستطيع أن يخصص لها من الأرض مايكفي لمعيشتها فانه كثيراً مايكون هناك نقص في الأراضي الغنية حقاً ، وهذه الأراضي تكون بين ايدي الأسر القوية ، وأيدي المتنفذين ومن لهم « علاقات » مع السلطات ومع مسؤولي المناطق ، إن لم نقل مسؤولي الحزب . وحتى في المقاطعات الثلاث الغنية (الوسطى ، والجنوبية ، والشرقية) كنت ترى في عام ١٩٧٤ ، ٥٨ ٪ من العائلات الريفية تحت عتبة الفقر التي كانت محددة آنذاك بمائة وعشرين كواشا للأسرة في السنة . وفي بقية البلاد كانت هذه النسبة تصل إلى ٩٢ ٪ . ومنذ عام ١٩٧٤ لم تزدد الحالة إلا سوءاً .

وحتى أغنى العائلات الريفية ، ذات ٩٠٠ كواشا في السنة ، ماكانت تصل آنذاك إلى الأجور الوسطية لعمال المناجم (١٧٠٠ كواشا) ، ولا حتى إلى أجور الصناعات الأخرى(١١٠٠ كواشا) . والدخل الريفي الوسطي ، ١٢٣ كواشا في السنة ، كان بمقدار ثلث أدنى الأجور الرسمية في المدن ، وقدره آنذاك ٣٦٠ كواشا . وفي هذه الشروط ، بحسب استنتاج مارتر « كانت إمكانيات الحصول على مستوى من الدخل عال جداً في المدن تتيح التعرض لخطر البطالة » . فالقطاع غير المنظم يوفر وظائف ، فحتى لولم يكن ذلك سوى حلم فانه ستكون هناك دوماً وسيلة يدبر بها الانسان اموره ، واعتماد الانسان على أن له قريباً ذا مكانة عالية يخفف من خوف البطالة . وعلى هذا ، يسارع إليها الريفيون الذين لايفكرون أبداً فيمدن الصفيح ولايرون سوى البيوت الفحمة ، فيهبط عدد سكان الأرياف (في الشمال ، Luapula) ، أو لايزداد عددهم إلا بمقدار ١ إلى ٢ ٪ في السنة ، ويزداد عدد سكان

المدن بمقدار ٦ ٪ ، وفي لوزاكا بمقدار ٩ ٪ في السنة ، فقد ارتفع عدد سكان العاصمة من ٢٦٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٩ إلى ٦٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ . . .

وكثيراً ماازداد الدخل الوسطي في المدينة بمقدار ٥٠ ٪ من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٦ ، وبأكثر من ذلك أيضاً بالنسبة لأكثرهم غنى . أما الدخل الفلاحي الوسطي فقد هبط (١) . ومنذ عام ١٩٧٦ تراجع الانتاج الاجمالي – لا الزراعي فقط – بمقدار ٢ ٪ في اربع سنوات ، أي بنقص قدره ١٥ ٪ للفرد الواحد ، اذا كان عدد السكان يزداد بمقدار ٣,٢ ٪ في السنة . ودخول المدينة هي نفسها تهبط في هذه الأيام . غير أن الفارق بين المدن والارياف يقاس بالخدمات أكثر مما يقاس بلغة الأجور : كالماء ، والصحة ، والتعليم ، والكهرباء أيضاً التي تغير صورة الحياة . إنها أنوار المدينة ! . . .

١٨ – الوقاية قبل العلاج :

الشكوى الأولى للكثير من القرى هي : المستوصف . « علينا أن نمشي على اقدامنا كيلو مترات ، وعندما نصل إليه لانجد فيه أدوية » . ومن الظلم الزعم بأن زامبيا لم تبذل أي جهد في سبيل الصحة الريفية ؛ فوزارة الصحة تفاخر بالعدد الكبير من المراكز : ٥٦٥ في عام ١٩٧٩ ، وتنوي انشاء ٧٧ مركزاً آخر في السنوات الخمس القادمة . ولكنهم هنا أيضاً يخلطون بين عدد المراكز وفعاليتها ، مما يجعل الكثيرين يشعرون بأنهم لم يقصروا ، ويجعل الصفوة التي تعالج جيداً في لوزاكا تقول بلهجة أبوية : « أنظروا إلى مافعلناه من أجل الجماهير » .

---

(١) في عام ١٩٦٤ كان الكيس الذي يحوي ٩٠ كغ من الذرة يتيح شراء ثلاثة قمصان ؛ ولكنه لا يتيح في عام ١٩٧٩ ، إذ يباع بـ ٩ كواشا ، شراء حتى أرخص قميص ، وثمنه ١٥ كواشا .

وقد رأينا الكثير من هذه المراكز التي بنيت وفق نماذج الوزارة العالية الكلفة . والجماهير تتدفق إلى هذه المراكز ، والمساعدون الصحيون يبذلون أقصى جهدهم مخلصين ولكن العمل فوق طاقتهم ، وليست لديهم عادة الأدوية الضرورية ؛ ومعاونهم المكلف بالوقاية ليست لديه دراجة يمتطيها في جولاته ؛ حتى إن المراكز ليس لديها أحياناً الموظفون المؤهلون . وقد رأينا في المناطق مستشفيات بدون أطباء لأن أحداً لايقبل العمل في هذه المناطق المحرومة . ولانتحدث عن الممرضات اللواتي يبحثن أولاً عن الوضع الاجتماعي ، عن زوج غني من لوزاكا ، ولاحاجة بهن إلى هذه المنشآت المؤقتة . والملاريا تفتك بالبلاد ، وقد نظمت فرق لمكافحة الملاريا : ولكن ليس هناك قطع نادر لشراء الكلوروكين في بلد شديد التبذير بحيث يجد مليون دولار في السنة لاستيراد الدهن المثبت للشعر الذي « لاتستطيع النساء الزامبيات الاستغناء عنه — على حد قول جريدة الحزب . والمقصود نساء المدن طبعاً ، ذلك أن أخواتهن في القرى يبدو أن لهن حاجات أخرى . ومن حسن حظ هذه الجماهير المهملة أن لديها الطبيب التقليدي الذي لاتزال له شعبيته . وقد شكا زعيم شيخ آسفاً أنه لم يبق للناس السحرة الذين كانوا من قبل . « لقد تملكهم الجشع السائد واصبحوا تجاريين جداً » .

والتصدي للمشاكل الصحية لايزال على الطريقة الغربية : العلاج بدلاً من الوقاية . واليك النتائج : وفيات الأطفال ١٢٧٠٪ قبل سنة ، و ٣٠ إلى ٤٠ ٪ حتى الخمس سنوات . ومعدل العمر : ٤٧ سنة . ويموت أطفال زامبيا أيضاً بالحصبة ، حتى لوأعطوا اللقاح ، وبأمراض أخرى كثيرة يمكن تجنبها . وما يموتون به حقاً هو سوء التغذية ، ذلك أن تلك هي في الحقيقة المشكلة الصحية الأولى . وثلث الاطفال يعانون

سوء التغذية ، وأوزانهم ادنى من الطبيعي بـ ٧٠ ٪ . وأي مستقبل ينتظر أولئك الذين لم ينالوا حصتهم من البروتينات في السنوات الثلاث الأولى ؟ ويستمر سوء التغذية حتى عند النساء الحوامل اللواتي أضعفهن فقر الدم . وقالت إحدى الممرضات في منطقة فقيرة : « لانستطيع حتى العثور على اوردتهن احياناً . . . » وهذه المستشفيات المؤقتة هي صورة لمجتمع من المتروكين المهملين . . .

وأصرت هذه السيدة من الطبقة الراقية قائلة : « ولكن سوء التغذية هو قبل كل شيء من صنع الجهل » . هذا صحيح أحياناً ، ولكن الذين لايمكن انتقادهم لايستطيعون إيضاح كل شيء (١) . وعلى هذا فان النساء يتركن وحدهن مع اطفالهن فلايستطعن تغذيتهم إلا بصعوبة وإذ يهجرهن أزواجهن — مؤقتاً أو نهائياً — ويذهبون إلى المناجم ، يضطررن إلى زراعة بضعة دونمات من الأرض بدون أية مساعدة ، ويشتغلن لدى جيران أغنى مقابل قليل من الذرة . . . وفي حالات أخرى يأكل الفلاحون الماينهوت كي يبيعوا حبوبهم أو بقولهم الأكثر غذاء ولكنها أغلى ثمناً ؛ ويضعفهم سوء التغذية وجميع الأمراض الأخرى التي تنجم عنه فيقل إنتاجهم . إنها حلقة الفقر المفرغة . . . ومع ذلك نتهمهم بالكسل ! .

١٩ — المدرسة المنفّرة :

استقبلنا معلم في مدرسة ريفية قائلاً : « ليس لدينا هنا كتب ولادفاتر ولا أقلام رصاص ، فكيف تريدون أن نعلمّ القراءة أو الكتابة ؟ » .

(١) كثيراً مايمنعون النساء الحوامل والمرضعات من تناول الاطعمة الغنية : كالبيض ، والسمك ، واللحم ، الخ . زد على ذلك أن العادة جرت على ان يتناول الرجال طعامهم أولا . والنساء والأولاد يأكلون بحسب شهية الأب . . .

وفي سجل الزوار (وهو تقليد استعماري بريطاني) دوّن احد الرسميين مايلي : « مايحيط بالمدرسة معني به عناية جيدة جداً . والمؤسف أنه ليس هناك زجاج لوضعه بدلاً من الألواح المكسورة ؛ ينبغي الاهتمام بذلك ، فهو ذو تأثير سيىء » . وهذا قول نموذجي من السلطات التي تهتم قليلاً جداً بحسن سير البنى ؛ فالمهم هو البناية .

ومدارس القرى هذه تركب لها ابواب ونوافذ ذات إطار معدني ، ويجلب أثاثها كله من الخارج ، وغالباً من افريقيا الجنوبية أو من مصانع المدينة ، في حين يمكن للنجارين ، كما في تانزانيا ، صنع هذه اللوازم من خشب البلاد ، مثل مناضد الطلاب ومختلف عناصر البناء . والقرى البعيدة تبني مدارس بمواردها الفقيرة ، لكن لابد لهذه القرى ، كي « يعترف » بهذه المدارس وتزود بمعلمين ، من أن تشتري الصفائح المعدنية المتموجة من أجل السقوف ، في حين كان بوسعها أن تصنع السقف من القصب (بعمل منتج مع الاقتصاد في القطع الاجنبي) ، كسقوف بيوتها . هذا كله يقضي على كل إمكانية للفعالية الحرفية المنتجة بالنسبة للقرويين ؛ والقرية لا « تعيش » على الزراعة وحدها . وبحملة زراعية واحدة في السنة يبقى الفلاحون شهوراً طويلة عاطلين عن العمل . وجميع هذه التجهيزات غالية الثمن ، وقروض التعليم متقلصة ، فلا مال إذن للكتب والأقلام التي يفترض أن تقدمها المدرسة . أما المساهمة المتواضعة التي يدفعها ذوو الطلاب فلا تستعمل إلا في كرة القدم ! ويدعى الطلاب إلى زراعة الذرة في « وحداتهم الإنتاجية » ، وهي في الغالب سيئة التنظيم . وعندما تزرع هذه الوحدات جيداً فان المال الذي تجنيه يجب أن يودع في حساب في المصرف ، بعد دفع النفقات ، في حين أن الطلاب ينقصهم كل مايتيح لهم أن يتعلموا على وجه أفضل .

وفي المناطق الريفية المنعزلة لايستطيع الكثيرون من التلاميذ الذهاب إلى المدرسة التي تبعد أحياناً ستة عشر كيلو متراً . وهذه المدرسة لاتصل في الغالب إلا إلى الدرجة الرابعة (الحلقة الابتدائية الأولى) ، وثلث التلاميذ لايستطيعون أن يجدوا مكاناً في الحلقة الثانية . وهنا يبدأ الاستبعاد . والمفتش الابتدائي نادراً مايراه الناس ، فلا يذهب إلى القرى متذرعاً بعدم وجود واسطة نقل . أما سفره على دراجة ففيه ، على مايقال ، فقدان لكل هيبة . ويستغل المعلمون ذلك ، فبعضهم يقضون أوقاتهم في الشرب مع الزعيم ، وآخرون يذهبون إلى لوزاكا ولايعودون إلا لقبض الراتب . والمعلمون الشبان الذين يأتون ممتلئين حماسة سرعان مايجدون أنفسهم مقاطعين اذا لم يتآلفوا مع هذا الجو . وخيرة المعلمين لايحلمون إلا بالعاصمة حيث الترقية مضمونة . ولماذا عساهم أن يختاروا التضحية في قرى أهملها الجميع وليس لهم فيها أي منفعة ؟

واللازمة التي يرددها كثيرون من الأولياء الفلاحين هي قولهم لي « في عهد الاستعمار كنا على الأقل نتعلم شيئاً ما في المدرسة ». وكانت مدارس البعثات التبشيرية للافريقيين تعلمهم أنواعاً شتى من الحرف : وقد روى لنا كينيث كاوندا أنه بنى بنفسه بيتاً لوالدته ؛ وروى لنا رئيس الوزراء Lisulo أنه كان يستطيع تصليح أي شيء . أما في عهد الاستقلال فقد استوجب الأمر تبني « مدرسة البيض » ، المدرسة التي تهيء للثانوي ، ولكامبردج . فاستبعدت الفعاليات اليدوية التي تعيدنا كثيراً إلى « الماضي » : فالمدرسة ستكون أكاديمية ، وعلى هذا فقد ألغيت المدارس الفنية التي كانت تستقبل التلاميذ بعد المرحلة الابتدائية. واليوم لاتستقبل المدارس الجديدة التلاميذ إلا بعد الحلقة الأولى من الثانوي وتعلم استعمال تجهيزات متطورة جداً .

فالتعليم ، بالنسبة لمن كان في عهد الاستعمار ، هو أن يتعلم الانكليزية وأن يحصل فيما بعد على وظيفة هادئة براتب جيد ، ولمَ لايحصل حتى على منحة دراسية في الخارج ؟ . . ورغم توصيات اليونسكو فان أطفال الارياف الذين ماسمعوا قط من حولهم سوى اللغات المحلية ، يدرسون بالانكليزية لغة المدينة التي تفصلهم عن بيئتهم وتوجههم توجيهاً محدداً جداً ، وذلك منذ السنة الأولى . وهذا التوجيه يعززه برنامج لايهيئهم إلا للثانوي ويشجعه المعلمون أنفسهم الذين تفتنهم انوار المدينة ، ويبدل أيضاً اتجاه شبان هذة القرى التي ينبغي لهم في معظم الأحيان أن يبقوا فيها ؛ ذلك أن هذا التعليم الثانوي الذي وعدوهم به سيرفض منهم أربعة من كل خمسة . وفي كل سنة « يسقط » في المسـابقات ١٠٠٠٠٠ تلميذ يضلون سبيلهم ويصنفون باحتقار وكأنهم « النفايات المدرسية » ، أو المرفوضون،ويالها من عبارة تحقير لهؤلاء الشبان الذين ماتلقوا أي إعداد للحياة العاملة .

وسيجررون أذيال حرمانهم بعض الوقت في القرية أولاً ، والأسى الشديد في صدور آبائهم الذين سيضطرون إلى إعالتهم ولكن لا يجرؤون على أن يقولوا شيئاً كثيراً ، وقد أخجلهم تهذيبهم . وسرعان ماتسعى الأكثرية إلى المدينة ، إلى قريب مابعيد القرابة . وتقل الأعمال في مجتمع أكثر اهتماماً بالآلات منه بالسواعد ، وربما وجد ثلثهم عملاً مأجوراً ، أما الآخرون فيبدؤون ، كي يعيشوا ، ببيع السجاير بالمفرق : وهم les mishangas boys الذين يكثرون على أرصفة المدن الزامبية . وعندما يملون عيش الخمول في مدن الصفيح ، ويملون النظر من وراء الأسوار والحواجز . إلى الامتيازات ووجوه التفاوت المتزايدة ،

عندئذ يبدؤون بالسرقة ، وتبلغ بهم الجرأة حد الهجوم بالسلاح : إنه توزيع الثروات في مجتمع مختل التوازن يترك شبابه بلا عمل ولا أمل .

٢٠ ـ الامتيازات تبدأ في الثانوي وتزداد في الجامعة :

الأمل الوحيد هو المرحلة الثانوية : فقد اجتاز الطالب الخطوة الحرجة ، وهاهو آخر الأمر في الجانب الحسن من الحاجز . زامبيا الامتيازات . وفي عام ١٩٦٠ أوضح ممثل للبنك الدولي ، في تشيلي ، أن المدرسة الابتدائية كانت تصنع ثوريين مكبوتين ، هذا إن لم يذهبوا إلى أبعد من ذلك ؛ أما المرحلة الثانوية فكانت تهيىء مواطنين « صالحين » هم دعائم المجتمع الصالح . فالمثل الأعلى هو اذن مزيج من أميين مذعنين ومواطنين « صالحين » . وهنا أيضاً يعول البنك الدولي بسخاء أكبر المدارس الثانوية التي تحظى بكل نعم الدولة الزامبية(١) . ومقاطعة الشمال تمنح مدارسها الثانوية الاربع عشرة قروضاً أكبر ثلاث مرات مما تمنحه لمدارسها الابتدائية التي يبلغ عددهما خمسمائة . والتلاميذ فيها داخليون ، ولايدفعون شيئاً ، حتى لوكانوا ينتمون إلى عائلات غنية ، وهذا هو الواقع في معظم الاحيان : وهذا امتياز آخر يمنح بوجه خاص لذوي الامتيازات بحجة المساواة . وبقرب Ndola مدرسة ثانوية دينية تصيف سلسلة من الابنية الجميلة التي تكلف في هذه الأيام أكثر من عشرة ملايين كواشا من أجل ٥٠٠ تلميذ : أي أن ٢٥٠٠٠ كواشا توظف من أجل كل تلميذ . ولها ملعب خاص واسع .

وحتى في الأوقات العصيبة تتوفر دوماً الأموال من أجل المسابح في المدارس الثانوية ، ولكن لامال ابداً من أجل الأقلام في المدارس

---

(١) والفلاحون أنفسهم يشكون قائلين : « إنهم يهملون مدارسنا الا بتدائية ويفعلون كل شيء من أجل المدارس الثانوية » .

الابتدائية . وقد تعود التلاميذ في الثانوي على وفرة اللحوم ؛ وعندما اقتضى الأمر إنقاص كميتها والاستعاضة عنها باللوبياء والخضار ذهب بعض الطلاب إلى حظيرة الخنازير وذبحوا خنزيراً (١) . وكان ينبغي تمكين هذه المدارس ، بما نالت من تجهيز — أو بما ينبغي أن تزود به — من أجل وحدتها الإنتاجية ، من أن تنتج القسم الأعظم من غذائها (٢) ؛ ولكنها بعيدة جداً عن ذلك : فبعد أن يقبل التلميذ في الثانوي يعتبر نفسه منتمياً إلى نخبة الأمة ، التي تملك كل الحقوق . واذا هوجمت فيه الرأسمالية والاستعمار فان امتيازات الطلاب لاتطرح فيه للبحث أبداً ، فلا يرون التخلي عن أية منفعة من منافع النظام حتى بعد أن يكونوا قد انتقدوا بعض جوانبه .

وهذه الامتيازات تزداد في المستوى الأعلى ، وقد أضرب طلاب احدى المدارس الفنية لأنه قليلاً مايقدم إليهم الدجاج على مائدة الطعام وكثيراً مايقدم اليهم لحم البقر . .. . وأبدى طلاب الجامعة تأييدهم للرئيس ؛ وعندما أعلن حالة الاستنفار طالبوا بتأميم الشركات البريطانية ؛ ولم يحتجوا على امتيازاتهم ، وهم فوق ذلك عاجزون عن الاعتراف بها . ويبدو لهم « طبيعياً » ألا يقوموا بأي عمل يدوي في غرفهم ، وفي المطاعم ، والمسارح وفي الحدائق ، إذ إن جهازاً كبيراً من العاملين مكلف بتنظيفها وصيانتها . ويعجب بعضهم من أنه لم تعد تقدم إليهم ، كما كانت الحال في بدايات الجامعة ، بيضتان مع قديدة الخنزير في فطورهم . ويرون أن من الطبيعي ، حتى أبناء أغنى العائلات (ونسبتهم

---

(١) طرد « مدبرو » العملية من المدرسة ، مع ان هذا لم يكن ذنبهم بل ذنب البيئة التي أساءت تربيتهم .

(٢) على ماكان يطالب به كاوندا بعد الاستقلال بقليل .

في ازدياد) ، ألا يدفعوا شيئاً ، وأن ينالوا إعانات سفر في العطل ، وكتباً مجانية ، إلخ .

القرية بعيدة جداً ، وكثيرون يحلمون الآن بالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الاميركية كهذا الشاب الذي قال لنا إن شركة متعددة الجنسيات تشتري التبغ رخيصاً من فلاحي المنطقة الشرقية وتعود فتبيعهم السكاير في غلافها الفخم بثمن غال جداً . والفلاحون يلفون سيجاراتهم بورق الصحف واقترحنا عليه أن يفعل كذلك ، واحمرت وجنتاه وقال : « اذا ذهبت إلى إنكلترا ذات يوم فان استطيع أن افعل ذلك أبداً » ؛ وهو يجهل أن كثيرين من اساتذة الجامعات فيها يلفون سيكاراتهم . . .

والسيطرة الثقافية لم تخف . ويتذمر الطلاب من عدد المغتربين الذي لايزال مرتفعاً في الجامعة ويطالبون بالإسراع بجعل المناصب العليا زامبية . وكثيرون من الأساتذة يأتون من الولايات المتحدة وكثيرون من الزامبيين الذين تلقوا علومهم فيها عادوا منها ملكيين أكثر من الملك . فالتعليم لايمكن أن يكون إلا غربياً وقليل التلاؤم على كل حال مع حاجات زامبيا : ان قسماً ممن يتحدثون عن التنمية عاجزون عن الخروج فعلاً على النموذج الاقتصادي « التقليدي » ، نموذج الرأسمالية. في اكتوبر ١٩٧٩ خرجت هذه الجامعة ١٢٠ مجازاً في الآداب ، و ١٢٠ في العلوم الاجتماعية ، و ٤٦ حقوقياً ، ولكنها لم تخرج سوى ٢١ في العلوم ، و ١٣ مهندساً (منهم كيميائي واحد) و ١٢ مهندساً زراعياً ! . غير أن البروفسور Ben Turok الذي ساعدنا كثيراً اصدر أخيراً ومنذ عهد قريب ، وبعد ١٥ عاماً من الاستقلال الكاذب (فالاستقلال الحقيقي الكامل على الصعيد الاقتصادي والثقافي لم يتم بعد) دراسة

بعنوان : التنمية في زامبيا (١) ، تبحث عن الحلول الحقيقية المدروسة لما فيه مصلحة البلاد لامصلحة « الصفوة » الحاكمة وحدها . وفي هذا المجتمع المريض من ذا الذي يريد العودة إلى الأرض ؟ أو البقاء فيها على الأقل ؟

٢١ — لوزاكا أو العقم المتزايد :

لاحظ زعيم مسن متنور قائلاً : « لم أر قط شخصاً عاد حتى الآن ، ماعدا أولئك الذين يعودون ليسرقوا المسنين الذين يخبئون اموالهم » . معظم الشبان « الراسبين » وبلا مهنة يسقطون في مدن الأكواخ . وأمام هذا الخطر الداهم قررت الخطة الثالثة (التي تبدأ في عام ١٩٨٠) ، ولكن متأخرة بعض الشيء أنه يجب القيام بعمل ما : فهي تنص على أن ٥٠٠٠ « راسب » فقط ، أي ١٠٠٠ في السنة، سيتلقون شكلاً من أشكال التدريب فيمكنهم أن « يستقروا » . وفي مناطق Old Kanyama غربي العاصمة يجد ثلث الشبان فقط عملاً منتظماً . أما الآخرون فيمارسون اعمالاً متعددة ويتدبرون أمورهم . وهذا فتى في السابعة عشرة من عمره (راسب في الثانوي هو أيضاً) يعترف لنا ، خجلاً ، بأنه يحصّل في اليوم ثلاثة إلى أربعة كواشات ، مع سيجاراته . ويمكن لماسحي الأحذية أن يجنوا حتى سبعة كواشات . والمياوم الزراعي الأحسن أجراً يكسب ١,٧٠ كواشا ، وأقوى قاطف لقصب السكر يتوصل إلى تقاضي ٣ كواشا مقابل عمل شاق جداً . وفي Kanyama كانت الأجرة الوسطية في عام ١٩٧٣ تصل إلى ٥٥ كواشا في الشهر ؛ وفي عام ١٩٧٨ هبطت الأجرة الفعلية إلى ٤٣ كواشا (الاجرة الاسمية : ٩٢ كواشا ولكن كلفة العيش تجاوزت الضعفين) . ذلك أن المعيشة في

(١) Zed Press ، لندن ١٩٧٩ .

مدن الأكواخ غالية ، وكل شيء يشترى بالتجزئة الصغيرة : فالصحن الصغير من اللوبياء يباع بـ ٠,٢٠ كواشا ، والسنتيلتر المزدوج من الزيت (المفقود في السوق الرسمية) يباع بـ ٠,١٠ كواشا . والبائعات نساء ليست لهن وسيلة أخرى للعيش — أو للبقاء على قيد الحياة — ؛ فالفقراء يستغلون من هم أشد فقراً .

وأطفال مدن الأكواخ ضحايا سوء التغذية يزحمون والحالة هذه قاعات مستشفى الأطفال . وهنالك ، ٧٠ ٪ من المقبولين سيئو التغذية والحالة في تفاقم ، بحيث يلاحظ الأطباء المسؤولون : « أن الحرمان الاجتماعي — الاقتصادي عامل أساسي في هذه السنوات الأخيرة يحول دون تقديم البروتينات اللازمة لنمو الأطفال » . والواقع أنه اذا كان نقص البروتينات هو الذي كانوا يعالجونه بوجه خاص فيما مضى فان مشكلة اليوم هي القصور التام في الحريرات . وبصراحة ، إن الاطفال لايتغذون ؛ وقد ازدادت نسبة الوفيات ، ويستخلص الأطباء من ذلك : « أن السبب هو سوء التغذية ، والجواب عن هذا الحطام المخيف من الارواح البشرية هو في تحسين الأوضاع الاجتماعية أكثر مما هو في المعالجة الأولية » .

وعلى كل حال قلما تجد عيادات في مدن الأكواخ ، لأن بعض السلطات كانت مقتنعة بأن المشكلة الوحيدة هي مشكلة الماء النظيف . وهذه المناطق أسرع نمواً من الخدمات التي تقدم لها ، وفقدان المجارير والمراحيض يمكن ان ينشر الأوبئة ، ولذلك يحاولون تنظيمها ، لأن طبقات الصفوة تخشى أن تطرق الكوليرا أبوابها . وبما أنها تخشى أيضاً فرط الاستياء فانها « تحسّن » مدن الأكواخ . ويتذمر الفلاحون من أنه يعطى احياناً ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ كواشا لتحسين أكواخ غير

المتنجين ، ويقولون : « إن هذا ليس من شأنه إلا أن يجتذب إلى المدن مزيداً من الناس ، وبهذا المبلغ نفسه يمكن تجهيز أسرة من الفقراء الريفيين بوسائل الجر الحيواني . . . » .

وتصريف المياه في مدن الصفيح هذه سيىء ، وهي مقامة غالباً على مستنقعات . وقد عانت Kanyama شديداً ، في عام ١٩٧٢ ، من الفيضانات ، وهدمت فيها بيوت كثيرة ؛ فاستعين بسخاء الأهلين (وحتى بسخاء الناس خارج زامبيا : وساهمت في ذلك تانزانيا الفقيرة) ؛ ولكن قسماً كبيراً من الأموال التي جمعت قد اختلس . . . وحتى عند ابواب المدينة فان الفقراء مهملون ، وكذلك أولادهم ، فلا يجد سوى ثلثهم فقط مكاناً في المدرسة الابتدائية ، أما في الأحياء الجميلة فان أبناء الأغنياء يستطيعون إذ يرسبون في الدخول إلى الثانوي أن يذهبوا إلى المدارس الخاصة ، وهي مشاريع تدر ربحاً كبيراً .

كل هذا الجمهور الذي يعيش عيش الخمول في المناطق المحيطة بالمدن قلما يكون منتجاً (١) ؛ وهو ليس أكثر إنتاجاً من أكثرية جمهور المدينة ، حيث جيوش من الحصادين ، العامين أو الخاصين ، يجزون بالساطور أعشاب المروج التي تحاذي الشوارع أو تحيط ببيوت الأغنياء ، يضاف إليها خدم المنازل ، وعددهم في ازدياد ، وعمال الحدائق والسائقون الرسميون ، وكلهم غير منتجين . وفي حوالي الساعة السادسة مساءً تساوع حشود من الحرس ذوي الخوذات إلى عملهم ، وهي وظيفة جديدة أحدثها تطور « حسن التصميم جداً » . ولمواجهة الإجرام

---

(١) ومع ذلك فان بعض الموظفين يعيشون فيها لأنهم لم يجدوا بيوتاً معتدلة الأجرة في مكان اخر .

المتزايد تزداد جدران القصور ارتفاعاً وتجهز بالزجاج القاطع ، فحتى الكلاب الشريرة لاتكفي نفسها بنفسها ، فالحراس يسهرون إذن على ذوي الامتيازات ، ومن وقت لآخر يفسح بعضهم مجالاً للمتواطئين معهم للدخول إلى المنازل ، « فلم يعد الناس يدرون بمن يثقون . . . » .

وهناك أيضاً العقم الرسمي. ففي كل طابق من Mulungushi House حيث يوجد عدد من الوزارات ، نحو اثني عشر « مراسل بريد » يثرثرون ، ويسترخون ، ويلعبون الضامة ، ويشربون الشاي . . . ولاننس كذلك العقم المقنّع ، العقم الذي يختبىء في المكاتب حيث يبدو الموظفون أحياناً منهمكين في العمل : ولكن بدون إفراط : وتبدأ استراحتهم ظهر الجمعة ، وهو اليوم الذي ينعزل فيه « أبناء العم » أكثر فأكثر .

ولوزاكا في تضخم مستمر بدون أن تنمي إنتاجيتها . ويتوقع البنك الدولي أن يرى ٦٠ ٪ من الزامبيين يعيشون في المدن في عام ١٩٩٠ . وماذا تراهم سيأكلون حين لايبقى في القرية سوى النساء والأطفال والشيوخ ؟ ذلك أنه لم يعد ضرورياً ، بوجه خاص زرع الذرة في المروج الخضراء . وهذا أمر قليل الروعة بالنسبة لمدينة تفاخر بأنها حديقة واسعة .

وفي مقابل هذا العقم المتزايد لاننس أن زامبيا قد اعتزمت تنمية قطاع صناعي هام والسيطرة عليه . ففي أي شروط كان ذلك وبأي قدر من النجاح ؟ .

٢٢ ـ مصانع أحوج إلى رأس المال منها إلى العمل :

بعد الكمية الكبيرة من الاستثمارات في المدن ومن المباني غير

المنتجة رأينا السياسة الزامبية الاقتصادية كلها تشجع المصانع ذات الرأسمال الكبير : بتخفيف رسوم الإدخال على التجهيزات ، ومنح قروض استثمار وتخفيضات ضريبية ضخمة على الهوالك . . . وهكذا استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات بيع تجهيزاتها المتطورة التي تتطلب ادارة أجنبية وتسمح بالرقابة التكنولوجية من الخارج . وبعد أن أنشيء مصنع سكر Nakambula تقرر إنشاء مصنع مماثل قد تبلغ كلفته ٢٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠ وينتج سنوياً ١٠٠٠٠٠ طن من السكر الأبيض : أي بكلفة ٢٠٠٠ دولار للطن الواحد ، مع نسبة كبيرة من القطع الاجنبي ، والحاجة إلى الكثير من الفنيين البيض ، وإلى أقل بكثير جداً من العمل غير المؤهل .

وفي الهند ينتج الفلاحون القصب ويستعملون « الأطراف البيضاء » (كما يقال في الآنتيل) علفاً ، أي أوراق أعلى الساق التي أشرنا إلى قيمتها كعلف ؛ ويحملون قصبهم إلى المصنع في عربات تجرها الثيران ، أو يطحنون قصبهم في القرية بين اسطوانتين أو ثلاث اسطوانات فولاذية يحركها زوج من الأبقار يدوران في مدار ، ويركزون العصير بحرق الساق المجففة . وعندئذ ينخفض رأس المال المطلوب إلى بضعة دولارات للطن الواحد من السكر الخام المنتج . وهذا السكر الخام افضل من السكر الابيض بمالايقاس (صحياً ، ومن حيث المذاق) : ويستورده هنود لوزاكا من بلادهم بنفقات كبيرة .

وتنص الخطة الثالثة على وجوب تشجيع الصناعات الصغيرة ، وجاءت بعثة من البنك الدولي لدراسة القضية . وبعد أن تزجي الخطة المشار إليها تحية باردة إلى الصناعات ذات معدل العمل العالي ، بدون أي اقتراح خاص ، تطالب بانشاء ثلاثة معامل ضخمة لطحن الذرة

استطاعة كل منها ٦٠٠٠٠ طن ، في حين أن مطاحن الذرة اليدوية ، أو التي تديرها الدواب ، أو حتى محرك ديزل صغير ، معروفة جيداً ، وتوجد في القرية نشاطاً وتعطيها قيمة مضافة ، وتقتصد في نفقات النقل ، وتخفض كلفة الاستثمار والقطع النادر .

٢٣ — الشركات شبه الحكومية ليست من الاشتراكية :

زامبيا الناشئة قلقة من سيطرة القطاع الخاص ، وهي منذ عام ١٩٦٩ تتصدى للتأميم الجزئي والتدريجي لمناجم النحاس التي « تسيطر » على اقتصادها . ثم عمدت إلى تنمية صناعتها ، وكانت محدودة جداً عند نيل الاستقلال (البيرة والسجاير بوجه خاص) . ويزداد عدد ذوي الأجور بسرعة كبيرة فيزداد الطلب ، ويلبي الاستيراد هذا الطلب باديء الأمر ثم يلبيه توسع الصناعة المحلية . ولكن هذه « الاستعاضة عن المستوردات » ، السريعة جداً من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٤ ، زادت من حاجات التجهيز والمواد الأولية المستوردة بحيث نقصت « القيمة المضافة » المحلية بمقدار نصف إلى ثلث الناتج الاجمالي . وكانت هذه الاستعاضة تستهدف اول الأمر الزبائن الأغنياء وتهمل عدداً من الحاجات الاساسية للجماهير الفقيرة .

عندئذ أنشأت زامبيا ، في منظورها الاشتراكي نظرياً (كمرحلة نحو النزعة الانسانية) ، قطاعاً صناعياً للدولة ، في نطاق اقتصاد مختلط ، من أجل « تنمية ومراقبة مستويات الاقتصاد المسيطرة » ، وفق صيغة ماركسية معروفة تماماً . وبعد أن بلغ الانتاج حداً أقصى في عام ١٩٧٢ اصابه الركود وهبط احياناً بين عامي ١٩٧٦ — ١٩٧٩ . وينسبون هذا كله إلى النزاع الروديسي ، وإلى صعوبات النقل ، ونقص القطع النادر . . .

ولكن Ben Turok يؤكد أن هذه « الشركات شبهالحكومية » هي شكل من أشكال رأسمالية الدولة ينقصه تصميم سياسي واضح . فهذه الاشتراكية المزعومة خلقت في الحقيقة بورجوازية للدولة أكثر امتيازاً (من حيث الأجور ، والمدن ، والخدم ، والسيارات ، والرحلات إلى الخارج) من البيروقراطيات الأخرى . وهؤلاء القائمون على الأمور لايشاطرون كاوندا البتة ، كذوي امتيازات ، الاتجاهات الاشتراكية التي ينادي بها ، فهم يحافظون على علاقاتهم بالقطاع الخاص وبالشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم التجهيزات الشديدة التعقيد والكلفة ، بحيث « لاتزال زامبيا تابعة لرأس المال الأجنبي والمعلومات والتموين والأسواق الأجنبية » .

وكثرت الرشوة (١) بين هؤلاء المسؤولين ، وكانوا كثيراً مايستبدل بهم غيرهم لأسباب عشائرية. فالصابون لاوجود له إلا في السوق السوداء التي تغذيها مباشرة صناديق جديدة خارجة من المعمل ، ويوم زيارتنا كان مدير معمل الصابون مكفوف اليد وكان موظف آخر في السجن (ونشير هنا إلى اختلاف المعاملة بحسب تسلسل الرتبة) . ومصنع السماد في Kafué يكاد يكون قائماً ، ولا ينقصه منذ ثلاث سنوات سوى ٨ ٪ من التجهيزات ، هي بعض الأنابيب . وهذه اللوازم لم تكن تنتج آنذاك ، بل تتلف بسرعة في المناخ الاستوائي الرطب .

---

(١) جمع موظف يوناني كبير ثروته من شراء أسهم بعض الشركات بأسعار بخسة ، إذ كان يروج إشاعة تأميمها بدون تعويض أو بما هو قريب من ذلك . ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع إما لأن الشركة لم تؤمم وإما لأنها نالت تعويضاً ضخماً . ومثل هذه الممارسات يصعب تلافيها في نطاق الاقتصاد المختلط . وأخطر مظاهر الرشوة أن المسؤولين يقترحون حلولا أكثر كلفة إذا رأوا أنه يمكن ان يجنوا منها ربحاً أكبر لصالحهم الشخصي.

ويمكن ان نورد عشرات الأمثلة على ورطات كهذه . ولكن المرشحين للامتيازات كثيرون وأقوياء . وفي سبيل إرضائهم يجمعون هذه الشركات شبه الحكومية في شركات مهيمنة Holding Companies كما يفعل الرأسماليون تماماً . ولكن الرأسماليين ينظمون فيها كل نوع من انواع المضاربة على اجور الشحن ، واسعار القطع ، والمواد الأولية . . . أما هنا فمجرد تجميع اداري يجعل هذه المؤسسات في منأى عن الرقابة الوزارية : فالشركة المهيمنة تراقب فروعها . وفوق هذا النظام المعقد جداً استطاعوا بناء شركات مسيطرة على الشركات المسيطرة ذات طابع أكثر طفيلية بعد ، وذلك ببناء برج فينديكو هاوس (٢٢ طابقاً) ، والأبنية المكيفة ، والسجاد السميك ، والمكاتب الرحبة — وإدارة ضعيفة جداً . فليس هناك أي نفع ولا أية إنتاجية ، ولكن يمكن أن تخفى على وجه أفضل النواقص والمخالفات القانونية بألاعيب كتابية ، وذلك بزيادة النفقات العامة ، والرحلات الباهظة الكلفة ولكن بلا فائدة ، ومذكرات الإنفاق ، والولائم في فنادقهم الكبيرة .

ولسنا نمتدح هنا الشركات المتعددة الجنسيات ، ومع ذلك فان شركة Lorho التي أممت مؤخراً في تانزانيا لاتزال تقوم هنا بدور كبير . فمجلس ادارتها ، وإن يكن أقل عدداً بكثير ، يبدو أكثر فعالية بكثير من مجلس ادارة الشركات شبه الحكومية ؛ فهو يطلب يوم الجمعة من كل فرع من فروع الشركة تقريراً دقيقاً عن وضعه الاقتصادي والمالي . فاذا لم يصل التقرير ذهب مندوب صباح السبت ليرى محلياً مايجري ؛ والمهملون — — ولانتحدث عن المرتشين — لايستمرون في وظائفهم طويلاً .

فلماذا لايمكن لهذه الشركات شبه الحكومية أن تدار ادارة حسنة كهذه ، على أن تدار هذه المرة في صالح الأمة ، والجماهير الفقيرة ، لالمصلحة الرأسمالية الاجنبية ، أو برجوازية الدولة التي استولت على الطلبات بأن خصت نفسها بجميع الامتيازات ؟ إن ثلاثة ارباع الشركات شبه الحكومية التي درستها اللجان البرلمانية تخسر أموالاً . وليست الخطيئة خطيئتها دوماً حين تكون الأسعار التي تبيع بها تحدّد متدنية جداً . ولكن في الغالب يكون الذنب ذنبها . إن هذه البنية كلها يجب ان تكون موضع اتّهام ، ولكن تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات خاصة،الذي سيؤدي إلى اوضاع احتكارية،لا يبدو مرغوباً فيه دوماً ؛ إذ أن ترك ذوي الامتيازات يدبرون شؤون الأمة لما فيه مصلحة الفئات الحاكمة وحدها سيؤدي بالأمة إلى الدمار .

٢ — زامبيا تغوص في الطريق المسدود :

يعتذر المسؤولون الزامبيون بقولهم « إننا لم ننعم حقاً قط باستقلالنا منذ خمسة عشر عاماً » ويلقون المسؤولية كلها على الروديسيين . وليس لنا أن نبخس قدر الصعوبات الخارجية وثمن العقوبات والهجمات الروديسية التي عانت منها زامبيا المحصورة معاناةشديدة جداً : من حيث ارتفاع تكاليف النقل سواءفي تصدير النحاس أم في المستوردات.ولكن زامبيا، في وضع جغرافي كهذا،وفي حين كانت الحرب دوماًعلى ابوابها،أفرطت في الاعتماد على الاستيراد ، بدون أن تشعر حقاً بحاجتها إلى أن تكون مكتفية ذاتياً — وبوجه خاص من الناحية الغذائية ، وذلك رغم الشعارات المفروض أنها تعبىء السكان منذ عام ١٩٦٩ . وكانت الجهود هزيلة . . . «إننا نسمع بذلك منذ طويل ، ولم يعودوا يعيرونه اهتماماً . . . . » . . .

ويلومون المستعمر ، ويتهمون رأس المال الدولي أو الامبرياليات ولكن أولئك الذين يشتمون الاجنبي هم أنفسهم أول من ينتظر منه المعونة . وكل الأشياء تبدو واجبة الأداء لزامبيا . وأثناء الوضع الغذائي الصعب عام ١٩٧٩ لم يكن الجميع ينتظرون سوى شيء واحد : هو انتهاء مؤتمر لندن الذي سيعيد فتح طريق الجنوب ، حتّى بدون محاولة إيجاد حلول من الداخل . وعندما فتح طريق الجنوب آخر الأمر في مطلع عام ١٩٨٠ جاءت الذرة من افريقيا الجنوبية لتسد العجز (واصبحت بحسب اقوال الصحف « ذرة زامبية » لأن زامبيا اشترتها) . ولكن الآلة الاقتصادية كلها تعطلت ، وحملة الذرة القادمة تنطلق انطلاقة سيئة . فعلى من سيقع اللوم هذه المرة ؟ .

لقد توقفت العربات الريفية لفقدان الوقود وقطع التبديل . ولنقص المواد الأولية والقطع أيضاً راحت معظم المصانع الكبرى تعمل بأدنى طاقتها فلا تستطيع أن تقدم المنتجات الاساسية التي امست مفقودة في كل مكان . وخلاصة القول أن الآلة تخلعت ، والتنمية التي حلم بها الناس أخفقت ، ولم تعد لدى زامبيا الوسائل لتسيير النموذج الغربي الذي كان يعمل تقريباً أيام كانت غنية . وبدأ بعضهم يتساءل ، والناس لم يعودوا يعرفون أين هم ، وسكان المدن كسكان الأرياف ضلوا سبيلهم ، وتدنت المعنويات . ويتأوه الموظفون — وبعضهم ممتازون — قائلين : « لايوجد جو » ، فهم منذئذ يعتصمون بالخمول ، ويهتمون برفاهيتهم ورخاء اسرتهم أكثر من اهتمامهم بالمصلحة الوطنية . وماذا يجدي اهتمامهم بها ؟ إنهم يعرفون أنهم مهما فعلوا فان ذلك لن يصلح الحالة التي لايمكن أن تصلحها سوى ارادة سياسية حازمة . « ولماذا يشدون أحزمتهم تقشفاً مادام الآخرون يرخونها ؟ »..

والشبان المتعلمون في الثانوي يعتصمون ، وقد خابت آمالهم ، بالوقاحة والاستخفاف وينطلقون في أحلام من الماركسية الغامضة أو يتسلط عليهم وسواس « العدو » . وغداً سيسعون إلى أن يزداد بهم عدد موظفي الشركات الحكومية ، لأنه ليس لهم خيار آخر . وابتهاجهم ليس بالتفاني بل بالثروة التي تجمع بسرعة ، ومن بعدهم الطوفان ، فهم لايعيشون إلا لليوم التالي . ولما كان الزامبيون قد حرموا القدرة على تحقيق ا الحلم الاميركي فانهم يجترون مالم يعد مستطاعاً ، من مشاريع ضخمة لم يعودوا يستطيعون اقتحامها ، ومن تجهيزات لايستطيعون شراءها ، وذلك بدون أن يفكروا في شكل آخر للتنمية قد يكون في نظرهم طريقة للتراجع ؛ ويخشون جداً العودة إلى الريف ! .

فمن ذا الذي سيصلح زامبيا ؟ . إن الادارة تحابي دوماً الطبقة الحاكمة التي تدير شؤون الأمة لما فيه مصلحتها على المدى القصير . ومع ذلك عليها أن تقيم وزناً لنقابات عمال المناجم ، نصف المحظيين ، وماذا يهمها فقراء القرى ومدن الأكواخ ؟ والإنتاج الإجمالي في ركود أو في هبوط منذ عام ١٩٧٦ ، ومثله الاستثمارات المنتجة . والآلة المدرسية تصنع شباناً غير متكيفين ، محرومين ، وغير منتجين ، تقضي عليهم الآلة الاقتصادية بالبطالة . وسوء التغذية في ازديادمستمر ، ولا تعترف به سوى الاوساط الطبية ، ويقابله عدم اكتراث عام .

وبما أن البلاد متدينة فان الناس يصلّون من أجل المعجزة التي ستتيح آخر الأمر العودة إلى الأحلام . وما من إنسان يفكر في التغيير سوى الرئيس كاوندا الذي صرح لنا مرهقاً بقوله : « عندما أرى ماحدث لهذه البلاد تنتابني منه كوابيس مزعجة » . ولكن ماذا بقي في وسعه أن يفعل في هذه المرحلة ، وهو أسير المصالح المختلفة ، والخصومات

الداخلية أو الدولية ؟ . ألم تصل الأمور إلى درجة خطيرة جداً ؟ إن همه الأكبر هو الحفاظ على الاستقرار وعلى وحدة البلاد ، وهي لعبة شطرنج خطرة ، وأن يكبح استياء المدن ، فهو أخطر من استياء الارياف . فالعمال المستائين أو العاطلين عن العمل في مدن الأكواخ أخطر على . السلطة المتمركزة في المدن (١) من الفلاحين المبعثرين غير المنظمين . وكيف ستتصرف الصفوة الممالقة إذا هو اجبرها على التخلي عن امتيازاتها ؟ . وبعد هذا ، فان هذه الصفوة هي التي تبقيه في مكانه ، مسيئة استغلال سمعته الدولية الطيبة ، ونزاهته ، كي تملأ جيوبها . وقال له أحد الصحفيين في مقابلة تلفزيونية : « يقولون إنك محاط بنشالين » . وأجابه كاوندا قائلاً : « إنك تنسب إلي صلاحيات لا أملكها . لوكان هذا الأمر لايتعلق إلا بي . . . . » . وعلق المراقبون على ذلك قائلين : « لوأجرى تطهيراً لبقي وحده (٢) » . ولكننا في ظل « ديمقراطية »! . . .

* * *

(١) معظم نواب الأرياف يقيمون في لوزاكا ، إلا في اوقات الانتخابات .

(٢) كان سيهانوك يقول مثل هذا القول في شباط ١٩٦٤ .

الفصل الثالث

حتى متى

ستبقى الأقليات المتميزة في الحكم

١ — من هم ذوو الامتيازات هؤلاء ؟

.. إنهم الأجانب أولاً ، ولايزالون كثيرين ويعيشون في البذخ والترف ؛ فهم يسيطرون على استثمار المناجم ، ويشغلون المناصب الكبرى في اعمال البناء ، ومصلحة الطرق ، والصناعة — ويكثر عندهم بازدياد تطور المعمل . وتراهم في كل مكان من التعليم الثانوي أو الجامعي حيث يلقون دروساً مستوردة ؛ ويشاهدون كثيراً أيضاً في كثير من الادارات وبخاصة في العاصمة ، ولكن ليس فيها وحدها . ولاتزال لهم مكانتهم — هنوداً كانوا أم اوربيين — في التجارة أو كمستشارين لشركات الاستيراد الوطنية . يضاف إلى ذلك أن الأقلية الصغيرة من المزارعين التجاريين تمون المدن وتفاخر بذلك . ومن مزارعهم « الكاليفورنية » (حيث الفراولة المرشوشة بالتنقيط ، والحنطة المروية) يطعمون قسماً كبيراً من المدن الزامبية .

... ولنضف إليهم الدور التخريبي الذي يقوم به المتعاونون الذين جاؤوا لجمع الثروة أو الدبلوماسيون الذين يعيشون بينهم ويقضون

وقتهم في المآدب ، وممثلو المنظمات الدولية الذين يصرح بعضهم دونما حياء قائلين : « في أي بلد آخر يمكننا أن نجمع هذا القدر من المال بهذا القدر القليل من العمل ؟ » . وموظفو الأمم المتحدة يعيشون في ظل الرعب من تلقي « ضربة » ويهيئون باستمرار خططاً للجلاء . وبما أن زامبيا تعدّ « خطرة » فإنهم يمنحونهم اسبوعين على سواحل كينيا يريحون فيها أعصابهم (على نفقة دافع الضرائب ، طبعاً) . هؤلاء الناس جميعاً يعيشون حياة مفرطة تثير الأطماع ورغبات الترف لدى الافريقيين الذين يخالطونهم أو ينظرون إليهم لاأكثر . وقداعترف احد السفراء بقوله : « لكي يعيش المرء حياة كهذه ، في بلادي ، يجب ان يكون صاحب مليارات ! » . . .

هؤلاء البيض جميعاً يسيطرون على المسرح الاجتماعي ، وعلى نوادي الروتاري ونوادي Lions الأخرى ، التي يبرّها تفاخر واحتقارها عجرفة . إنهم يقيمون مآدب خيالية وحفلات استقبال : وفي الحفلة التي شهدناها في Kitwe ، كان الأفارقة وحدهم على الباب يحملون السلاح لحراسة مدخل المأدبة الراقصة : إنهم يعيشون في الخوف . . .

عندئذ يسير الافارقة الأغنياء وراء الحركة ، أو يظنون انفسهم مضطرين لاقتفائها كي يبرهنوا على المساواة الجديدة ، مع احتمال أن يمدوا يدهم قليلاً إلى خزينة الدولة ، وهذا ماهم مضطرون إليه كي يرضوا لاأذواقهم الجديدة فحسب ، بل ليرضوا أيضاً طلبات الأسرة المتشعبة التي لا تمتنع عن أن تهرع من القرية حالما « ينجح » أحد افرادها في المدينة ، ولأنهم يخشون السم أو الانتقام من المجتمع التقليدي الذي له قوانينه . . . وقد شكا أحد الموظفين من أن عليه أن يطعم

كل يوم عشرين شخصاً براتب مقبول ولكنه تافه جداً إذا قورن بالرواتب في اوربا . هذه الميول اكتسبها الكثيرون أثناء السفر والإقامة في الخارج . وماذا يمكن أن يتصوررجل المفازة عندما يعود من التدريب في كاليفورنيا؟. وبعضهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأن وضعهم سيىء في عاداتهم الجديدة ؛ فهم وقد اجتاحهم مجتمع الاستهلاك يعوضون عن شعورهم بالقلق بتوافه كالمرسيدس أو المسبح ، مادام قد قيل لهم كثيراً إن هذه هي الحضارة .

هاهو ذا إذن مجتمع طبقي جديد لايختلف عن المجتمع الاستعماري إلا باللون ويسيطر فيه الرجل الأسود منذ الآن فصاعداً ، وإلا في ان ذوي الامتيازات هم اليوم أكثر بكثير وأكثر كثافة على البلاد ، مما يزيد الفقراء فقراً ، ويعطي النظام اتجاهاً واضحاً تماماً .

٢ ـ الامتيازات تتزايد :

جماعات الصفوة حريصة قبل كل شيء على مصالحها فهي تستفيد من النظام ؛ وعلى هذا فإنها تمنح قروضاً بآلاف وبعشرات آلاف الكواشا التي يتجنب الكثيرون تسديدها . والموظفون الكبار ، في أفخم القصور الحكومية ، لايدفعون كأجرة سوى ١٢،٥ ٪ من أجورهم . واذا اشتروا بيوتهم نالوا إعانة سكن ضوعفت في عام ١٩٧٥ وتتراوح بين ٤٠ كواشا في الشهر للبيت المتواضع و ١٥٠ كواشا للفيلا التي يتجاوز ثمنها ٣٠٠٠٠ كواشا : فكلما كنت أغنى قبضت أكثر . ومديرو الشركات الحكومية يعاملون معاملة أفضل بعد . . . » وفي عام ١٩٧٤ امتصت البيوت الغالية الثمن للصفوة البارزة مجموع أموال استثمارات البناء : ٧١٠ مساكن من درجة عالية ومتوسطة و١٣٠٧ أحياء للخدم

امتصت ٧٧ ٪ من المجموع ؛ وخصص ١٣,٤ ٪ لبناء ١٢٦٦ منزلاً متواضعاً ، و ٤,٧ ٪ لبناء ٢٠٠٠ مسكن في قطع الأرض المخدومة ، ٤,٧ ٪ أيضاً « لتحسين » ٩٩٠٥ مدن أكواخ (١) » .

والامتياز الآخر هو العدالة التي يستبعد ان تكون واحدة بالنسبة للجميع . « قرأنا في الصحف أثناء إقامتنا أنباء دعويين من بين دعاوى أخرى كثيرة . ففي إحداهما طلب موظف إلى رجل مسكين أن يعود اليه من أجل الاوراق التي كان في حاجة ماسة إليها ، فقدم إلى الموظف ، على خجل ، ورقة نقدية بقيمة ١٠ كواشا أملاً في أن يحصل على الأوراق في الحال . وأرعد القاضي منددا بالفساد : إن الرشوة التي تغني الأغنياء تحدث كثيراً من التخريب في البلاد : السجن ثلاث سنوات ! . وبعد بضعة أيام اتهم احد السفراء بالمتاجرة غير المشروعة بالزمرد ، التي تسبب للبلاد خسارة تقدر بعشرات ملايين الكواشا : وكانت عقوبته السجن تسعة أشهر لم يقضها كاملة في السجن . واتهم مديرون آخرون بسرقة الماشية من القطار الحديدي ، أو بقضية معامل الصابون ، « فكفت يدهم » لاأكثر ! . وفي القانون الانكليزي لايمكن تسمية المسؤولين الرئيسيين (مما يتيح أسوأ القيل والقال) : فلا يمكن أن يعد مذنباً من لم يحاكم . ومن الآن فصاعداً . . . إنه قضاء طبقي ! « يدان المرء أولا يدان حسبما يكون قوياً أم ضعيفاً . . . » .

والأرض ملك للجميع ، ولكن الأقوياء يخصون أنفسهم بالأملاك التي تركها البيض واذا أحسن بعضهم زراعتها فذلك استثناء . وبعضهم يبيعون كل مايمكن بيعه ، بدون أن يزرعوا ، وبعضهم الآخر ، وهم

---

(١)
« Zambia Urban situation » in Devélopment in Zambia.

أنفسهم في الغالب ، يحصلون على قروض لاينوون تسديدها ، من المصارف أو المنظمات الرسمية التي لاتعود تستطيع منح الفلاحين قروضاً لعدم وجود رؤوس أموال . ولكن يبدو أن الانتماء إلى الحزب ضمانة . . . وبما أنهم ذوو نفوذ فإنهم لايلاحقون .

وفي أثناء موعظة في الكاتدرائية الانجليكانية يوم عيد الاستقلال عام ١٩٧٩ ، وبحضور الرئيس وجميع الوجهاء (وكثيرون منهم يستخفهم احياناً تديّن مماليق) ، ندّد الكاهن بـ « زعماء الحزب ، هؤلاء اللصوص المتنكرين الذين يسرقون الدولة والشعب » . وفي اليوم التالي احتج الأمين العام للحزب المذكور احتجاجاً غريباً بقوله : « ليس الزعماء هم وحدهم الذين يسرقون ، فكل الناس في الحزب يسرقون » . لقد تحدّد النهج . وبوسعهم دوماً أن يضني العمال أنفسهم في العمل ، وأن ينكش الفلاحون مزيداً من الأرض وأن يتفانى الإنسان العامي ! .

ولماذا الاهتمام بالأرياف ؟ فالمستوطنون البيض يطعمون المدن ، فهم ينتجون قسطاً متزايداً من الناتج القومي الإجمالي (٢,٦ ٪ في في عام ١٩٦٥ ، ولكن ٥,٦ ٪ في عام ١٩٧٦) (١) . فاذا كان هذا لايكفي فستكون هناك دوماً المعونة الخارجية أو المستوردات بحيث لاتشعر السلطات إطلاقاً بالحاجة إلى مساعدة الطبقة الفلاحية ، وليست مضطرة إلى ذلك ، فالطبقة الفلاحية لها فتات قطعة الحلوى، ولكن قطعة الحلوى تقلصت وصار الفتات نادراً ، في أيام الجشع هذه . وفي اندفاعة

(١) في حين أن الطبقة الفلاحية، المسماة قطاع المعيشة ، تراجعت في الفترة نفسها من ١١,١ ٪ إلى ٨ ٪ .

إنسانية رائعة أعاد عضو في اللجنة المركزية إلى أذهاننا ، في نادي الروتاري ، « أن زامبيا تحملت تضحيات جسيمة » من جراء الهجمات الرودية . فليكن ذلك ، ولكن من أجل من كانت هذه التضحيات ؟ في خريف ١٩٧٩ ، في أسوأ أوقات الهجمات والأزمة ، كان من دواعي دهشة الأجانب القادمين إلى لوزاكا أن المدينة لا تزال في وضع كهذا ، تتحرك تحركاً جيداً جداً ، وكذلك محركات المرسيدس ؛ في حين كانت الأرياف مشلولة ، محرومة من كل شيء ، وقد أهملتها السلطات . إن الامتيازات تعيش حياة شظف .

٣ ـ البروتوكول والهيبة أولاً :

لذا لم يكن لدى الزامبيين حس الاقتصاد فان لديهم حس البروتوكول الذي يتلاءم تماماً مع حس الهيبة . ففي أعياد الكومنولث في آب ١٩٧٩ كان لابد طبعاً من استقبال الملكة وجميع رؤساء الدول استقبالاً رائعاً ، وذلك رغم الصعوبات الاقتصادية ومشاكل الحدود ، للدلالة على أن زامبيا لم تكن منهارة بالقدر الذي يظنون . وعلى هذا فقد وضعوا أثاثاً جديداً فخماً في الفيلات المخصصة للضيوف البارزين والتي تستخدم اسبوعاً واحداً كل ثلاث سنوات أو أربع ، ودهنوا بالأبيض من جديد الصخور وجذوع الأشجار على طريق المطار ، واشتروا ٤٥ سيارة مرسيدس سوداء من طراز ٢٥٠ (وفي الكومنولث ٤١ دولة) ، و ٥٠ سيارة بيجو سكرية اللون من طراز ٥٠٤ جاءت من فرنسا رأساً ؛ وأنجز بسرعة فندق Pamodzi ، واستوردت الخمور ؛ والمشروبات الروحية ، والجبن ، والفواكه وغيرها من سلع الترف ، وكلها تقريباً من افريقيا الجنوبية ، بمبلغ مليون كواشا . وبلغت نفقات الاستقبال ، بحسب البيانات الرسمية ، تسعة ملايين كواشا ، ولكنها في الحقيقة

أكثر بكثير . ولكن ماهذا اذن بالنسبة لزامبيا الفقيرة عندما يزاد التأثير في الرأي العام الدولي ! وعندما سيتشجع احد هذه البلدان المسماة نامية (تانزانيا ، موزامبيك ؟) على أن يقر قائلاً : « إننا فقراء وعليه فاننا نستقبلكم بكل بساطة . » . وقد ينتشر ذلك كما تنتشر بقعة الزيت ...

في ٨ كانون الأول دشن رسمياً فندق Pamodzi المشار إليه ، « وهو الفندق الوحيد ذو الخمسة نجوم في زامبيا » (لحسن الحظ) ا. . وتوسلنا بالاستقبال الحار الذي لقيناه من الرفيق – الرئيس لنبعث إليه بسطرين قلنا فيهما : « إننا نرجوك ألا تدشن البامودزي بنفسك والفقراء يعانون مشقة كبيرة في الحصول على مؤونتهم » ؛ فأجابنا بأن الفندق يخلق عملاً (هذا صحيح ، ولكن بأي ثمن !) ، وأبان أن زامبيا لاتستسلم للقنوط . وبعد كل هذا فان من عادته أن يدشن هذه الأبنية المدهشة مع أنه يستنكرها . ومع ذلك جاء إلى حفل التدشين ، وتدفقت خمرة الشمبانيا مدراراً في حناجر الأقوياء ، وفي اللحظة نفسها كان مئات من الفقراء في شارع كراتشي على بعد كيلو مترين من هناك ، يصطفون في طابور مدة خمس ساعات إلى ٥٠ ساعة كي يحصلوا على الخمسين كيلو غراماً من طحين الذرة . . .

إن رغبات الترف لدى طبقات الصفوة تؤثر في نموذج التنمية : من مصانع كبرى مركزية ومهيبة ، وجامعة حديثة جداً ، ومدارس أكاديمية (للأبناء) ، ومستشفيات كبرى ، الخ . ومن المسلم به أن هذه الميول يشجعها جميع الأجانب الذين يجدون مصلحة لهم في البناء المدهش ويقدمون المواد .

٤ — هيبة المستشفى الكبير :

قيل لنا إن الأجانب أثّروا ، منذ البداية ، في جميع خيارات الحكومة فيما يتعلق بالصحة والتعليم . لاشك في ذلك ، ولكن هذه الخيارات كانت تتوافق تماماً مع فلسفة ما للتنمية خاصة بالصفوة . وما كان يمكن ايكونن هناك شيء تراه زامبيا كثيراً عليها .

عند ذاك، بنو المستشفى الجامعي ، وهو مبنى ضخم متنافر مضر بصحةالمرضى بممراتهالمفتوحةلكل الأمطار.والموظفون يتوزعون فيه في جولات غير منتجة ، ولكن المستشفى ينبغي ان تكون لديه القدرة على منافسة لندن أو نيويورك وكذلك شأن الاطباء الذين يعملون فيه ، ويمكن ان نتصور فعاليتهم في بلد أخطر مشكلة فيه هي سوء التغذية وما يتبعها من امراض التخلف العادية . وأخطر من ذلك أنه لما كانت زامبيا بلداً غير منحاز فان نموذجها الصحي غير منحاز هو أيضاً ، فالأطباء يدرسون أينما كان ويعودون بمعلومات مختلفة ، والمتعاونون أيضاً يأتون من كل الآفاق (الايديولوجية والطبية) . ونتيجة ذلك هي الفوضى بأكمل صورها ، فكل امريء يدافع عن مدرسته ..

ولكن هؤلاء الأطباء ، سواء أكانوا من الشرق أم من الغرب ، يشتركون في أمر واحد : هو أنهم يرفضون العمل في الأرياف ، إذ لايجدون فيهاأبداً المنشآت الحديثة والحالات الطبية التي تعودوها . ولماذا يقبل الطبيب الذي قضى سبع سنوات في الدراسة على الأقل أن يلتزم بالخدمة في الريف ؟ فنحن لسنا في كوبا ولا في الصين ، وبما أنه ليست في هذا المجتمع الذي يقوده الربح أية علاوة أو منفعة خاصة،فانهم لا يتصورون أنفسهم إلا في لوزاكا . بل لقد تعذر إجبار أحد الجراحين

على قبول منصب في Ndola (١) مع أنها ليست من الريف .
وقال لنا موظف كبير في وزارة الصحة : « مادمنا لانستطيع الاعتماد على الأطباء ولا على الممرضات فاننا ستدبر أمرنا بدونهم » ، وكان مغتاظاً ولاشك لأنه يعرف حاجات زامبيا الحقيقية . ولكن لماذا ينفق ، في هذه الحال ، كل هذا المال على تعليم هؤلاء الناس ؟ .

وعلى هذا فقد الفت زامبيا نفسها ولديها بضعة مستشفيات كبرى ينبغي تشغيلها تشغيلاً جيداً . وتتحدث الخطة ، ولاريب ، عن زيادة الوقاية ، ولكن ٤٥ ٪ من الموازنة تنفق على المستشفيات ، منها ١٨ ٪ على المستشفى الجامعي ، وهذا قليل جداً ، كما قيل لنا ، بالقياس إلى مستشفيات الولايات المتحدة (ونقاط المقارنة ذات دلالة . . .) . وربما كان هذا شراً هيناً لو أن هذا المال استعمل استعمالاً حسناً ولو أن المستشفى كان فعالاً . وليست الحال كذلك ، وقد ثبت تماماً أن هذه الوحدات الكبرى لايمكن أن تعمل في بلد متخلف : بسبب نقص المواد ، وقطع التبديل ، وعجز الموظفين ، — وعدم كفاءتهم أحياناً — الخ . فلكي تسير هذه المؤسسات سيراً حسناً تتطلب موظفين أجانب ، وهذا مايبقي على التبعية . ولكن السلطات تتعجل في إضفاء الطابع الزامبي على كل شيء . . . يريدون ماهو مدهش ، وفي حين لايزال كثيرون من سكان الأرياف يموتون بأمراض سخيفة ينتشي سكان المدن قائلين : « يالها من غرفة عمليات رائعة ، إنك تخال نفسك في لندن ! » .
ومع ذلك فان طبقات الصفوة التي دفعت إلى الإنفاق قلما هي راضية عن المستشفى ، فهو بكل تأكيد لايعمل جيداً ؛ فهم يريدون بناء مستشفى

(١) ٠٠٠ و٣٠٠ نسمة ، المدينة الرئيسية في حزام النحاس .

آخر ، وكيف يكون ذلك إذن . . . وبانتظار ذلك فان ذوي الامتيازات يذهبون ، اذا كانوا من البيض ، للعلاج في افريقيا الجنوبية ، واذا كانوا من السود ففي لندن : وبما أنهم ذوو مكانة ومدعومون فانهم يحصلون من المصرف على القطع النادر اللازم للسفر ، على ندرته . . . .

هذه الصفوة ترفض والحالة هذه أن ترى مشكلة سوء التغذية ،وأن ترى أن عامل المنجم الجيد هو من يتناول الغذاء الجيد . وتردد الأمم المتحدة على مسامعنا أن « نسبة عالية من بين المليار ونصف مليار شخص الذين يعانون الجوع وسوء التغذية تتألف من أولاد أحداث ومن نساء حوامل ومرضعات » . وكانت جمعية الأمم في جنيف من قبل تقول لنا ذلك في عام ١٩٣٧ ، ومنذ ثلاثة واربعين عاماً لايزال عدد سيئي التغذية في ازدياد ودرجة سوء التغذية في ارتفاع . واذا كانت المشكلة معروفة أكثر في الهند فهي لاتزال بارزة جداً مع الأسف في افريقيا الاستوائية . وبحسب معايير البنك الدولي كان يمكن أن نتوقع من زامبيا ماهو أفضل ، وهي البلد الذي كان غنياً ولايزال غنياً نسبياً (١) وهي أغنى على كل حال من جاراتها كينيا ، وتانزانيا ، وأوغاندا ومالاوي . وليست الحال كذلك إطلاقاً كما رأينا .

وحتى الأرياف ، حيث ٨٢ ٪ من العائلات تقع تحت خط الفقر ، سيئة التغذية . ولكن طبقات الصفوة لاتريد ان تعرف ذلك وهي التي استمالتها التغذية الغربية التي لها هيبة الرجل الابيض ؛ فهي قادرة على ثمن اللحم والفواكه والخضار ، مما ليس ممكناً للطبقة المتوسطة التي أصاب الفساد عاداتها الغذائية أيضاً ، ولكنها لاتملك مالاً . وقد أظهرت

(١) ينسب إليها البنك الدولي دخلا للفرد الواحد قدره ٤٥ دولاراً في عام ١٩٧٨ ، مقابل ١٩٠ في تانزانيا ، ولكن الطبقة الفلاحية الزامبية بدت لنا أسوأ غذاء .

دراسة غذائية لعمال مناجم Copperbelt أن أفقر العمال ، الذين يتغذون على الطريقة الافريقية ، هم أقل سوء تغذية من « الفقراء المتوسطين » الذين كثيراً مايرتدون إلى الخبز الأبيض المبلول بالكوكا كولا..

وبالاختصار فان التغذية الجيدة ، والماء النظيف ، والوقاية والتعليم الصحي أعظم شأناً بكثير من العلاجات ؛ فاذا عممت هذه الأشياء قلّصت الحاجة إلى العلاج وخفضت كذلك النفقات الباهظة لشراء الأدوية الغالية التي تعطى للأطفال السيئي التغذية بشكل خطير . . . وفي تقدير لأحد أطباء الأطفال أن نصف موازنة الأدوية (لمشفى الأطفال) كان الأجدر إنفاقه في تغذية إضافية للأطفال حتى السنة الثالثة من العمر ... والوقاية أقل كلفة من العلاج .

إن النظام الصحي جدير بأن يعاد النظر فيه كاملاً أو على الأقل أن يخطط تبعاً للحاجات الحقيقية لجميع السكان . ولكن الخيار سياسي أولاً ويبدو أن طبقات « الصفوة الافريقية نسيت ، في أقل من جيل ، ظروف الحياة والموت كما يعيشها القرويون العاديون يوم كانوا هم أنفسهم أو آباؤهم على الأقل قرويين عاديين . » (١) . وهنا أيضاً تتفوق المصلحة الشخصية أو الطبقية على المصلحة الوطنية . ويبقى الأمر الجوهري أن يكونوا هم أنفسهم أو أولادهم في صحة حسنة وأن ينعموا بالنمو الفكري الطبيعي . إن الامتيازات تنتقل بالصحة ، وتنتقل بالثقافة أيضاً .

---

(١) Frankenburg و Leason ، في دراسة حول الصحة في زامبيا .

٥ - إصلاح للتربية متأخر جداً :

لايزال نظام التربية الزامبي نسخة عن النموذج الغربي ؛ ومن الصعب التحوّل عنه ؛ وبالنسبة للكثير من بلدان افريقيا لايزال هذا الأمر حلماً كبيراً ، ولكن لايبدو أن زامبيا قد بذلت جهداً خاصاً في هذا الاتجاه . ومن المعروف أين تنصبّ أفضليات ذوي الامتيازات . وهكذا تطالع في الخطة الثالثة قولها : « إننا بعيدون عن أن نكون قد عززنا نظام التعليم الابتدائي كما هو مقرر ، بسبب النقص في الأموال » ، وتطالع في مكان آخر قولها : « إن القسم الأكبر من برنامجنا لتوسيع التعليم الثانوي قد أنجز » . إنهما عبثان ومقياسان .

ومع ذلك فان مشاكل زامبيا تبدأ على مستوى التعليم الابتدائي . وبما أن اصلاحات التعليم عادة جارية فقد درست هي أيضاً الاصلاح الخاص بها. وكلف هذا الجهد أموالاً ، لالشيء إلا لإيفاد بعثات إلى كل مكان في العالم ، بدون أن ننسى كوبا والصين . والتقرير الأول الذي وضع في عام ١٩٧٥ ونشر في عام ١٩٧٦ جعل الأولوية للتعليم الفنّي ، وللعمل اليدوي ، الزراعي والحرفي ، وهذا بالضبط ماترفضه طبقات الصفوة : فلا مجال لتشغيل اولادهم ، فهم يغذّون فيهم طموحات أسمى . وعلى هذا فقد صار الاصلاح مكروهاً وبما أنه لايمكن إلغاؤه كلياً فقد استوجب الأمر تخفيفه إلى مشروع « غير ضارّ وبورجوازي صغير » .

وهذا المشروع ، الذي نشر في عام ١٩٧٧ ، ينام في الأدراج ، ولكنه يبرز عندما يوجه النقد إلى التعليم ، كنوع من الترياق . وقد نص هذا المشروع على كل شيء بحسب أقوال الرسميين . وفي الولاية ، قلما يتحدث عنه الناس ، ولايتحدثون عنه أكثر مما يتحدثون في القرى

إلا ليقولوا : « إنه سيجرَّب في المدن في حين نحن المحتاجون اليه كثيراً...». وحالما تغادر لوزاكا تجد الموظفين أكثر واقعية. ومعلمو القرى لايعرفون عنه سوى الشائعة القائلة : « يبدو أن الإصلاح يبدأ من الآونة التي تبنى فيها مدرسة . . . » . وعلى هذا فالاصلاح ، كأمور أخرى كثيرة في زامبيا ، يبقى على الورق ، ويوشك أن يظل على الورق لنقص الوسائل : فقد قدرت كلفته بمبلغ ٣٦٠ مايون كواشا (بقيمة ١٩٧٧) ، ذلك أنه لاشيء في زامبيا يمكن ان يكون معتدلاً .

وقد ورد النص اذن على رفع سن التعليم الاجباري من سبع سنوات إلى تسع ، وعلى أن تكون في السنتين الأخيرتين دروس فنية ، وعملية ، وبداية تدريب بسيطة . وعندما نعرف أن اولاداً كثيرين لايدخلون في السنة الأولى ، وأن ثلث الباقين لا يتجاوزون السنة الرابعة ، نتساءل كيف يمكن لزامبيا أن تحقق تردداً إلزاميا على المدارس لمدة تسع سنوات . وننتهي إلى التساؤل : هل يستحق هذا الارتياد المدرسي الشامل مثل هذه الأولوية ؟ . أليس من الأفضل التغلب أولاً على سوء التغذية وعلى البؤس اللذين يرهقان الفلاحين ؟ زد على ذلك أنه يجب تغيير كل سياسة الحكومة من أجل استيعاب جميع هؤلاء الفتيان المترددين إلى المدارس . وما نفع السنتين الاضافيتين اذا كان لابد لهم أن يكونوا عاطلين عن العمل ؟ وإن إصلاحاً كهذا يستلزم أيضاً اعادة تدريب الأساتذة ، وتأهيلاً مختلفاً ، ويطرح كشرط أولي تحسين مستوى معيشة الأرياف . وسواء أكان الإصلاح أم لم يكن فانه لن يكون مزيد من الجاذب للمعلمين في المناطق الريفية وينبغي تمكين هؤلاء من أن يؤدوا فيها مهنتهم كاملة وأن يكون لهم فيها على الأقل ، مثل إمكانيات الترفيع في المدن ، ومثل التسهيلات

نفسها . ومن ذا الذي يرضى بالعيش في قرية محرومة من كل شيء ؟ .

ولو طلب إلينا تقديم فكرة عامة لبدأنا بترك الفلاحين يبنون بأنفسهم ، وبالمواد المحلية وسقوف من القصب ، المدارس التي يطالبون بها بحرارة (مدرسة الهرب) حيثما انعدمت هذه المدارس ، وباصلاح المدارس الموجودة بالوسائل المتوفرة في الحال . وبالمال الذي يوفر يمكن أن يؤتى إلى المدارس بأبناء مدن الأكواخ او الأرياف المتخلفة وتقديم الكتب والأقلام لهم جميعاً . ويمكن الفتيان من السنة الرابعة إلى السابعة أن يعملوا بأيديهم ساعتين في اليوم ، في الحقول أولاً ، كي يتعلموا فيها تقنيات مناسبة ويمونوا مطاعم الطلاب : ولن يكون من قبيل الافراط تقديم وجبة طعام إضافية إذ إن اولاداً كثيرين يمضون نهارهم خاوي البطون .

ثم تحشد الحدادون ، والنجارون ، ونجارو العربات ، وصانعو الآجر ، والبناؤون وغيرهم من الحرفيين الجاهزين ، باعطائهم عملاً ، كي يسهموا في بناء مدارس ، ومستوطنات ، وبيوت المعلمين والممرضين ، وفي صنع مفروشاتها ، الخ .. ويحصل على الاعتمادات اللازمة بالإقلال من الطرق الكبرى ، والمساكن الباذخة ، ونوافل المدن . وسيتعلم أولاد القرى المبادىء الأولية للمهن البسيطة إذ يأتون لمساعدة هؤلاء الحرفيين . ويمكن أن يسهم مئات المتطوعين في تدريب هؤلاء المبتدئين : ومن السهل العثور عليهم . وبعدها تنشأ مئات المدارس العملية البسيطة للطلاب المتخرجين من الابتدائي « الدرجات ۷ » الراسبين في الثانوي ؛ وسيدرب منهم في كل سنة عشرات الآلاف (۱) . والقواعد الجديدة في بناء الأبنية العمومية ستتيح التوفير في التجهيزات المستوردة ، وبالتالي في القطع النادر ، وإيجاد عمل لعدد من الشبان أكبر بكثير .

---

(۱) لا ۱۰۰۰ فقط في السنة كما هو مقرر في الخطة الثالثة .

ولاريب في أن زامبيا في حاجة إلى كوادر عالية ، ولكن حاجتها إلى المهندسين أو الفنيين أشد منها إلى الحقوقيين أو الأدباء الذين لايزالون مسيطرين . ولايبدو أن احترام التقنية مزية افريقية ، مادامت هناك دوماً إمكانية الذهاب إلى المكاتب الوثيرة في الشركات الحكومية والجلوس جلسة مستريحة في مقعد اداري(١) . غير أن ماهو أشد نقصاً اليوم هو ضابط صف العمل ، والحرفي المؤهل ، والوجدان المسلكي لدى العمال ورؤسائهم . وليس التعليم الأكاديمي وفي الكتب الموروث عن عهد الاستعمار هو الذي سيؤهلهم مع أنه قد يتيح آخر الأمر الخروج من التخلف .

إن إصلاحاً كهذا سيصدم ولاشك ذوي الامتيازات الذين يقيسون التنمية بفخامة عيشهم وبعدد المباني العامة ومظهرها وهيبتها . وقد تساءل أمامنا احد الوزراء بسذاجة قائلاً : « إذا غيرنا نموذجنا واعتمدنا تنمية متواضعة فكيف يمكننا أن نبني شانزيلزيه في لوزاكا؟. » وهذا الوزير أكثر تواضعاً من كثيرين غيره ممن لايعرفون سوى اميركا . . .

فكيف التخلص من هذا الوضع بدون رد الاعتبار إلى العمل اليدوي وبدون تزويد جميع الشبان بمهنة حقيقيةمن أجل استخدامهم كلهم بعد ذلك في عمل منتج ؟ فتأمل في الحجم الهائل من الانتاج الذي سينجزه هؤلاء الشبان الذين هم اليوم بلا عمل . إن هذا يكاد يكون هو كل ما ينقص زامبيا .

وينقصها بوجه خاص تصميم سياسي على التغيير . فمن السهل جداً وضع خطط على الورق مادام معروفاً أنه ليست هناك رغبة حقيقية في تطبيقها .

---

(١) وحتى المدارس الزراعية تعمل بلا طائل : فهي تخرج كل سنة مايكفي من الا ختصاصيين لحلول محل سابقيهم الذين هجروا الأرياف إلى عمل مكتبي في المدينة .

٦ ـــ الخطة الثالثة : هي جدول يتوهم رغباته حقائق :

لقد انجزت زامبيا (مبدئياً) خطتين خمسيتين : الأولى لأعوام ١٩٦٦ ـــ ١٩٧٠ وقد مددت في عام ١٩٧٢ ؛ والثانية لأعوام ١٩٧٢ ـــ ١٩٧٦ وقد مددت أيضاً في عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ولم يتوصلوا إلى إنهائهما ، ولم تكن الصعوبات الخارجية السبب الوحيد في ذلك . وكان مقدراً للخطة الثانية أن تزيد الوظائف المأجورة بمقدار ١٠٠٠٠٠ في خمس سنوات ؛ وإن كان هناك من تغيير حدث فهو بالأحرى هبوط يقدر ببضعة آلاف وظيفة .

واللجان السبع والعشرون التي أعدت الخطة الثالثة لم تكن تتألف إلا من سكان المدن ومن عدد كبير من المستوطنين : ولم يكن فيها فلاح واحد (١) . . وهذه الخطة المزعومة هي في الحقيقة « جدول» مشاريع يقدمها الوزراء المختلفون والثماني مناطق ، وهي سلسلة من الأمنيات التي تلتمس المعونات الخارجية لتمويلها وترمي أولاً إلى إرضاء أغنياء المدن . وتنقصها الأولويات المقررة بصراحة ، في نطاق ارادة وطنية واضحة جداً . وبالنظر لضعف الادخار الوطني فانها تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي ، وترمي بوجه خاص إلى تطوير الفعاليات السابقة التي أشرنا إلى جوانب ضعفها الكثيرة .

وتنص الخطة على توظيف ٥٠ كواشا لكل بيت ريفي محسَّن ؛ ولكنها توظف من ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ كواشا (مروحة واسعة !) لكل بيت في المدينة ؛ وتعتمد ١٤ مليون كواشا في خمس سنوات للمساكن

---

(١) الفلاح غير موجود في نظر الدوائر الرسمية ؛ والمزارع ، الذي يشتري أسمدة ويبيع فوائض هو وحده « مسجل » ، وهو وحده الذي يحصل على القروض والمشورة ، والمعونة .

الريفية (٦٠ ٪ من السكان) و ٢٨٣ مليوناً ، أي عشرين ضعفاً ، لمساكن المدن . فياله من تمييز ! إنها سياسة طبقية معادية للفلاحين . وتخصص أيضاً ١٤٧ مليون كواشا الطرق ، ولكنها تكتفي بوصف إمكانيات ري واسعة بدون أن ترصد أي اعتماد خاص .

وفي Mongu أنشيء مؤخراً طريق مزفت (أعرض بكثير من حركة السير المتوقعة) يصل Lumulunga المقر الصيفي لزعيم لوزي : وبلغت كلفته أكثر من مليون كواشا .

وفي الولايات الغربية كانت مملكة لوزي قد حفرت في أواخر القرن التاسع عشر في السهل المغمور بالمياه وفي الأودية المتاخمة أقنية ري وصرف لايزال جزء منها مطموراً إلى اليوم . وقد خصصت موازنة ١٩٧٩ قروضاً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ كواشا لاعمال الصرف في كل زامبيا ، ولكن الثمانية عشر كيلو متراً من الطريق المشار إليها آنفاً كلفت أكثر من هذا المبلغ بعشر مرات أو اثنتي عشرةمرة ؛ فلا يمكن والحالة هذه زراعة أكثرية الاراضي الخصبة التربيّة الصالحة لجميع الزراعات الغنية . وعلى الفلاحين منذ اليوم فصاعداً أن يكتفوا بغذاء أساسه المانيهوت ، وهي النبات الوحيد الذي يمكن ان ينمو في رمال Barotsé الفقيرة ، وهي المساحات الوحيدة الجاهزة بكمية كبيرة . وفي ولاية الشمال كلفت طريق Mpika - Kasama - Mbala خمسين مليون كواشا من أجل حركة سير هزيلة. وكان يمكن جعل عرضها بقدر نصفه الحالي ، كما يمكن بالأموال الموفرة فك الطوق ، بواسطة طرق ثانوية ، عن كثير من القرى غير المخدومة . ولكن الأقوياء الحاكمين لايسلكون إلا الطرق الكبرى فيريدونها أن تكون مريحة .

ويمكن ان نذكر أمثلة أخرى كثيرة على إهمال الريف وعدم العطف عليه . ومع ذلك فان خلاصة الخطة تكرر ، أكثر من سابقاتها ، ضرورة منح « الأولوية العليا » للتنمية الريفية ، وضرورة تقليص الهوة بين المدن والأرياف وتخفيف البطالة . أما الهوة بين الأغنياء والفقراء فقلما يتحدثون عنها . وعلى كل حال يمكن البدء بهذه الخطة الثالثة بداية ناجعة بمنح أولوية مطلقة لإعادة تشغيل كل مالايشتغل إطلاقاً أو يشتغل بصورة سيئة جداً ، بسبب نقصان المواد الأولية وبوجه خاص القطع المنفصلة : كالمصانع ، والمشاغل ، وعربات النقل . وستأتي المشاريع الجديدة في الأولوية الثالثة وراء الاستخدام الكامل لرؤوس الأموال المستثمرة من قبل ! وتشغيل الشبان يجب أن يوضع في المستوى نفسه من الأولوية الوطنية ، ويمكن أن يرتبط ارتباطاً واسعاً بتنمية ريفية حقيقية .

ولنوجز فنقول : إن أضخم أبواب الاستثمار في الخطة الثالثة مخصصة للنقل والمواصلات ، ثم للصناعة . أما الزراعة (مع تربية المواشي ، والغابات ، وصيد الأسماك ، بالاضافة إلى جميع قضايا جر المياه ، والري ، والصرف) فلا يصيبها سوى ١٢,٥ ٪ من مجموع الاستثمارات ، مع أنها لاتزال تتعلق بأكثر من نصف السكان وبها يتحدد استقلال البلاد ، فهي تستحق في رأينا ٤٠ ٪ من المجموع . ثم تأتي المساكن ، وبخاصة في المدن . والحصص المناسبة مخصصة للتعليم (٣ ٪ من الاستثمارات الملحوظة) وللصحة (١,٣ ٪) . والحال أن هذين البابين هما حالياً أسوأ الأبواب توجيهاً ؛ ولن يكفي إعطاؤهما المزيد اذا استمر الشطط الحالي . ولتحقيق تنمية « أخرى » ينبغي بالدرجة الأولى مساعدة القطاع غير المنظم في المدن والضواحي الفقيرة ، بجميع

هؤلاء الحرفيين الصغار . كي يتاح لهذا القطاع أن يقوم بمهام أكثر إنتاجية وأن يحشد عدداً من الناس أكبر .

والطبقة الفلاحية الفقيرة بوجه خاص يجب أن تنظم فعلاً ، وأن تعين لها الكوادر ، وتسدى لها المشورة . وتمون ، وتعطى قروضاً ، وأن تعلّم ويعتنى بها صحياً كي تستطيع آخر الأمر أن تعيش حياة لائقة : مما سيشجع الأولاد على البقاء في القرية . ومن أجل هذا كله لابد من اعتمادات أكبر من الاعتمادات المقررة في الخطة لجعل المحرومين والفلاحين والعاطلين أكثر إنتاجاً . فمن أين تؤخذ هذه الأموال ؟ والجواب هو في توقيف جميع نفقات الترفيه عن المدن ، التي لاتزال شائعة جداً ، ووقف العمل في أبراج شارع القاهرة من أجل الشركات الحكومية ، وأخذ جميع الاعتمادات الملحوظة للمساكن غير المتواضعة أو للمباني العامة غير الضرورية ، الخ . وفي التوقف عن إنشاء طرق جديدة لحركة المرور الكبرى ، وطرق السيارات في المدن ؛ بل الأفضل تأمين الخدمات للقرى حتى المتباعدة ، وفي توقيف مشاريع المصانع الكبرى الشديدة المركزية ولكن الإكثار من الصناعات الريفية الصغيرة .

ويجب أن تلغى لمدة سنتين اعتمادات شراء السيارات الخاصةوإجازات السيارات المذكورة ، وأن تنقل هذه الاعتمادات إلى سيارات النقل الكبيرة في المدن والأرياف ، وإلى الشاحنات والدراجات النارية الصغيرة والدراجات العادية ، مع جميع قطع الغيار ، والاطارات ، والاطارات الداخلية والمضخات اللازمة ؛ ولا يشترى بعدئذ سوى القليل من السيارات الصغيرة : ولا شراء للمرسيدس ؛ وأن يتوقف استيراد الكماليات جداً المخصصة لذوي الامتيازات ، وتفرض رسوم باهظة على المستوردات

نصف الكمالية . وستكون القدوة من الزعماء السياسيين ضرورية حتماً ، فهم حتى الآن يكتفون بالخطب الطويلة يحثون بها الجماهير على التضحية والتفاني والعمل ؛ فكيف عساهم يتصرفون يوم ينبغي عليهم التخلي عن سياراتهم المارسيدس وعن اسباب الرفاه الأخرى ؟ إن الناس يتعودون الامتيازات بسرعة ، والغريب أن بعض المراقبين يلاحظون أنه اذا ماوقع انقلاب على الحكومة فسيكون ولاشك من جانب اليمين المتميز ، الجشع ، الذي يطلب المزيد دوماً ، لامن جانب الجماهير المحتقرة في مدن الأكواخ أو المهملة في القرى . وعلى كل حال ليست لدى الصفوة التي تتمتع إلى هذا الحد بالسلطة المحتكرة أية نية في أن تعيد بعض السلطة إلى الفلاحين ، فليست لها في ذلك أية مصلحة . ومع ذلك فلا بد من أن تأكل جيداً . . .

٧ ــ إخفاق القرى « المجمعة » :

لاشك في وجود قرى ، من الناحية النظرية ، لها مسؤولوها ، داخل المقاطعات التقليدية الباقية هنا . ولكنها في الحقيقة قرى صغيرة ذات حجوم أقل بكثير من أن تشكل وحدات حية عملية . فبعضها قلما يتجاوز حدود الأسرة الواسعة (وقد رأينا منها قرى ذات ٧٢ نسمة) أو العشيرة الصغيرة . وعلى هذا فقد انشئت « لجان إنتاجية القرى » التي قلما وجدت إلا على الورق وتكاد لاتجتمع أبداً . والكراس الرسمي الذي يشرح دورها والمكتوب بالانكليزية لم ينشر باللغة المحلية ؛ وهو فضلاً عن ذلك ذو لهجة أبوية . « على الموظفين المحليين أن يساعدوا الشعب (. . .) في تأسيس ونشر التعاونيات (. . .) وفي إقرار برامج العمل . » . وفي هذا كله لايؤخذ رأي الفلاحين بعين الاعتبار أبداً ــ إلا من طرف اللسان ــ وهم ليسوا منظمين فعلاً ليستطيعوا الإعراب عن هذا الرأي .

وعلى هذا فقد حاولت زامبيا في عام ١٩٧٠ ، مقلدة بعض الشيء اسلوب تجميع القرى في تانزانيا ، أن « تجمّع » أكبر عدد من الفلاحين في « قرى نموذجية » ؛ ولكن الفلاحين قاوموا وفضلوا البقاء حيث كانوا مستقرين ولم يجبروا على ذلك . غير أن الخطة الثالثة تنص على إنشاء قريتين نموذجيتين على الأقل في كل منطقة ويجب أن تسبق ذلك سلسلة كاملة من الدراسات (في العمران ، والزراعة ، وجر المياه ، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية) تقوم بها الدوائر الفنية التي كلها في المدينة (ولاينظر في شيء كمشاركة فلاحية) . فالتنمية المشتركة ستكون مكلفة « باقناع الناس بالانتقال إلى القرى المجمعة المقررة » .

ولماذا يجمَّع الفلاحون بالقوة ؟ وهذا مايبعدهم عن حقولهم قبل أن تكون لديهم وسائط للنقل ، كعربات اليد على الأقل ، أو عربات الثيران حيث تكون تربية الأبقار ممكنة . وعلى هذا فاننا سندرس فرضيات أخرى تستلزم دراسات أعمق تجرى بالاتصال المستمر مع فلاحين يكونون آخر الأمر منظمين :

٨ ــ كيانات قروية ، معينة الحدود ، منظمة مسؤولة وقابلة للاستمرار :

الفلاحون ــ والفلاحات ــ ليسوا ، كما يظن الكثيرون في المدينة ، مخلوقات بليدة ومتأخرة ؛ إنهم يعرفون مزارعهم ، وتربتهم ، والنباتات النافعة ، تلك التي يقاس بها مستوى الخصوبة ، الخ . والادارات التي كانت توجههم فيما مضى كانت تفرض مراعاة بعض القواعد التقليدية ، كالحفاظ على خصوبة التربة عن طريق استراحة الأرض ، ونظام الرعي في فصل الجفاف أو فصل الأمطار ، الخ . وقد قلص نظام الحكم الاستعماري صلاحيات الحكام وشددت حكومات الاستقلال

على هذا الاتجاه ، بحيث لم يعد الفلاح يعرف أين هو ومن ذا الذي يصدر الأوامر؟أهو الحزب،أم اداريو المنطقةأم الحاكم؟.وربما الاتزال لهذا الحاكم افضليته ، ولكنه يعرف أنه فقد سلطته ، التي استعادها الحزب فهو الذي يقر تعيين الحكام إن لم يكن هو نفسه الذي يقترح الأسماء وبدلاً من أن يعبيء الحزب الفلاحين فرط عقدهم ، في الواقع ، بدون أن ينظمهم ، أو أن يحل محل البنية التي هدمها العهد الاستعماري أولاً . وفضلاً عن ذلك فانه غير مسموع الكلمة ؛ والناس يعرفون أنه قليل الاهتمام بالقرى وأنه ليس منها ؛ فهو باق كسلطة من الخارج وليست له أي مصلحة فعلية في تنظيم البنى الفلاحية وفي اقتسام السلطة مع غيره .

وتجمع المدرسة التلاميذ من سلسلة كاملة من القرى الصغيرة . و « نطاقها التجميعي » ، مثلاً ، يمكن أن يحدد أساساً أولياً لتعيين حدود كيانات قروية تتجمع حول نواة مركزية للتنمية تعزز تدريجياً. ولكي تكون هذه الكيانات قابلة للاستمرار يمكنها أن تجمع بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ فلاح ، وستعين حدودها بالاتفاق مع الفلاحين ؛ فيمكنهم اذن أن يرتبطوا بهذا المركز أو ذاك وأن يناقشوا من جهة أخرى تمركزه الأمثل . ويتم بهذا كله بالاتفاق مع الدوائر الفنية المشار إليها آنفاً ؛ ولكن هؤلاء التكنوقراطيين سيضعون أنفسهم في خدمة مجموع الفلاحين والفلاحات (وقد استشيروا آخر الأمر) ، وليس فقط في خدمة أعضاء الحزب الذي تنص قرارات حديثة على أن يعهد إليه بتنظيم القرى . فالحزب ، الذي يدار من المدينة ، لايستطيع ان يكون ممثلاً صالحاً للفلاحين ؛ إذ لابد له من أجل ذلك أن يقبل بتشكيل اتحادات فلاحية يديرها فلاحون ، مثلما هي الحال بالنسبة للنساء والشبان والنقابات ، الخ . واصحاب المزارع لهم مكاتبهم ، أما الفلاحون الصغار فليس

لهم شيء : لا اقتصادياً ، ولااجتماعياً ، ولا ثقافياً ، ولا سياسياً ؛ إنهم « منسيون » لاأكثر .

وينشيء مركز هذه القرى المقبلة ، إلى جانب المدرسة ، مركزاً لجر المياه يمكنه فيما بعد أن يقدم خدمات لبعض القرى الصغيرة . ثم يأتي أيضاً المستوصف ، ودكان (أو تعاونية) التموين بالمنتجات الأساسية : من بترول ، وملح ، وسكر ، وصابون ، وكبريت ، ومنسوجات رخيصة (لافساتين جاهزة وغالية الثمن) ، وزيت ، الخ . وعندئذ . يمكن للدوائر الزراعية ، والمكتب الوطني Namboard والتعاونيات أن تنظم المركز الزراعي المشترك الذي يقدم للفلاحين البذور — للحقول والحدائق — وأغراس الأشجار المثمرة (بدءاً باكثرها ريفية ، العنب الهندي والغوافا قبل الحمضيات) ، والأسمدة — بالمفرق أيضاً — والمبيدات ، والسواطير ، والمجارف ، والقطع المنفصلة لعربات اليد ، والمحاريث والأمشاط ، الخ . ويجمع الوكيل الزراعي وينظم نقداً فوائض المحصول المبيعة ، ويدير مخزناً احتياطياً يمكن للعائلات أن تشتري منه الحبوب التي تنقصها . . . في الكثير الغالب في فترة الحاجة بين موسمين . وتبني كل قرية مخزنها المشترك الذي تودع فيه الأسمدة ، والمحاصيل الخ .

ويزرع المعمّم الزراعي رئيس المركز ، بنفسه وبمساعدة معاون ، حقل تجارب ، مع دورة زراعية متوازنة ، ويزرع بستاناً وحديقة يمونانه ، ثم يزرع فيما بعد مشغلاً للغراس المثمرة وغراس الغابات . ويدار هذا كله باتصال وثيق مع لجنة القرية التي ينتخبها الفلاحون وتناط بها مسؤولية حماية مزرعة القرية . والدولة هي المالك الوحيد للارض تمنح حق استعمالها الدائم لكل من هذه الكيانات القروية كلما أنشيء

واحد منها . وعندما يشعر هذا الكيان بأنه يملك فعلاً حق الاستعمال الدائم ، فانه قد يدرك بسرعة أن عليه حماية مزرعته لصالح الأجيال القادمة — وهذا مفهوم منسي كلياً في « التدهور » الحقيقي الريفي الحالي .

وتستطيع لجنة القرية إذن تنظيم حقوق الرعي لتجنب الإفراط في الرعي الذي يسبب اضراراً كثيرة ، وبخاصة في جنوب البلاد . ويمكنها أن تنظم دورات زراعية بحيث تصون وتنمي الإنتاجية والخصوبة ؛ ويمكنها أن تنظم قطع الاشجار ، وذلك بتحديد القطاعات التي يسمح فيها بذلك . وسيتيح المشتل القروي تحقيق اعادة تحريج القرى التي ستزود الفلاحين بحطب الوقود وبأعمدة البناء قريباً جداً من القرى . ويمكن لعربات القرية فيما بعد نقل هذا الحطب إلى المنازل : وهكذا يغدو لدى النساء مزيد من الوقت للزراعة .

ويمكن لهذه اللجنة عندئذ أن تشجع سلسلة من صناعات أرباب الحرف : كالحدادين ، والنجارين ، والبنائين ، وصانعي الآجر ، الخ . وفي هذه الصناعات يمكن تصليح الأدوات والعربات الزراعية ، وصنع المناضد للطلاب وجميع اللوازم الضرورية للمباني العامة — ولبيوت الفلاحين الذين ينالون آخر الأمر قروضاً مماثلة لقروض المدن . وعلى المستوى العائلي يمكن استعمال درّاسات الذرة الجماعية التي تدار باليد أو بالرجل ، وحفظ الخضار والفواكه . والمطحنة المشتركة تطحن الذرة والحبوب الأخرى ، وتستخرج المعصرة الزيت من الحبوب الزيتية ، وتتولى المهن اليدوية نسج القطن الذي يمكن حلجه وغزله في مصنع المنطقة . . . ويذهب بنا الفكر إلى القرية الهندية، أو إلى بداية التعاونيات والقرى الصينية .

ولنوقف هذا المخطط للمستقبل عند هذا الحد ، فقلما نجد له قيمة في جو عام ١٩٨٠ حيث يفعلون كل شيء من أجل المدن ، وحيث العاصمة هي مصدر الإلهام الحقيقي الوحيد والنموذج الوحيد المقبول ، وحيث كل مايأتي من القرية لايزال موضع ازدراء . ولنبدأ بوزير الزراعة رجل المزارعين التجاريين الذي لايهمّ إلا بالمزارع الكبرى ذات المكننة العالية . فقد تعلم في السويد ، ويعيش عقلياً في الولايات المتحدة ، حين لايكون في مؤتمرات دولية . وإننا لنتخيل غضبته يوم امتدحنا التكنولوجيات الملائمة والعودة إلى البساطة ، مادام التصنع قد فشل : لقد كنا نريد إعادة زامبيا إلى العصر الحجري . . . فسينهار كل بنيانها دفعة واحدة ، ورأينا أنفسنا نوصف في الأوراق المحلية بـ « التقدميين الزائفين » . فهل الحوار ممكن في هذه الأوضاع ؟ . . .

٩ ـ خريف ١٩٧٩ في لوزاكا :

الصحافة الزامبية تهوى الحرب الكلامية ، فيحلو لها ، يوماً بعد يوم ، أن تكشف فساد هؤلاء الناس وأولئك ، ومختلف الفضائح ، وأن تنشر سباب الزعماء وشتائمهم ، والردود . إنها أكثر اهتماماً بالإثارة منها بالتعمق فتخلق جواً زائفاً من « الحرية » (بل من البوح) وتصل آخر الأمر إلى تثبيط عام للعزائم . وليست هي التي ستغير الجو ، الذي هو الآن خانق وكريه .

وعلى هذا ، فقد كانت زيارتنا وانتقاداتنا بالنسبة لها (وقد سارعت إلى نشرها) مصدراً للتجديد ، ونزاعاً حاولت أن تذكيه طوال أسابيع . ولم نرفع صوتنا عالياً إلا بما كان الكثيرون يقولونه همساً ، ولكن يبدو أننا فاجأنا السلطات التي لاتتوقع من الاجنبي سوى التهاني . هؤلاء الزائرون الذين يحملون المبخرة نفاقاً مسؤولون في الغالب عن إرضاء المسؤولين

الرسميين إرضاءً ساذجاً . غير أن زامبيا تملك فن تجنب المناقشات الحقيقية و « دسّ المشاكل تحت البساط » . . . ،فكنا والحالة هذه نوعاً من الحافز وسرعان ماكان هناك مؤيدون ومعارضون . فالمؤيدون هم الفقراء والناس العاديون ، أولئك الذين لايجرؤون على التعبير عن آرائهم ، وكثيرون من الفنيين في الزراعة أيضاً ومن موظفي الولاية أو المنطقة ، اولئك الذين يتناقشون يومياً في المشاكل التي تجهلها لوزاكا .

والمعارضون هم « الصفوة » طبعاً وذوو الامتيازات الآخرون ، وكثيرون من المغتربين المدافعين عن النموذج (رغم أنهم في سرّهم ينتقدون النظام لأنه ليس رأسمالياً بقدر مايريدون) ، بمن فيهم المهندسون الزراعيون البيض في مركز البحوث في جبل Makulu الذين يغيظهم أنه يمكن اتهام فائدتهم ونزعتهم الاوربية ، وأخيراً كل أولئك الذين بنوا آمالهم ، بطرق شتى ، على تنمية مستوردة لايمكن أن يعزى فشلها إلا إلى هجمات الروديسيين ، وحتى سكرتير الحزب الذي اتصل هاتفياً بأصدقائنا قائلاً : « أسكتوهم . ليضعوا تقريرهم وينصرفوا — سراً » . أما الرئيس كاوندا فكان يتولى الدفاع عنا ، فردياً وعلى الملأ ، ويرجونا أن نستمر في المعركة دونما اهتمام بطبقات الصفوة .

وفي حين كنا نستقبل ، في الارياف والمدن الصغيرة ، استقبالاً حاراً من جانب السلطات المختلفة ، بما في ذلك الحكام (من الحزب مع ذلك) الذين كانوا يشاركوننا آراءنا ، كانت لوزاكا لاتطيق النقد ، هي التي تتكلم لغة أخرى وتعيش في عالم آخر . إنهما زامبيتان ، وأمتان ، خلافاً لشعار البلاد (زامبيا واحدة ، وأمة واحدة) . وهذا عجيب بعد أن عانى الرئيس كثيراً للحفاظ على وحدة هذه الأمة . غير أن قسماً من المعارضة صار ، شيئاً فشيئاً ، أكثر اعتدالاً . وإن كنا

قد أزلنا ضلال أحلامهم فقد انتهوا إلى الاعتراف بأننا ربما لم نكن مخطئين تماماً . وكان الوضع الغذائي ينذر بالخطر . واجتمعت أسباب من تغيير تخصيص الارياف ، وشلل الولايات ، وتدني سعر الحبوب ، والجفاف ، فانخفض موسم الذرة لعام ١٩٧٩ انخفاضاً شديداً . والواقع أنه مازال في هبوط مستمر منذ عام ١٩٧٦ (١) .

والزارعون ، مهما قالوا في ذلك ، هم أكثر اهتماماً بمصلحتهم منهم بمصلحة الأمة ، وقد نفروا من الذرة الرخيصة جداً فالتفتوا إلى الماشية التي هي أوفر ربحاً ولكنها لاتغذي إلا ذوي الامتيازات . وطوابير الناس من أجل الذرة تستطيل في شوارع لوزاكا ، وندولا ، وكيتوي ، بصورة مقلقة . فلا بد إذن من الاستعانة بالسخاءالعام فتتلقى زامبيا تبرعات ، حتى من مالاوي الصغيرة التي كانت من قبل محتقرة . وبما أن هذا لايكفي ، فإنها تتجه إلى العدو الأساسي إفريقيا الجنوبية ، والذرة فيها ليست غالية الثمن ، فتشتري منها ٢٠٠ ٠٠٠ طن ؛ ولاسيما أن الروديسيين نسفوا في ١٢ اكتوبر الجسور على وادي شامبيشي فقطعوا بذلك طريق الشمال والخط الحديدي اللذين يصلان البلاد بميناء دار السلام ، وبالتالي بجزء من الذرة المنتظرة . وبقي الأمل الوحيد هو طريق الجنوب الذي يسارع الروديسيون إلى قطعه رمزياً : فلن يسمحوا بمرور الذرة من افريقيا الجنوبية ، وذلك لإجبار زامبيا المهددة بالمجاعة على ممارسة الضغط على رجال العصابات بحيث يقبلون الهدنة بشروط حكومة المحافظين في لندن .

وفي كل مكان آخر قد يصاب الناس بالذعر ، أما الزامبيون فلا ،

---

(١) هبطت الكمية المسوقة من ٨٫٣ ملايين كيس (زنة ٩٠ كغ) في عام ١٩٧٦ إلى ٣٫٦ ملايين في عام ١٩٧٩ .

فقد تعودوا الكارثة ، وهم يقولون : « ستدبر الأمور جيداً آخر الأمر » أو يقولون · « سيرسلون إلينا الذرة جواً » . كل شيء بسيط إلى هذا الحد في لوزاكا التي تعوم في الوهمية . . . والواقع أن وزير الزراعة طمأن السكان ، غداة الحصار قائلاً : « إن اصدقاءنا الاميركيين (١) سيرسلون إلينا ١٠٠٠٠٠ طن من الذرة » . ومن ذا الذي سيدفع أجور النقل الجوي في هذا الجسر الجوي الحقيقي ؟ هذا الأمر لم يكن يقلق أحداً قلقاً مفرطاً . . .

لم يقلق لذلك سوى الرئيس الذي توجه على عجل إلى لندن . وكثرت اجتماعات بلدان الجبهة بين Dar و Maputo. ولكي يستحث الفدائيون الردويسيون الحركة قليلاً نسفوا ستة جسور أخرى ، وفي ١٧ ديسمبر وافق Mugabe و Nkomo على التوقيع . وفي اليوم نفسه رفع الحصار مشيراً إلى الرابطة بين الحدثين .

وهكذا تكشف سلاح الحبوب ، سلطة الغذاء « food power » عن أنه ناجع سياسياً . فقد اضطرت زامبيا ، بسبب عجزها عن إنتاج غذائها في رقعة من الأرض واسعة وقليلة السكان جداً ، إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي الاقتصادية ، ثم إلى قبول شروط لندن السياسية . ولم تبق لدى افريقيا ، بسبب تزايد ديونها ، الوسائل لدفع أثمان المستوردات المتزايدة من الحبوب ، من جراء النظام الاقتصادي الدولي القديم — والآن من جراء سلاح البترول — الذي يخنقها .

وكنا في مطلع نوفمبر قد اقترحنا على الزامبيين بعض امكانيات القيام بجهد داخلي لتنمية قدرتها على التفاوض وعلى تأكيد جمود أقل :

---

(١) اصبحوا في اليوم التالي ، في افواه الطلاب ، « كلاباً امبرياليين » .

كتوسيع الزراعات ذات الدورة القصيرة (فاصولياء ، ذرة بيضاء قزمة) وزيادة معدل استخراج الطحين . ولقي اقتراحنا لامبالاة عامة . غير أن بعضهم وافقوا ، ولكن لم تكن هناك سلطة سياسية تتخذ القرار : إذ كان وزير الزراعة قد سافر إلى لندن وروما لمدة خمسة وعشرين يوماً ، وذلك في أشد أوقات الحصار وفي مطلع فصل الأمطار حين كان يجب « شن » حملة الذرة القادمة . وعند عودته استجوب في البرلمان عن سياسته الزراعية فقدم قائمة مشترياته : الذرة المستلمةوالذرة المرجوة . . . إنها سياسة الاستجداء . . .

١٠ – تقرير غير مقبول سياسياً :

بناءً على أمر من الرئيس طبعت الحكومة تقريرنا ممهوراً بخاتم الجمهورية . وفي ٢٨ نوفمبر سلمناه إياه رسمياً بحضور اجهزة الإعلام : من اذاعة وتلفزيون ، وصحافة . وعلى الرغم من ثناء كاوندا (أو بسببه) بقي التقرير حبيساً في غرفة الأمن بالمطبعة الوطنية . ولكن في ظل التخلف قد يُحسب أحياناً من قبيل المعارضة مايحتمل ألا يكون إلا من قبيل الجمود البيروقراطي . . .

وكان تقريرنا مستحباً من الناحية الاقتصادية وغير مرغوب فيه سياسياً . فقد خشي كاوندا – بحق – اضطرابات المدن ، وعليه أن يعتمد على الطغمة المحيطة به والتي تستفيد من الخيار « الاشتراكي » الذي يتيح لها زيادة امتيازاتها الطبقية، بدون أن يهتم بالعدالة الاجتماعية التي يجب ان تكون القاعدة الاساسية للاشتراكية . وهي بحاجة إلى كاوندا للحفاظ على شيء من الاستقرار السياسي والتوازن بين القبائل. إن ذوي الامتيازات في نظام الحكم لايدركون ، اذا هم دافعوا فقط عن مصلحتهم على المدى القصير ، أنهم يقطعون الغصن الذي

يجلسون عليه . وكيف يمكن تغيير جو السلطات وموقفها ؟ ذلك أن المسألة مسألة موقف تماماً .

وفي غياب الثورة المحتملة تصل الجريمة إلى نسب كبيرة بحيث تشكل تهديداً فعالاً ، شريطة الإقرار بأنها مرتبطة بالبطالة وبأسباب التفاوت المتزايدة ، التي تهدد آخر الأمر النظام الاجتماعي الحالي ، اذا هو لم يستطع التحرك في الوقت المناسب ، وهذا ماترفضه طبقات الصفوة : ففي نظرها أن البطالة والجريمة ظاهرتان عالميتان . ولكنها تنسى أن تطور المجتمع الزامبي قد تم بسرعة كبيرة وأن ارتفاع شأن قسم من السكان ارتفاعاً سريعاً جداً قد أثار الحسد والكبت في صدور القسم الآخر . ولماذا يرتقي هذا القسم دون ذاك وقد مضت ست عشرة سنة وهما يعيشان على قدم المساواة تقريباً ؟ ثم هنالك هذا النحاس المشهور وكل نموذج التنمية المحيط به . وكيف للشبان الذين ذا قوا ذات يوم طعم المجتمع الصناعي أن يقبلوا العودة إلى حياة الريف القاسية مادامت في رؤوسهم صور عن التحديث ؟ ان العودة إلى الوراء تبدو صعبة.

١١ — حصيلة إفلاس :

هذا النحاس صار أغلى كلفة في الحقيقة . لقد ارتفعت الاسعار قليلاً في عام ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ، ولكن تكاليف الاستغلال هي من الارتفاع بحيث يستخدم٦٠ ٪ من القطع الاجنبي المتحصل في شراء التجهيزات من الموارد الضرورية للاستغلال ، و ٢٠ ٪ لدفع فوائد الديون المتزايدة . وقد توقفت الأبحاث عن طبقات نحاسية جديدة ، ونوعية الاستثمار تبدو في هبوط ؛ والانتاج الزراعي يتقهقر ويزداد تبعية للخارج ، واسعار البترول في ارتفاع مستمر شهراً بعد شهر ،

ولكن أحداً لايفكر في تقنينه في المدن ، والأرياف وحدها هي التي يتناقص نصيبها منه .

إن زامبيا مريضة اقتصادياً واجتماعياً . وحتى لو أنها تدفع للخارج ثمن المبادىء غالياً ، فقد اصبحت في الداخل مجتمعاً ليس له هدف سوى الربح الفوري . ومع ذلك فقد التقينا بكثيرين من الشبان الذين يهتمون بمستقبل البلاد ، وبموظفين متفانين ، وبفلاحين يبذلون أقصى جهدهم ، ولكن السلطات لاتساندهم ؛ وسرعان ماسيستولي عليهم وهن العزيمة والفتور العام . وحتى ذوو الامتيازات مضطربون ، والناس جميعاً يقضون على قلقهم بتناول البيرة التي تسيل مدراراً ولكنها لاتستطيع إغناء معامل البيرة الواقعة في عجز ؛ وأصبح إدمان الكحول إحدى مشاكل زامبيا الكبرى وهو بالنسبة للفقراء يزيد في سوء التغذية .

وفي الرقعة المحصورة بين كوبربلت ولوزاكا يعيش المغتربون في نشوة قائلين : « إن زامبيا هي الجنة في افريقيا » . إنهم ولاشك لم يزوروا القرى قط ، ولا حتى مدن الصفيح ، ولم يسمعوا قط ولاشك الفلاحين الغاضبين يصرخون في وجوههم قائلين : « إذا مامررتم من هنا ثانية فستكون في عداد الاموات » ، ولم يداخل قلوبهم أي شعور بالألم وهم يسمعون هؤلاء المنسيين يترنمون بالنشيد الوطني : « زامبيا واحدة ، أمة واحدة » وهم يحاولون الايمان به . . . فالمهم هو الاستمرار في العيش الرغيد عيش العهد الاستعماري ، ويروق لبعض البيض مثلاً أن ينسفوا النظام كله ، وليس لجشعهم من نظير سوى نزعتهم العرقية وغطرستهم . ومن هنا ندرك مدى إذلال السود ، فلا تجد أبداً في زامبيا من يعتز بأنه افريقي ، والنساء (بما فيهن نساء الأكواخ) يتهالكن على إزالة لون وجوههن بهذه المراهم الكريهة التي تباع في كل مكان

تقريباً ولكنها محظورة في افريقيا الأبية . . .. إنه مجتمع يسير على غير هدى . فكيف يمكن تغيير هذا كله تغييراً جذرياً ؟.

ذلك أن هذا كله ليس تنمية حقيقية ؛ ومع ذلك فان التحذيرات لم تنقطع ، صادرة عن أشد المنظمات تقليدية . فالبنك الدولي يلح على ضرورة التنمية الريفية ، ونشرت في كانون الثاني ١٩٧٧ دراسة طويلة جداً لمكتب العمل الدولي بعنوان : تضييق الفجوات ، في « خطة للحاجات الأساسية والاستخدام المنتج في زامبيا » ، وهي تبين ضرورة إعطاء الأولوية للحاجات الاساسية لجميع السكان قبل تقديم سلع الترف للأغنياء، وتوفير العمل المنتج للجميع . وإن دراسة كهذه قد قبعت طبعاً في الرفوف ، بين دراسات أخرى ، يجللها الغبار . والزامبيون الذين يتذمرون من أنهم لايلقون من الأجانب سوى نصائح سيئة يختارون دوماً النصائح التي تروق لهم ويقولون مايريدون أن يسمعوه . . . ولاننس أن هذا كله يتم تحت ستار الاشتراكية التي لابدّ لها ، كما يقول الرئيس ، من أن تؤدي إلى الانسانية . . .

١٢ — هل من ارادة سياسية للتصحيح ؟

الانسانية هي الفلسفة الرسمية التي يعبرّ عنها كاوندا والتي ترمي إلى تحقيق مجتمع مساواة محوره الانسان . ولكن اشتراكيته لاتزال في حاجة إلى تحديد ، وكذلك السياسة الاقتصادية المتماسكة . فاذا لم يكن هناك خط محدد بوضوح راح كل انسان يستغل هذه الفلسفة ويسير وراء خيازاته الخاصة . إن كاوندا لايكل من مهاجمة الاستعمار ،والاستعمار الجديد ، والعرقية والصهيونية ، واستغلال الإنسان للإنسان ، والرأسمالية الدولية الاستغلالية . غير أنه وإن جعل من نفسه بطل الحريات في الخارج فإن وجوه التفاوت في داخل بلاده في ازدياد مستمر . . .

وفي أواخر عام ١٩٧٩ أكد أن زامبيا أضاعت كثيراً من الوقت في السياسة وأن ساعة الاقتصاد قد أزفت . ولكن الجهاز الذي يملكه والذي نظمه هل يستطيع هو وحده تصحيح الوضع ؟ .

فالحزب يملك كل السلطات ، ولكنه لايملك أية وسيلة للتنفيذ . وكل عضو في اللجنة المركزية تحت تصرفه مكتب ، وسكرتيرتان أو ثلاث ، وسيارتان ، ويقف الأمر عند هذا الحد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تملك الحكومة كل وسائل التنفيذ ، وتملك الادارة بمجموعها ، بدون أن تكون لها سلطات سياسية . إن Lisulo هو مبدئياً رئيس للوزراء في لوز اكا ولكن سيستعاض عنه بعد قليل بعضو من قبيلة أخرى .

ويجمع كاوندا جميع السلطات ، العقائدية منها والتنفيذية ، ويهتم بالتفاصيل اهتماماً كبيراً يجعله غير فعال حقاً . ويكفي الذين من حوله قليل من الجمود لينسفوا أفضل مبادراته عندما لايوافقون عليها ؛ والموظفون الذين يعملون حقاً ليسوا كثيرين ؛ والآخرون يخشون أن يعرّضوا أنفسهم للخطر إذا قاموا بمبادرة تنطوي على نتائج سياسية : عندئذ « يتركون للامور الحبل على الغارب » .

إن كينيث كاوندا رجل غريب التصرف . إنه بسيط ، ودود ، متفان ، هو قبل كل شيء رجل شريف ؛ ولكنه أسير وضع صعب جداً . وفي الانتخابات الأخيرة كان الناس يقدرون أنه خاسر ، وهاهو من جديد في مركز القوة . ولئن كان الشعب غير منخدع بكثيرين من رجال الحزب إلا أنه يثق به نسبياً . « إننا لانملك مالاً لشراء بطاقة الحزب » ، هذا ماقاله لنا فلاحون ربما كانوا لايريدونه ، واردفوا قائلين « ولكن قولوا « للشيخ » إننا معه » .

وهو رغم مرحه الطفولي رجل منعزل لايستطيع أن يثق بأحد . وفي خطاب له في كانون الثاني ١٩٨٠ طلب إلى الزعماء وغيرهم من رجال الصفوة أن يكفوا عن الاستسلام للرشوة مما كان يضطره إلى كف أيديهم عن العمل و « يجعل حياته لاتطاق » ، حتى لقد هاجم بعنف جميع أولئك الذين ، بعد أن استخدموا الحزب وسيلة للانطلاق والحصول على القروض ، راحوا ينتقدون الحكومة بعد أن انفصلوا عنها إلى العمل الحر حيث يثرون إثراءً شائناً.وقد اعترف لنا بأن هذه الرشوة أصبحت كابوسيّة وأن التقرير المتعلق بفضيحة الخطوط الحديدية ليس سوى رأس الجبل الجليدي . وأضاف حائراً يقول : « إن مشاريع الدولة يمكن ان تكون استغلالية تماماً كالرأسماليين (. . .) . وفي آخر المطاف فان الفقراء والفلاحين هم الذين يعانون دوماً » . ومع ذلك فهو لايسرح من الوظيفة ، بل ينقل . ويؤخذ عليه أنه يبقي إلى جانبه أناساً فاسدين علناً ، ولاشك في أنه يفضل إبقاءهم تحت رقابته كي يحد من الاضرار . إنه سياسي فائق المهارة يعرف مسرحه جيداً .ويدفع بيادقه . وقد استطاع منذ ست عشرة سنة السيطرة على صراعات النفوذ القبلية ، وذلك ولاشك لأنه ينحدر من قبيلة صغيرة . وهذه الأمور مضنية وربما غاص هو أيضاً في جو من شأنه أن يفسد أفضل النيّات . وبما أنه سريع التأثر جداً فانه يجري من حين لآخر تعديلاً كبيراً يرعب أولئك الذين ضمائرهم غير مرتاحة . . .

ولكن كينيث كاوندا يبدو بوجه خاص رجلاً عنيداً . فهو مستمر منذ سنوات في التحدث عن مبادىء في مجتمع لايملك منها إلا القليل . وقد اختار أن يكون من « خط الجبهة » ضد افريقيا الجنوبية ، وهو يدافع حتى النهاية عن مبادئه رغم المعارضة داخل الحزب نفسه ،

على مايقال ، وبالتأكيد رغم معارضة جزء كبير من السكان ؛ وظل جريئاً في تأكيد خياراته في اوقات كانت فيها لفظة الاشتراكية مكروهة جداً ، في اواخر عام ١٩٧٩ بوجه خاص ، حين كانت الشائعات تروج باستمرار عن احتمالات وقوع انقلاب ؛ ويمتدح موزامبيك وكوبا اللتين عاد منهما بإعجاب كبير لساموروا مايكل وفيدل كاسترو ؛ ويكن للصين حباً خفياً . وقد صرح لنا بابتسامة متواضعة قائلاً : « هذه إلى حد ما نقطة ضعف عندي : ولا يسعنا أن نتجاهل تجاوزات الصين ولا أن نغتفرها ، ولكن انظروا إلى ماصنعوا من هذا البلد ، اذا ماأخذ بالحسبان الدولة الاقطاعية التي انطلقوا منها ! (. . .) نظام ، ونشاط في العمل . . . » . وهذان أمران يحملان رئيس الدولة الافريقي على التأمل .

وها نحن نراه يدخل دروساً في الماركسية إلى مدرسة الحزب ، رغم شدة غضب الكنيسة (ولاسيما الكاثوليكية) التي يرعبها مجرد لفظة الاشتراكية : ويتهمها بالمقابل بالدفاع عن التمييز العنصري ؛ وفي أسوأ أيام الأزمة ، في نوفمبر ١٩٧٩ ، حين كانت المعارضة قوية جداً ، دعا جميع الطلاب إلى State House وكان هؤلاء الطلاب يهزؤون ، منذ بعض الوقت ، بالنزعة الانسانية وبالرئيس : واستطاع أن يضمهم اليه مؤقتاً في نقد لاذع شديد لرأس المال الدولي ولصالح الاشتراكية ، فاصبح في ذلك اليوم « الرفيق الرئيس » (لا « صاحب الفخامة ») .

فكيف نعلل أن يترك رجل يملك سلطات كثيرة وهو الرئيس حقاً ، أن يترك الوضع يتدهور إلى هذا الحد ؟ . لقد رأينا ماحوله من زمر ومن ضغوط من كل نوع . ولكن التعليل لايبدو كافياً . كان كاوندا

في البداية يحتذي جاره نيريري Nyerere ، بشيء من الانحراف والتهيب . وزامبيا ، كما سنرى ، ليست تانزانيا . ومع ذلك فالرئيس الزامبي لم يملك الشجاعة قط لمقاومة الامتيازات مباشرة، ولا نية قطع الصلة بالنموذج الموروث عن الاستعمار . ونسوق هنا ماقد لايكون سوى فرضية .

لقد اتسم كاوندا وتأثر عميقاً بتربيته الدينية . ان ابن الكاهن هذا ليس ثورياً ؛ إنه ميال بالأحرى إلى التطور الدستوري ؛ وكان يرى أنه بالإبقاء على البنى القائمة والنموذج الموجود يمكن الوصول إلى مجتمع إنساني ، في حين أن هذا النظام المستورد يرتكز على الفردية والاستغلال . والتناقض الآخر هو تصوره للجماهير . ألا تزال مبالغاً فيها تلك الفكرة المسيحية عن الفقير الذي يجب التصدق عليه ؟ وما دمنا عند هذا المفهوم هل يمكن ابداً البحث في تعبئة أصالية للجماهير ؟ وعندما يتحدث صادقاً عن عزمه على تنظيمها فان هذا يبلتو أيضاً مقاربة انتقائية ، ونزعة انسانية صادرة من علٍ .

ومع ذلك فاننا مضطرون إلى الاعتراف بشجاعته أثناء زيارتنا . وفي شعوره القوي بالهزات التي كانت تحدثها كان دوماً إلى جانبنا مهما بدا ذلك غير مستحب . وعندما أمر في آخر المطاف بنشر تقريرنا أبدى رأيه في بسمة تعبة ونظرة حازمة قائلاً : « لايخشى الحقيقة إلا الجبنـــاء » .

ويوم وقع الصلح مع زمبابوي وأعيد فتح طريق الجنوب راح الزامبيون المفتونون يتحدثون عن قشدة سالزبوري المثلجة اللذيذة التي صار بوسعهم أن يشتروها ، وعن زبدة إفريقيا الجنوبية التي ستكون أقل ثمناً من زبدة ايرلندا . . . .

إن زامبيا هي التاريخ النموذجي كآبةً لصفوة غير مهيأة أخذت بشكل ذليل بالنموذج الاستعماري الغربي المؤدي إلى تنمية المدن تنمية كاذبة،والذي يبقي زامبياً في ظل التبعية.فالنحاس الغالي الثمن أتاح فيها الحماقات ، والزراعة الافريقية أهملت ، وتعميم التعليم أوجد فيها ، على الأخص ، عاطلين عن العمل . وعودة اسعار النحاس ومقادير التبادل إلى الارتفاع لن يحل هذه المشاكل . إذا لم يعد النظر في مفهوم التنمية نفسه ، هذه التنمية التي لايمكن تحقيقها باغفال النصف الريفي من السكان ، وباهمال الفلاحين القابعين عياءً في مدن الأكواخ .

* * *

الفصل الرابع

تانزانيا :
حلم الجماعية Ujamaa

١ – نيريري ، حلمه وأحلامنا :

« إنهم يتحدثون كثيراً عن تانزانيا . . . وفي نهاية الأمر ، كما تعلمون ، نحن لانثير الاهتمام إلا بالتضاد . إن الجيران لم يفعلوا شيئاً عظيماً ، فنحن إذن نعطي انطباعاً حسناً ، وهذا كل مافي الأمر . » . هذا الرجل القصير النحيل ، بقميصه وركبته التي ثناها على كرسيه ، والذي لايتقزز ولا يرهقه الحكم ، يفرض الاحترام بوضوحه المتواضع . إن جوليوس نيريري Julius K. Nyerere هو قوة تانزانيا . إنه الرئيس ذو الحس النبيل الرحماني ، ولكنه يفضل أن يكون Mwalimu ، المعلّم ، هذه اللفظة الودود التي تسمعها من مكاتب الوزراء حتى أعمق اعماق الأرياف . إنه القائد المستنير . وهو يتابع منذ خمس وعشرين سنة ، تجاه كل شيء وضد كل شيء ، حلمه الجماعي في اشتراكية انسانية إن لم نقل ذات نزعة شخصية تريد أن تكون إفريقية وتحقق تفتح الفرد وسد حاجاته .

ويردد متفكراً قوله : « ليست سوى مسألة تضاد، فأنتم ترون أنه لم يتغير شيء ذو بال، فالأكواخ لاتزال فقيرة ولا يزال الفلاحون محرومين.

ومن حسن الحظ أنكم تصلون في موسم الحصاد ، وهو مدهش » (١) .
ويعاوده مرح الشباب فيقول : « ترون أننا استطعنا حتى تصدير الحبوب ! » ، ولكنه يلاحظ قائلاً : « وفيما عدا ذلك ليست الأفكار هي ماينقص هذا البلد ، فنحن فقراء جداً فليست لنا اي وسيلة لتحقيقها.».
ومنذ وصولنا انتزعت هذه التوطئة من اذهاننا كل وهم ، إن كان لايزال لدينا شيء من الوهم . ذلك أن نيريري جعلنا ، بكتاباته ، نحلم بأوربا . ونحن الذين نعتمد كثيراً على الآخرين ، ونحن مجملون في امتيازاتنا ، كي نغذي آمالنا ، ننسى الصعوبات ويشغل افكارنا كثيراً أن نرى تحقيق أحلامنا يصدر إلى البلدان التي همها الأول أن تبقى على قيد الحياة ، والتي ربما لاتشاطرنا أمانينا كمزودين « متطورين.» .

إن تانزانيا ليست زامبيا . إنها نقيضها . . . إنه شيء من التواضع يكتنفها ؛ والناس هنا لاينشدون البهرجة ، بدءاً من العاصمة ، وحتى لوأننا سننتقد فيما بعد بعض الميزات الممنوحة لدار السلام فان علينا أن نعترف بأنها لم تبدد المعونة الخارجية في المباني الباذخة ولا في الشوارع الفخمة . فالأولوية معطاة للأرياف ومكان الصدارة للفلاحين : (فالمعلم) رسم علائم الطريق والناس يتحدثون عن ذلك كثيراً في كل مكان. حتى عندما تظل هذه الاهتمامات عند حدود الخطابات . وهذا الاهتمام العام بتنظيم الفلاحين يهدف في الغالب إلى الرغبة في زيادة الانتاج بأي ثمن . . . ومهما يكن من أمر فان أحداً لايجهل الفلاحين حتى لو أن

(١) مقابلة ١٤ نيسان ١٩٧٩ . وبعد سنة كان الناس جياعاً في مناطق عديدة وكان موسم ايار — حزيران ١٩٨٠ ينم عن فاجعة ؛ وازدادت وسائط النقل عجزاً ، وتلفت مخزونات كانت تدابير وقايتها سيئة .

الكثيرين نسوا القرى نوعاً ما . وفي شوارع دار السلام ومكاتبها يشعر الناس بالكرامة وبشيء من الاعتزاز بأنهم تانزانيون . ولاتجد أبداً من يخجله أو يزعجه أن يكون افريقياً . وجو دار السلام جو جدّي بما فيه الكفاية، مع الفارق ، ولكن لايجب علينا أبداً أن ننسى التخلف .

والأجانب هم بوجه عام حذرون جداً،ولايتصرفون وكأنهم في أرض محتلة : إنهم مقبولون لذاتهم ، أي كمساعدين بصفة مؤقتة ؛ ولكن هذا لايمنعهم من التذمر من صعوبات التموين . والدكاكين التي لاتزال كثيرة والتي يتولاها على العموم هنود متغطرسون في الغالب تقدم الأشياء الأساسية أكثر مما تقدم الاشياء غير الضرورية : فلا كماليات مستوردة ، والناس يستهلكون اولاً ماهو تانزاني ، والقطع النادر لاينفق بالدرجة الأولى على ادوات التجميل والبقالة الرفيعة والويسكي . وتقشف التانزانيين تقشف جدي ، وللأجانب شأنهم فهم في الهم سواء وعليهم أن يقفوا في الطابور كغيرهم . ومن جهة أخرى صرح « المعلم » منذ أمد قريب بأنه ينبغي في هذه الأيام العصيبة الاستغناء عن المشروبات الايكوسية : فاذا كان الاجانب غير راضين فعليهم أن يبقوا في بلادهم أو أن يكتفوا بنبيذ Dodoma ، وهو نبيذ ممتاز .

وستكون Dodoma العاصمة الجديدة ، المغروزة في قلب البلاد في منطقة نصف جافة اشتهرت بأنها محرومة . وقد علق احد الوزراء قائلاً : « الأولوية هي للقرى ، وسنذهب اذن للعيش في قرية » . فان لم تكن العاصمة الجديدة هي الريف تماماً فإنها بالتأكيد ليست دار السلام . لقد ولّت عذوبة المحيط الهندي . اما العاصمة القديمة ، المنفتحة ، الواقعة على شاطىء البحر ، فلا تستطيع الإشراف على هذه البلاد الواسعة بدون مواصلات ضخمة ، والسكان البعيدون يشعرون آخر الأمر بأنهم أدنى إلى الحدود التي يعيشون بقربها .

ومع ذلك ، وخلافاً لبلدان افريقية كثيرة ، فان في تانزانيا نوعاً من الوحدة الوطنية — وشعوراً وطنياً أكيداً ؛ والدفاع عن الحدود له فيها معناه ، وأثناء الحرب ضد عيدي أمين دادا قبل الفلاحون بكل طيبة خاطر أن يقدموا مائة ألف رأس من الماشية لجنود الجبهة : وكان المطلوب منهم ١٤٠٠٠ رأس . والتقينا حول بحيرة فكتوريا بالقطعان — الهدايا في طريقها إلى كامبالا . وكان من حسن حظ تانزانيا (؟. . .) تاريخياً أن تكون فقيرة في كل زمان . « إن فقدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة في البلاد كانت له على الأقل فائدة في أنه لم تكن هناك مصالح محلية قوية تدعم بقاء الاستعمار أو الامتيازات »(١) . أما القبائل فكانت (ولاتزال) من الكثرة بحيث يصعب على جماعة معينة أن تسيطر على الجماعات الأخرى . والعامل الوحدوي الكبير هو أن السواحلية هي اللغة القومية التي يفهمها الناس ويتكلمونها من بحيرة تانجانيكا إلى كيليمانجارو وحتى حدود مالاوي وموزامبيك . وآخر الأمر ان البلاد كلها تتحد حول شخص واحد هو الرئيس . واذا كان الود والاحترام لدى الفلاح العادي أصيلين — « فالمعلم » في نظر الفلاحين هو الأب إلى حد ما ، وهو الذي يحميهم — فان الاحترام الذي تبديه بعض طبقات الصفوة قد يبدو مشكوكاً فيه ومغرضاً ، وكذلك انتماؤهم إلى الإيديولوجية الرسمية ؛ ولكنهم جميعاً في حاجة اليه ، لأسباب متنوعة ، ولايهاجمون « المعلم » أبداً حتى لو انتقدوا النظام . ولهذا مايسوغه ، ذلك أنه يجب ان يعرف المرء كيف يميز بين الايديولوجية والتطبيق العملي فهما لايتطابقان بالضرورة . غير أن الرئيس يوشك ، إذ يسمح بالإفراط في احترامه ، أن ينفصل عن الشعب وعن الوقائع

---

(١) جوليوس نيريري .

اليومية ، وأن ينعزل . . . وبخاصة عندما لاتكون لمن يخاطبونه مصلحة في أن يعرضوا عليه كل الصعوبات التي يلاقونها . ويبدو أحياناً أن المعلم نيريري رجل منفرد جداً يعيش مع أحلامه .

ولكنه ، فيما وراء الكتابات الجذابة والايديولوجية الاصيلة ، رجل عمل وسياسي استطاع إنشاء حزب قوي ويعرف كيف يدير الحكم . وهو أيضاً رئيس دولة ذو رحابة نظر نادرة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والعالمية . وإن مركزه كرئيس للجبهة ضد افريقيا الجنوبية ، ومكانته في المنظمات الافريقية والدولية ، والدور الرفيع الذي قام به في منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) في تموز ١٩٧٩ ، قد تجعل منه ذات يوم مرشحاً لرئاسة منظمة بلدان عدم الانحياز . إن جوليوس نيريري يتخطى كثيراً نطاق تانزانيا . وقد قيل عن فيدل كاسترو ، وهو رئيس آخر ذو موهبة روحية ، إنه أصبح كبيراً جداً على جزيرته . وربما أصبح « المعلم » هو أيضاً كبيراً جداً على تانزانيا ، إلا إذا اضطرته الصعوبات الكثيرة التي يلاقيها في الداخل إلى مزيد من الالتفات إلى الخارج .

٢ ــ التانزانيات المتعددة :

تقع تانزانيا على بعد ١٥٠ كم جنوبي خط الاستواء ، على ساحل المحيط الهندي ، وتحيط بها كينيا ، وأوغندا ، وروواندا ، وبوروندي، وزائير ، وزامبيا ، ومالاوي ، وموزامبيك ، ويعيش في عام ١٩٨٠ على ارضها التي تبلغ مساحتها ٩٤٠٠٠٠ كم٢ (١,٧ مساحة فرنسا) ١٨ مليون نسمة يزدادون بسرعة أكبر فأكبر (فنسبة الولادات مستقرة ونسبة الوفيات تتناقص) ، ويزدادون الآن بمقدار ٣,٣ ٪ في السنة ! . وهذه البلاد مدرّج واسع مفتوح على المحيط ، تحيط به جبال ذات تربة غنية في الغالب مروية جداً . وقد زرعت هذه الجبال ، حول براكين

الشمال الكبيرة ، بالقهوة تظللها أشجار الموز (Bukoba Kilimandjaro، Arusha) . ويسود القطن في الهضاب الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا والتي تسكنها قبائل سوكوما، وهي أكثر الأعراق عدداً وسيتجاوز عددها عما قريب مليوني نسمة ! وجبال الجنوب ، التي ظلت منعزلة طويلاً ، كانت أقل تطوراً ولكن الخط الحديدي والطريق إلى زامبيا أخرجاها من عزلتها منذ أمد قريب : فهي لن تكون مجرد مستودع لليد العاملة من أجل مزارع السيزال على الساحل التي تتقهقر بسرعة .

والهضبة الوسطى نصف الجافة ، ذات التربة الفقيرة ، تتعرض لقحط شديد ، والماشية الكثيرة العدد توشك ، بالإفراط في الرعي ، أن تزيد فيها الاتكال ، إن لم نقل التصحير . تلك اذن بلاد سيئة التركيز ، مكتظة بالسكان في عدد من قطاعات الشمال والوسط ولذا فهي مهجورة كثيراً في الجنوب والغرب حيث امكانيات الانتاج أعظم مع ذلك منها في الهضبة الوسطى — التي ربما اخطؤوا حين أقاموا فيها العاصمة الجديدة ، في Dodoma (١) .

إن لتانزانيا وجوهاً متعددة ، ولكنها في جملتها بلاد فقيرة ومن أفقر بلدان إفريقيا — لأن باطن تربتها قابل للاستغلال — وبالتالي من افقر بلدان العالم . وقد أهملها المستعمر ، واحتقر الانكليز هذه الأرض التي وضعت تحت الانتداب بعد عام ١٩١٨ لأنهم كانوا أكثر اهتماماً بكينيا التي كانوا يريدون أن يجعلوا منها جزائر صغيرة . وتاريخ الجزائر

(١) كان لا بد من الخروج من دار السلام ، ولكن كان يمكن إقامة العاصمة في الجنوب ، في (Iringa) مثلاً .

محاولة أصيلة للخروج من التخلف في عالم قلما يوفر فرصاً للمهملين ، وبخاصة اذا لم يكن لديهم شيء ذو بال يقدمونه .

٣ — بدايات الاستعمار الجديد :

أسست دولة (TANLN)TanganyikaAfricanNationalUnion في تموز ١٩٥٤ ، وكان جوليوس نيريري في الثانية والثلاثين من العمر آنذاك وقد عاد من جامعة ادنبرغ منذ سنتين واصبح رئيساً للدولة ، ولايزال رئيساً لها منذ ذلك الحين ، ولكن الحزب صار يدعى منذئذ حزب الثورة : (C.C.M) Chama Cha Mapinudizi بعد اندماجه بحزب زنجبار (ASP) Afro-Shirazi Parti ، إذ كان « العرب » يأتون أيضاً من شيراز . والرئيس مستمر حتى اليوم في السيطرة على الحياة السياسية في بلاده . واذا كان هو رئيس البلاد غير المنازع ، فإن ذوي الامتيازات الذين يمسكون بمقاليد السلطة المتعددة ، في الحكومة والحزب ، « يحكمون » بحسب أفكارهم وبحسب ماتقتضيه مصلحتهم التي هي قبل كل شيء الحفاظ على الساطة .

وعندما نالت البلاد استقلالها في ٩ كانون الأول ١٩٦١ قدم نيريري في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٢ استقالة مؤقتة — جرى الاستعداد لها طويلاً — كرئيس للوزراء : « من أجل إقامة جسر بين الشعب والحكومة الجديدة ، باقامة الدليل عملياً على أهمية شأن الحزب ، وبمساعدة الشعب على التلاؤم مع مؤسسات الأمة المستقلة » . ونظم حزباً متيناً سيحكم بواسطته . وفي كتابه Ujamaa : حالة الأسرة أساس الاشتراكية الافريقية ، يحدد الاتجاه السياسي الذي يرى توجيه بلاده فيه ، ولكن تطبيقه سيلاقي صعوبات .

« إنّ الاشتراكية ، كالديمقراطية ، موقف فكري » . ويرى « من غير المقبول تمجيد الاشتراكيين الاوروبيين للرأسمالية (التي يجب (؟) أن تنبثق منها الاشتراكية) . . . فأساس الاشتراكية الافريقية وهدفها هو الأسرة الواسعة . . . إن Ujamaa (famillyhood) يصف اشتراكيتنا ؛ واشتراكيتنا هي نقيض الرأسمالية المبنية على استغلال الانسان للانسان ، ونقيض الاشتراكية العقائدية التي ترتكز على الصراع المحتوم بين البشر » . وقانون الايمان لدولة اتحاد TANU ، الذي يجب على كل عضو أن يقسم اليمين عليه يبدأ كما يلي : « أؤمن بالأخوة الانسانية وبوحدة إفريقيا » .

ومنذ كانون الثاني ١٩٦٣ عمد الشيوعيون المجتمعون في براغ ، والذين منذ أيام ماركس يخشون قبل كل شيء الاشتراكية الطوباوية ، إلى فصل سنغور ونيريري — وياله من التباس غريب ! — « لأنهما يريدان تحقيق اشتراكية افريقية » . وأوضح خروتشوف في بخارست في ايار ١٩٦٣ قائلاً : « إذا كانا لايدركان أنه ليست هناك سوى اشتراكية واحدة فاننا سنستبعدهما »(١) . ومن المفيد أن نذكر في عام ١٩٨٠ أن غانا نكروما ، ومالي موديبو كيتا ، و . . . غينيا سيكوتوري كانت هي وحدها ، بالنسبة للشيوعيين ، تتقدم آنذاك في افريقيا على طريق الاشتراكية العلمية الوحيدة . ولم تلبث الأولى والثانية أن فشلتا سياسياً ، وتفوقت ساحل العاج كثيراً على غانا . أما سيكوتوري فسيفشل من جميع الوجوه ، ولكنه سيبقى في الحكم بالاغتيال والتعذيب اللذين يمنعاننا من أن ندعو نظام حكمه اشتراكياً .

وبالمقابل ، فان التطور التانزاني لايبدأ اطلاقاً في الواقع في منحى

(١) وبعد ١٧ شهراً كان خروتشوف هو اللي « استبعد » .

الاشتراكية . فالنصف الأقل اجوراً من ذوي الأجور هبطت حصته من الأجور من ٣١,٥ إلى ١٧ ٪ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٧ ، في حين أن ربعهم الأحسن اجوراً ارتفعت اجوره من ٤٣ إلى ٥٨ ٪ : وعندئذ وصل الافريقيون إلى أعلى المناصب ، وراح الزعماء يستغلون نفوذهم للحصول من المصارف على قروض ضخمة يبنون بها بيوتاً جميلة يؤجرونها للسفارات باجور باهظة . وشجعت سياسة حرية العمل القطاع الخاص ، الوطني ولاسيما الاجنبي ، في الصناعة .

في عام ١٩٢٢ كان ثلث المزارع في القرية لايبلغ نصف هكتار ، ولكن مزارع الاغنياء كانت تتراوح بين ثلاثة وعشرة هكتارات ، ومزارع المزروعات الصناعية أكبر بكثير . وسنرى أن فرقاً في الثروة اكبر بكثير نجده في امتلاك الماشية.وحتى في الزراعة فان من ينتج التبغ ولاسيما القهوة يربح أكثر بكثير ، في كل يوم عمل ، من « منتج القطن » المسكين . واصحاب الكولاك اللذين يصلون إلى ادارة تعاونيات المعالجة والتسويق يجنون منها احياناً ارباحاً شخصية طائلة : فاتحاد تعاونيات Lushoto كان في عام ١٩٦٧ يدفع للمنتج ١٥٤ فرنكاً ثمناً للطن من الذرة ويبيعه بضعف هذا المبلغ إلى مكتب الحبوب ، مع نفقات توضيب قليلة جداً ! . ومع ذلك فقد نما الانتاج الزراعي جيداً في هذه الفترة من الاستعمار الجديد . وقد اعترف نيريري في عام ١٩٦٧ قائلاً : « إن إنتاج القطن ، والقهوة ، وجوز الكاجو ، والتبغ ، والكافورية قد ازداد كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة كنتيجة للعمل المتصل الدؤوب» . وهذه مرة أخرى لايذكر فيها سوى زراعات التصدير ، وعلى رأسها القطن . بل إن إنتاج القطن بلغ حده الأعلى في عام ١٩٦٦ .

وهنا أيضاً زادت بدايات الاستقلال في الفوارق الاجتماعية ، حتى لوتردد نيريري في التحدث عن الطبقات : مما يشكل ضعفاً كبيراً في الاعتماد على من هم أفقر الناس من أجل مكافحة مفاسد ذوي الامتيازات . وكانت بدايات « التحديث » الزراعي ، هنا أيضاً ، قد اخفقت كلياً ، لأن البنك الدولي كان ، في تقريره عن التنمية الاقتصادية في تانغانيكا في أواخر عام ١٩٦٠ ، قد نصح باجراء تحديث شامل ، على الطريقة الأميركية . وهكذا حصلت بعض القرى الحديثة على ثلثي القروض الزراعية الملحوظة في الخطة الأولى ، فبنيت للمستوطنين بيوت جميلة ، وقدم لهم الغذاء مدة سنة أو سنتين ، وزودوا ، على وجه الخصوص ، بجرارات وبحصادات — دراسات ، الخ . ولم يستطع الفلاحون الانتفاع اقتصادياً بمثل هذه الأدوات وبالإنشاءات الباهظة الثمن والتي يتعذر تسديد أثمانها: وكما هي الحال في زامبيا بشأن التعاونيات كان الفشل عاماً ، حتى إن بعض القرى هجرها سكانها . ولكن نيريري أدرى من كاوندا بكيفية استخلاص العبرة من فشله : فأقلقه ذلك وراح يحاول أن يكون رد فعله عنيفاً .

في تشرين الأول ١٩٦٦ نظمت دائرة عمل وطنية للطلاب تجعلهم على اتصال بالعمل وبالعمال اليدويين ، وكان لديهم ميل إلى احتقارهم. وتقاطروا للاحتجاج ، خلف لافتة تجرؤوا فكتبوا فيها : « الاستعمار كان أفضل » . وكان نيريري قد قرأ منذ أمد قريب False start in Africa وهي الترجمة الانكليزية لكتاب : افريقيا السوداء أساءت المنطلق ، وجعل وزراءه وكبار موظفيه يقرؤون هذا الكتاب . وذكّرته جولة جديدة قام بها في القرى أن التفاوت بين المدن والأرياف في ازدياد مستمر ، ومن هنا كان الاستياء الريفي المتزايد ؛ ففكر

ملياً وقرر القيام بعمل : ففي ٥ شباط ١٩٧٦ صدر بيان Arusha الشهير جداً مدوّياً كالرعد (١) .

« لقد قلنا إنه لايمكن أن تكون تنمية بدون مال . ومن الغباء أن نعتمد على المال كأداة رئيسية للتنمية في حين أن بلادنا فقيرة جداً (. . .) . إن القروض تنفق في مناطق العمران والمدن ، ولكن وفاءها سيكون من جهود المزارعين؛ إن الاستغلال الحقيقي في تانزانيا سيكون (٢) استغلال سكان المدن للفلاحين » .

« إن الزراعة هي اساس التنمية ، والاستقلال يعني الاعتماد على النفس . إن نساء القرى يمارسن عملاً شاقاً جداً مدة ١٢ إلى ١٤ ساعة في اليوم ، حتى في أيام الآحاد وأيام العطلة ؛ ولكن الرجال في القرى (وبعض النساء في المدينة) يقضون نصف ايام حياتهم في فراغ يثرثرون ، ويرقصون ، ويشربون . يجب أن نعتز بالعمل وأن نخجل من البطالة والكسل والسكر ؛ ولايجب أن يسمح لأحد بأن يتسكع في المدن والقرى (٣) » .

وفي الختام قررت اللجنةالتنفيذية الوطنية أن « المسؤول في اتحاد TANU لايجوزلهأن يملك أسهماً ،ولا أن يشغل منصباً ادارياً في مؤسسة خاصة ، ولاأن يقبض أجرين أو أكثر ، ولا أن يمتلك بيوتاً للإيجار » .

ويعد ذلك فوراً أمم نيريري و TANU السبعة والعشرين مصنعاً « كبيراً » في البلاد ، وشركات التأمين والمصارف مقابل تعويضات .

(١) نورد هنا مقتطفات من هذا التقرير .

(٢) وكان بوسعه أن يقول : « هو » .

(٣) لا تزال هذهالجمل من واقع الحال .

ورفضت المصارف الانكليزية التفاوض على هذه التعويضات واستدعت جميع موظفيها المغتربين ، في محاولة لنسف التجربة . واستطاع الموظفون الهنود المتوسطون تسييرها بانتظار العثور على بديل. ولكن الشركات الحكومية التي خلفت المصانع الخاصة قلما تبعث على الارتياح ، في هذا المجال أيضاً .

ولم يتنازل جميع ذوي الامتيازات بطيبة خاطر عن امتيازاتهم : فأوسكار كامبونا ، رفيق المعارك الأولى من أجل الاستقلال ، وبيبي تيتي رئيسة الاتحاد النسائي قدما استقالة مدوّية ، وراح كامبونا منذ ذلك الحين يهاجم نظام الحكم من الخارج . وبالمقابل نظم الشبان عبر البلاد كلها مسيرات تأييد طويلة ، ولم يكن الفلاحون أقل الناس حماسة .

وكانت الانعكاسات الدولية جسيمة . « فالاشتراكيون العلميون » في افريقيا الغربية صاروا عندئذ معرضين للخطر، حتى إن نكروما أطيح به . أما الاشتراكيات المسماة افريقية ، من نوع اشتراكية سنغور فمن الواضح الآن أنها متورطة في الاستعمار الجديد . وتحمس الاشتراكيون السكاندينياف وظنوا الآن أنهم يستطيعون تحقيق احلامهم في سياق تاريخي سوسيولوجي اقتصادي هو مع ذلك شديد الاختلاف عن سياقهم : وقد نسوا — أولم يقدروا حق التقدير — المشكلة رقم ١ ، أعني التخلف ، والبيروقراطية التي يستلزمها ، وحتمية نشوء برجوازية الدولة .

وعلى طريق هذه الاندفاعة شرح نيريري الخطيب عندئذ سياسته للطلاب في الخامس من آب ١٩٦٧ . فالبيان الذي أصدره في Arusha هو التزام بالسير إلى نوعية عيش خاصة ، وإلى نهج افريقي مقبول تماماً ؛ فقد قال : « إننا نحاول لاقتصادنا ومجتمعنا تطوراً مرصوداً يكون اسرع تقدماً بكثير منه في انكلترا أو الولايات المتحدة ، من أجل الوصول

إلى رخائهما الحالي » (وأأسفاه ! وأأسفاه !) . فاذا كان يلزم ٤٠٠٠٠ شلن لخلق وظيفة واحدة في صناعة عالية المكننة ، فان ١٣٠ شلن للأسمدة ومبيدات الحشرات تتيح مضاعفة مردود أربعة دونمان من القطن (القطن ايضاً !) ؛ وإن محراثاً ثمنه ٢٥٠ شلن يتيح مضاعفة المساحة التي يزرعها فلاح . فمن الخطأ إذن تغطية تانزانيا بمزارع ذات مكننة ، تستخدم الجرارات والحصادات — الدراسات .

ثم تظهر التربية من أجل الاستقلال الذي يرى توجيه التربية نحو حاجات القرية ، وإشراك الطلاب في العمل اليدوي ، ولاسيما العمل الزراعي : فعلى كل مدرسة أن تغطي نفقاتها . وأخيراً ظهر في ايلول ١٩٦٧ أهم نص من أجل مستقبل القرى التانزانية لاتزال آثاره ملموسة .

٥ — كتاب Ujamaa « يحدد الاشتراكية والتنمية الريفية » :

يرحب نيريري في هذا الكراس بالمجتمع التقليدي ، ولكنه يعترف بأن وضع النساء كان فيه متدنياً وأن الفقر كان ناتجاً عن الجهل وعن ضيق المزارع الفلاحية . ويعيد إلى الأذهان « أن الحياة في القرية ، في نظر مواطنيه الذين يقرون الأوضاع الاجتماعية وأفكار المعلمين الاستعماريين ، تبدو أرغد وأسلم ، في حين يبدو سكان الأرياف مقضياً عليهم بالفقر والقلق . فاذا زاد الفلاحون مساحاتهم (من القطن !) بمساعدة مأجورين فانه تتشكل عندئذ طبقتان من مزارعين وذوي أجور . ثم يدافع عن التعاونيات « التي يملكها ويديرها اصحاب المزارع (؟)» ولكنه يعترف بأنها قد « تؤدي إلى الاستغلال بسبب عدم الفعالية وعدم الاستقامة البيروقراطيين » .

عندئذ يقترح « وحدات أو تجمعات ريفية يعيش فيها الشعب معاً ويعمل معاً من أجل خير الجميع » ، وقد وضع خطاً تحت هذه الجملة . ويتحدث عن قرى ذات ٣٠ إلى ٤٠ أسرة — ولو ظلوا عند هذا الحجم المتواضع لتفادوا صعوبات كثيرة ويؤكد أن الوحدات لايمكن إنشاؤها إلا بالإكراه ؛ وعلى الزعماء والحكومة أن « يشرحوا ، ويشجعوا ، ويشاركوا (ولكننا سنرى أنّ . . .) . وستبدأ الحقول القروية بصورة تدريجية جداً ؛ وسيحتفظ الناس بقطع ارض فردية صغيرة تخصص باديء الأمر للمزروعات الغذائية (على القرية أن تكفي نفسها بنفسها) وتقام قرب البيوت . وإن الوعود بمعجزات أو بمساعدة كبيرة من الحكومة لن تؤدي إلا إلى الكارثة » .

ويخلص إلى القول — وهذه الجملة القصيرة ستوجه السياسة الريفية التانزانية سنوات طويلة — « إن على الحكومة ، في حدود مواردها ، أن تجعل الأولوية للطلبات التي تقدمها القرى التي يعيش فيها الناس ويعملون مجتمعين » . ويوضح قائلاً : « ومع ذلك فان تجربة القرى الجماعية القائمة ، كالقرى التي تعمل داخل جمعية تنمية **Ruvuma** ، قد تكون مفيدة » . و **Ruvuma** هي المثال الوحيد الذي يستشهد به ، ولكنه لن يجلب السعادة لرواد القرى الجماعية هؤلاء . وعلى كل حال فان المقصود ، رغم كل إيضاحات التقدمية والتعقل ، اشتراكية منصورة في القمة : فبالنسبة للأكثرية الساحقة من الفلاحين ماذا يعرفون عن الاشتراكية ، حتى لوسميت من جديد **Ujamaa** ؟ إنهم يرغبون ولاريب في تحسين وضعهم ، ويرغبون أولاً في تحسين طعامهم وكسائهم وفي تناول شرابهم مع اصدقائهم في أكثر مايمكن من الأحيان .

٦ — جمعية Ruvuma بين السعد والنحس :

منذ ماقبل الاستقلال ، كان تسعة شبان مناضلين يزرعون جماعياً ، في عام ١٩٦٠ ، في منطقة Ruvuma في جنوبي البلاد ، مزرعة صغيرة من جوز الكاجو . وعندئذ تشكلت جمعية تنمية ريفوما (RDA) من ثلاث قرى وسبعين أسرة في عام ١٩٦٣ ، ومن ١٧ قرية وأكثر من ٤٠٠ أسرة في عامي ١٩٦٧ — ١٩٦٩ . وشددت على الانتاج الزراعي كأساس للتنمية : وتنوعت الزراعة . وازدادت المحاصيل فأتاحت إنشاء صناعات صغيرة وتحسين السكن والخدمات الصحية والتعليمية . ورأى الناس طريقة ناجحة في التنمية الريفية « تتوسع » تدريجياً ، وهي مهمة معقدة جداً وشاقة : ولهذا استشهد بها نيريري ، حتى إنه أثناء زيارة قام بها للموقع قدم سيارة شاحنة هدية لإحدى القرى المنتسبة إلى الجمعية. واستطاعت جميعة RDA اقتناء منشرة ومطحنة للذرة هما أكثر فعالية وتوفيراً من المطاحن والمناشر التي تديرها الادارة . ولكنها رفضت الإكراميات من السلطات .

وجمعية RDA هذه صارت آنذاك ديمقراطية جداً تسيرحرفياً — وهذا مالانجده في مكان آخر — على مبادىء نيريري التي مفادها « أن قرى Ujamaa يجب ان تكون منظمات اشتراكية ينشئها الشعب ويديرها من يعيشون فيها وفيها يعملون » . غير أنها حرصت على إشراك الرسميين في الحزب والمنطقة في لجنتها إلى جانب ممثلي القرى . وهؤلاء الرسميون ، ومفوض المنطقة أولاً ، لهم مناصب عالية الأجر ، ذات هيبة ، ولكنها قابلة للإلغاء حسب مشيئة أولي الأمر ، فهي بالتالي غير مضمونة . ويحدثنا الانكليزي رالف إيبوت الذي كان مستشاراً لهؤلاء الرسميين (إذ كان يعيش بينهم وبكل بساطة) أن اربعة من

الخمسة الذين تعاقبوا هنا من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٩ فقدوا بعدئذ كل مركز رسمي ، مما يدفع هؤلاء الموظفين الكبار إلى ارضاء السلطات العليا من جميع الوجوه .

ويرى الاقتصادي الايطالي (١) Bruno Musti de Gennaro أن جمعية RDA كانت تمثل شكلاً متقدماً من اشكال النضال الفلاحي يسعى إلى استعادة السيطرة على الفائض الذي تخلقه المناطق الريفية . فقد كان هؤلاء الفلاحون يشددون على الزراعات الغذائية التي تحسن صحتهم وإنتاجيتهم وتجعلهم أقل تبعية لاقتصاد النقد . وكانوا يستثمرون فائضهم محلياً ويجنون منه نفعاً مباشراً .

ولم يكن ذلك يلائم الدولة واجهزتها السياسية (الحزب) والادارية التي كانت تحث — ومازالت تحث — على زراعات التصدير . ذلك أن هذه الأجهزة تسيطر عندئذ على فضل القيمة المتحقق في السوق العالمية ، ولاسيما بحركة رسوم الخروج ، وتستعمله في استهلاك يتعلق بالمدن أو في توظيف : خارجاً عن رقابة الفلاحين ولما فيه ربح كبير لذوي الامتيازات الحاكمين . وعندما اندفع اتحاد TANU وفي عام ١٩٦٩ في تعميم القرى الجماعية كان أول قرار مهم اتخذته لجنته المركزية في ٢٤ ايلول إلغاء جمعية RDA . وفي اليوم التالي وصل إلى صونجا بطائرة رسمية وزير التنمية الريفية وبعض أعضاء هذه اللجنة كي يشرحوا للفلاحين قرارهم بحل جمعية RDA « التي كانت تتآمر على الحزب الذي كان ينبغي أن يسيطر على كل تطور القرى » .

ويقول لنا Musti إنه كان هناك ولاريب تناقض ايديولوجي

---

(١) مذكرة قدمت في ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ إلى مكتب البحث الاقتصادي في جامعة دار السلام .

بين هذا التصور الانتقائي لشعب مدعو إلى أن يتلقى سلبياً التوجيهات المنزلة من القمة ، وبين القاعدة الاجتماعية لجمعية RDA ، من فلاحين فقراء تساعدهم العناصر التقدمية في البرجوازية الصغيرة . وفي هذه المنطقة الفقيرة كان لابد لفلاحين كثيرين من الهجرة نحو مزارع السيزال أو إلى مناجم افريقيا الجنوبية، ومن أن يصبحوا بالتالي بروليتاريين.

وهذا القرار يكشف عن نتيجة لبيان Arusha كثيراً مايتجاهلونها : وهي أن برجوازية الدولة تحرز سلطة جديدة ناجمة عن دور الدولة المتعاظم في المجال الاقتصادي ــ هذا الدور الذي سرعان ماسمي بالاشتراكية ! وكانت التعاونيات الزراعية تعود بالنفع بوجه خاص على مزارع الأغنياء (الكولاك) ، ولكن السلطة الجديدة (التي تتوطد باستمرار) اتخذت من عدم فاعليتها ومن فسادها ذريعة (صحيحة) للاستعاضة عنها بمكاتب ، وبسلطات « للزراعات » : وهي أجهزة شبه حكومية لم تلبث أن تكشفت عن أنها مثل تلك تقصيراً وفساداً ! ولكن الفساد عاد بالنفع هذه المرة على برجوازية الدولة هذه التي صارت بذلك تجمع إلى سلطاتها السياسية المسلّم بها سلطة اقتصادية متعاظمة تخدم مصالحها .

٧ ــ فترة القرى الجماعية ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣ تنطلق انطلاقاً سيئاً :

راح الحزب والرسميون في المناطق والمقاطعات ، بدءاً من هذا القرار ، يشجعون ، بكل مايملكون من وسائل القرى الجماعية التي كانت اول الأمر طوعية، أنشأها زعماء موهوبون روحياً . ولكنهم فشلوا بسرعة ، وكان الفشل في الغالب بسبب عدم الحماس ، وسوء اختيار المكان الذي يقيمون فيه ، وأحياناً بسبب خوف الشعوذة . وكثيراً ماكانت هذه القرى أصغر من أن تزود بالماء وبالمدرسة

والمستوصف . عندئذ بديء بتطبيق النشرة الرئاسية رقم ١ لعام ١٩٦٩ التي تؤكد: «أن إنشاء قرى Ujamaa هو الذي يجب أن يستأثر باهتمام الحكومة ؛ وعلينا أن ننظم الحزب وجهاز الحكومة من اجل المساعدة على إنشائها ، وأن نعطيها الأولوية في القروض والخدمات والتعميم الزراعي على حساب المنتج الفردي . » .

لقد كانت الأمور واضحة جداً هذه المرة : فالمطلوب التعجيل بتأميم نصفي للأرياف . ولكن المعايير التي تحدد ماذا كانت قرية ما هي من القرى الجماعية حقاً وتستحق بالتالي الأولويات المتعددة ، ليست محددة بوضوح ؛ اذ يجب أن تكون في القرية نسبة « معينة » من الزراعات الجماعية ، وهذه النسبة نفسها غير مقدرة برقم معين . ووضعت على جوانب الطرق لافتات تدل باعتزاز على الدروب المؤدية إلى قرى تدعي من تلقاء نفسها أنها جماعية . إذ إن هذا هو الذي يرضي السلطات ، وهذه هي الوسيلة للاستفادة من مواردها . وعندما يتم قبول هذه القرى تنال على شكل هدايا وقروض (لاتسدد عادة) ، البذور والأسمدة ، والمبيدات — وحتى الجرارات التي توقف والحالة هذه عملية استخدام الأبقار في الجر والحراثة مع أنها ضرورية جداً وهي وحدها العملية الكافية ذاتياً .

ويوضح علماء اسكندينافيون في كتاب لهم بعنوان : Ujamaa ، الاشتراكية من الأعلى (١) ، قائلين : « إن الزعماء الاقليميين في الحكومة وفي اتحاد TANU شعروا شعوراً قوياً بأنهم مضطرون إلى إظهار نتائج ؛ بل كانوا يتمتعون بدرجة كبيرة من الحرية من اجل

(١) Boesen, Madsen et Moody, Socialism from above، Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Suède.

الطرق والوسائل للحصول على هذه النتائج ، وفي مايتعلق بمحتواها الحقيقي . وحوافز إنشاء قرى جماعية تبدأ من الالتزام الايديولوجي والقدرة على الادراك لدى الفلاحين انفسهم حتى مختلف درجات الإقناع والإكراه من جانب الرسميين الاداريين والسياسيين ، وإلى المكافآت المادية على شكل خدمات ودعم مباشر من الحكومة » .

والقسم الأعظم من هذه التدابير يناقض بصراحة توجيهات نيريري (١٩٦٧٠) : « إن المجمعات الاشتراكية القابلة للبقاء لايمكن إنشاؤها إلا بأعضاء متطوعين ، لابالإكراه ، وإن المساعدات الحكومية الكبيزة لن تؤدي إلا إلى الكارثة » . وحتى مع وجود هذه « المساعدات الكبيرة » فان فلاحين تانزانيين كثيرين ، ممن جعلهم الاستعمار شديدي الفردية ، لايفهمون أو حتى لايقبلون مبدأ القرى الجماعية . إن الإفراط في المعونات لايعطي ابداً نتائج اقتصادية حسنة . ولاريب في أن عدداً من المجموعات أو من القرى الجماعية . تتألف من ٢٠ إلى ٣٠ أسرة وأقامها شبان لاأرض لهم (ولكي يستطيعوا الحصول على أرض) يحالفها النجاح — وسنرى بعضاً منها يستمر في البقاء . وتود السلطات المحلية أن تتمكن من أن تعرض لرؤسائها وللاجانب قرية نموذجية ، حتى لوكانت غير ذات مردود ؛ ولايزال هذا كله من قبيل الاستثناء . وبانتظار ذلك لاتتلقى الاكثرية العظمى من الفلاحين ، الذين لم يصبحوا بعد Ujamaa ، أية مساعدة ؛ والانتاج الزراعي الذي كان يتحسن جيداً عام ١٩٦٦ سيتأثر بذلك . وستلقى التبعة على الجفاف الذي يعيث فساداً ولاشك في وسط البلاد ولكنه ليس وحده المسؤول .

وقد استقرت في القرية الجماعية بيروقراطية صغيرة للحزب وللزراعة وللتنمية المشتركة تتقاضى أجوراً أعلى بكثير من دخل الفلاحين وتعيش

منعزلة على صلة ببيروقراطيات المقاطعة فقط : وكان هؤلاء البيروقراطيون المتميزون يحتقرون العمل اليدوي ويظلون ، من جميع الوجوه ، بعيدين جداً عن الفلاحين بحيث لايستطيعون ، كما يستطيع امثالهم في الصين ، حث الجهود المحلية واستخدام موارد البلاد كاملة في سبيل التنمية الحقيقية . والفعاليات المشتركة في التوظيف البشري تنمي الخدمات ولاشك (كالماء ، والمدرسة ، والصحة) ، ولكنها لاتوجه أبداً إلى التنمية ، وبخاصة إلى السيطرة على المياه وإلى إعادة التشجير ، هذان النجاحان الكبيران اللذان حققتهما الصين . لقد كان للفلاح التانزاني منابت وتقاليد وتاريخ تختلف كلياً من مثيلاتها في الصين . وفي عام ١٩٧٣ حان الوقت أخيراً للاعتراف بالفشل الشامل لتجمعات Ujamaa هذه . وعندها قررت السلطات الانتقال إلى سياسة أخرى .

٨ – « تجميع قروي » استبدادي جداً :

وعلى هذا فقد توقفت في أواخر عام ١٩٧٣ المنافع « المفرطة » للقرى التي تدعي أنها Ujamaa ، ولكن « العيش في القرى اصبح الآن أمراً يجب تنفيذه في السنوات الثلاث القادمة – وهذا قرار اتخذه اتحاد TANU » (ديلي نيوز – الجريدة الرسمية فعلاً – ٧ نوفمبر ١٩٧٣) . وفي حين تحدثوا طويلاً عن أن حجم القرى الأقصى هو ٢٥٠ أسرة ، جعلوا هذا الرقم في هذه الفترة حداً أدنى ، وجعلوا الحد الأمثل ٥٠٠ أسرة ، والأقصى ٦٠٠ .

والواقع أن خيار « تجميع القرى » هذا ليس سوى صورة جديدة لحلم نيريري القديم ولفكرته الثابتة : وضع جميع الفلاحين في القرى، كي تستطاع مساعدتهم وتقديم الخدمات الاساسية لهم ، ولكن من

اجل تنظيم الإنتاج والسيطرة عليه أيضاً . وكان منذ عام ١٩٦١ يجرب صيغاً متنوعة للوصول إلى غايته . ويبدو أنه أتعبه التباطؤ ، بعد تعاقب الإخفاقات ، فراح يصدر الأوامر .

وكان الفلاحون التانزانيون - حتى ذلك الحين ، يعيشون بوجه خاص في مساكن مبعثرة ، وفي مزارع منعزلة أو قرى صغيرة ، يزرعون الحقول القريبة جداً ويمارسون الزراعة المتنقلة ، إذ إن نمو النباتات الطبيعي في الأرض المستريحة يزود التربة بالدبال من جديد فاذا أنهكت التربة أخلي المسكن : والبيوت العادية من الأعمدة واللبن والمسقوفة بالقش ماكانت تدوم ، فضلاً عن ذلك ، أكثر من ٨ إلى ١٠ سنوات . وبدأ الأمر بتجميع القرى بعملية دودوما Dodoma ، التي تجمع الفلاحين الفقراء جداً ، من ذوي عيش الكفاف ، والذين هم في الغالب نصف جائعين ، بمحاذاة طرق المواصلات من أجل تزويدهم بالماء أيضاً . وقاوم بعضهم هذا الترحيل الإجباري ، ولكن الجيش تدخل وراح أحياناً يحرق البيوت القديمة .

وفي Kigoma أخذوا هذه التجربة بالاعتبار فكانت العملية أحسن إعداداً . ثم كانت موجة عارمة حقيقية : فقد اضطر نصف هذه المنطقة الواسعة المأهولة إلى الرحيل في تموز ١٩٧٤ ، والنصف الثاني في آب . والسلطات وسكان المدن لم يدركوا دوماً العمل الضخم الذي استُتبع على هذا الشكل . ولم يشأ أحد أن يظهر في المؤخرة ؛ وتلتها شنيانغا وغيرها بسرعة كبيرة ؛ ولم يمكن القيام بالدراسات الضرورية لحسن انتقاء موقع القرى الجديدة .

وكتب Sylvain Urfer عدة مؤلفات مؤاتية جداً للتجربة التانزانية . غير أنه يلاحظ في كتابه : افريقيا اشتراكية ، تانزانيا : « أن موجة عارمة حقيقية تدفقت على البلاد بين آب وايلول ١٩٧٤ :

ونقل ملايين الاشخاص استبداداً ، واحياناً بين عشية وضحاها ، إلى مساحات بور كان عليهم أن يقيموا فيها قراهم وحقولهم . وفي أماكن عدة طلبت مشاركة الجيش من أجل إعادة المخالفين إلى الصواب وترحيلهم بقوة السلاح . وأثناء شهر اكتوبر كانت البلاد تبدو خارجة من كارثة قومية : وعلى طول الطرق المرصوفة كيفما كان كانت تتتابع اكواخ بائسة من الاغصان والاوراق » .

وتحدثت صحيفة ديلي نيوز في عددها الصادر في ٤ اكتوبر ١٩٧٤ عن « نقل السكان بالجملة بدون دراسة الطريقة التي يمكن أن ينظموا بها أنفسهم في اراضيهم الجديدة (. . .) ، وانتزع أناس من قراهم وتركوا في قلب الريف حيث كان ينبغي إقامة قرى وفق تخطيط (...) ، ومسؤولون متحمسون طغوا وأفرطوا فلم يتخذوا الاحتياطات الكافية » .

والواقع أنه يمكن القول إن العملية تمت مع انعدام التخطيط كلياً . فهناك ، من جهة ، بيروقراطيون كانوا يصدرون الأوامر و « يجمعون قرى » على الورق بدون أدنى معرفة بالمناطق المعنية ، ومن جهة أخرى مسؤولون متلهفون إلى العمل بسرعة وإلى إقامة الدليل على حماستهم بتكديس الحد الأقصى من الناس . وفي بعض الحالات كان الفلاحون يأتون من تلقاء انفسهم فينضمون إلى مجموعة جماعية سائرة سيراً حسناً ، مؤملين أن يستفيدوا بسعر زهيد من عمل الآخرين الجماعي ، مادام الحديث يدور عن الاشتراكية . .. .

ويؤكد برنار جوانيه Joinet بحق أنه عندما منع الانكليز إقامة الفلاحين في المناطق المصابة بمرض النوم ، كان الناس يتحدثون عن رسالة الغرب التمدينية . « وعندما تنقل تانزانيا فلاحيها من أجل

مكافحة الجوع يتحدث بعض المراقبين الأجانب عن العنف الاستبدادي» (١) غير أنه سيكون القصد معرفة ماإذا كانت تلك هي خير وسيلة لمكافحة المجاعة .

ويلاحظ Urfer أن الحركة انطلقت عندما كان نيريري في الخارج (٢) . وتجميع القرى هذا الاستبدادي جداً قد يكون من صنع عناصر معادية للاشتراكية تتظاهر بالحماسة كي تفقد طريقة القرى الجماعية اعتبارها ، أو من فعل ماركسيين متشوقين إلى حرق المراحل نحو « اشتراكيتهم » العلمية . ومهما يكن التفسير فان فترة تجميع القرى هذه ، بين عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ ، تقابل ركود منتجات التصدير وتقهقر الزراعات الغذائية : وهنا أيضاً ألقيت التبعة على الجفاف وحده في حين ان تجميع القرى كان مسؤولاً أيضاً . واضطرت تانزانيا ، في عام ١٩٧٤ ، إلى استيراد ٣٨٤٠٠٠ طن (و ٥٢١٠٠٠ في عام ١٩٧٥) من القمح والرز ، ولكن بوجه خاص من الذرة التي تكفي نفسها بها عادة . وكان ذلك في الفترة التي كانت فيها أسعار البترول مستمرة في الارتفاع ؛ وانهار احتياطي البلاد من القطع النادر ، واستمرت الاستدانة في الأزدياد ــ نتيجة ضآلة دفعنا اثمان زراعات التصدير ، وعدم تكافؤ التبادل ، وهذا مالايجب أن ننساه . ومنذ ذلك الحين استمر وضع تانزانيا الاقتصادي حرجاً .

---

(١) مجلة الدراسات التعاونية ، باريس ، العدد ١٩٢ لعام ١٩٧٨ .

(٢) وعلى كل حال فان البلاد واسعة جداً والمواصلات فقيرة جداً بحيث كان يصعب عليه التحقق من حسن سير العملية في جميع المقاطعات في ان واحد ، فاضطر إلى الاعتماد على المسؤولين المحليين والاكتفاء بالأنباء ، وكانت ملطفة ولا شك .

٩ ــ خطأ أساسي : قرى كبيرة جداً :

وهنا أيضاً قلما تتصور وزارة الزراعة التحديث الزراعي إلا بإسهام عوامل خارجية ، ولاسيما الأسمدة والجرارات . وكانت فكرة الحقول الجماعية تروق لها لأنها تسهل استخدام الجرارات . ولما كان الفلاحون متحفظين حيال ذلك فقد صار الارتداد إلى « كتل الحقول » ، إلى قطع من الأرض فردية مصفوفة كلها بعضها على أثر بعض وتتألف في الغالب من أكر واحد أو أكرين للأسرة وتخصص لزراعة واحدة من القطن أو الذرة ، مما يتيح مراقبة المساحة التي يزرعها كل فرد ، وتشجيع المنافسة ــ وفي غالب الاحيان استخدام الجرار .

ولذلك ، فعندما دفعت السلطات الفلاحين إلى التجمع في قرى كبيرة لم يبد وزير الزراعة اي اعتراض على ذلك : « فجراراته » تستطيع أن تنتشر في هذه القرى كما تشاء . ولكن الجرارات ليست موجودة في كل مكان ــ ولايمكن لأحد أن يقول ، في عام ١٩٨٠ ، متى تعمم ولا اذا كان تعميمها مستطاعاً . ووصلنا إلى قرية في منطقة صونجا بمقاطعة روفوما تضم ٦٠٠ أسرة . وأوضحت لنا إحدى النساء أنها لكي تنقل إلى البيت على رأسها سنابل الذرة (١٢٠٠ كغ) من حقلها الذي مساحته أربعة آرات والذي يبعد ثمانية كيلو مترات ينبغي عليها أن تقوم بأربعين رحلة بحمولة ٣٠ كغ ، أي أن تقطع ٦٤٠ كيلو متراً نصفها بحمولة ونصفها بدون حمولة . ولا يبدو أن أحداً فكر في هذه المشكلة ، ولكن هذه المرأة تشعر بها بقسوة : وليست الوحيدة في هذا المجال .

زد على ذلك أنه إذا لم تحدث هجرة ريفية شديدة في خمس وعشرين سنة فان سكان هذه القرى سيتضاعف عددهم . والحال أن الحقل

الأول يبدأ عند باب آخر منزل : فأين يمكن إقامة المتزوجين الجدد : في مكان أبعد بعد ! ولكي لايزداد الابتعاد عن الحقول يمارسون حول القرى الزراعة الدائمة ، بدون استراحة للأرض . وتربة الجبال الغنية بالدبال تتحمل هذه الزراعة . ولكن تدني الخصوبة ، بالنسبة لكثير من الأراضي الفقيرة كما في Ismani حول Iringa ، والذي سببه الزراعة المستمرة ، هو تدن سريع وفاجع .

وكانت قرية Bashay قرب Karatu وقرب فوهة بركان نغورو غورو الشهيرة تضم ٨٠ أسرة في مطلع عام ١٩٧٤ ، ولكنها صارت تضم ٤٥٠ أسرة في نهاية هذه السنة نفسها ، وتجاوزت في عام ١٩٧٩، ٥٢٣ أسرة في ارض مساحتها ١٨٥٥ هكتاراً منها ٧٠٠ هكتار من الأراضي البور والمراعي التي عرّاها الاتتكال . وكثافة الحيوانات المفرطة تسبب فرط الرعي الذي يزيد الاتتكال فتنشأ « أودية بعمق بضعة أمتار ورقع من التلال عارية من أي نبات ومن طبقة من التربة صالحة للزراعة » . والألف ومائة وثلاثون هكتاراً من الارض المحروثة ، مع الاستعمال الواسع للثلاثة عشر جراراً في القرية ، لاتتيح بالتأكيد الاستخدام الكامل لـ ٨٧٤ عاملاً — من اجل ١٢٨٠ ولداً ! وبسبب عدم استراحة الأرض وعدم التسميد نقصت المحاصيل . ومع ذلك فتانزانيا غير مكتظة بالسكان .

وكانت المساكن السابقة التي اضطر الفلاحون إلى مغادرتها محاطة في الغالب بأشجار العنب الهندي ، والحمضيات ، والغوافة ، وجوز المناطق الساحلية ، والموز ؛ وكانت تربة بساتينهم غنية بالدبال : وهذا رأس مال للخصوبة ضخم وغيرمستعمل. وفي منطقة Mtwara في

الجنوب أبعدت المساكن عن مزارع الكاجو فتقهقر أنتاجها كثيراً بهذا السبب . وتحب السلطات الوصول بسهولة إلى القرى التي تأخذها على عاتقها : ولذلك نرى القرى مصفوفة في غالب الأحيان على طول الطرق الكبرى وكأنها جنود في استعراض . ولكن الطرق ، وقد رسمت لتصل بين المدن ، كثيراً ماتتجنب الأودية الأخصب . وفي حالات أخرى أقيمت القرى في أنصاف مستنقعات تغرق بانتظام في كل فصل أمطار ! وبعض القرى نقلت من مكانها مرتين ويخشى الفلاحون الحائرون أن ينقلوا مرة ثالثة ، مما لايشجع الإنتاج .

واذا قلنا هذا فليس المراد به نقد مبدأ تجميع القرى نفسه ، بل تطبيقه المبكر غير المخطط له مع عدم وجود أية دراسة جدية . وكان ينبغي بالأحرى عقلنة هذا التجميع . ذلك أن من السهل فهم هذه الرغبة في التجميع في بلد سكانه قليلون ومبعثرون ، وإلا فكيف توفر للسكان الخدمات الاجتماعية الضرورية للبقاء : كالماء النقي ، والمستوصفات ، الخ ؟ .

في تانزانيا عزم أكيد على تحسين أحوال سكان القرى ، ولكن اذا وعدت الحكومة بكل انواع المنافع الاجتماعية فانها ليست قادرة على الوفاء بوعودها في كل مكان . وعندئذ يتذمر الفلاحون قائلين : « لقد قيل لنا أن نقيم في القرى ، فها نحن فيها ، فأين الماء النقي ، وأين المستوصف ؟ ولماذا لم تصل الينا الأسمدة في الوقت المناسب ؟ » . وهكذا خلقوا فترة انتظار لايمكن تلبيتها فوراً . وحتى عندما تكون المنشآت موجودة فانها لاتعمل باستمرار . إن تانزانيا فقيرة ، والمواصلات فيها صعبة ، والطرق غير صالحة للسير في معظم الأحيان (وبخاصة

في فصل الأمطار) ، مما يعجل في هلاك الشاحنات ، وكلفة تبديلها أغلى فأغلى . أما سعر البترول ، إن وجد البترول . . . فمن هنا كانت مشاكل التوزيع التي تتفاقم بسبب التنظيم البيروقراطي جداً .

١٠ – في القرية :

اذا كان تجميع القرى استبدادياً أحياناً فانه في الحقيقة لم يكن متماثلاً . إن في تانزانيا ٩٠٠٠ قرية يمكن القول إنها جميعها مختلفة ، وذلك بحسب نموذج الاقتصاد وإمكانيات المنطقة ، والتقاليد ، ومزاج الفلاحين و . .. مزاج الموظفين المكلفين بتنظيم هذه القرى . والروح الجماعية تختلف هي أيضاً .

وعلى سفوح كيليمنجارو أو جبل Méru المغطاة بأشجار البن المستورة بأشجار الموز ، ليست العقلية عقلية جماعية : فالفلاحون كانوا دوماً فرديين ، والاغنياء لا يرون حاجة للمشاركة . وهذه المناطق التي تباركها الآلهة تشكو مع ذلك البطالة المقنعة ، لأن اللذين يريدون حصة في البركة كثيرون . وتجميع القرى ، هناك ، لم يكن تغييراً طبيعياً بل كان بالأحرى تعييناً للحدود . وسكان هضبة دودوما الجافة ، وهم مهيئون دائمون للمعونة الغذائية ، انطلقوا بحماس كبير في الحقل الجماعي (مجازفين باهمال الحقل الخاص) ، وبخاصة لأنهم ينالون إعانة وتقدم اليهم حبوب « معجزة » : كالذرة البيضاء القزمة ذات الدورة القصيرة وغيرها من الحبوب الأكثر مقاومة للجفاف . ولكن هذه الحبوب سيئة على الحفظ والفلاحون لايحبون مذاقها ، وغالباً مايبيعون محاصيلهم . . . كي يطلبوا المساعدة فيما بعد . وعندئذ يعلّق العاملون والمقاولون في كيليمانجارو تعليقاً جارحاً بقولهم : « إذا كان هذاما ماتسمونه اشتراكية . . . » .

وقد تكون قرى الساحل متراخية على الأرجح ، لأنها لم تكن لها قط تقاليد مجدّة عريقة ، إذ يمكن العيش فيها دونما جهود كبيرة . أما في الجبال البعيدة فالفلاحون أشداء في العمل إذ تعودوا ألا يعتمدوا إلا على عملهم . والمناخ فيها قاسٍ والمواصلات هزيلة . وفي منطقة كيغوما قرب جبال بوروندي عاد قاطعو السيزال السابقون إلى العمل في الزراعة الكثيفة وحافظوا على نشاطهم كجبليين ومهاجرين . . . وادرك سكان سامباوانغا (في الجنوب الشرقي من بحيرة تانغانيكا) أنهم كانوا متخلفين جداً وقرروا الخروج من هذا التخلف بالعمل الجماعي . أما الرحل فيعتقد أنهم يقبلون بصعوبة فكرة القرية ؛ ويرفضون في الغالب طريقة للتنمية يرون أنها تجبرهم على التوجه نحو الزراعة التي يكرهونها كثيراً . . .

وتقوم الفوارق ايضاً داخل المنطقة والناحية ، بحسب التقاليد ، والمصلحة ، وحماسة السكان . وكثيراً ماسنرى قريتين ، جنباً إلى جنب ، إحداهما تسير سيراً حسناً والأخرى لا . وفي الحالات القصوى كحالة Mareu (Arusha) نجحت مجموعة شديدة التعلق بأسلوب جماعي في البقاء في قرية تسيطر فيها الكولاك . والسلطات تشجع وتساعد عادة من يكون تنظيمهم حسناً وينتجون . أما الآخرون . . . وقرى تانزانيا لاتزار ولاتحب أن يزعجها أحد . فمنذ أن تصبح لها حكومتها الخاصة بها يتوجب حتى على الرسميين في المنطقة والناحية أن يعلنوا عن قدومهم : وجاء في مذكرة لمدير التنمية الاقليمية رئيس ادارة المنطقة : « الآن وقد اعطيت القرى السلطةينبغي الإذعان للبروتوكول » . وسنرى فيما بعد أن هذه السلطة غامضة تماماً . ولكننا كنا في ضيافة الرئيس واستقبلتنا كل منطقة من المناطق الأربع عشرة

التي زرناها استقبالاً حاراً كي تسلمنا بعدئذ إلى سلطات الناحية التي أوصلتنا إلى القرى المختارة ، بحسب رأيها ، كقرى « نموذجية » . وهذه الكلمة كانت تفسح المجال للالتباس ، وكثيراً ماطلبنا زيارة قرى عادية ، لا الاقتصار على القرى المحظية التي تنال مكافآت أثناء العيد القومي Saba Saba (٧ تموز) الذي هو أيضاً عيد الفلاحين: وهذا هو البلد الوحيد الذي يكرم فيه الفلاحون كل هذا التكريم .

وعلى كل حال فقد أعلمونا منذ وصولنا أنه لم تبق هناك قرى من نوع جماعي،فلاحديث اليوم إلاعن « قرى التنمية».وكانت تنتظرنا في كل مكان جماعات على رأسها وجهاء ، بكثير او قليل من الابهة بحسب مصالحهم . وأحياناً كان تلامذة المدرسة يستقبلوننا بالرقص والأغاني ، وهي تقاليد مرعية بدقة . ولكن كان في هذه المناطق دوماً فئتان . فهناك ، من جهة ، الرسميون الذين كانوا يرافقوننا ، ورئيس القرية ولجنتها المؤلفة من ٢٥ عضواً تنتخبهم كلهم الجميعة العمومية ؛ ثم الكاتب أو أمين السر ، وهو شاب ، ديناميكي في الغالب ، يختاره الحزب محلياً ، وهو مبدئياً الايديولوجي والعين البصيرة في قرية يعرف جميع أمورها ، حتى الخاص منها . وهناك أحياناً مدير يرسله ويدفع راتبه مكتب رئيس الوزراء ، وهو بمثابة منسق ؛ وكان يمكن أن يكون هذا تجديداً ممتازاً لوأنهم ماارادوا الاسراع أكثر مما ينبغي وما اضطروا في غالب الاحيان إلى اختيار أي كان : فمنزلتهم ومشاركتهم من أشد الأمور تغيراً ، ولكن المستوى متدن بوجه عام ، في حين أن هذه الوظيفة تتطلب كفاءات فنية وروح مبادرة عالية ومهارة معينة من أجل حسن التصرف وإيجاد التوازن بين جميع هذه السلطات التي تختلط على مستوى القرية . ولكن اين يمكن العثور على كل هذه

الطيور النادرة ؟ إنه دوماً نقص الكوادر في بلد ميال إلى العمل قبل أن يكون مهيأ له . . .

وعلى مسافة مناسبة من مجموعتنا كان الفلاحون يتجمعون ، شهوداً للنقاش أكثر منهم مشاركين فيه ، والنساء متراصات في ناحية أبعد بعد . ورغم الحقوق الجديدة لايزال في تانزانيا احترام للسلطة مبالغ فيه هو من بقايا التقاليد الاستعمارية وقبل الاستعمارية . غير انك تشعر ، في بعض الحالات ، أن القرويين تعودوا الاشتراك في الاجتماعات ، وفي المناقشات ، في حين أنهم في مناطق أخرى ينتظرون الأوامر انتظاراً سلبياً . وبعضهم صريحون وكثيراً ماكان أعضاء المعارضة يستغلون زيارتنا لانتقاد مبادرات الناحية أو النصائح غير الملائمة التي يقدمها المستشار الزراعي المتخرج حديثاً من إحدى المدارس الزراعية .

وكان الفلاحون « الرجعيون » و « المحافظون » يعرفون في الغالب حق المعرفة أن التوجيهات والأوامر الصادرة من فوق مخالفة للعقل السليم . ومثالهم أولئك الذين يرفضون أن يزرعوا القطن في أرض هامشية فضلاً عن أنهم لايحصلون لها على مبيدات حشرات . . . وكانت الأمور تصل في هذه الأحاديث إلى التساؤل عمن هم الجهلة . . . وكانوا يسألوننا حتى عن إنجازات زراعية أخرى في الصين أو في أفريقيا الغربية ! . أما في مناطق المواشي فكانت العيون تتوقد عندما نتحدث عن الابقار ، هذا الموضوع المفضل من بين جميع المواضيع ؛ وبخاصة عندما يراد تقدير أكبر قطيع في القرية . فكانوا يعدون على أصابعهم وعلى وجوههم ابتسامة متسترة . وعندما كان أحد الزائرين يتحدث

بلهجة رجل العلم كانوا يعتقدون من المناسب أن يوضحوا قائلين : « إننا ، كما تعلم ، لانربي أبقارنا لاسباب اقتصادية » .

وبعد القصص المتنوعة عن الأسمدة التي لاتسلّم في الوقت المناسب ، والبذور التي لم تنبت ، والقروض التي لاتسدد دوماً ، وأحلام الجرارات ، كانت تأتي الهموم اليومية : كالمدرسة التي يجب توسيعها ، والمستوصف الذي كانوا على أهبة بنائه . ولكن يلزمه مسامير(١) وأسمنت وهي غير موجودة ، وكالملح والصابون اللذين لايسلمان إلا بين حين وآخر ، والتنانير النادرة في الدكان التي لا تزودها بها جيداً دائرة التموين ، هذا الجهاز الحكومي الذي يفضل أحياناً أن يبيع الهنود أولاً . ثم تأتي بصورة عامة جميع صعوبات النقل والتنظيم والتوزيع . والأدوية بوجه خاص لاتصل ، مما يضعف حماسة الممرض ويسبب قلقاً شديداً للقرويين ، وهم سريعو التأثر جداً بجميع هذه القضايا الصحية (٢) . وعندما صرحنا للحكومة بأن الكلوروكين قد ينمي الانتاج بأسرع مما تنميه الأسمدة في بلد تفتك به الملاريا فتكاً ذريعاً احتجت وزارة الزراعة . أما الفلاح فان لديه فكرة أخرى عن الأولويات . . .

هذا ، واذا كان الفلاحون لايبلون حماسة زائدة للزراعة الجماعية

---

(١) في عام ١٩١٨ كانت تنقصنا المسامير في فرنسا ؛ وكان قد جيء بعمال صينيين من اجل الحرب فراحوا في الحال يصنعون المسامير فأدهشوا بمهارتهم زملاءهم الفرنسيين الذين كانوا قد نسوا هذا الفن .

(٢) وهنا أيضاً يشدد رسمياً على الوقاية ، ولكن القسم الأعظم من الموازنة يبتلعه الوحوش الثلاثة ، مستشفيات Moshi ، و Mwanza, ودارالسلام التي هي نظرياً مستشفيات مراجع البلاد كلها ، ولكنها تخدم المدن بالدرجة الأولى نظراً لصعوبة المواصلات . وعلى الرغم من تصريحات « المعلم » سيبنى مستشفى اخر في Mbeya : وهو هدية انكليزية ولكن نفقات الصيانة ستكون طبعاً على عاتق تانزانيا .

فانهم يبدون بالمقابل راضين جداً عن الخدمات الاجتماعية ، اذا هم حصلوا عليها ، ومسرورين على كل حال بالعيش معاً ، ولاسيما النساء منهم ؛ « عندما احتاج في هذه الأيام إلى معونة فاني استطيع الذهاب إلى جارتي . . . » ؛ وكذلك شأن الشبان ، فهم ينظمون نوادي لكرة القدم وللرقص ويستطيعون الإفلات من سيطرة الأسرة بأسهل ممايستطيعونه في القرى الصغيرة . لقد أتاح تجميع القرى وجود حياة اجتماعية حتّى ولو أدى ، وهذا أمر لامفر منه ، إلى مصادمات بين الفئات . ولكن الزراعة تظل هي الفعالية الرئيسية .

١١ — في الحقول :

كنا في فترة الحصاد وذهب بنا القرويون إلى الحقول بقليل أو كثير من التعجل بحسب حالة مزروعاتهم . وكانت لاتزال في اذهاننا صورة الجماعية وكنا نريد بالدرجة الأولى أن نرى الحقل الجماعي . وهذا الحقل يدعى اليوم حقل تنمية القرية وفيه يجب على كل فرد أن يقدم حداً أدنى من ساعات العمل لتوفير الموارد للقرية . والمال الذي يجمع على هذا النحو يمكن استثماره في بناء المدرسة والعنبر أو المستوصف؛ واحياناً يشترون شاحنة أو مطحنة أو جراراً (ويجب دفع ربع الثمن نقداً) . ولكن بعض القرى ليس لديها حس اقتصادي تام بما فيه الكفاية ولاتعرف كيف تستخدم أموالها . ويفترض في المدير أن يساعدها على وضع خطط ، كما ينبغي ان تكون هذه الخطط قابلة للتحقيق وأن تكون المطاحن أو الشاحنات المرغوب فيها جاهزة . وأحياناً يزيدون رأس مال دكان القرية ؛ ويبدو أن جميع هذه الفعاليات تدرّ عليهم أكثر مما يدر الحقل . والقانون العام هو أن النقل والتجارة كانا على الدوام أوفر ربحاً من الزراعة .

ويتذمر فلاحون كثيرون من أنهم لايعرفون أين تذهب الأموال التي يكسبونها على هذا الشكل . ولذلك فان الموقف من الحقل القروي يختلف كثيراً بحسب التقاليد وبحسب غنى الفلاحين ؛ واحياناً تهدد السلطات المزارعين بالتوكيل بغرامات باهظة . ويحتفظ بعضهم بأجود الاراضي للزراعة الخاصة ويعتبرون الباقي ، ولو كان فقير التربة وبعيداً ، حقلاً قروياً إرضاء للسلطات ؛ وهناك حقول أخرى نموذجية ، وليست هذه قاعدة ، ذلك أن المردود الخاص اعلى بكثير بوجه عام .

وكان شيخ من Tanga يختال اعتزازاً ويقول : « تقولون إن حقلي أجمل ؟ ذلك أني أبذر البذار فيه قبل الآخر ، طبعاً » ، ثم يضيف وعلى شفتيه ابتسامة ماكرة : « إني اشتري حبوبي من مصدر خاص...». وحتى البذور الخاصة فهي أجود أو يرونها كذلك . ذلك أن الناس يرتابون في ماهو جماعي وكثيرون يرسلون نساءهم ليعملن في هذه الحقول التي لم يختاروها ، مثلما هي الحال في « الكتل » ، أي صفوف الحقول الخاصة التي جمعت بالقوة ، إذ يرتابون بمقدار مايكون الموقع والحجم مفروضين عليهم . وأحياناً تراهم لايتعبون أنفسهم حتى في التعشيب أو جني المحصول . وهذه الكتل تتيح المعالجة بمبيدات الحشرات (وتتيح رقابة السلطات) ومن شأنها أن تشجع التنافس ؛ ولكن كثيرين من الفلاحين لايحبون أن ترى السلطات حقولهم وأن تراقبهم عن كثب .

ثم لماذا ، في الواقع ، يمكن ان يعمل الفلاحون في الحقل الجماعي بدون أي حافز ؟ فهناك الحقول التي لاتدر شيئاً والحقول التي تدر على القرية فقط : وفي قرى مزدهرة جداً سنرى فلاحين فقراء جداً يعوزهم الملح وغذاؤهم سيء ويهدئون حرمانهم بأن ينظروا إلى الشاحنة الجماعية

الجميلة ، وإلى مكاتب الحزب ، وإلى الدكان المدونة جيداً والتي لايستطيعون الشراء منها . . . وماتراه دار السلام والمنطقة أو الناحية ذا نفع عام ربما لايشعر الانسان العادي بأنه كذلك . ولانستطيع التعميم ، لأن أرباح هذه الحقول موزعة توزيعاً مختلفاً جداً وسنشير فيما بعد إلى جهود مرموقة .

وفي أغلب الأحيان لايدرك الفلاحون تماماً ماهو منتظر منهم ، لأن الخطط تشرح شرحاً سيئاً وعلى عجل . ويبدو أيضاً أن أناساً كثيرين يطيب لهم أن يبثوا الفوضى في الأذهان ، فلكل فرد اتجاهه الذي لايستلهم دوماً أفكار « المعلم » . وفعاليات الجماعية (الحقول بوجه خاص) سيئة التخطيط ، سيئة التنظيم ، والمردود السيىء سيثبط بسرعة همة الفلاح ، المرتاب سلفاً ، والذي سيقرن في الحال الجماعية بالفقر . فاذا اشتغل سنة كاملة بدون نتيجة ملموسة كان من المشكوك فيه أن يعاود العمل في السنة التالية ، وسيفضل الاهتمام بحقله اهتماماً أشد ، وهذا أمر مفهوم . زد على ذلك أن الكسالى يثبطون عزيمة المتحمسين ، ومن الصعب بناء الاشتراكية بدون اشتراكيين ؛ فلكي يتخلى عن فرديته يجب أن يقام له الدليل على فائدة العمل المشترك . والفلاحون ليسوا ساذجين ، رغم مايقال من أنهم محافظون ومتخلفون ، وبخاصة عندما يدركون ، في بعض الحالات ، أن رئيس القرية والكاتب يستفيدان وحدهما من عملهم . ولايمكن التعميم ، بل إن هذا محذور يسهل تلافيه .

ورأينا في سومباوانغا حقولاً حسنة التنظيم ومنتجة جداً وفلاحين راضين يبنون بنتاج الحقل بيوتاً ويشترون مطاحن فيحسنون شروط عيشهم ، وهم اللذين كانوا فقراء في كل زمان . وانتشار الذرة التي

يقدمها البنك الدولي يوشك أن يهبط بالمردود . . . وبعض فئات القرى الجماعية التي لاتعمل إلا جماعياً تحصل على مردود أعلى بكثير من مردود الفلاحين المحيطين بها . ولكن رجال هذه الفئات أشداء في العمل ، مندفعون ، منظمون ، ورؤساؤهم اداريون حقاً ولديهم محاسبون أكفاء . وهذه الكثرة من عوامل النجاح لايمكن ان تجتمع في ٩٠٠٠ قرية .

وهذا مؤسف ، ذلك أن على القرية أن تنهض بمهام كثيرة ، بدءاً من التسويق لحساب مكاتب الزراعة التي تدفع لها عمولة هي مصدر دخل هام للقرية . وفي عام ١٩٧٦ ألغيت فجأة تعاونيات التسويق واتحاداتها الفيدرالية وتقرر أن تشكل القرى ، حكماً ، شركة تعاونية أساسية تجمع المنتجات من اجل المكاتب الوطنية . ولكن قرى كثيرة ليست قادرة على الاضطلاع بهذه التسويق اضطلاعاً صحيحاً ، لعدم وجود عنابر ومحاسبين . وبسبب قصور خدمات المكاتب . وكثيرون من الفلاحين يقدرون هذه التسهيلات الجديدة لأنه كان يتعذر عليهم فيما مضى تصريف منتجاتهم ، أما الذين يستطيعون ذلك فيفضلون البيع في السوق الحرة لزبائن خصوصيين ، وذلك كزارعي الرز في Usangu الذين يعرضون نتاجهم بسعر غال (١) على طول طريق زامبيا . وكانوا في احدى هذه القرى يتباهون بحصول كبير من الرز غير المقشور ، ولكن مبلغ العمولة الذي تقبضه القرية كان هزيلاً . فإلى أين هرّب الرز ؟ لقد أكدت لنا سلطات الناحية ، وقد أغاظها منطقنا ، أن البيع « الحر » لم يكن شرعياً . وماذا تستطيع أن تفعل ؟ .

غير أن لهذا التسويق محاذير ، فقد يغدو سبباً لسوء التغذية ؛ وكان من واجب رب الأسرة ، تقليدياً ، أن يملأ مخزنه بالغلال، أما اليوم

---

(١) وبخاصة زمن القحط الذي كان شديداً في عام ١٩٨٠ .

فهو يميل إلى بيع جزء كبير جداً من محصوله ، ومخزن الأسرة يتقهقر بسرعة . ويتصورون أنه يمكن دوماً شراء الطحين ، وهو تصور خاطيء في معظم الأحيان .

وهكذا يتحول الاقتصاد أكثر فأكثر إلى نقد، مما يستلزم نفقات ضخمة للتخزين والنقل والتوزيع . وعندما لاينمي الاقتصاد الزراعي انتاجه يكون هذا التسويق المتزايد عبئاً جديداً عليه يصعب تحمله ، ويضمحل الاحتياطي الذي كان فيما مضى يمكّن الناس من العيش في سنوات العجز (١) . ويمكن ان يشتمل مخزن القرية على صومعة حبوب جماعية تودعها كل أسرة كمية من حبوبها يمكنها أن تستردها في فترة الحاجة بين موسمين . ولكن من سيمول هذه المخزونات ؟

وليس هذا حالياً سوى بديل للتسويق ، ولكنه بصورة أساسية من أجل تلافي خسائر التخزين . وقد أكد رئيس الوزراء أنه يتمنى كثيراً أن يرى التانزانيين يبدون في بناء العنابر الحماسة التي يبدونها في بناء الملاعب ، وبوجه خاص عندما قلنا له إن بعض القرى كانت تجعل الأولوية لمكاتب الحزب ، إذ هي أكثر هيبة بالنسبة للوجهاء .

١٢ — السلطة في القرية :

السلطة للفلاحين ! هذا هو حلم نيريري القديم و . . . حلمنا : إن قرار تجميع القرى لعام ١٩٧٥ يجعل السلطة للقرية ؛ هذا ماكتب على الورق . غير أن هذا الأمر ليس بسيطاً ولا سهلاً .

---

١ — كانوا في جنوب المغرب يجنون محصولا جيداً جداً كل خمس سنوات ويخزنونه بعناية بالغة لأنه كان يتلوه موسمان ضعيفان وموسمان شبه معدومين . وفي عام ١٩٢٣ وجدت الطريق والشاحنة وادوات الاستيراد ، وأغري الفلاحون فباعوا احتياطيهم وصاروا بعد ذلك شبه جائعين .

إن ايديولوجية النظام تقوم على التسيير الذاتي ، وكذلك بنية القرى ، ولكن النتيجة أقل من ذلك ، إذ يتدخل العنصر البشري الذي لايمكن ان نبخسه قدره ، على مايقر به « المعلم » نفسه في قوله : « لايمكن لأي تنظيم اجتماعي أن يبنى على الأمل في أن يكون جميع اعضائه ملائكة ». والسلطة شيء قلما يحب صاحبه أن يشاركه فيه غيره ، حتى في بلد اشـــتراكي .

ولما كانت القرية مجتمعاً اشتراكياً فهي بكاملها تنتخب رئيسها وأعضاء اللجنة الخمسة والعشرين . وقد التقينا برؤساء من جميع النماذج ، ومن جميع الأعمار ، وجميع الاتجاهات . فأحياناً تنتخب القرية زعيماً سابقاً ، واحياناً شيخاً حكيماً هادئاً لن يلقى مزاحمة شديدة . إنها محاذير الديمقراطية . وفي مناطق الماشية ، كما في Mara على ضفة بحيرة فكتوريا ، مامن أحد يفكر في انتخاب رجل لايملك ماشية فهو بالتالي غير ذي نفوذ . ونيريري من هذه المنطقة ، وكان الناس في قريته يقولون في البداية متعجبين : « ماهذا الرئيس الذي لايملك أبقاراً ؟ ياله من رئيس طريف . . . » .

ومن جهة أخرى فان للحزب كلمته في اختيار المرشح ، إذ إن هذا المرشح سيمثل الحزب أيضاً . وفي منطقة Hanang. كان للقرويين مرشح مفضل ممتاز ولكن الحزب رفضه : لقد كان يخالف مبادىء القيادة . ذلك أن الانتقاء سلبي : فهو يتم تبعاً لمالايجب أن يكون لالما يجب أن يكون . إن امتلاك المرء جراراً لايمنعه من ان يكون مخلصاً ولامن أن تكون له مزايا المدير : فالرئيس يجب ان يكون قادراً على ادارة القرية اقتصادياً واجتماعياً . وكانت النتيجة أن كثيرين من المزارعين الأغنياء (الكولاك) يفضلون البقاء على الهامش وتحريك الآخرين في الخفاء .

وللثلافي فشوء بيروقراطية شديدة في القرية تقرر أن يكون الرئيس ممثلاً للقرية وللحزب في آن واحد ، فليست هناك اذن اية سلطة مضادة سوى السكرتير ، ولكن من الناحية النظرية ، إذ إنه لأسباب تتعلق بالسهولة يعمل مع الرئيس . وبما أن الرئيس سياسي فان تسريحه أصعب ، لأنه لابد من الرجوع إلى الدوائر العليا ، وإجراءات التخلص منه قد تدوم حتى سنتين ، وهي مدة يستطيع أثناءها المتهم إحداث تخريبات كثيرة والانتقام من المستائين .

وفي بعض الأحيان يتسلط الرئيس والسكرتير على القرية ، وقد أسكرتهما السلطة ، فيذهبان في الشاحنة للتنزه في المدينة على نفقة القرية ، وبما أنهما كثيراً مايكونان هما وحدهما الشخصين البالغين اللذين يعرفان فعلاً القراءة والكتابة ولاسيما الحساب ، فانهما يستطيعان الغش في الفوائض وفي العمولات المدفوعة . وفي بعض القرى لم يعلن قط على الجمهور مبلغ هذه العمولة . وللجنة حق الكلام ، من حيث المبدأ ، ولكنها في الغالب تقف إلى جانب الزعماء الذين لاتجرؤ على نقدهم . أما المدير ، وهو الغريب عن القضية كلها وبالتالي غير مرضي عنه ، فما عليه إلا أن يستمر في مكانه ، وعلى الهامش عادة . أما الجمعية العمومية فتجتمع ، من حيث الشكل وفي احسن الاحوال ، مرة في السنة . ولها كل الحقوق ولكنها قلما تستعملها ، وبالتالي فلا تسيء استعمالها ، لأن الزعماء قلما يميلون إلى تيسيرها لها . إنه احترام السلطة احتراماً مفرطاً .

وإليك المشكلة حقاً : من ذا الذي سيشرح للقرويين حقوقهم ويعلمهم بوجه خاص كيف يستخدمونها ؟ ليس لأحد مصلحة حقيقية في أن يقوم بذلك ، لا الرؤساء المنتخبون الذين تملكهم حب السلطة ،

ولا الأغنياء (الكولاك) الماكرون الذين ينتسبون إلى الحزب ويتحدثون بلغة جماعية كي يخدعوا السلطات والفلاحين ويحتكروا السلطة ، ولا الرسميون في الناحية الذين يريدون فرض آرائهم وقلما يقيمون وزناً لا نتقادات هؤلاء الناس الذين يعتبرون أنفسهم رؤساء لهم(١) . ومنذ أمد قريب صار الرؤساء والسكرتيرون يتقاضون أجراً قدره ٥٠٠ شلن في الشهر ، وهذا مايوشك أن يحفز حماسهم إلى جعل الناس ينتخبونهم ، ولكنه لايحفز بالضرورة إخلاصهم ؛ فهم ينفصلون تدريجياً عن القرويين العاديين وينتقلون غريزياً إلى صفوف البيروقراطيين وسلطات الناحية التي يمثلونها فضلاً عن ذلك ويجعلون من أنفسهم لسان حالها . واذا كانوا جميعهم قد لاقوا ، بدرجات مختلفة ، عناء كبيراً حتى تسلموا السلطة فلماذا عساهم أن يعيدوها إلى فلاحين عاميين ؟.

إن المخطط تبسيطي ولا شك ، ولكن من الواضح أن مثل هذا التمثيل للحزب والادارة معاً قلما يترك هامشاً للفلاح . ثم إنه ينبغي للفلاح ، كي يتسلم السلطة ، أن يكون راغباً فيها ، وهذا ماليس واضحاً دوماً ، وذلك بسبب قرون من الخضوع ، والتقاليد ، وخوف المسؤوليات وحتى خوف السحر . . . ويرى كثيرون أن التربية السياسية قد تكون هي الترياق الشافي . إنه سحر الكلمة ! وينبغي كذلك أخذ رأي الفلاح والنظر بعين الاعتبار إلى حاجاته الاساسية وإلى مصالحه ، وبصورة خاصة تحريره من البيروقراطية الشديدة .

واذا كان فلاح زامبيا يشكو قلة الزيارات فان فلاح تانزانيا يشكو العكس ، إذ يأتي أناس كثيرون إلى القرية يقدمون إليه كثيراً من التوجيهات

---

١ — « الحرية لا يجب أن تعني حرية الأغنياء والماهرين في استغلال الفقراء والجهلة » .
ج . ك . نيريري .

والأوامر والنصائح المختلفة التي لاتقابلها منافع . وجميع هذه الخطط والمبادرات وضعت في الناحية أو حتى في المنطقة اللتين لهما الكلمة الأخيرة بالنسبة للاعتمادات . أما التوجيهات القومية فان البيروقراطية تشوهها تشويهاً غريباً . ولذلك فانه عندما يقول رئيس الوزراء « لكل بالغ أكران من الزراعات الغذائية وأكر واحد من زراعة الريع »، يصبح ذلك عند وصوله إلى Mwanza : أكرين من الذرة وأكراً واحداً من القطن ، مهما كانت الشروط إجبارية ، حتى لو كان الفلاح يعلم حق العلم أن أرضه لاتصلح . ويحب البيروقراطيون تسهيل حياتهم . ومهما قل كون الفلاح من منطقة اختيرت من أجل مشروع تنمية « كبير » فان عليه أيضاً أن يحسب حساباً للتوجيهات الغريبة ! وقلما يستثيره هؤلاء الناس المثقفون الذين فتن البابهم انهم استطاعوا الخروج من القرية ثم هم يعودون إليها يحملون في كثير من الأحيان نفسية الاستخفاف وعقلية الأبوة .

واذا كان المعدل بطيئاً في بلدان أخرى فهو على الأصح سريع جداً في تانزانيا . والفلاح يرى جميع هؤلاء الناس الحسني القصد أحياناً ولكنهم غير ذوي كفاءة فنية عالية يتقاطرون قادمين إليه ، وهو مجمد ، بأفكار جديدة : فلم يعد يسير وراء هذه الأفكار. إن اناساً يرون في تطويره واجباً عليهم : أليس هو المصدر الوحيد لواردات الحكومة ؟ .

وقد اعترف احد الزعماء السياسيين أمامنا علناً بقوله : « إن الفلاح لافعالية له ولا مبادرة لأن البيروقراطية تسحقة ونحن لانفعل شيئاً في سبيل تشجيع مبادرته . ولو أننا عملنا مع الناس بثقة لعرضوا علينا مشاكلهم ، ولكن أساليبنا قريبة جداً من أساليب الاستعمار ، وموقف الناس الذين يوفدون إلى القرى « عاضمي » جداً ، والفلاحون قلما يتحدثون إلينا لأنهم يعتبروننا مماثلين للسلطة وللحكومة . إننا نفرض عليهم اموراً هي من الكثرة بحيث يفضلون ان يتجاهلوا كل شيء ،

وهذه هي وسيلتهم الوحيدة للبقاء . . . إن المواقف يجب أن تتغير من كلا الجانبين . » .

إننا نحيي في هذا الموظف الكبير صدقه وشجاعته .

يقول نيريري : « علينا أن نركض ركضاً في حين يسير غيرنا سيراً . » . ويهمس بعضهم قائلين : « إذ اردنا أن نركض بسرعة كبيرة فإننا نخشى أن نقع . واذا طمحنا إلى الديمقراطية أكثر مما ينبغي انتهى بنا الأمر إلى أن نتواجد مع البيروقراطية . وإذا لم تكن هناك مشاركة فعلية من جانب الشعب فاننا سنقع في أخطاء الاشتراكيين العقائديين . فالحوار ضروري حتماً ، ويبقى ن نتفاهم حول معنى الكلمة » .

« يجب ان نتحدث إلى الناس ، ولكن هل نفعل ذلك لمساعدتهم على اتخاذ قرارهم أم من أجل حملهم فقط على قبول القرارات الصادرة من فوق ؟»(١) . إن الحزب القوي سيكون ميالاً طبعاً إلى الأخذ بالحدالثاني وفي ذروة تقدنا (المبرر ولاشك) للبيروقراطية نتجة إلى الغرق في المانوية: الفلاح الطيب والموظف الخبيث . وهذا سهل جداً ، مع الأسف ! ومن الواضح تماماً أن في كلا الجانبين افراداً سيسعون إلى الاستفادة من النظام ، سواء في ذلك الفلاح المحتال الماكر والموظف الوصولي . إننا نتعصب تعصباً غريباً خارج بلادنا ضد ماهو مقبول جداً في بلادنا . فقد التقينا في النواحي والمناطق بموظفين متفانين ، وبشبان من الحزب كانوا يجوبون الأرياف سيراً على الأقدام ، وبمديرين اقليميين يعرفون جميع الحقول . وأولئك الذين ندعوهم ، بشيء من التسرع ، ذوي الامتيازات يعيشون في الغالب في ظروف صعبة ،

(١) برنار جوانيه Bernard Joinet .

بلا رفاهية ، وبلا وسائط نقل بوجه خاص . هذا عدا الفنيين المحنكين الذين يعتمد عليهم . إن في التخلف مايثبط أقوى الهمم . . . وفي الجبال عند حدود بوروندي ، في آخر الدنيا ، وجدنا حاكماً كفئاً جداً : لقد وجد نفسه معيناً هناك ارتجالاً ، بعيداً عن كل شيء ، بعد خمس سنوات أمضاها في الأمم المتحدة في نيويورك ؛ ولم تكن لديه كهرباء ، ولابيرة ، ولا راديو ، ولاأي اتصال بالعالم الخارجي إلا بواسطة طريق للسيارات موحشة . ولم يكن يتذمر ، وكان يعرف قراه حق المعرفة ويمضي فيها جزءاً كبيراً من وقته . ورأينا كثيرين آخرين من هذه الطينة . . .

هذه السلطات كلها التي اذا نظرنا إليها من الخارج بدا أنها تضيق انفاس الفلاح تنتهي في الغالب داخل القرية إلى تسوية تجد فيها كل الأطراف بعض الفائدة ، أي تجد التعايش السلمي . والتسويات ليست دوماً بروح جماعية ، كما في Bashay حيث وجدت الاطراف جميعها تعويضاً : الكولاك الذين نزعت ملكيتهم ، والفلاحون الذين لاأرض لهم ، والتجار ، والسلطات التي سرّها أن صار لها حقل من نوع جماعي تريه للناس ؛ ولايستثنى من ذلك سوى مجموعة من القرى الجماعية كانت تبكي أحلامها المكبوتة . يجب ان يعيش الانسان حياة لائقة . وهذا مالايفهمه دوماً المثقفون المتصلبون . ونحن ، ذوي الامتيازات الحقيقيين ، نستطيع أن نجيز لانفسنا المثاليات ونكران الذات . . . النظري .

لانكونن خالين جداً من الأوهام . إن بعض التجارب الافريقية حصراً وبدون معونة خارجية تدل تماماً على أن الحلم ممكن التحقيق في ظروف استثنائية

١٣ — قرى جماعية ناجحة :

في Mareu ، بين Arusha و Mashi ، على السفح المنخفض الشرقي من جبل Meru ، وتحت مجموعة القهوة — الموز ، تطورت مجموعة من نوع جماعي بدءاً من عام ١٩٧١ . إنها تضم نحو مائة أسرة في قرية عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ نسمة ورئيس بلديتها معارض لأساوب القرى الجماعية،ورئيس المجموعة ، وهو فلاح أمي ، رجل خلوق حازم يتذكر بدون تردد جميع المعطيات المقدرة — — من محاصيل ، ومساحات ، وريوع ، ومنتسبين — للثماني سنوات من العمل . وحقول الذرة التي تحرث بالجرار تغل بقدر ثلاثة أمثال المتوسط القروي ؛ وتملك المجموعة ملحمة ومنجرة ودكاناً ؛ وهي الآن تطوّر الأبقار الحلوب على العلف الصناعي . والعقبة الوحيدة هي أنه يضيق بها المكان ، وتنقصها الأرض ، لأنه تجمّع في القرية عدد من الأسر كبير جداً . ونجاحها الاقتصادي يرجع بوجه خاص إلى مزايا الرئيس في التنظيم ، فهو فلاح افريقي حقيقي.وفي حين كانت Ruvuma قد حصلت على معونة من متبرع مغترب وعلى دعم مالي من مؤسسات خيرية ، فان النجاح هنا افريقي صرف . وهناك جوانب ناجحة أخرى .

وفي جبال الجنوب ، في غرب M'beya استمرت مجموعة قرى جماعية في البقاء في Isanza بعد تجميع القرى . وكان زعيمها ، وهو ابن رئيس ، نائباً ورئيس ناحية ، ولكنه آثر العودة بلقب أكثر تواضعاً بكثير كي « ينمي » قريته . وباع الاعضاء الأوائل اموالهم المتواضعة فجمعوا رأس مال صغيراً كمنطلق ، وتشاركوا في كل شيء وراحوا يجدّون في العمل ، فهم يحصلون على مردود ضخم جداً (أكثر من خمسة اطنان من الذرة بالهكتار) . ويربون الأبقار الحلوب ،

ودكانهم مزودة بالمؤن بسخاء ، ومأوى الطيور السابق يستخدم كفندق في أيام السوق . وللأولاد حقلهم الخاص يعملون فيه منذ سن الخامسة ، على قدر طاقاتهم ، كي يتآلفوا مع العمل الجماعي . وزراعة القهوة ستتحسن هي أيضاً ، وتبنى للمتنسبين بيوت جميلة ذات سبع غرف ، وللمجموعة شاحنة لتأمين النقليات ، الخ .

ولئن كان القرويون لاينتسبون كلهم إلى مجموعة جماعية — فالانتسابات مقيدة إذ يجب إثبات الجدارة — إلا أنهم يستفيدون جميعاً من الخدمات المشتركة : كالمدرسة والدكان ، والنقليات الخ . والنجاح مرتبط هنا أيضاً بنوعية القيادة وبنظام مقبول لدى جميع الاعضاء .

ويمكن ان نسمي Lulanzi ، في الجبال جنوب Iringa ، قرية نصف جماعية . فالقطاع القروي متطور جداً : زريبة أبقار ، وزريبة خنازير ، وحقل ذرة واسع ، ومطحنة . والمنشرة واستغلال الغابات يدرّان الكثير ، وتشجير القرية بلغ حجماً نادر المثال . ورئيس القرية الذي يدير كل هذه الفعاليات بيد حازمة ، هو مقاول — فلاح يعرف كيف يتعامل مع الارقام والناس. وربما كانت تانزانيا بحاجة إلى بضعة آلاف من هذا الوزن ، أي إلى رئيس واحد لكل قرية تانزانية .

ولكن النساء ، حتى في هذه القرية المزدهرة جداً ، يبدو عليهن الهلع ، فهن يضطلعن بالسخرة الدائمة في نقل الماء والحطب على رؤوسهن ، رغم وجود عربات يد كثيرة متوقفة عن العمل . . . فلئن اعطيت السلطة ، نظرياً ، للقرية واستطاعت بعض القرى الاستفادة منها ، إلا أن هناك فئة ظلت مهملة تماماً ، هي على الدوام فئة النساء .

١٤ — الفلاحات : المنسيات !

الزراعة التانزانية تعتمد على النساء : هذا الأمر ليس سراً على أحد شأنهن في ذلك شأن الكثيرات من أخواتهن في بلدان أخرى من افريقيا الاستوائية ، ممن تنطبق عليهن هذه الفقرة . والنساء مايزلن خاسرات حتى في البلد الذي يبذل جهداً حقيقياً لتحسين حال الفلاحين ، فما قولك في البلدان الأخرى ! . . . وقد أحدثت الثورة الصينية تغييراً جذرياً في أحوال النساء ، حتى لو أنها لم تقض على وجوه التفاوت قضاء تاماً . غير أن تانزانيا لم تختر الثورة العنيفة .

إنه الرق ! حذار من ردود فعلنا كغربيين ميالين إلى إغفال وتجاهل الآليات المعقدة داخل كل مجموعة عرقية . ومع ذلك فان حال النساء ليست في أغلب الأحيان مما يحسدن عليه ولايزال الناس ينظرون اليهن كيد عاملة مجانية . وكان « المعلم » يعترف بأنهن « يعملن أكثر من قسطهن ، بين الحقل والبيت ، ويؤلفن أنشط فئة عاملة من السكان » . والحال أن نظاماً يتطلع إلى الاشتراكية لايمكن أن يتجاهل مثل هذا التفاوت داخل المجتمع الريفي . ولكن النساء في دار السلام سيقلن لك إن الحكومة اتخذت تدابير وإن كل شيء إلى الأحسن . هذا على الورق ، فياالسحر الكلمة ! . . .

تنهض الفلاحة باكراً إذن كي تتفرغ لأعمال المنزل والمطبخ ، وهي مهام يقال لها نسائية ، ومثلها أعمال نقل الحطب والماء يومياً . وفي هضبة Makondé كانت النساء يسرن عشرين كيلو متراً ذهاباً وإياباً ليأتين بدلو واحد من الماء اللازم للأسرة كلها في اليوم . والفتيات ، وهن أقل ورعاً من امهاتهن ، يشكين آلام الظهر ! . . . وعليهن أن يوصلن الأولاد إلى المستوصف ، وهو ليس قريباً دوماً ،

وأن يعتنين بالحديقة المحيطة بالبيت ، فهي ضرورية للتغذية . وفي ساعات فراغهن يقمن بطحن الذرة ، إذ لاتوجد مطحنة ، ولكن بعضاً منهن مازلن يفضلن السير حتى ثمانية كيلو مترات وعلى رأسهن ثلاثون كيلو غراماً كي يصلن إلى أقرب مطحنة . وأخص من هذا أن المرأة تعمل في الحقل .

ففي فصل العمل تمضي المرأة في الحقل ، منذ الفجر ، تسع ساعات إلى عشر ساعات في الحفر ، والعزق ، والغرس ، والتعشيب ، والحصاد . وبما أنها عادة الوسيلة الوحيدة للنقل فانها تنقل المحاصيل إلى القرية . وقد رأينا هذه المرأة التي كانت تقطع مسافات مجموعها ٦٤٠ كيلو متراً كي تنقل محصول الأكر الواحد من الارض . ويمكن أن تنقص المسافة ، لا الوزن . هذه الرؤية لنساء ليس فيهن مايدل على أعمارهن يذرعن ازقة افريقيا بلا كلال ، مثقلات ، أطفالهن على ظهورهن ، حفاة الأقدام ، أصبحت مألوفة بحيث لم يعد أحد يعيرها اهتماماً . بل إنه لايسعنا ألا نشعر بخجل لايوصف إزاء هؤلاء النساء المنهكات ، عالمين حق العلم بأننا قد نعجز عن ان نفعل ربع مايفعلن. إنهن قلما يتذمرن ، ومازلن يجدن وقتاً للابتسامة . . . وكنا في اجتماعاتنا نجلسهن في الصف الأول مما كان يزعج القرويين والزعماء . وكانت تبدو عليهن الدهشة من أننا كنانستطيع حتى طرح الأسئلة عليهن والاهتمام بقضاياهن . زد على ذلك أنه كان هنالك رجل يجيب دوماً باسمهن حتى فيما يتعلق بالفعاليات النسائية تماماً .

انهن دواب . كان الرجال في بلاد Gogo ترعبهم فكرة « معاقبة » بقرائهم بتشغيلها ، ولكنهم ماكانوا يرون أي محذور في إنهاك النساء . وكانت هؤلاء النسوة يبحن لنا على انفراد بقولهن « نحن ، نود

لوأن . . . » . وعندما كنا نتحدث عن التحسينات الممكنة كان الرجال يطالبون بجرارات وبآلات أخرى ولم يكن أحد يفكر في عربات اليد . فالعمل للنساء . . . وتعتز نساء Masai بأن لديهن حميراً ، وهي حمير محترمة (لايأكلونها) ، بل تحمل على ظهورها ۹۰ كغ .

كانت للنساء ، في افريقيا ماقبل الاستعمار ، حقوق كثيرة مشتركة مع الرجل في مجتمعات تسيطر فيها الزراعة . ومع نشوء المستعمرة شددت الادارات على تنمية الزراعات التجارية التي اصبحت وقفاً على الرجال ، ورأينا منزلة النساء « تتدنى » إلى زراعة القوت ، وظلت الانظمة الاستعمارية تتجاهلهن عموماً . وبعد استقلال بلدان افريقية كثيرة استمرت هذه الاتجاهات ، فالنساء يعملن من أجل إطعام الأسرة ، والرجل يعملون من اجل المال — ويحفظونه .

غير أن تانزانيا بذلت جهوداً ، ففي « الديمقراطية » الجديدة للقرى صارت للنساء نظرياً الحقوق نفسها التي للرجال . والواقع أن أكبر عدد وجدناه من النساء في اللجنة هو ست نساء من اصل ٢٥ عضواً ، ولكن الوسطي هو من ١ إلى ٢ . وبطبيعة الحال لاينتخب الناس امرأة رغبة في أن يكونوا من أنصار المرأة ، بل من المؤكد أنه إذا تساوت الكفاءات فان القرية ، بما فيها النساء ، تصوت دوماً لرجل . وبالقرب من Iringa انتخبت رئيسة للقرية امرأة نشيطة جداً ، مخلصة وذات كفاءة . ويبدو أنها لم تلاق صعوبة في فرض احترامها ، ولكن لابد أنها كانت امرأة مرموقة جداً حتى غدت مقبولة . وليست هي الوحيدة من نوعها في تانزانيا . . .

وحتى لوانتخبت النساء في اللجنة فانه قلما يتسع لهن الوقت لحضور الاجتماعات ، إذ إن مهمة ما تمنعهن دوماً من الحضور . فالرجال

يتكلمون والنساء يعملن ، وإذا تجرأن على الكلام لم يكن لكلامهن وزن : « لانريد وجود النساء في الاجتماعات ؛ فهن لايقلن شيئاً ويبقين جالسات جامدات . . . » . وليس ولاشك موقف الرجال هو الذي سيغير الوضع ؛ وهذا الموقف لانجده في القرية فقط ؛ وكان البيروقراطيون يهزؤون كثيراً عندما نتصدى لهذا الموضوع ، ويضحكون حتّى في مجالس وزراء الدولة ومجالس الجامعة وحتّى مدرسة الحزب . وفي ذلك اليوم استرعينا ، في Kivukoni ، انظار « زعماء المستقبل » إلى أن العمل المضني الذي تقوم به هؤلاء النساء المحتقرات هو الذي يدرّ عليهم القطع النادر اللازم لشراء سياراتهم اللاندروفر . ولاحظنا على مقاعد المدرّج فتيات ضعيفات الذاكرة يتضاحكن معاً ، وقد خلب ألبابهن أنهن خرجن من الغابة ورحن يحلمن بالجلوس في المنظمات الدولية .

وعلى هذا فقد أنشأ الحزب ، اعترافاً منه بوجود « مشكلة نسانية » منظمة خاصة هي اتحاد النساء التانزانيات (UWT) . واصدر الاتحاد النسائي كراساً صغيراً جميلاً جداً وحسن النية . وراح الرجال يعلقون عليه متعجرفين بقولهم : « إنهن يضعن قرارات كثيرة ، أما من حيث التطبيق . . . » . هؤلاء النساء معزولات عن واقع القرية (التي منها ينحدرن في الغالب) ، ويضعن الخطط ، في مكتبهن بالمدينة ، لنشاطات معدة لتحرير الريف . وبقرب حدود كينيا رأينا مشروعاً وضع في المنطقة . فالنساء من ست قرى مختلفة كن يأتين للعمل في حقل كبير مشترك – لأن الجماعي لابد من ان يكون بالغ التأثير – بحماسة واضحة ، مع رقصات ، وموسيقا ، الخ . وكان اختيار لارض سيئاً ، وفلاحتها بالجرار سيئة ، والبذور سيئة ، وليس في العمل أي نظام أو تنظيم – فكان من السهل توقع النتيجة : فالمحصول

يكاد يكون عدماً . فيالها من خسارة في ان تثبط بهذا الشكل عزائم ذوي الاستعدادات الطيبة !

ذلك أنه يبدو أن النساء التانزانيات ألصق بعقلية الجماعية من الرجال . وإن كانت هناك فئة مظلومة أكثر مما يمكن ان تظلم فهي فئة هؤلاء النساء ، فقد تعودن العمل ، والتفاني ، وتلقي الاوامر ، ويأملن ولاشك التخلص من هذا الوضع على هذا النحو ، وبوجه خاص عندما تدفع لهن شخصياً أجور عملهن ، فذلك خير للمرأة من أن تنهك نفسها من اجل الزوج.ولكن احدى نساء الاتحاد تلاحظ قائلة: « ماجدوى قبض المرأة حصتها من الأجور مادامت ستقدمها إلى الزوج ؟ » . إن مانظنه تحريراً هو في الغالب استلاب إضافي ، لأن هؤلاء النساء يتعبن في حقل القرية ، وفي الحقل الجماعي ، وفي قطعة الارض الفردية في آن واحد ، وهاهم يريدون تحريرهن بتشغيلهن ، زيادة على ذلك ، في حقل للنساء !

إنهن يوشكن ألا يبقين في قيد الحياة كي ينتفعن بثمار عملهن المنهك . وهؤلاء الفلاحات المرهقات بكثير من الأعمال هن عموماً سيئات التغذية ، حوامل أو مرضعات باستمرار ، مصابات بفقر الدم ، ضعيفات البنية . وإن حالات الحمل المتقاربة جداً والسيئة العناية تضنيهن ، وإجازة الأمومة التي تتحدث عنها نساء المدن هؤلاء هي حلم بعيد المنال جداً مادام لابد من تأمين معيشة الأسرة . وعلى هذا فقد أنشأت الحكومة مراكز لحماية الأمومة والطفولة ولكن ليس لدى النساء جميعاً وقت للذهاب إلى هذه المراكز بانتظام . وفي بعض الأحيان لايشرح دور هذه العيادات شرحاً واضحاً للقرويات فيداخلهن الشك في « هذه المستوصفات التي لادواء فيها ولاتعطى فيها سوى نصائح » ! .

ويشجعون كثيراً فسحة الولادات ، ولكن يبدو أن « الرجال يرون في ذلك إهانة لرجولتهم فيبحثون عن امرأة أخرى أقل تأثراً بعدوى الافكار الجديدة . . . » . غير أن فكرة العيادة تبدو تدريجياً مرضية ، والنساء يأتين إليها بأعداد أكبر ، حتى لقد بدأ بعضهن يضعن حملهن فيها ثم يرسلن إلى بيوتهن بعد ساعات ، وفي هذا مايحمل النساء الاوربيات على التأمل . . .

إنه مزيد من التفاني ، والمكابدة ، والفعاليات غير المنتجة ، والوقت الضائع دونما نتيجة مرئية ! إن إعارة هؤلاء النسوة قليلاً من الاهتمام قد يكفي لزيادة الانتاج ، والوقت المقتصد قد ينفع المجتمع. إنهن طبقة مظلومة فلا يستفدن بالضرورة من اسباب التقدم التكنولوجي ؛ وعندما يعطى جرار يعطى دوماً للرجال . وقد ازدادت المساحات ، مما يزيد العمل في الحصاد والتعشيب إذ إن التعشيب يزداد ايضاً باستعمال الأسمدة الكيميائية التي تفيد الأعشاب الضارة أيضاً . وآلات العزق التي تجرها الثيران غير معروفة هنا ، وكميات الحبوب التي يجب نقلها على الرأس صارت أكبر . وفي قرى غنية ماتزال النساء يؤدين سخرة نقل الحطب والماء ؛ فهنا ثلاثون امرأة ينقلن الماء لصنع الآجر لبناء العنبر ، مع أن عربة طنبر واحدة تكفي للاستعاضة عنهن ؛ ومع ذلك فالعربة موجودة والثيران مدربة . وفي Lulanzi تعمل عربات القرية ثلاثة اسابيع في السنة في نقل السماد والمحاصيل ، ولكن خمسين امرأة وفتاة يرزحن كل يوم تحت وطأة حزم الحطب التي يضطرهن حجم القرية إلى أن يأتين بها من أمكنة أبعد فأبعد .

والتقدم التقني هو للرجال وحدهم أولاً . زد على ذلك أن تعميم الارشاد الزراعي ينصرف دوماً إلى الرجال في حين أن نساءهم هن

اللواتي يحتجن إليه في معظم الاحيان غير أن احد المرشدين اوضح لناقائلاً : « في التقاليد الافريقية يجب أن أخاطب الرجال ؛ فاذا تحدثت إلى النساء فماذا سيظنون ؟ » .

إنها التقاليد . . . ولكن جميع هؤلاء الزعماء والبيروقراطيين الذين يخشون إلى هذا الحد الانقلاب على التقاليد ينسون أن هذه التقاليد قد انقلبت منذ زمن طويل في القرى التانزانية . وكل مافي الأمر أن هناك التقاليد التي تمس . . . والتقاليد الأخرى . ويرددون على مسامعنا باستمرار أن هذا كله سيحتاج إلى وقت . هذا صحيح ، ولكن شريطة أن يقروا بوجود مشكلة خطيرة وأن يكبوا على البحث عن حلٍ لها . والحال أن الزمن لايعمل لصالح هؤلاء الزعماء البيروقراطيين : فمنذ عام ١٩٧٧ جعلت تانزانيا التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً للجميع . وجميع البنات تقريباً يذهبن إلى المدرسة . وهذا حدث نادر في بلد فقير من افريقيا الاستوائية : فليس هناك أي تمييز ضد البنات . ولايزال بعض الآباء مســتمرين ولاشك على رغبتهم في تزويجهن صغيرات ولكن في المدرسة بوجه عام من البنات بقدر مافيها من الصبيان .

على أنه إذا لم تتغير شروط حياة الفلاحات والموقف منهن تغيراً جذرياً فهل سترضى الفتيات المتعلمات أن يبقين في القرية وأن يعشن كما عاشت امهاتهن ؟ وهل يقبلن ان يبقين في الرق في حين يمكنهن أن يحلمن بعمل مكتبي في المدينة ؟ ولن يكون بالإمكان منعهن حتى لولم يجدن في المدينة سوى البطالة . ومن الصعب أن نتصور قرية بلانساء .

والحال ان النساء لاوجود لهن في نظر أحد ، لافي نظر السلطات ، ولافي نظر سكان القرى ولافي نظر الخبراء . ويجب أن يكنّ أول من

ينتفع بالتكنولوجيات المناسبة ، وأن يخفف عنهن ، وإلا فان التربية ستصل حتماً إلى عكس الغاية المنشودة : أعني توجيه الشباب نحو حياة القرية ووقف الهجرة إلى المدينة .

التعليم للجميع : UPE

هذا ولاشك هو النجاح الأكبر : « فالتعليم الابتدائي الشامل « UPE » الذي تقرر لعام ١٩٨٩ قد تحقق مبدئياً في عام ١٩٧١ ! وهذا هو رهان تانزانيا العظيم : أن توفر للجميع تعليماً مقطوع الصلة بعهد الاستعمار وأن تحاول تثبيت الشبان في القرية .

فمنذ عام ١٩٦٧ كتب نيريري في (التربية من أجل الاكتفاء الذاتي) يقول : « لم نتوقف قط لكي نفكر و نقول لماذا نريد التعليم وما هي الغاية منه » . ويحلل بوضوح دور المدرسة الموروثة عن عهد الاستعمار ، هذا الدور الذي « يشجع في الانسان الغرائز الفردية لاالغرائز التعاونية » و « يقوي مواقف التفاوت » (كما في زامبيا) .

ويعرف أن التربية توشك أن تفصل الشبان عن الواقع ، لأنها في الغالب « غير وافية بالمراد » و « غير ملائمة » لدولة افريقية فتية مستقلة وفقيرة . فلكي نبني مجتمعاً جديداً لابد من تربية مختلفة ؛ ويحدد نيريري باديء الأمر نوع المجتمع المطلوب تحقيقه : « مجتمعاً اشتراكياً ، مبنياً على المساواة واحترام الكرامة الانسانية ، وعلى تقاسم الموارد المنتجة وعمل كل فرد » .

إن تانزانيا « مجتمع ريفي يرتبط تحسين احواله ارتباطاً واسعاً بجهود الشعب في الزراعة وفي تطوير القرى . وهذا لايعني أن التربية يجب أن تصمم من أجل إنتاج عمال زراعيين سلبيين ينصاعون للخطط وللأوامر الصادرة من فوق . بل يجب أن تقدم مزارعين صالحين

قادرين على أن يفصلوا هم أنفسهم في جميع المشاكل التي تمسهم » .
واليوم وقد أعطيت القرى السلطة (نظرياً) يبدو هذا النص أساسياً .
ونيريري المربي يرى أن تغيير المجتمع يبدأ بالمدرسة ؛ ولكن هذا القول كتب في عام ١٩٦٧ حينما كان يقدّر الصعوبات في جميع المجالات بأقل من قدرها بكثير .

فهاهي تانزانيا اذن تندفع في مجهود خارق في انشاء المدارس و . . .
تصطدم بالتخلف . يجب بناء المدارس ، وهذا مايفعله الفلاحون عادة بحماس ؛ ولكن يبقى إيجاد المعلمين ويبقى بوجه خاص تدريبهم .
ويبقى في الوقت نفسه تغيير المناهج . وفي هذا المجال أيضاً نقص في الكوادر ولكن الحماسة أكيدة . وبعد ستين سينجز وضع المنهاج وستكون لكل قرية مدرسة ، مدرسة راسخة نوعاً ما ، بحسب الموارد ، ومعلمون أيضاً أكفاء إلى حد ما . ويحشد ٤٠٠٠٠ شاب في القرى ، من بين الطلاب الجيدين ، ليدربوا تدريباً سريعاً بضعة أيام في الاسبوع في الناحية وبضعة أيام في الورشة : وهؤلاء هم «المساعدون» الذين سيصبحون هم أيضاً معلمين بعد ثلاث سنوات . والذين هم من درجات أدنى يتبعون دورات تحسين ، بالمراسلة أحياناً . . . ولكن كل هذا الاستعداد الجيد قد لايكفي ، لأن تأهيل التلاميذ مرتبط أيضاً بتأهيل المعلمين . . .

أما المنهاج فيتحدثون اليوم عن تعديله وعن جعله تربية أكثر اتجاهاً نحو القرية ، كاسلوب المدرسة المفتوحة الباب . وبانتظار أن تصبح الخبرات شاملة يشجعون العمل اليدوي ، ويزرع التلاميذ حقلهم .
وكانت النتائج مختلفة ، فقد رأينا حقولاً جميلة جداً قرب Mbeya أو سامباوانغا ، ولكننا رأينا أيضاً حقولاً أخرى العمل فيها سيىء إلى حد ما ، مما يخشى أن يثبط عزائم الطلاب ويصرفهم عن الزراعة .
ويفكرون أيضاً في إنشاء فعاليات حرفية وتدريب حرفيين ، ولكن

ينقصهم الفنيون العاديون القادرون على تعليم شغل الخشب ، والحديد ، ومختلف مهن البناء والآلات الزراعية . . . ويمكن أن يطلب إلى متطوعين المساعدة في تدريب معلمين حرفيين .

ويمكن للمدرسة أيضاً أن تقوم بدور أساسي في تنظيم القرية . وهذه القرية كثيراً ماتكون ، كما رأينا ، مرهقة بطائفة من الأعباء التي يصعب على فلاحين غير مثقفين أن ينهضوا بها . فاذا درّب الشبان على ادارة شؤون القرية فان محاذير هفوات الزعماء ستتقلص وستسد جزئياً الفجوة القائمة بين السلطات والفلاح العادي . ولكن هل سيقبل الشبان البقاء في القرية ؟ تلك هي نقطة الاستفهام الكبرى . وهل ستربح تانزانيا رهانها في حين أخفقت افريقيا الاستوائية كلها ؟ .

إن توفير التعليم — وعلى الأقل انشاء المدارس — لجميع الناس يحد طبعاً من أمل الحصول على عمل مأجور في القطاع العام أو القطاع الحديث،ما يعادل فقط شهادة الدراسة الابتدائية عندنا ، حتى لو أن بعض الآباء والمعلمين استمروا على الموقف القديم حيث المدرسة هي جواز السفر للهرب إلى المدينة . ولا بد من وقت طويل لتغيير عقلية موروثة عن عهد الاستعمار (١) . ومع ذلك فان نسبة قليلة جداً من تلاميذ الابتدائي تصل اليوم إلى الثانوي ، وحتى الذين أتموا فيه الحلقة الأولى أو الثانية لايجدون جميعهم عملاً مأجوراً .

وفي تشرين الأول ١٩٧٩ دخل إلى مرحلة التعليم الابتدائي ٨٠٠٠٠٠ طفل ، وهو رقم غير طبيعي يرجع إلى أنهم قبلوا فتياناً من أعمار مختلفة لم يستطيعوا دخول المدرسة في الماضي . وطاقة المائة

---

(١) ولكن في الواقع ألم يكن الأمر كذلك عندنا قبل بضع عشرات من السنين ؟

والثلاث مدارس ثانوية الحالية لاتتجاوز ١١٠٠٠ تلميذ في كل دفعة . وحتى لوسلمنا بأن عددهم قد ازداد فماذا سيكون مصير جميع تلاميذ الابتدائي الذين لم يستطيعوا الوصول إلى ماهو أبعد ؟ لابد أن تبقى أكثريتهم في القرية . ولكن من الأساسي في الوقت نفسه تحسين الحياة في القرية وجعلها جذابة ومحاولة إشراك الشبان في التنمية الريفية . وإلا . . .

وحتى التوجيه الثانوي يجب اعادة النظر فيه . ورغم نصائح نيريري وارشاداته فان المدارس الثانوية التي تبلغ حد الاكتفاء الذاتي قليلة جداً . وكانت إحدى الثانويات التي زرناها تسيء الزراعة بحيث يداخلك الشك في نوعية التعليم الذي يعطى فيها . أما المعاهد الفنية فانها تفكر باديء الأمر في الجرارات ودروس الاقتصاد القليلة جداً لاتسمح لها بأن تحلل تحليلاً صحياً مردودية التحسينات التي يقترحها الفنيون على المزارع الفلاحية أو القروية .

وبوجه عام ، لاتزال نسبة الفنيين غير كافية ، ونقص الفنيين المؤهلين يعرقل نمو البلاد الاقتصادي . ومن الأمور ذات الدلالة القوية أن في موروغورو معهدين جنباً إلى جنب ، معهداً للزراعة وتربية الماشية والغابات يضم بمنتهى الصعوبة ١٤٠ تلميذاً في اربع دورات ، ومعهداً لادارة التنمية يؤهل بوجه خاص بيروقراطيين ، وفيه ٩٤٠ تلميذاً . . . وهذا من مخلفات التراث الاستعماري القديم الذي كان يركز « القانون والنظام » وقلما يعنى بالتحديث . وبما ان المدرسة كانت في تلك الفترة تخرج موظفين للادارة والتجارة فقد بقي نفوذها ، وبخاصة منذ أن تمكن الافارقة من الحلول محل الانكليز . واليوم اصبحت الادارة والمنظمات شبه الحكومية أهم وسيلة للتقدم الاجتماعي . ولكن

التطلع الأقوى بعد هو إلى المهنة السياسية التي تتيح « الوصول » دونما كفاءة كبيرة . فلماذا عسى أن يختار الشبان العمل الفني ؟ إلا اذا قدمت اليهم فيه أجور مغرية ، وسيكون لذلك مايبرره: إن خطابات السياسيين ليست هي التي ستخرج تانزانيا من التخلف . وما جدوى هذه الكثرة من الاداريين عندما تتوقف الآلة لعدم وجود فنيين ؟ لابد بطبيعة الحال من هؤلاء وأولئك ، ولكن المسألة ، هنا أيضاً ، مسألة أولوية .

ولا ننس ابداً مع ذلك أنه لم يكن في تانزانيا في عام ١٩٦١ سوى مهندس واحد وثلاثين مجازاً جامعياً .

* * *

الفصل الخامس

عوائق الاشتراكية التانزانية

١ المازاي Les Masaï ، أسياد السهوب :

حالما تغادر آروشا تظهر في صفرة السهوب ، وعلى مسافات متباعدة ، بقع بلون المغرة : إنها جماعات من محاربي المازاي ، في ايديهم الحراب ووجوههم المزهوة مرفوعة نحو السماء والريح . وعند منعطف الطريق يظهر أحياناً شاب ضخم ذو شعر أمغر مجدول ويحتمي بترس ؛ أو ناسك يقود بعض الأبقار ، وقد تلفع بغطائه وفي يده عصا حارس القطيع ، وهي مهمة نبيلة بين المهام . وترى دوماً هذه الابتسامات الواضحة الصادقة التي يشعمون بها على المارة دونما خلفيات . إن المازاي ليسوا أناساً حسودين . . .

وعلى طريق موندولي جو ، ترى الفتيات الفاتنات يذهبن إلى سوق الأحد ضاحكات حليقات الرأس ، في فساتينهن الثقيلة الزرقاء أو الحمراء ، مثقلات بالحلي ، وقد تدلت من آذانهن أقراط معقدة وانتصبت اعناقهن فوق قلائد ضخمة يلبسنها أيام الأعياد . وذهابهن إلى السوق هو للظهور أكثر منه للشراء ، إلا أن يشترين خيوط الحديد واللآلي كي يصنعن حلياً أخرى ، أو القماش الابيض الذي سيصبغنه بمغرة الجبل .

ونحن الغربيين الذين نجرجر حنيننا الكثيب تحت خط الاستواء يذهلنا هذا المزيد من الكرامة والفولكلور ونضفي الكمال على هذا العرق الشهير الذي يتمسك بعنف باسلوب عيشه وبتقاليده، هؤلاء النيليين التاجين من الماضي والذين كانوا في زمانهم سادة محترمين . وكثيراً ماننسى أن سكان السهوب يعيشون حياة شاقة جداً وأنهم يجوعون ستة أشهر في السنة عندما لاتعطي أبقارهم حليباً كافياً (١) . وتضطرهم صعوبات الرعي إلى أن يجوبوا مسافات شاسعة ، وليس من شيء رومانتيكي في هذه الحلقات من الاكواخ الواطئة من روث البقر التي تبنيها النساء حول حظيرة الماشية والتي تجتذب الذباب فيغمر الأطفال . والسياسة الرسمية للحكومة هي مقاومة مثل هذا الوضع ، ولكن التكنوقراطيين ، في رغبتهم جعل كل الأمور سوية ، كانوا بعيدين عن ذلك بعض الشيء . فلا يمكن أن ننكر أن المازاي هم قبل كل شيء جماعة ماشية ، ورعاة .

وقد قرر أحد الرسميين في آروشا ذات يوم أنه ينبغي اولاً تقديم الكساء قبل المعونة إلى هؤلاء المازاي الذين يعرضون اجسادهم ذات العضلات على أنظار الفتيات المسنات المحتشمات اللواتي يتنزهن في الأدغال فيجرحون إحساسهن . فعلى « المتوحشين » اذن أن يرتدوا القميص والبنطال كي يستطيعوا الشراء من الدكاكين . ولما أخفق هذا التدبير لأن هؤلاء رأوا ولاشك أن البنطال ليس افريقياً نوعياً ، لجؤوا

(١) الغذاء الأساسي هو الحليب ، وكان يكمل فيما مضى بدم الماشية . اليوم يأكلون الذرة أكثر . فأكثرهم يزرعونها بأنفسهم أو يشترونها . وفي تناول الحليب تعليل للصحة الجيدة ، ولا سيما صحة الاطفال . أما في فصل الجفاف فيعتمدون على الذرة ، والعثور عليها ليس دوماً بالأمر السهل .

إلى تجربة التدبير الثاني : وهو أن ينقلب الرعاة إلى مزارعين . والحال أن الزراعة كانت دوماً تطرد المازاي عن مراعيهم . ومن سفوح كيليمانجارو الخصبة المروية وجدوا أنفسهم في البيداء القاحلة ، التي لم يكن أحد يريدها ، وبدون احتجاج ، إلى أن رزحوا تحت حمّى الذرة . . . وحتى رئيس الوزراء مازاي دي موندولي أسرّ إلينا قوله : « إننا نكره الزراعة . ولقد رأيتم منزلي : لاشيء حوله سوى العشب والأبقار » .

ومنذئذ ، فان المازاي ، الذين أبدوا دوماً حذراً كبيراً من الحكومات منذ عهد الاستعمار ، انطووا على أنفسهم . وقد روعهم احتمال الزامهم بالزراعة وأن تفرض عليهم تنمية تنكر ثقافتهم وتقاليدهم ففضلوا ر فض كل شيء ، بما في ذلك المدرسة إذ يرونها تؤدي إلى ضياعهم . ورفض كل تغيير في حياتهم ، مع أنه صعب الحدوث ، حتى لو كان في صالحهم .

وفي القرن التاسع عشر شهدوا بعض الازدهار ، فكانوا يستولون احياناً على مواشي جيرانهم ، ولكنهم لم يكونوا قط يبيعونها إلى تجار الرقيق . وكان مجتمعهم من أكثر المجتمعات ديمقراطية في افريقيا الاستوائية . وكان رئيسهم (الناطق بلسانهم) ينتخبه مجلس من الأعضاء واسع جداً ، وكان لكل رجل بالغ ان يدلي بآرائه علناً . ولم يكن للنساء مثل ذلك ، طبعاً ، إذ يعتبرن كائنات حقيرة قريبة من الأطفال . وكان شرفاً للرجل أن يختاروه زعيماً ، ولكن ذلك كان ايضاً تضحية ليس لها أي نوع من الأجر . وكان الرأي العام هو المؤيد الوحيد الذي يرغم الأفراد على التقيد بقوانين الجماعة . واليوم يسيء رجال المازاي شديداً فهم قصص اللجان هذه : « كان الناس فيما مضى اذا اجتمعوا في

جماعات صغيرة فلأن لديهم شيئاً يخفونه ، وإلا لكان كل شيء يتقرر في العلن وعلى مرأى من الجميع » .

وفي باديء الأمر حاول المستعمرون البريطانيون حماية أراضي المازاي من أن تنتقل ملكيتها بالزراعة ؛ وفي عام ١٩٣٥ صدر مرسوم جعل من ذلك اساءة معاقباً عليها . غير أنهم شرعوا منذ عام ١٩٤٧ في إعطاء أراض لزراعات التصدير ، وحاولوا في الوقت نفسه زيادة انتاج الماشية من أجل البيع ، وذلك عن طريق الآبار والإشراف البيطري. وقد لاحظ دنيس براناغان موظف المنطقة البيطري في اواخر الخمسينات أن « أنظمة الرعي المفروضة منافية كلياً لأوضاع بلاد المازاي » . وقد أتاحت السدود إقامة خزانات ولكن سرعان ماامتلأت بالطمي الذي تجرفه المياه .

والحمامات الدورية تنقذ الماشية من الحشرات التي تنقل حمّى الساحل الشرقي الرهيبة ، ولكن الحيوانات تكون بعد أن تعالج أكثر تأثراً بها ؛ بيد أن الارتحال في موسم الجفاف يبعدها عن هذه الحمامات . ولو كان الأميركيون مرهفين لحملهم هذا الاخفاق على التفكير . ومع ذلك فان أول محقق منهم كان قد أشار إلى أنه لابد في ذلك من تربية ومن برهان ومن عناية صحية بالرجال ، كي يرغب الشعب في التقدم المنشود ويحققه بنفسه ، أما الادارة فتكتفي بالتوجيه .

وبرنامج الولايات المتحدة الذي وضع في عام ١٩٧٠ لايزال تكنوقراطياً خالصاً يضع أهدافاً رقمية، تتعلق بالانتاج الذي يجب أن يصل إلى أكثر من ضعفيه في عشر سنوات ! وذلك بزيادة معدل نتاج البقرة ، والوزن في المسلخ ، ونسبة الحيوانات المذبوحة ، وبتخفيض معدل الهلاك ... كل ذلك بدون معرفة فعلية بقضايا البشر وبتقاليدهم

ومصيرهم . وبغض النظر عن الافراط في الرعي ، الذي يهدد المستقبل ، وحتى بدون ذكر أخطار الجفاف الدوري التي تدفع المازاي إلى أن يحتفظوا من الحيوانات بأكثر مما يناسب .

وكان لابد لمثل هذا المشروع الذي يتجاهل فوق ذلك جميع المعطيات الاجتماعية والسياسية من أن يفشل ، ففي عام ١٩٧٩ نقص الانتاج بكل بساطة . وفي أحد القطاعات حيث انشئت ستة خزانات كان مقرراً ألا تخدم هذه الخزانات سوى مواشي المربين المحليين . تلافياً للعدوى . وقد نسوا أنه ليس للمازاي الحق ، في فترة الجفاف . في حرمان « أخ » له من الوصول إلى خزان مياهه .

ولم يقم الخبراء الاميركيون ، وهم بحكم تعريفهم يعرفون كل شيء ، أي وزن لحالات الإخفاق التي مرت . فهم يعتقدون كالاستعماريين أو كبعض التانزانيين «العصريين » بأنه لايرجى شيء ذو بال من هؤلاء الرعاة من عصر آخر ، ولايتعبون أنفسهم في تشجيع المبادرة المحلية وينسون آخر الأمر أن الخبراء الحقيقيين بعد كل هذا هم هؤلاء الناس الذين وإن كانوا لايعرفون كيف يعدّون مواشيهم يعرفون كل رأس منها باسمه ، حتى لو كان لديهم منها ألفان ، ويعرفون كيف يجتازون دون خطر — في عبورهم ليلاً — المناطق التي تعيث فيها حشرة تسي — تسي ، إلخ . واذا كان هؤلاء الفنيون فعالين في الغرب الاميركي حيث المشكلة الوحيدة هي تربية الماشية ، فانهم جهلة في السهوب حيث حياة البشر لاتنفصل عن حياة المواشي .

وأوضحت لنا مجموعة من المازاي عريقة في الخضوع ، مشاكلها . ولدى سؤالنا : « ماالذي تغير بالنسبة لكم منذ الاستقلال ؟ » جاءنا الجواب لاذعاً في قهقهة من الضحك : « لاشيء . انظروا إلى هذا

السد ! إن كل شيء صنع من أجل حيواناتنا . أما نحن فماذا يفترض أن نشرب ، أهذا الوحل ؟ » . وكانوا يرتدون إلى البيرة التي يحرص دوماً على تسليمها إلى الدكاكين الضائعة في السهوب ، كما في المخازن الهندية في اميركا الشمالية ؛ إنها بيرة الحرمان ، وبيرة الرفض احتقاراً لأناس لن يقبلوك إلا بعد ان يكونوا قد استوعبوك ، جسداً وروحاً .

٢ — ويسمونهم « خبراء » !

هذه التنمية الفاشلة للمازاي مثال « جيد » للموقف الغربي إزاء مشاكل التنمية . وهؤلاء الخبراء الذين يقال إنهم مؤهلون ، وهم بعد أحسن أجوراً ، كانوا يقيمون طبعاً في آروشا ، مدينة السحر والجمال في تانزانيا : بفنادقها الكبيرة ، وبيوتها الجميلة ، وجميع التسهيلات ، ولكي يذهبوا إلى القرى ، حتى ٣٠٠ كم ، يحتكرون سيارات الجيب التابعة للمشروع ويستهلكون بترولاً كثيراً . والفنيون التانزانيون تابعون لهم في التنقل فانتهى بهم الأمر إلى البقاء ، هم أيضاً ، في مكاتب المنطقة . وقد تدربوا في الولايات المتحدة فعادوا منها ، والحق يقال ، بحالة متأمركة جداً قلما تناسب مشاكل المازاي . والخبير الوحيد الذي استقر في المنطقة وكان يزور القرى ويتحدث إلى الناس رأت هيئة المعونة الاميركية USAID أنه « شديد الاتجاه نحو تانزانيا والمازاي » فلم تجدد التعاقد معه . اما الآخرون فكانوا يذرعون السهوب في سيارات يعتبرونها ملكهم الشخصي فيتصور رجال المازاي أنهم في عطلة أو أنهم ذاهبون إلى الصيد أو إلى التنقيب عن احجار نصف كريمة ، مما لم يكن خير أساس للحوار .

ومن أجل هذه العملية التي لم تنجح إلا في تخريب الارض وإفساد

الناس ، على تانزانيا أن تدفع مليوني دولار : إذ إن الملايين الثلاثة الأخرى هدية ، لدفع نفقات السيارات والبترول واجور الخبراء . ويالها من معونة تستهلك نفسها ، باسم الفقراء ! . . .

واذا كان هذا غير كاف للمازاي فهاهم الآن تنتزع منهم أراضيهم! وبما ان الزمن زمن إنتاج الغذاء فان الارض تمنح من أجل فاصولياء البذار ، ويمنحها أناس لاينظرون ولاشك إلى الحليب ولا إلى اللحم على انهما من الأغذية . وراحت شركات كبرى هولندية للفاصولياء (للتصدير) تطلب كما راح مزارعون خاصون يطلبون ارضاً من سلطات القرية . فاذا وافقت احيل الأمر إلى مسؤول المنطقة العقاري فيوافق . فلماذا تحرم القرى نفسها ، بدون اي تعويض ، من حصة من المرعى مع أنها ضرورية جداً ؟ لاشك في ان الزعماء يجدون في ذلك مصلحة خاصة مباشرة . وعلى مقربة من ناباريرا حيث اعطيت احدى الشركات الكبرى ٣٠٠٠ هكتار قال لنا احد القرويين إن أحداً لم يؤخذ رأيه في ذلك . « عندما قالوا لنا ذلك كان قد فات الأوان ، وتمّ التنازل عن الارض ، ولم نتبين مساحة المرعى التي فقدت إلا بعد أن باشروا في الحراثة . . . اننا لانريد ذلك ، ولكن ماذا نستطيع ان نفعل ؟ ...».

هذه المساومات مشبوهة لأن السلطات الاقليمية تأتي احياناً إلى القرية فتتحدث لصالح المزارع الكبرى حديثاً مقنعاً جداً.وقد علق احد الملاكين من المازاي مشمئزاً بقوله : « إننا نعرف أن المسألة مسألة وقت ، فكل ارضنا ستعطى للزراعة . أما تشويه هذه الارض فبمقدار مايعطوننا جرارات وبمقدار مانشوهها من اجلهم ، من النقطة التي نحن فيها . . . » . وكان في صوته الحازم كل اليأس الذي يحمله شعب يعرف انه ليست له أية فرصة للبقاء ، إلا في الضوابط .

هذه الأرض التي يرخصونها لكل قادم كانت قبل بضع سنوات معلنة غير قابلة للزراعة (سوى جزء صغير) ، وهاهي تغدو فجأة صالحة للزراعة ، حتى في التربة الرقيقة جداً ، وحتى في السفوح المهددة بالانتكال ، وحتى على الصخور ؛ وهاهم الناس جميعاً يستصلحون الارض في كل مكان ويقتلعون جميع الاشجار ؛ وبدون أية حيطة ، وبدون سدود موازية لمنحنيات التسوية ، سارع الانتكال الى تدميرها . وبحجة التنمية يدمرون التراث القومي .

وتضع الحكومة الآن مشاريع لقرى رعاة ؛ لكل ١٥٠ أسرة ، مع ٤٠٠ هكتار من المراعي للأسرة الواحدة . و الـ « bomas » التي تضم مواشي ثلاث عائلات الى خمس ستنتشر على طول دائرة نصف قطرها ثلاثة الى أربعة كيلو مترات ، وفي وسطها تقام المدرسة ، ومصلحة جر المياه ، وحمام ازالة الحشرات ، والصيدلية ، والموظف البيطري ، الخ . . وهذا أيضاً مشروع تكنوقراطي لايمكن ضمان فرص نجاحه إلا اذا ناقشه السكان ونقحوه وقبلوه آخر الأمر . وفي هذه الآونة يمكن أن يضاف اليه بعض الزراعة ، كالذرة والفاصولياء ، وكالحديقة فيما بعد . والحاجة إلى الحوار أشد إلحاحاً ، بدلاً من الأحلام . وكل مشروع يوضع بمعزل عمن يعنيهم ، ويرفض أخذ رأيهم ويعتمد فقط على تمويل خارجي ، وبالتالي بدون إمكانية تعبئة السكان ، لايسعه إلا أن يفشل . والحزب منبثق من المدينة ، وقلما يهتم إلا بالزراعة ولم يستطع ان يجعل المازاي يقبلونه ؛ لأنه يبدو لهم وكأنه ملك لبعض الزعماء الذين يريدون أن يديروا كل شيء . لقد زعزعوا بنية مجتمع المازاي ؛ إن نمط عيشه وتقاليده باقية ، ولكنهم يدمرون فيه هياكل السلطة .

وعندما يذهب مازاي السهوب المنسيون في زيارة إلى موندولي ، القرية النموذجية ، لاتفتنهم التسهيلات المتنوعة ولا المنازل الحديثة الجميلة ذات القرميد والصفيح والمعدن . وردة فعلهم الأولى هي : « إن لديهم أبقاراً جميلة ! » ويتلوها : « ان هنا زراعة أكثر مما ينبغي ». إنها قرية رئيس الوزراء ، ولذا فقد نالت قروضاً كثيرة . وقد أُدخلت إليها أبقار حلوب محسنة يمكن ان تنجح هنا ، تحت هذا المناخ المرتفع ذي الري الكافي . وقد أعدّت القرية اصطبلاً مشتركاً يضم ٤٠٠ رأس بإشراف طبيب بيطري.وحليبالقريةيجمع بانتظام ويباع إلى المدن المجاورة . وتبدي السلطات تعقلاً كبيراً وتحرص على عدم صدم المازاي، فهم إذا لم يكونوا راضين أخذوا أبقارهم ورحلوا . وتزرع كل اسرة دونمات بالذرة والفاصولياء التي تلاقي هنا ، هي أيضاً ، شروطاً ملائمة . وتبدو نساء المازاي مسرورات جداً بهذا الجديد : فهن يزرعن الذرة ولم يعدن مضطرات إلى نقل الحليب إلى السوق ليبادلنه بالذرة ؛ كما أنهن يحلمن بامتلاك منزل حديث ، لأنه لن يكون عليهن أن يقمن ببنائه ، فهذا من عمل الرجال . إن كل شيء يبدو ميسراً جداً : فالحكومة تمنح القروض بسخاء . ولكن المازاي الذين تعودوا ادخار الابقار لايألفون فكرة القرض ، وكثيراً مايخلطون بين القرض والهدية؛ ولم يدركوا أنه يتوجب عليهم تسديد القرض ، ويقبلون كل معونة الحكومة بطيبة خاطر ولكن بصورة سلبية .

وشجعت السلطات هذه السلبية،رغبة منها في إرضائهم، في هذا المجال أيضاً : فحشدت كميونات المنطقة لنقل المواد بدلاً من حث المازاي على شراء أو صنع المزيد من العربات . ولو أنها مددت اسلوب التعليم الذي يعطى في معهد موندولي الفني لكان هنالك اليوم جميع

الفنيين اللازمين . ومرة أخرى تشوه السلطات توجيهات المسؤولين السياسيين ، ذلك أن هذه لم تكن فكرة رئيس الوزراء الذي كان يريد لقريته أن تتطور بصورة أساسية بما يقدمه سكانها من عمل أحسن تنظيماً . إن الافراط في التسهيلات يقتل المبادرة ويخلق حاجات اصطناعية يتطلب سدّها نفقات باهظة في المرحلة الحالية . والقرى المجاورة هي في اوضاع صعبة وقد بدأ الإفراط في الرعي يحدث فيها الاتتكال .

إن قضية المازاي تمثل وضعاً عسيراً في تانزانيا ، ولكنها تبين جيداً أن ازدراء التقاليد لايمكن أن يؤدي إلا إلى الإخفاق . واذا استمر ، فضلاً من ذلك ، تجريدهم من اراضيهم فان الأمر سينتهي إلى تحويلهم إلى بروليتاريين ، مثل مازاي كينيا ، الذين يتحولون أكثر فأكثر إلى فتنة لانظار السائحين الاغبياء . وتكون المسألة عندئذ إبادة عرقية حقيقية .

٣ ـ الرعي المفرط والتصحّر، الفيضانات واتلاف الغابات ، الاتتكال :

قلما زادت تانزانيا إنتاجها الزراعي إلا بتوسيع المساحات ، ولكنها لم تزده إلا قليلاً جداً عن طريق رفع المردود ، وقد حدث ذلك فيها أكثر مما حدث في زامبيا. فالفلاح يسعى إلى استصلاح اراض جديدة كي يستغل فيها كما يستغل المنجم الخصوبة التي كدّسها دبال الغابات . واذا مارس فيها زراعة الذرة الدائمة ، كما في Ismani ، في شمال إيرينغا (بدلاً من الزراعة المتنقلة التي تتناوب مع اسلوب الاستراحة والتي كانت تجلب المادة العضوية) ، فان المردود قد يتدهور بسرعة : فالاراضي قد أفسدت حقاً . وحول كيغوما وجبال أخرى مأهولة يستصلحون السفوح الشديدة كي يستفيدوا من تربة عذراء عالية الخصوبة : ولكن سرعان مايستولي عليها الاتتكال !.

يقول لنا فوسبروك (١) إن وسط تانزانيا الواقع تحت مناخ نصف جاف مهدد باثتكال يؤدي إلى تصحر حقيقي . وسيشتد هذا التصحر إذا ماستمر ازدياد السكان (الذين يزيدون الزراعة على حساب استراحة الارض) وازدياد قطع الغابات — وهو هنا ازدياد طائش — وازدياد المواشي — ولاسيما الأبقار . وقد أصبح الافراط في الرعي خطراً قومياً ، رهيباً في المناطق القاحلة في سنوات الجفاف : فهو يعرض التربة المتعرية للاثتكال . وفي وادي مارا ، في شمال البلاد ، كانت المراعي ترعى على جمام الارض منذ مطلع أيار ، اي منذ انتهاء الامطار : فما عسى ان يكون الحال في نهاية فصل الجفاف ! وقد شعرت السلطات بذلك واصدر الحزب امراً منذ عام ١٩٧٥ بإجراء تخفيض عام في الماشية بمقدار ١٠٪ .

إن مثل هذا التدبير جدير بالإبراز ، ذلك ان مناطق واسعة مروية وذات مراع قيّمة في جنوب البلاد وغربها ليست فيها ماشية — أوليست كثيرة المواشي . فتوزيع الماشية توزيعاً أفضل هو الذي يتوجب اذن على المستوى القومي : فذلك أسهل على القول منه على العمل . وبالعكس فانه ينبغي في المناطق المهددة ، وبخاصة في سنوات الجفاف ، تخفيض عدد الماشية بأكثر من ١٠ ٪ بكثير . وإخراج المخزون هذا لم يطبق قط تقريباً ، فضلاً عن ذلك لأنه يمس أعمق البنى الاجتماعية في البلاد . والماشية البقرية متفاوتة التوزع جداً ، ومعظم الفلاحين التانزانيين لايملكون منها شيئاً . ويملك عدد منهم قطعاناً كبيرة — أو كبيرة

---

(١) بحث قدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر ، في آب ١٩٧٧ ، في نيروبي . إن الخطر رهيب وعالمي .

جداً ، ويستغلون لصالحهم الخاص موارد الكلأ الطبيعية التي هي ملك قومي .

وعندما تشن تجاوزاتهم حملة الاتكال يصل بهم الأمر حتى إلى تدمير هذا الملك ! وقد الححنا كثيراً على خطورة هذا الوضع ، في بياناتنا ومذكراتنا وتقاريرنا ، بدون أن تلاقي اصداء تذكر . إن نفوذ كبار ملاكي الماشية ، من مارا إلى دودوما وفي مناطق أخرى كثيرة ، قد بدا لنا راسخاً جداً ، لدى قادة الحزب وفي الادارة العليا على حد سواء : نفوذ الجماعات ذات الامتيازات التي تملك الماشية وتسيطر عليها عائلات الاغنياء . ولا تشعر السلطات بوجه عام ، هنا كما في الساحل بالخطورة الشديدة للأخطار البيئية : فهي تهتم بوجه خاص بتنمية الانتاج .

ومع ذلك فقد تأكدت هذه الاخطار ، في ايار ١٩٧٩ ، بفيضانات لم يسبق لها مثيل (وبخاصة في حوض روفيجي كله) دمرت عشرات الكيلو مترات من خط حديد تازارا ، ومئات الكيلومترات من الطرق ، بالاضافة إلى عشرات آلاف الهكتارات من التربة الغرينية الجيدة جرفتها المياه أو غطتها الرمال القاحلة في الوديان المنخفضة ، مثلما رأينا ونحن نسير على سواحل دار السلام . وتدل عمليات معايرة الفيضانات في روفيجي على أن جسامتها مرتبطة بالسياسات المطبقة في باب الحفاظ على التربة : فقد نقصت في اعوام ١٩٣٠ — ١٩٤٠ على أثر اتخاذ تدابير حماية جيدة . وهنا أيضاً لم تستطع الحكومة المستقلة استئناف هذه التدابير ، فرحنا نرى الفيضانات تتجاوز في عام ١٩٧٩ جميع المستويات السابقة . هذا مع أن كلفة تدابير المحافظة أدنى بكثير من كلفة التدمير !

وفي مقاطعة ملينغا يتعاطى النغورو منذ قرون زراعة كثيفة على سفوح شديدة، وهذه الزراعة تحول في آن واحد دون الانتكال وضياع الدبال . وهناك يحفرون « ثقوب ماتنغو » ، وهي نوع من مربعات الشطرنج بعداها متران بمترين ويلقون بالتراب المستخرج على الأطراف التي تزرع بالذرة . ويجمع ماء المطر المنحدر من السفوح في هذه الثقوب ويترشح . وبعد الزراعة يجمعون فيها قصب الذرة والأعشاب الضارة . ثم يصنعون عندئذ ثقوباً أخرى على مربعات الشطرنج الأخرى فتردم الأولى التي تغتني بالدبال بهذا الشكل . هذا اذن اسلوب مكثف لزراعة استوائية دائمة ، بدون استراحة ، مازال منتجاً منذ قرون — في مقابل عمل ضخم جداً ، في الحقيقة . فالافريقيون ليسوا جميعهم اذن مدمرين لبيئتهم كما لايزال يزعم عدد من المغتربين .

ومع ذلك فان قطع الغابات يأخذ في كل تانزانيا أبعاداً فاجعة . فالفلاحات يأتين بالحطب للطبخ من مسافات أبعد فأبعد ، في مقابل جهود مرهقة لن تبقى متوفرة للزراعة. والمنحدرات التي قطعت غاباتها تتعرض للانتكال الذي يشتد على مدى الايام . وفي مواجهة هذا الخطر تعلن سلطات الغابات في تقريرها أنها انتجت الملايين من أغراس الاوكاليبتوس والصنوبر والعنبر التي وزعت على الفلاحين . وقطع الارض الصغيرة التي اعيد تحريجها في القرى مازالت لاتشكل سوى استثناءات طفيفة . ويتهم موظفو الغابات الفلاحين فيرد هؤلاء بأن الغراس وصلت متأخرة جداً . وفي الانتظار ، تتعرى افريقيا الاستوائية بكلها تعرياً يعرض مستقبلها للخطر .

٤ ـ تحديث زراعي اساسه بوجه خاص عوامل مستوردة :

أمام العجز العام في المنتجات الزراعية ، الناتج بصورة واسعة عن التدابير العاجلة من أجل القرى الجماعية أو تجميع القرى ، قلما تفكر وزارة الزراعة التانزانية إلا بالانتاج الجاري ، إنتاج الحملة الجارية أو حملة السنة التالية . ورجال السياسة يحثون ، هم أيضاً ، على الزراعة الجماعية ؛ ولكن معظم الحقول القروية التي زرناها لم يكن فيها من الزراعات الغذائية سوى الذرة ،في حين ينبغي أن تكون فيها دورة زراعية تعيد كل ثلاث أو اربع سنوات إلى زراعة البقول وفستق العبيد والفاصولياء . وقد قيل لنا إنهم سيفكرون في ذلك فيما بعد ، في حين كان ينبغي ، منذ السنة الأولى ، أن يخصص لها ثلث الزراعات أو ربعها ؛ ومثلما حدث في الهند حيث خفضت ثورة القمح والرز الخضراء من زراعة البقول والاعلاف والزيتونيات وخفضت بالتالي المستوى الغذائي ، فان ثورة الذرة الخضراء تخفض الآن ، هنا أيضاً ، نوعية الغذاء الفلاحي وكان في الماضي أكثر تنوعاً .

وفي القرىالكبيرة جداً يمكن ممارسة الزراعة في اماكن بعيدة جداً ؛ ولذلك فان ضواحي هذه التجمعات خاضعة للزراعة الدائمة . ويفكرون في الابقاء على خصوبتها بفعل الأسمدة ، ولكن الأسمدة قد تعوزهم ، واذا كانت هذه الطريقة في الزراعة تبدو ممكنة في أجود اراضي الجبال فانها لايجب الاهتمام بها في كل مكان . ووزارة الزراعة « Kilimo » لا تفكر إلا بلغة الجرارات والاسمدةوتستنكر بسرعة كبيرة مجموع الأساليب التقليدية ، كالزراعة المتنقلة واسلوب استراحة الارض ؛ وتطري في كل مكان الزراعة الدائمة ، قبل ان تكون قد قدّرت إمكانياتها

الفعلية وبالتالي أخطارها . وقد شجعت Kilimo القرى الجماعية على أمل أن تبيع بهذا الشكل حقولاً واسعة تنشر فيها جراراتها . وبذلك فان وزارة الزراعة اقترفت خطأ ، هو في رأيي صعب الاغتفار ، في أنها لم تحذر المسؤولين السياسيين في البلاد من أخطار القرى الكبيرة جداً حيث لايمكن عادة إنجاز الأعمال بالجرارات وتأمين النقليات بالشاحنات . وعندئذ تكون النساء بوجه خاص هن اللواتي يعانين ذلك . وقلما يقلق ذلك رجال الحكم .

وأزمة البترول التي كان توقعها سهلاً مع ذلك تقود الآن الزراعة التانزانية التي « ضللت » بهذا الشكل نحو وضع أصعب فأصعب . وكم رأينا من « مجموعات حقول » حرثت بالجرار حراثة سيئة وزرعت في وقت متأخر جداً وبكثافة ضعيفة جداً ، أو نثر فيها البذار عميقاً جداً بمباذر سيئة الإحكام ، الخ . . وفي هذا الشأن كانوا يأتون بكمية كبيرة من الأسمدة الكيميائية بدون أن يكونوا قد وضعوا محلياً باديء الأمر الصيغة المثلى اقتصادياً وفنياً ، وهي ليست عادة أكبر كمية . وكثيرون من الفلاحين بعد ان يستعملوا السماد في القطن لايستطيعون الحصول على المبيدات في الوقت المناسب فيخسرون كل شيء .

إن الزراعة المبنية على عوامل الانتاج الخارجية يجب ان تكون قادرة على توفيرها بانتظام ، والحال هنا من قليل إلى أقل . ففي آب — أيلول ١٩٧٩ ، وفي غمرة موسم الفاصولياءوالقمح ، لم يكن في منطقة آروشا وقود لجراراتها مع أنها أكثر منطقة ذاتآلات في تانزانيا . وهذا القحط مهيأ لأن يتجدد ، مع الأسف . وكانوا يتصورون تسوية مشاكل الانتاج بجلب هذه العوامل الخارجية متناسين أنها لاتكون ذات مردود

إلا بعد تحقيق جميع شروط الزراعة الناجحة : من حقول تختار اختياراً حسناً ، مع سماد عضوي ، وتهيأ بعناية في الوقت المناسب ، وكثافة بذر جيدة ، وعزق متقن . . .

وبعد عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الصعبين اللذين كلفا غالياً جداً في مستوردات البذور قام البنك الدولي منذ اواخر عام ١٩٧٥ بتمويل شركة الذرة الوطنية ، مما ادى إلى زيادة قدرها ٤٢ دولاراً في السنة في دخل ٣٨٠٠٠٠ أسرة (وهذا أكثر بكثير من دخلها النقدي الحالي) موزعة في ٩٥٠ قرية في ١٣ منطقة من البلاد مزروعة من قبل بالذرة زراعة أفضل ! وتكاثرت حالات الفشل ، لأن البذور لم تكن صالحة دوماً ؛ والذرة الهجينة الوحيدة التي نشرت في كل مكان لم تكن متلائمة مع جميع الظروف المحلية (كالأمطار ، والارتفاع عن سطح البحر ، والتربة) . وكان توزيع الأسمدة سيئاً ولم تكن تصل دوماً في الوقت المناسب ، وقد حصل بعضهم منها على قليل جداً ، ولكن غيرهم حصلوا على كثير جداً فلم يستطيعوا تخزينه ، لأن العنابر الملحوظة لم تبن . ومن هنا كانت الخسائر جسيمة . ومقادير الأسمدة التي ينصح بأنها « تصلح لجميع الحالات » لم تكن قط هي الأفضل ، في أي من الحالات الكثيرة ، ومردودها موضع نقاش .

وكانت الخطة تبالغ في تقدير طاقات الانجاز الفنية لدى الادارات على جميع المستويات ، من المنطقة إلى القرية ؛ وبخاصة لأن هذه المؤسسات كانت تتقلب اوضاعها في كل لحظة : باللامركزية ، ثم بتجميع القرى ، وأخيراً بحل التعاونيات المفاجيء . ويعتقد بأن اسلوباً جديداً سيكون أفضل ، ولكن كل تلاؤم مع تنظيم جديد هو في باديء الأمر

ضياع للوقت إن لم نقل ضياع للفعالية . وأخيراً فان البنك الدولي الذي يزعم مساعدة الفقير الريفي يبدد أمواله وينتهي به الأمر إلى تأخير الامكانيات الفعلية للتنمية ــ وقليلاً جداً ماتصل الاموال إلى القرية .

٥ ــ مزارع للدولة أم طبقة فلاحين محسّنة ؟

دار السلام يعوزها الرز ، ذلك ان استهلاكه فيها يتزايد ، والقطع الاجنبي مفقود . ولعدم الثقة الكافية بالفلاحين ، ولما كانت دوائر التعميم ضعيفة عموماً ، ولعدم فعل اي شيء من أجل الجرّ الحيواني ، فانه عندئذ يعتمد بطيبة خاطر على مزارع الدولة ، بدون تحليل كلفتها بالنسبة للاقتصاد الوطني . إن مزرعة مبارالي في منطقة مبيا ، المخصصة للرز المروي ، هي على الارجح من أفضل هذه المزارع : فهي تحصل على مردود ممتاز يصل إلى أكثر من سبعة أطنان من الرزغير المقشور في الهكتار الواحد ، ولكن بأية كلفة ؟ لم يستطع أحد أن يوضح لنا ذلك . وهذه الكلفة عالية جداً بالتأكيد،وحسبك جولة في الأرض كي تقتنع بذلك . وإن شبكة الري الضخمة المقامة بدءاً من سدكبير على الوادي ، والأقنية الطويلة ، وأعمال تسوية قطع الارض الباهظة الكلفة، كل ذلك كان أعلى كلفة بكثير من كلفة تحسين شبكات الري الفلاحية القائمة .

ورغم أن مزرعة مبارالي يديرها فريق صيني جيد فانها اشبه ماتكون بمزرعة أميركية ، ولكن بكثافة من التجهيزات أكبر بكثير مما يمكن ان تسمح به مزرعة خاصة . وقد خصص لكل مائة هكتار (والمزرعة تمتد على ٢٤٠٠ هكتار) جرار كبير ذو جنزير ، وجراران بدواليب ، وحصادة دراسة ، الخ . فلكي تنتج المزرعة ٧٠٠ طن من الرز غير

المقشور يكون رأس المال الميكانيكي وحده اذن مفرطاً تماماً ، وبخاصة من حيث القطع الاجنبي : كشراء المواد ، والقطع المنفصلة ؛ وتلك التجهيزات دوامات حقيقية في استهلاك البترول

ويزرع في « سهول أوزانغا » القريبة جداً ، نوع من الرز لايعطي سوى طنين ونصف الطن في الهكتار ، اي بقدر ثلث مبارالي ، ولكنه لايتطلب اي قطع اجنبي . ومن الممكن أن توسع فيها وتحسن اقنية الري من اجل زيادة الانتاج ؛ ويمكن ، كما في الصين ، القيام بهذا العمل بالأيدي ، في فصل زراعي كاسد ، وفي فترة استخدام ناقص شديد . ويمكن لقش الرز أن يستعمل فيها كعلف ، في حين أنه يحرق في مبارالي . ويمكن ولا ريب تقديم فلاحة أقسى الاراضي الغضارية باستعمال عدد من الجرارات ذات الدواليب ؛ بل إن هذا لن يكلف ، في الطن الواحد من الرز المنتج ، عشر القطع الاجنبي لمزارع الدولة . غير أن السلطات تحب أن يسلّم رز مباراليي كله إلى الاقنية الرسمية وأن يذهب رأساً إلى العاصمة التي تنتظره بفارغ الصبر في أوقات القحط هذه — وبالتالي في اوقات غلاء الرز في السوق الحرة .

هذا الحل الفلاحي يتطلب ، كي يكون أسرع إنتاجية ، تعميماً زراعياً ذكياً ، وبعض القروض ، ويتطلب بوجه خاص مشاركة الفلاحين وتعبئتهم تعبئة حقيقية . وهذه التعبئة تستلزم أن يوثق بهم فعلاً وأن يعاملوا كمواطنين كاملين أسوة بسكان المدن وبالموظفين ، لا أن تعاملهم المنطقة — أو لجان القرى — كمرؤوسين محتقرين نوعاً ما وليس عليهم إلا أن يطيعوا أوامر السلطات . إن موقفاً كهذا يتجاهل الكمية الهائلة من المعلومات العملية التي جمعها الفلاحون منذ أجيال ، والتي ينبغي على مستشاريهم ان يدرسوها أولاً : فقبل أن يعلّموا عليهم أن يتعلموا

كثيراً . ولكن مدارسهم لم « تعلمهم كيف يتعلمون » . وهنا يكمن جانب أساسي من التنمية الريفية – وبالتالي العامة – في افريقيا .

ويمكن إجراء مقارنة مماثلة في شمال البلاد ، في أوتيجي ، بين ميزوما على ضفة بحيرة فكتوريا وبين تاريم ؛ ففيها مزرعة ألبان حسنة الادارة تنتج حليب الابقار الهولندية بمردود عال . ولم نستطع ان نكشف فيها عن أخطاء فنية هامة . ومع ذلك ، وحتى برأسمال كبير في البداية فانه « كلما دخل إلى صندوقنا شلنان من ثمن الحليب نكون قد انفقنا ثلاثة شلنات » ، هذا ماقاله لنا المدير الفني ، وهو هولندي لاأمل له في القضاء على العجز كله . والكلفة بالقطع الاجنبي كبيرة جداً هنا أيضاً ، وبخاصة لأن الأمر يتعلق بمئات العجول الأصلية المستوردة من زيلندا الجديدة .

وينتج فلاحو المنطقة ، من أبقار محلية ، حليباً يوفر لهم ربحاً قليلاً وكلفته بالقطع الاجنبي قليلة . ويمكن تحسين هذا الانتاج بقليل من النفقات بالتلقيح الصناعي من ثورين مستوردين فتنتج عن ذلك أبقار هجينة أقل كلفة من الأصول النقية المستوردة بنفقات كبيرة.ولكن كيما تدفع هذه الزراعة « الفلاحية الحديثة » إلى الأمام لابد هنا أيضاً من مساعدتها وتشجيعها وإبداء القدرة على جمع كل الحليب المنتج . ويجب تقديم المشورة للفلاحين ، بل يجب بوجه خاص مساعدتهم على تنظيم انفسهم وتركهم يأخذون زمام المبادرة وأن يختاروا بأنفسهم آخر الأمر طرق التحديث . وإن تكرار القول إنهم « متخلفون » خطأ جسيم من تكنوقراطيين ناقصي التعليم : ونيريري لم يقل ذلك قط .

٦ ـ الذرة والفاصولياء ، أم القطن لشراء السيارات ؟

منذ حل جمعية روفوما لم تتوقف المعارضة قط بين زراعات التصدير وزراعات المواد الغذائية . فجميع السلطات وجميع ذوي الامتيازات يحثون أولاً على زراعات التصدير التي تجلب لهم القطع الضروري إذا ماأريد للبلاد أن تعيش وتتجهز على « الطريقة الغربية » . وفي هذه الأثناء يظل سوء التغذية يعيث فساداً في الارياف التانزانية ، وبوجه خاص حيث يسود المانيهوت ، كما في متوارا في الجنوب .

ان تغذية أفضل تتطلب حبوباً أكثر تستهلك بالأحرى كاملة ،وتتطلب بوجه خاص(١) مزيداً من الخضار والفواكه ، ومن الفاصولياء وفستق العبيد والبقول الأخرى ، ومن الحليب والأسماك ، ومن بروتينات حيوانية أكثر اقتصادية من اللحم ، إلخ . والحال،لنأخذ مقاطعة سنغاريما ، في جنوب بحيرة فيكتوريا ، في سوكومالاند ، فما هي « الأوامر » التي تصدرها السلطات فيها ؟ المسألة بسيطة جداً ، فكل اسرة فلاحية تتلقى الأمر بزراعة ١٢ دونماً بالقطن ومثلها بالمانيهوت ومثلها بالذرة ، مهما كانت حالة هذه الاسرة . ومشروع « قطن غيتا ـ سنغاريما » يموله أيضاً البنك الدولي الذي يقدر تقديراً ناقصاً ـ مرة أخرى ـ صعوبات الإنجاز وقلما يهتم بالامكانيات الفعلية أو بما يراه الفلاحون .

ومع ذلك فان دراسة تربة هذه المنطقة اثبتت أن الفلاحين يعرفون منها سلسلة كاملة من النوعيات والقابليات المختلفة جداً ـ والتي

(١) في اذار ١٩٨٠ نقص الخبز والذرة في كل مكان ، ولكن احداً لم يفكر في زيادة الجاهزيات بزيادة معدل استخراج الطحين ، حتى ٨٥ ٪ على الأقل ؛ ولكن نسبة ١٠٠ ٪ ربما كانت أفضل .

يبلغ عددها نحو اثني عشرة ، حتى لقد اطلقوا عليها اسماء محلية خاصة. وفي هذا المجال أيضاً يتجاهل المسؤولون معلوماتهم . فالقطن لاتلائمه التربة الشديدةالرطوبة ، ولكن المسؤولين عن هذه الزراعة دعوا الفلاحين إلى أن يزرعوا — بخسارة واضحة بعض هذه الـ « mbugas » الشديدة الملاءمة للرز ، مع أن وجوده قليل جداً . أما الذرة الصفراء فهي أكثر ملاءمة من الذرة البيضاء في جنوب المقاطعة إذ إنه أكثر تعرضاً للجفاف ؛ وزراعة النوعين من هذه الحبوب كثيراً ما تكون ضمانة أفضل . وفي كثير من الحالات يكون إيراد القطن ، بمردود وسطي نصف طن من القطن — المحبوب في الهكتار ، ضعيف جداً بالنسبة للمائتي يوم عمل ، بما في ذلك الفرز ، التي يتطلبها في الهكتار الواحد . والفلاحون الجيدون هم وحدهم يعوضون عن ذلك .

ولشراء سيارة عادية كلفتها ٦٠٠٠٠ (١) شلن في عام ١٩٧٩ كان يجب على تانزانيا أن تبيع آنذاك خمسة أطنان من خيوط القطن تقابل خمسة عشر طناً من القطن المحبوب وتقابل بالتالي ثلاثين هكتاراً من الزراعة الوسطية . وعلى هذا فانه يطلب إلى الفلاح ٦٠٠٠ يوم عمل قليلة الأجر جداً كي لايضطر احد البيروقراطيين (وهو احياناً طفيلي) إلى استخدام وسائط النقل المشتركة ؛ وهذه الوسائط يجب إذن تحسينها .

إن كثيرين من الفلاحين ، كما في مقاطعة كازولو ، يفضلون الفاصولياء ، فهي تحسن تغذيتهم وتباع بسعر افضل ؛ ويسوق الحزب

---

(١) تمنح إجازة الاستيراد أحياناً مقابل ١٠٠٠٠ شلن تعطى في الوقت المناسب ولمن يعنيه الأمر . وتنقصهم الشاحنات لنقل نبات السيزال ، ولكن دار السلام تحتوي على سيارات كثيرة وفيها ازدحام كبير . والرشوة التي كانت معدومة هنا حتى عام ١٩٦٩ لا تزال أقل انتشاراً منها في زامبيا ؛ ولكن حالات القحط المتكررة تشجعها .

إلى المحاكم المخالفين لهذه الزراعة الاضطرارية – التي من أجلها أعادوا الأنظمة الاستعمارية ! وتنهال عليهم الغرامات وحتى السجن . ويأتي الرسميون في الحزب بالسيارات كي يحثوهم ، ولكنهم يحاذرون أن يلوثوا أيديهم بالعمل معهم : وهاهو يزداد وضوحاً ذلك التناقض الكبير الذي لم تستطع الاشتراكية التانزانية بعد أن تجد له حلاً . وهنا أيضاً لايزال الفارق بين المدن والأرياف ، وبين البيروقراطيين والفلاحين واضحاً جداً ، وإن يكن أقل شدة منه في زامبيا ؛ ولايزال هو العقبة الرئيسية للتنمية الداخلية المنشأ والتي تقوم اولاً على موارد البلاد وعلى « القوى المنتجة المستورة » .

ولنعترف مع ذلك بأن الزراعات الغذائية – وهي مسألة حياة أو موت ، كما يقول نيريري – قد أعيدت إليها مكانتها منذ قحط ١٩٧٤ ، على حساب القطن (في غالب الاحيان) .

٧ – تصحيح أخطاء تجميع القرى غير المتقن :

إن المهمة الأولى هي الاعتراف بالأخطاء ، وهذا مايقبله نيريري بطيبة خاطر ؛ ولكن المسؤولين في الحزب والادارة لن يفعلوا ذلك طوعاً على وجه العموم . فبعض القرى أقيمت على أراض شديدة الجدب أو بدون ماء قريب ، أو معرضة للفيضانات الدورية . وهذه القرى يجب نقلها من مكانها مهما كانت التكاليف والصعوبات . ولكن اختيار أمكنتها الجديدة يجب أن يتم هذه المرة بعناية فائقة ، وألا تتولاه فقط الفرق الكثيرة من تكنوقراطيي المدينة : وتلزم فيه مشاركة مستمرة من الفلاحين وممثليهم ؛ وليس فقط من المنتجين المحليين ، ولاحتى من جميع الرجال ، بل من النساء أيضاً ، إذيجب آخر الأمر أن يتاح لهن الإعراب عن رأيهن : فعليهن يقوم أضخم العمل وأكثره مشقة .

ويجدر التفكير تفكيراً أفضل في الحجم الأمثل للقرى الجديدة ؛ وفي رأينا أن ٢٥٠ أسرة تشكل حداً أقصى ضخماً : فاذا تمت السيطرة على الهجرة الريفية فان السكان سيتضاعف عددهم في مدى جيل واحد . وفي القرى الكبيرة جداً يشار الآن إلى نقص في إنتاجية العمل ، إذ إنه يضيع وقت أكبر بكثير من أجل الذهاب إلى الحقول ونقل الأسمدة إليها وجلب المحاصيل منها . وبدأ الناس يلاحظون نقصاً في إنتاجية الارض ، بسبب الزراعة المستمرة التي تطبق بدون مدد من السماد العضوي ، ولاحتى من الأسمدة (في معظم الاحيان) . فاذا لم يعالج هذا الأمر بسرعة فان هذه التجمعات نصف العمرانية ستكون عما قريب محاطة بأراض مفتقرة ، إن لم تصبح محاطة ، في المناطق ، الجافة ، بأشباه صحارى . وهذه الحالات من هبوط الانتاجية هي السبب الاساسي للعجز الزراعي والغذائي الذي يتفاقم في عام ١٩٨٠ .

وبالنسبة للقرى التي ستبقى في مكانها ينبغي اذن البحث عن توفيق بين امكانيتين ، كلتاهما مرغوب فيها : إمكانية الخدمات — كالماء والمدرسة والمستوصف — وإمكانية الحقول المزروعة . ويمكن النظر في إنشاء قرى توابع ، حول القرى الكبيرة جداً ، على بعد ثلاثة كيلو مترات أو أربعة ، وفي ثلاثة أو أربعة اتجاهات . ولن يكون قطع هذه المسافة صباحاً ومساء مشكلة للطلاب؛وستقرب جميع الحقول بهذا المقدار ومشكلة الماء أخطر من ذلك ، فهي تستلزم سخرة يومية شاقة جداً على الدوام . وعليه فانه سيكون من المرغوب فيه تزويد هذه القرى التوابع بالماء ذات يوم . والبعد عن منبع الماء مهم على الأقل بقدر البعد عن الحقول ، مادامت الكمية الواجب نقلها كبيرة . هذا كله جدير بالدراسة

وبالتأمل ، وبمشاورات طويلة مع جميع المعنيين ذوي العلاقة ، وبمناقشات تكون بمثابة محاورات حقيقية .

وقد تكون دراسة هذه القرى أفضل لو كانت هناك لاأجهزة تقليدية فحسب ، كالمجالس واللجان ، بل اتحادات فلاحية في الحزب منبثقة فعلاً من القاعدة ، في حين أن فروع الحزب القروية تديرها حتى الآن السلطات العليا ، في المناطق والمقاطعات التي تسيطر عليها كلياً الأقليات المتميزة التي تستغل العمل الفلاحي . إن السلطة المنبثقة فعلاً من القاعدة على جميع المستويات ، بما في ذلك مستوى الحزب (وهو « رفيع المقام ») قد تتيح أن توضع في كل قرية طريقة للتنمية داخلية المنشأ . وسيكون السعي أولاً إلى سد الحاجات الأساسية الخاصة بالقرية ، من غذائية أو حرفية ، سداً كاملاً ، بالاعتماد على قوى القرية الخاصة وبتقويم جميع الموارد المحلية . ولن تستطيع زراعات التصدير « سحق » الزراعات الغذائية مثلما لاتزال تفعله وتفرط فيه ، وبعضه من أجل سد الحاجات الكمالية لدى ذوي الامتيازات . ولكن لابد من أجل ذلك من القبول بأن تكون القرى ذات تسيير ذاتي فعلي ، بالنسبة لحاجاتها على الأقل .

٨ ـ تربية الماشية : الأبقار في مقابل الجرارات :

لقد كثر جداً ماكتب عن ان التربية الإفريقية التقليدية للمواشي لم تكن سوى تربية « عاطفية » أو للمواجهة . ولاريب في أن المربين متمسكون بحيواناتهم ويجنون منها وضعاً اجتماعياً مهيمناً . ولكن المشكلة مشكلة أمن أيضاً : فكثرة الحيوانات ، حتى البقرات المسنة تتيح لعدد أكبر البقاء في حالة أوبئة ، وعليه يعاد بتشكيل القطيع بصورة أسرع . واذا حدث عوز في الحبوب في إحدى سنوات الجفاف تخلص

المربي من هذه الأزمة بسهولة ببيع رأس أو عدة رؤوس . ويفعل مثل ذلك لسد جميع الحاجات الطارئة إلى المال ، وفي الأمراض ، ودفع الضرائب ، الخ .

والماشية هي آخر الأمر اساس العلاقات الاجتماعية الاساسية ، لتجهيز الأبناء الذين يتزوجون ولزيادة النفوذ الاجتماعي لمن يملكها . ويعير المربون الكبار جزءاً من حيواناتهم إلى عائلات محرومة منها وبذلك يمكنهم الاستفادة من الحليب ومن قسم من نتاج الماشية ، إن لم نقل من الزبل . وهكذا يستطيع المربي الاعتماد على زبائنه الذين يتألفون من عائلات تابعة تضمن له مكاناً مهيمناً داخل المجالس القروية . والحقيقة أن الذين لايملكون ماشية سيذكرون لنا احياناً أن « الكبار » يفرّطون في رعي المراعي العامة على حساب القطعان الصغيرة . غير أن الأمر لن يصل بهم إلى حد اقتراح اعادة توزيع الماشية أو تحديد القطعان الكبيرة التي تحقق الثروة الفردية للأغنياء على حساب الاراضي المشتركة. ولم يشعر المسؤولون شعوراً حقيقياً بعد بهذا الإتلاف للتراث الوطني . ولايمكن تخفيف هذا الإتلاف بأنظمة وطنية وبأوامر حزبية . ولو كان الفلاحون الفقراء ، الذين يملكون « أقل من عشرة أبقار » ، منظمين سياسياً لاستطاعوا المطالبة بحصتهم العادلة في الانتفاع بالمراعي العامة .

ويبقى أن هذا القطيع التانزاني الضخم — أكثر من ١٢ مليون رأس بقر ، وهو ثاني قطيع في افريقيا الاستوائية بعد الحبشة — ينتفع به انتفاعاً محدوداً جداً . فانتاج اللحم لايزال ضعيفاً جداً ، وأضعف منه إنتاج الحليب ، فيما عدا بعض الاستثناءات ؛ وانتاج العمل يكاد يكون معدوماً ؛ وقد رأينا أي سخرة شاقة على الفلاحات يمثلها عبء النقليات ، في حين أن الحيوانات لاتفعل شيئاً .

والتحديث الزراعي ، منذ عام ١٩٤٥ بالنسبة للمستوطنين ، ومنذ الاستقلال بالنسبة للأفارقة ، يتم اذن بواسطة الجرارات ، كحل فيه سهولة . لقد كان المال متوفراً ، والجرار لم يكن يكلف غالياً جداً ، وكان الوقود متدني السعر تدنياً غير طبيعي . ولم يعد هذا الأمر صحيحاً اليوم ، وقد اثبت مهندسونا الزراعيون في باشلي أن الجرار صار منذ ذلك الحين أغلى من الجر الحيواني . فمن أجل حراثه آر واحد يطلب مالك الجرار ، في عام ١٩٧٩ ، ١٤٠ شلناً مقابل ٤٠ إلى ٨٠ شلناً في حال استئجار أبقار . وفي نقل الآجر يصل الفرق من ١٠٠ إلى ٣٠ شلناً . والمال الناتج عن تأجير الأبقار يبقى في القرية ولايكلف أي قطع نادر ، ويتيح الاستخدام الكامل لرأسمال من الماشية غير منتفع به حالياً . ويمكن الاعتماد عليه دوماً ، وليست تلك حال الجرار الذي كثيراً جداً ماتنقصه القطع التبديلية ، وصار ينقصه الوقود ، منذ عهد قريب .

والجر الحيواني هنا أقل انتشاراً بكثير مما هو في جنوب زامبيا ، حتى لوكنا نجد القليل منا حول سامبا وانغا وإيغونغا وأماكن أخرى: بالنسبة للمحاريث لابالنسبة للعربات ابداً تقريباً . ذلك أن دوائر التعميم قلما شجعته ، والقروض التي تمنح الآن للجرار لم تكن تمنح لشراء المحاريث والعربات والأمشاط وغيرها من الأدوات التي تجرها الحيوانات ، والأدوات نفسها قلما كانت متوفرة . وبالحراثة بواسطة الأبقار أو الجرار يزداد عمل العزق ازدياداً هائلاً ولايمكن ان يكون لاحقاً ؛ وعلى هذا فان الامشاط العازقة التي يجرها الحيوان ، وغير المعروفة كلياً ، جديرة بالاولوية . وفي تموز ١٩٧٩ كان مزارعون من مبيا يتذمرون في الصحف من أنهم لم يحصلوا بعد على العربات التي دفعوا

ثمنها في معمل تامبو (١) آروشا منذ اربع سنوات . وكانت هذه العربات قد صنعت ولكن القطار الحديدي ماكان يستطيع نقلها .

٩ — التكنولوجيات المناسبة جديرة بالأولوية :

كان فرع معمل تامبو ، في ايغونغا قرب تابورا ، يستقدم من آروشا الأخشاب اللازمة لصنع عرباته وغيرها من الأدوات ، في حين كان يمكن للغابات المحيطة به أن تزوده بجميع الانواع الملائمة لمثل هذا الاستعمال . ومن الضروري لكل ناحية — وعددها في تانزانيا نحو مائة ناحية — أن تمتلك معملاً قادراً على إنتاج مثل هذه الأدوات . وليس هذه الأدوات فحسب بل درّاسات الذرة أيضاً التي توجد لها نماذج أصلية جيدة ، في آروشا كما في مبيا ، والأمشاط ، والمباذر ، والعازقات ، والمذاري(٢) ، الخ . والحرفية هي المتمم الضروري للجر الحيواني ، والحلقة التي يشعر الناس بفقدانها أقسى شعور ؛ و « الحياة » في القرية مرتبطة بها !

هذه الأدوات جميعها وأدوات أخرى كثيرة تمثل شكلاً من التكنولوجيا يحتقره الافارقة كثيراً حتى الآن ، غير أنه يبدو لنا ، في الوضع الحالي ، مرحلة من التقدم ضرورية كي يمكن لهذا التقدم أن يصيب مجموع الطبقة الفلاحية الافريقية . وفي باشاي « يتيح الجرار للأغنياء أن يوطدوا سلطتهم الاقتصادية والسياسية ويترك الفقراء في بؤسهم » . وكذلك الحال بالنسبة للسيارات الشاحنة .

---

(١) معمل الأدوات الزراعية هذه يقع داخل معسكر ، مما يجعل الوصول اليه صعباً جداً .

(٢) تستخدم زنجبار وتصنع منذ عدة أجيال عربات يجرها ثور واحد . ويمكن لصانعي العربات في زنجبار أن يعلموا زملاءهم في تانزانيا هذه المهنة .

ويبدأ مشروع « Arusha Alternative Technology project »
بدراسة أشد حاجات القرويين إلحاحاً ثم يساعدهم على صنع أكثر الأدوات فائدة : كالمضخة اليدوية التي تنتجها إحدى القرى من أجل جيرانها أيضاً . والمحرك الهوائي المعدني المستورد يكلف غالياً جداً ، ويمكن صنعه محلياً ، وبخاصة من الخيزران وعيدان القطن ، فهي سهلة الطي في حال وقوع زوابع ، وإبدالها قليل النفقات . كل هذا جدير بأن تخصص له دراسات ، وبأن تخصص له المواد الأولية والاعتمادات اللازمة .

وتوجد ولاريب منظمة لتطوير الصناعات الصغيرة ؛ هي منظمة SIDO ، ولكن مشاريعها — كمعمل السكر مثلاً — تدرس مايمكن ان نسميه بالأحرى بالصناعات المتوسطة ، وهي تستخدم الآلات استخداماً شديداً دوماً . ويجب ان تنصب الجهود ايضاً وقبل كل شيء على الصناعة الحرفية للحديد والخشب ، وعلى صنع العربات والمحاريث والمطاحن محلياً ، وكذلك مصانع المعلبات ومعاصر الزيت . . . مع تقديم مشورات فنية واعتمادات تجهيز للصناع .

وقد أعاد Ignacy Sachs (١) إلى أذهاننا مؤخراً أنه لامجال للاقتصار على ماسماه الانكليز طويلاً بالتكنولوجيات المتوسطة ؛ فتانزانيا بحاجة أيضاً إلى صناعة حديثة : شريطة ألا تكون هذه الصناعة باهظة الكلفة بالقطع الاجنبي ولا شديدة الطلب على اليد العاملة نصف المؤهلة . ولاتنسى الحسابات الاقتصادية للتكنوقراطيين ان الشلن الواحد الذي ينفق خارج البلاد يعادل ، عندما يفقد القطع النادر ، الشلن

---

(١) « Le Monde Dimanche »، ١٠ شباط ١٩٨٠ .

الداخلي أكثر من ثلاث أو اربع مرات ، على مايؤكده سعر الدولار(١) في السوق السوداء .

١٠ ــ الثورتان الزراعيتان الأولى والثانية : لايجوز أن نعكسهما !

لقد استعملنا الجر الحيواني في اوربا في وقت مبكر جداً ، وعممنا بعد زمن طويل زراعة الأعلاف والمراعي الصنعية التي أتاحت تقوية هذا الجر وزادت في الوقت نفسه من منتجات اللحم والحليب والزبل . هذه الثورة الزراعية الاولى ، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، إذ وسعت اقتران الزراعة بتربية الماشية أتاحت لنا « بناء » تربة أفضل ، أعمق حراثة وغنية بالدبال . ولم تنشر الثورة الزراعية الثانية استعمال الأسمدة وغيرها من المنتجات الكيميائية إلا في القرن التاسع عشر ، وفي القرن العشرين بوجه خاص . وفيما بعد قضى الجرار على الخيول وعلى أبقار الجر ، فكان الفصل بين الزراعة وتربية الماشية ، وإلغاء السماد العضوي في كثير من الأحيان ؛ وهذه الثورة صارت منذ ذلك الحين تهدد مستقبل أريافنا .

هذه الثورة الزراعية الثانية هي بالتمام الثورة التي تتصدى لها افريقيا الاستوائية اليوم قبل أن تكون قد عممت الثورة الأولى بكثير . إنها تنشيء بذلك زراعة شديدة التبعية للخارج تعرّض للخطر الآن كثيراً من أراضيها التي هي اسرع إلى العطب من اراضي المناخ المعتدل . إنه ينبغي لها أن تبني تحديثها الزراعي على مواردها الخاصة وعلى الجمع الوثيق بين الزراعة وتربية الماشية قبل كل شيء . فالزراعة ستوفر

(١) إنه يساوي ٨ شلنات بالسعر الرسمي ، ولكنه يساوي ١٦ شلناً في السوق السوداء في ايار ١٩٧٩ ، و ٢٢ شلناً في اذار ١٩٨٠ .

منتجات زراعية ثانوية ، وزراعات أعلاف ومروج محسّنة فتتيح تغذية أفضل لحيوانات أكثر . وستوفر تربية الماشية هي أيضاً العمل وزبل الحيوانات ، مع كميات من الحليب واللحم أكبر بكثير ؛ ولا ننس الجلود والصوف : إنها دورة مغلقة لتحسين التربة والحيوانات والغذاء .

إن زراعة مراع من أجل إنتاج اللحم إنتاجاً واسعاً جداً متحققاً حالياً ليست رابحة . ولكنها تصبح رابحة مع إنتاج جيد من الحليب ، واذا قدمت الأبقار التي ستنتهي إلى المسلخ عملاً إضافياً في هذه الفترة ، لافي الفلاحة فقط ، لأنه يجب ترويضها من جديد كل سنة ، بل في الأعمال الأخرى أيضاً : في أعمال التمشيط ولاسيما أعمال العزق التي تتطلب عملاً يدوياً كثيراً عندما يزيد المحراث المقطور المساحات ؛ وفي النقليات بوجه خاص : وقد رأينا أنه اذا أريد إبقاء الفتيات في الحقول فانه لايجب أن تفرض عليهن أعمال سخرة قاسية جداً .

وسرعان ماتصبح الثيران المقطورة والبقرات الحلوب جزءاً من الأسرة ؛ وعندئذ يتحسن الاهتمام بها وتزرع بواسطتها المراعي . وبما أنها تربى في الاصطبلات ، كما هي حالها الآن على سفوح البراكين الكبيرة فانها ستتيح جمع كميات ضخمة من الزبل . واذا حفظ هذا الزبل في الظل وسقي كانت له قيمة أكبر وستتيح العربات نقله إلى الحقول . وفي اراضي القطن في سوكومالاند ، حيث الافراط في استعمال سولفات الامونياك جلب مزيداً من الحموضة لأراض كانت فيها من قبل حموضة شديدة ، يستطيع السماد العضوي وحده — مضافاً إليه قليل جداً من الأسمدة — أن يرفع الانتاج اقتصادياً . هذا هو مفتاح تقدم افريقيا الاستوائية الزراعي ، ولكن تنفيذه صعب . وقد اقتضى منا تعميمه في اوربا قرنين أو ثلاثة قرون : وكان بوسعنا

أن ننتظر ، في تقدمنا السكاني الضعيف . أما في افريقيا فلا بد من السير بصورة أسرع من أجل بقاء الاستقلال .

١١ ــ تربية المواشي الصغيرة لايستهان بها :

لاريب في ان الوجاهة تأتي أولاً من الأبقار بالنسبة لقبائل لها في الغالب اصول رعوية . ولكن الماعز والأغنام أسرع تكاثراً . فالماعز ينمي الأعلاف البدائية ، واعلاف الاراضي البور والأدغال ويرعى الاوراق والشجيرات : فلا بد اذن من إبعاده عن الحدائق والبساتين ومناطق التحريج ، لاإطلاقه في الطبيعة كما في زامبيا . وفي جزر بحيرة فكتوريا المكتظة بالسكان ترعى الأبقار والماعز رعياً مقننا وهي مربوطة إلى حبل مثبت في وتد ينقل من مكانه دورياً : ويمكن تعميم هذا الاسلوب .

إن اطفالاً كثيرين يعوزهم الحليب ، ويمكن لثلاث عنزات تأكل أقل مما تأكله بقرة واحدة أن تقدم من الحليب بمقدار ماتعطي البقرة طوال السنة كلها . واذا كانت سلالات الماعز المحلية قليلة الحليب فلأنه لم يتم البحث عن هذا الاستعداد عن طريق الاصطفاء ؛ ويمكن إظهار هذا الاستعداد عن طريق تغذية أفضل ؛ واذا كانت التغذية أحسن فان عمليات التزاوج مع أجناس مجلوبة ، كالمحاولة الجارية في زامبيا ، ستزيد من هذه القدرة . وينبغي مراقبة الحمى المتموجة التي من شأنها أن تنقل الحمى المالطية .

وفي الجبال المأهولة ، كما في جنوب البلاد ، يرتجف التلاميذ من البرد في ثيابهم من القطن الخفيف وهم ذاهبون إلى المدرسة عند الفجر حين يهبط ميزان الحرارة إلى مايقرب من الصفر ــ وقد يتجمد .

والأغنام ذات الصوف تكاد تكون غير معروفة ، في حين يمكن لها أن تنجح ، كما تدل على ذلك تربية الاغنام التي تجرى على هضاب كينولو شرقي مبيا . وسيتيح ذلك نشوء حرفية كاملة أساسها الصوف يمكن لها ذات يوم أن تغذي التصدير ، كما في الآند في اميركا الجنوبية .

والخنازير التي تربى على أغذية مكثفة مصنوعة في المعمل ، كتلك التي لاحظناها قرب آروشا ، تكلف أغلى بكثير . وفي ناحية كازولو أنشئت زريبة للخنازير بقروض رسمية : والخنازير فيها أفضل سكناً — بكلفة عالية جداً — من الفلاحين ! كما أن غذاءها أغلى ثمناً ، لأن الغذاء المكثف كان يكلف ١,٧٠ شلن للكيلوغرام الواحد في عام ١٩٧٩ ، في حين كان الفلاحون يأكلون الذرة بشلن واحد . هذا فضلاً عن نفقات النقل الخيالية في هذه الجبال . وبالعكس فان زريبة الخنازير في لولانزي قليلة النفقة جداً ، وتأكل الخنازير فيها القرع المزروع محلياً ونخالة الذرة (١) . وزرائب الخنازير لاتستحق الاهتمام إلا اذا قامت قبل كل شيء على المنتجات المحلية : فالبطاطا الحلوة والترمس الحلو (الذي ينجح قرب مبيا) يمكن ان يقدما جراية متوازية منتجة محلياً .

وهذا صحيح بالنسبة للدواجن والبيض والفراريج التي تنتشر بوجه خاص قرب المدن حيث تجد لها اسواقاً . وقبل إطعام الخنازير والفراريج لسكان المدن يجب النظر في ماإذا كانت الحبوب والبقول

(١) بحيث تبدو أكثر نضارة من صبيان البلاد الذين يتغذون بالطحين الشديد البياض والقليل الاحتواء على أفضل العناصر (كالحموض الآمينية ، والفيتامينات ، والاملاح المعدنية) .

التي تقدم لها متوفرة أيضاً بكميات كافية للفلاحين وغيرهم من الفقراء . والتنمية الزراعية الحقيقية ليست مسألة إنتاج فحسب ، بل مسألة توزيع أيضاً : وهي آخر الأمر ، وبالاضافة إلى ذلك مشكلة سياسية .

ولاننس الحمير أخيراً ، فهي قنوعة جداً وشجاعة جداً وتتغذى بقليل من النفقات وتحمل حمولة ثلاث نساء ويمكنها أن تجر ، بطنبر خفيف ، ٥٠٠ كيلو غرام . وتحسين الأجناس ممكن هنا أيضاً .

١٢ ــ أولوية لشيء من العلوم المائية :

لم يعد في وسع تانزانيا أن تظل تعتمد في مواسمها على ترتيبات الله تعالى صانع الأمطار ؛ وعلى هذا فانها تتجه إلى إعطاء الري الأولوية الأولى ، متناسية أن شبكات الري الكبيرة تشكل عادة أغلى طريقة لزيادة الانتاج الزراعي . فبهذه الطريقة اذن يجب ان تكون خاتمة المطاف ؛ ومع ذلك ، فبما أن الدراسات طويلة جداً والمشاريع النموذجية ضرورية ، فانه ينبغي الآن البدء بها . وبانتظار ذلك ، تكون هنالك مشاريع صغيرة كثيرة ذات مردود وتستحق هي أيضاً الأولوية اذا ماثوبر على استغلالها على وجه أفضل .

إن أعمال الري الصغيرة هذه معروفة في تانزانيا منذ عهد بعيد ؛ فأقنية الري سبقت الاستعمار بزمن طويل على منحدرات البراكين الكبرى . وفي التربة الشديدة النفاذ تكون السقايات المفرطة ، السيئة التوجيه في الغالب ، سبباً في تذويب الأتربة وحتى في الانتكال . ولعل الإستفادة من مردودية الماء تكون أفضل في أحسن اراضي Piémont حيث الأمطار أقل بكثير . وقد حفر فيها الفلاحون اقنية للري « في زمن الألمان » ، بدون ان يطلبوا من السلطات العامة أقل مساعدة ــ فضلاً عن ان هذه المساعدة ربما لم تمنح لهم . أما اليوم فهم

شديدو الاعتماد على الدولة ؛ ومع انهم مازالوا يوافقون على تحمل الرمل والحجارة وعلى تقديم ايام عمل ، فان مساهمتهم ، حتى نقدياً ، قد تكون أعلى . ولعل من الممكن ، في جو من التعبئة الفلاحية ، أن يطلب إليهم تأمين جميع النفقات ، بالدين جزئياً .

هذه الشبكات الصغيرة كثيراً ماتكون كلفتها أقل بخمس مرات إلى عشر مرات في الهكتار المخدوم ، فهي اذن جديرة بأن يباشر بها قبل الشبكات الكبيرة : ولكن البنك الدولي ، وقد سبق ان اشرت إلى ذلك في سريلانكا ، يفضل تمويل المشاريع الكبرى التي تدر ارباحاً طائلة على مشاريع الأشغال العامة الكبرى وعلى المصارف التي تموِّلها .

وفي جميع الأحوال ينبغي اولاً الانتفاع بالمياه على وجه أفضل . وعلى مقربة من موشي ، في شبكة ري Kahe ، تجاور اشجار البر تقال مزارع الرز ، وتخدمها قناة الري نفسها . فاذا أريد إعطاء الرز ماء كافياً فان أشجار البرتقال ستعاني إفراطاً مؤذياً . والانضباط مطلب ملح للوصول إلى استعمال المياه استعمالاً كاملاً ولصيانة مستقبل التربة . وخير وسيلة للتوصل إلى هذا الانضباط هي أن يدفع رسم السقاية ، لا على الهكتار المروي بل على حجم الماء المستعمل فعلاً ، وذلك لحث كل فرد على الاقتصاد في الماء لصالح الزراعات التي تخشى الأفراط فيه ، ولصالح التربة المهددة بالذوبان والاتكال .

وقبل الاندفاع في أعمال واسعة النطاق باهظة الكلفة يحسن إحصاء الشبكات القائمة من أجل البدء بالاستفادة منها . وبالاضافة إلى تبذير المياه ، وهو واسع الانتشار ، هناك بعض المنشآت الموجودة التي هجرت بكل بساطة ، مثلما رأينا في مالي ، على مقربة من غورو حيث السد وأقنيته في حالة جيدة وتروى منها اربعة هكتارات فقط ، مع أنه يمكن

أن تروى منها ٣٠٠ هكتار من الأراضي الخصبة . وبالقرب من إيغونغا بني سد موانا بولي في عام ١٩٧٠ ومن شأنه أن يروي ٦٤٠ هكتاراً ؛ وبعد عشر سنوات لم تكن أقنيته قد بنيت بعد ، « لعدم الاعتمادات » ، مع أن بيان آروشا كثيراً مايوضح أن التنمية ستتحقق « بفضل العمل لا المال » .

ولكننا لسنا في الصين ، واذا توصلنا إلى تعبئة الفلاح وإلى العمل الطوعي من أجل بناء المدرسة ، والمستوصف ، وجر المياه وبناء العنبر ، فان ذلك كاد يكون ، بالنسبة للخدمات ، متعذر التوجيه نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تبدو لنا مع ذلك — وتبدو للصينيين أيضاً — أنها جديرة بالأولوية . وفي السنوات العشر الماضية غمر الطمي جزءاً من هذا الخزان فقلل من طاقته . ولوكنا في الصين لقام الفلاحون أنفسهم بمبادرة حفر الأقنية ، وهم قادرون على ذلك . والحقيقة أن الصين « تعتمد أولاً على قواها الخاصة » لأنها لاتتلقى معونة غذائية . ولن نعيد القول في ذلك .

وعلى وادي روفيجي تقرر بناء سد ضخم على Stiegler'sGorge قادر على انتاج ثمانية أمثال حاجات تانزانيا الحالية من الكهرباء ! وهو كسد اسوان في مصر سيحتجز جميع الطمي الذي يخصب الوادي الأسفل وجميع مساريء أسماك وقشريات المانغروف والمياه الساحلية فيعرض للخطر مصائد الأسماك وإمكانيات الزراعة المائية . وقد يكون أقل كلفة بكثير أن تبنى ، بمقدار الحاجات ، سلسلة من السدود الصغيرة التي تسمح بمرور طمي كثير وتزود كل مرحلة بالكميات اللازمة من الكهرباء وتتيح توسيع شبكات ري صغيرة . ولكن مشاريع البناء

تدعي أنها من القوة بحيث تحصل على القروض اللازمة من البنك الدولي ؛ وهذا مايبدو لي ، هذه المرة ، مشكوكاً فيه : فالبنك لن يمول إنتاجاً لكهرباء لاتنتفع بها البلاد منذ الآن .

١٣ - وضع اقتصادي صعب جداً :

في ربيع ١٩٨٠ تواجه تانزانيا صعوبات كبيرة ؛ فمناطق كثيرة تعاني قحطاً شديداً ، والذرة في نقصان ، والمخابز متوقفة ، وقد اختفى الرز منذ زمن طويل . ومع ذلك فان ٣٠٠٠٠ طن من الذرة هلكت في آروشا بسبب التعفن والحشرات ، لعدم وجود مخابىء . وفي شتاء ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كانت الامطار شحيحة مرة أخرى ، ولما كان الفلاحون قد بذروا أكثر من المعتاد فان نحواً من نصف المزروعات قد هلك وجف تماماً : إنه لمشهد كئيب ، ولو أنه مألوف هنا .

وبوجه الإجمال ، يلاقي الانتاج الزراعي عناء في مجاواة معدل ازدياد السكان . وفي معدل الولادات الحالي - المستقر منذ ثلاثين سنة - واذا استمر معدل الوفيات في الهبوط فان تانزانيا ستجد نفسها وقد بلغ عدد سكانها ٣٦ مليوناً في العام ٢٠٠٠ و ٨٧ مليوناً في العام ٢٠٢٥ !! . فلا بد لها اذن من أن تنظر إلى هذه المشكلة بمزيد من الاهتمام ، ولولم يكن ذلك إلا لتحسين « نوعية عيش » الفلاحات ، وألا تعتمد على السلاح الغذائي الذي تملكة الولايات المتحدة الاميركية . والجفاف الذي يعود إلى الظهور يجد بلداً مجرداً من الاحتياطي المنظور ؛ ولايزال سوء التغذية واسع الانتشار .

وزراعات التصدير في ركود أو في هبوط . ولايزال القطن بعيداً عن حده الاقصى الذي بلغه في عام ١٩٦٦ . والباهرة الليفية تباع

منذ اليوم بيعاً أفضل ، ولكن هناك نقص في من يعملون في قطافها : فهو عمل شاق جداً وقليل الأجر . وقد خفض تجميع القرى إنتاج جوز الكاجو الذي من أجله بنيت مصانع تقشير كثيرة . والقهوة التي أنقذت ميزان القطع النادر في عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٧ هبط سعرها من جديد وأصيب انتاجها بالركود . ولا يوجد هنا مثل مافي ساحل العاج من مناطق ملائمة حقاً ، وواسعة ، ومن مهاجرين شجعان وقليلي الأجر كالموسيز Mossis . والتبغ والشاي وحدهما يزدهران مع أنه يمكن أن يكون إنتاجهما أكثر . ومع ١٠٠٠٠٠ طن من السكر انتجت الحملة الأخيرة أقل من المتوقع بـ ٣٠٠٠٠ طن . . .

لم يرث الفلاح التانزاني ماورثه الفلاح الصيني من عادات العمل الشاق ؛ فهو لم يضيّق عليه الخناق ، باستثناء المهاجرين في مزارع السيزال . إنه يحب اوقات الفراغ والترويح ، واذا كانت النساء يعملن عملاً شاقاً طوال السنة فان رجالاً كثيرين لايعملون سوى ١٠٠ إلى ١٢٠ يوما من العمل الزراعي في السنة ، أي ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ساعة . واذا طلب اليهم بذل مزيد من الجهود قد روا ماسيدره عليهم ذلك وقارنوه بمتع الفراغ وبجلسات النقاش الممل حول زجاجات البيرة المحلية من صنع بومبي . ويشكو الوزير Mtei أيضاً من تقهقر الانضباط العمالي في العمل ، ومن زيادة اليد العاملة التي تتميز بها المشاريع شبه الحكومية ، مما لايزال يؤدي إلى خفض الإنتاج .

وأهم من ذلك أيضاً اختيار التحديث على الطريقة الاوربية اختياراً مدمراً يستند قبل كل شيء على تجهيزات باهظة الكلفة جداً وتتطلب استيراد كميات كبيرة من المواد الأولية : وهذا كله في نقصان ،

فالمصانع لم تعد تستطيع العمل كاملاً ، والشاحنات والجرارات تتوقف لعدم وجود قطعة تبديل واجدة اذا انعدم القطع النادر . ويقومون « بحماية » الصناعات التي تقوم مقام المستوردات ، والتي كثيراً ما « تضيف » قيمة قليلة جداً . وهذا مايتيح لرجل الصناعة الذي يرفع اسعار البيع أن يزيد في اسعار شراء المواد الأولية والتجهيزات الضرورية وان يضع الفرق في حسابه في سويسرا . ويطيب للشركات المتعددة الجنسيات أن تؤمم اذا سمح لها بالاستمرار في عمليات تلاعب فيها هذا القدر من الربح للشركة الأم . وكثيراً ماتحتفظ المنظمات شبه الحكومية بعلاقات مع سرطانات الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، وقد ينال مديروها مكافآت .

إن الكثير من الشاحنات التي ذهبت إلى الجبهة لم تعد منها ، وذلك بسبب تعثر قيادتها ورداءة الطرق أكثر منه بسبب الحرب . وتموين دار السلام بالذرة الاميركية التي تصل بحراً أسهل من تموينها بالذرة المحلية : وذلك لعدم القدرة على نقل هذه الذرة المحلية ، وكثير من المخزونات يتعفن في الاقاليم البعيدة ، كما في سونجا . ولم يفكروا منذ الاستقلال إلا بالنقليات على الطرق البرية ، وكانت شبكة الخطوط الحديدية الألمانية القديمة سيئة الصيانة جداً ، وقاطرات الديزل غير موجودة . والدراسات التي اجريت للغرس في منطقة تازارا لم تتوقع الفيضانات « غير المألوفة » التي حدثت في ايار ١٩٧٩ واقتلعت اجزاء كبيرة من الخطوط . ولابد من كثير من التبصر في مثل هذا المجال .

وإذا كان الفلاحون ينتجون القليل فذلك أيضاً لأنهم قلما يجدون ، إن لم نقل لايجدون شيئاً يشترونه : بسبب نقص وسائط النقل وكذلك من جراء التقليص الكبير للقطاع التجاري الخاص الذي لم يكن قطاع

الدولة قادراً دوماً على الحلول محله حلولاً ناجعاً . هناك نقص في الشاحنات ، ولكن شاحنات كثيرة تسير فارغة بسبب انعدام التنسيق .. ومن المستودعات الفرعية في النواحي التي تمون بالشاحنات تنطلق عربات تجرها الأبقار للوصول إلى مختلف القرى عندما تكون المواد المراد نقلها قليلة . وإنه لتبذير لم يعد يسع تانزانيا أن تجيزه لنفسها أن ترى شاحنة كبيرة تنتقل من أجل عشرين لتراً من البترول . ويطلب إلى الفلاحين مزيد من العمل لتزويد البلاد بالقطع الاجنبي . ولكن الذي يكسب القطع النادر قلما يستفيد منه . وقد سبق لنيريري أن قال في بيان آروشا — ولايزال هذا القول صحيحاً — إن الريف يكسب القطع الاجنبي والمدينة تنفقه .

١٤ — نيريري يعترف بالصعوبات : « بعد عشر سنوات من بيان آروشا » .

إن الجيش الفرنسي ، الذي يدافع عن الحكومات القائمة (كي يجنبها عدم الاستقرار !) ، مهما كانت فاسدة ، حين تكون مصالحنا في خطر ، لم يتحرك ، ولم يتحرك أي جيش آخر عندما غزا عيدي أمين في أكتوبر ١٩٧٨ نتوء كاجيرا في تانزانيا واجاز لقواته أن تنهب وتسرق وتقتل . وفي نهاية حرب التحرير الباهظة الكلفة هذه وجهت تانزانيا نداء إلى البلدان « الصديقة » طالبة بهذه المناسبة معونة خاصة بالقطع النادر . ولكن « الأصدقاء » المذكورين شكروها بحرارة لأنها أطاحت بالدكتاتور — بمصافحة يدوية ودية لم تكلفهم شيئاً .

وعلى هذا كان لابد من الاستعانة ، مرة أخرى ، بصندوق النقد الدولي ، الطبيب العام للخزائن الواقعة في ضيق . ووصل صندوق النقد الدولي ومعه حقيبته التقليدية وصيدليته النقالة التي تعرض في كل

مكان من العالم الدواء نفسه لجميع الأمراض « زكام أو ملاريا » ، على ماقاله لنا وزير الخطة ماليما ؛ فطلب تخفيض نفقات الموازنة ، وهو التدبير الذي رأينا ضرره في زامبيا . والمدارس هنا أيضاً تنقصها الكتب والدفاتر ، والمستوصفات والأدوية . والتخفيض المقترح لقيمة النقد سيجعل المستوردات أكثر كلفة ولن يزيد في الصادرات : إذ لابد من خمس سنوات كي يدخل السيزال والقهوة وجوز الكاجو في الانتاج من جديد . أما رفع الرقابة عن سعر الصرف وعن الأسعار فانه سيسهل هروب رؤوس الأموال ويطلق العقال لأرباح السوق السوداء . والحقيقة أن أخطاء اقتصادية كثيرة يمكن إصلاحها ، (١) وقد اشرنا إلى ذلك قبل قليل ، اذا أبدى المسؤولون الخضوع اللازم .

ولعل وزير المالية Mtei ، المعروف بموالاته لأميركا ، كان سيقبل بشروط صندوق النقد الدولي ، ولكن نيريري فضل إبداله بصديقنا أمير جمال – الذي كان في هذا المنصب في عام ١٩٦٧ والذي انضم مؤخراً إلى لجنة براندت . فكيف ستخرج تانزانيا من هذا الموقف الصعب ؟ .

سيكون ذلك بالاعتراف بالصعوبات أولاً ، وهذا مالايخشى نيريري أن يفعله في كثير من الأحيان ، وبخاصة أثناء الذكرى السنوية العاشرة لبيان آروشا ، في شباط ١٩٧٧ . فهو يحذر من « غطرسة الزعماء ومن كسلهم وعدم كفاءتهم ، هؤلاء الزعماء الذين يجبون الإجابة بكلمة لا حتى على أكثر الطلبات معقولية ، وهم ليسوا آلهة ويجب ان

(١) ان تقرير (التنمية الريفية) الذي قدمناه إلى رئيس الوزراء سوكوئين وكان حصيلة دراسة أربعة أشهر لقينا فيها مساعدة ودية كبيرة ، لم يصل إلا إلى عدد قليل من الامناء العامين ومن الوزراء . فلماذا ؟ .

يعترفوا بأخطائهم كي يسعوا إلى تحسين أنفسهم . وهناك أيضاً ميل ، على جميع مستويات الحكومة ، للتصرف وكأن الفلاحين لاوزن لهم » . ويعيد إلى الأذهان أن الفلاحين نقلوا أحياناً ، أثناء تجميع القرى ، من منطقة مزودة بالماء إلى منطقة يعوزها الماء ، وأن قرى جديدة كثيرة عظيمة الشأن بالقياس إلى الأراضي الجاهزة .

والمنظمات شبه الحكومية لاتحقق ارباحاً تكفي لتمويل الاستثمارات الجديدة ، وكلفة ادارتها مفرطة لكثرة مافيها من مديرين لايقومون بعملهم ولايطلبون في الوقت المناسب قطع التبديل والمواد الأولية — وكان هذا لايزال صحيحاً في عام ١٩٧٩ بالنسبة لمصنع الاسمدة في تانغا الذي كان ينقصه الفوسفات تارة ، وحمض الكبريت أو أي تجهيز آخر تارة أخرى .

يتم قطاف قصب السكر في زنجبار بدءاً من حزيران . وعندما مررنا بها في آب ١٩٧٩ لم يكن بالامكان تشغيل المعمل ، وكان قد تُرك في جزء من الحملة السابقة ، لأن الصينيين لم يرسلوا قطع التبديل . ولوكان معملاً خاصاً لأرسل موظفاً إلى الصين على جناح السرعة للتعجيل بجلب القطع وتلافي الإفلاس . إن معمل الدولة ، بحكم تعريفه ، لايفلس ، ولكن السكان جميعهم (عدا الزعماء) هم الذين سيعانون من ذلك . وأخيراً أرسل قصب السكر إلى معمل التقطير .

٥ — كيف الخروج من التخلف ؟

يطيب لصحافة افريقيا الجنوبية أن تقارن ماتسميه « الافلاس الاشتراكي » في تانزانيا بـ « النجاح الرأسمالي » في كينيا التي تعزو إليها نمواً سنوياً قدره ٧ ٪ في مُقابل نصف هذه النسبة ، أي ٣،٥ ٪

في تانزانيا . ويقدّر صندوق النقد الدولي نمو تانزانيا بـ ٤,٧ ٪ ، وصعوبات كينيا الكثيرة التي اعترف بها آخر الأمر في عام ١٩٨٠ تجعل نسبة ٧ ٪ المقدرة لها موضع شك . لقد زرنا أكواخ نيروبي : ولاشيء يماثلها هولاء في دار السلام حيث يسعون باستمرار — ولو لم يحالفهم النجاح في جميع الأعمال — إلى تقليص وجوه التفاوت التي تقبل بها كينيا كأمر مسلم به . وفي كينيا نقص أيضاً في الذرة (١) ووسائط النقل ، والناس فيها أكثر تذمراً بسبب نقص المساكن وبسبب ضعف الصحة الريفية الشديد . ومع ذلك كان الانكليز قد أنشؤوا فيها زراعة مزدهرة وصناعة متطورة ، مع كل البنية التحتية اللازمة .

لنعد إلى تانزانيا منذ عام ١٩٧١ ، حين تسلم عيدي أمين السلطة في أوغاندا فأوقع تهديداً جديداً على شمال البلاد التي كانت موزامبيك البرتغالية آنذاك تقلقها كثيراً في الجنوب . . . كما تعكر صفوها جنوب أفريقيا . وكان عام ١٩٧٢ عام نظام اللامركزية في الادارة الذي أعطى المناطق مزيداً من الصلاحيات — ولكن بأي جهاز من الموظفين استطاعت أن تنظم نفسها ؟ عندئذ قسمت الشركة التجارية للدولة إلى ست مؤسسات . . . وكان هذا كله بحاجة إلى تركيز . ومنذ عام ١٩٧٣ وأسعار البترول مستمرة في الارتفاع : واذا كانت الـ ٨٠٠٠٠٠ طن من البترول المستوردة تمتص ١٠ ٪ من قيمة الصادرات التانزانية في عام ١٩٧٢ فقد صارت تمتص منها ٤٥ ٪ في عام ١٩٨٠ حين هبط الاستهلاك مع ذلك إلى ٧٥٠٠٠٠ طن .

---

(١) ولكن الولايات المتحدة تعطيهم الذرة بطيبة خاطر ، لأن باستطاعة سفنها الحربية الاستفادة من تسهيلات ميناء مومباسا — غير بعيد عن مناطق البترول العربية — الايرانية . ومع ذلك فان الذرة المهربة تباع في اذار ١٩٨٠ على حدود تانزانيا — كينيا بسعر أعلى خمس مرات إلى ست مرات منه في دار السلام ، تأكيداً على اشتداد القحط في كينيا .

ولم تنقطع الصعوبات الكبرى قط منذ عام ١٩٧٧ ، وهي السنة التي انحلت فيها مجموعة شرق افريقيا (كينيا ، اوغندا ، تانزانيا) ، مما كان لابد معه من جهود لاعادة التنظيم باهظة الكلفة جداً ، وبخاصة في الطرق الحديدية ، والموانيء ، والطيران المدني . ومن اكتوبر ١٩٧٨ إلى أيار ١٩٧٩ كانت الحرب مع اوغندا ، وكان ثمن الاسلحة يدفع نقداً . وقد شهدنا فيضانات ايار ١٩٧٩ الضخمة وعندما قال لنا رئيس الوزراء سوكوئين : « إنهم سيخنقوننا » كانت آخر ضربة من « التبادل غير المتكافيء » ناجمة عن ارتفاع جديد في سعر البترول — ولم يكن لها أي داع للتباطؤ .

نالت تانزانيا استقلالها في عام ١٩٦١ ، قبل الموعد الذي كان يطمح اليه زعماؤها الحاليون . وربما كانت تستطيع أن تمدد بقاء النظام الاقتصادي الذي ورثته ، في إطار استعماري — جديد : والمعروف الآن أنه يلاقي حدوده بسرعة . وعلى هذا فقد سعت تانزانيا ، بمواردها الضعيفة جداً ، إلى إقامة نظام اقتصادي آخر تسيطر فيه الدولة : وبطبيعة الحال كان الرأسماليون يبحثون أولاً عن الربح التجاري ، فهم لايبالون بالمصلحة العامة . ولكن هذا الاختيار لنظام جديد لاسابقة له في العالم أخّر النمو بأن اضطر التانزانيين إلى مجابهة صعوبات كثيرة : هي صعوبات التخلف أكثر مما هي صعوبات الاشتراكية (١) .

---

(١) ويمكن ان نقول مثل ذلك في كوبا . وعندما طرحت سؤالي : هل كوبا اشتراكية ! (منشورات Le Seuil ١٩٧٠) كنت أميل إلى أن اعزو إلى الاشتراكية صعوبات كثيرة ناجمة في الحقيقة عن التخلف ، على ماأوضحته ماري — فرانس موتان في كتابها Cuba, Quand même .

١٦ ـ اشتراكية أم بيروقراطية ؟

لقد عاب الاشتراكيون ـ الديمقراطيون السكانديناف على الاشتراكية التانزانية أنها « هبطت من فوق » ، من الرئيس ؛ وأشاروا ، في أحسن الاحوال ، إلى التناقض بين البيروقراطيين والفلاحين ، ولكنهم نادراً ماذكروا التناقض بين الرجال والنساء ، وهو تناقض اساسي جداً . ويتصورون العثور على الاشتراكية في خطابات مواليمو (المعلم) القوية في ذكائها وبلاغتها . فعندما افتتح في روما (تموز ١٩٧٩) مؤتمر « الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية» التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) طالب بشدة باعطاء السلطة للشعب ، للفلاح . ولكن كان يمكننا منذ ذلك الحين أن نتساءل عما اذا كان قد منح هذه السلطة لشعبه في الأرياف ، وعما اذا كان هذا الشعب يرغب في ذلك حقاً .

ومن الكلام إلى الإنجاز يصطدمون بقسوة الأحداث . ولذا فاذا كان المعلم يتكلم فان الحزب يأمر (شفهياً في الغالب ، مما لايترك آثاراً) والحكومة تنجز : وكثيراً مايكتفي الحزب والحكومة ، في رؤيتهما الخاصة ، بتمجيد الايديولوجية الرسمية ، من طرف اللسان (ماعدا بعض المقتنعين) . لقد أنشأ المعلم حزبه المتين، وإنه ليحكم ببيروقراطيته المستمدة مبدئياً من الشعب، ولكنها في الواقع متأتية في معظم الأحيان من أسر ذات نفوذ ومن مناطق انشئت فيها المدارس باكراً . وهذه البيروقراطية تشكل فئة اجتماعية ، وقد يقول غيرنا إنها تشكل طبقة أوبرجوازية للدولة . وهذه البيروقراطية تمسك بالأساسي من السلطات ، سواء في مجمل العالم الثالث المتخلف وفي البلدان التي تدعي الاشتراكية ، فلابد إذن من الاعتراف بها كأمر واقع أو داء لابد منه . وبدلاً من أن ندينها دينونة مطلقة يحسن بنا أن نتعرف على تنوعها ، وتعقدها ،

وأن نتبين أصولها الاجتماعية ، وبسيكولوجيتها ، ونزعاتها – التي يمكن الاستفادة من بعضها لما فيه صالح الأمة .

ومع ذلك فقد نجحت تانزانيا ، في ست عشرة سنة ، في إنشاء بنية . وهذه البنية لاتسير سيراً حسناً جداً ، أو على الأقل لاتسير دوماً كما نرغب ، وينبغي تصحيحها ، ولكنها مع ذلك قائمة (١) ، في حين أن الحال في زامبيا تقتضي صنع كل شيء ، وتذهب التوصيات أدراج الرياح لعدم وجود بنى متماسكة . وأخيراً ، إن للفلاحين حقوقاً من الناحية النظرية ، ولكن « الحرية تؤخذ ولاتعطى » ، على حد قول برنار جوانيه . . . إنه يلزمهم أن يعيشوا حسناً ، أو أن يبقوا في قيد الحياة على الاقل .

وقال لنا ماركسي « أصيل » من موزامبيك : « إن جماعية القرى هذه كلها من الاشتراكية الطوباوية التي يدينها ماركس بحق . ولكن « الاشتراكيات الاصلية » الثلاث التي اعترف بها في براغ في عام ١٩٦٣ (غانا ، غينيا ، مالي) فشلت كلياً . غير ان « اشتراكية تانزانيا الطوباوية هذه » (وهي في نظرنا ليست شائبة ، فسان سيمون وفورييه وبرودون لم يكتبوا مالاطائل تحته) أنشأت أمة سكانها يجلون أنفسهم فيها ،

---

(١) قدم إلينا رئيس الوزراء ، بالاتفاق مع مواليمو (المعلم) تسهيلات دراسية ممتازة ، فحشد جميع الموظفين وحتى استئجار طائرات خاصة . وطلب إلى رينيه دومون أن يعرض اراءنا على المسؤولين عن التنمية الريفية ، ثم على الوزراء والأمناء العامين ، وان يقترح تدابير عاجلة قصيرة الأجل أوبعيدة الاجل . غير انه كان في مقابلتنا الأخيرة لسوكوئين شاهد (من الحزب ؟) وقد تغيرت لهجته . «كل شيء على مايرام ».ولم يصل تقريرنا إلا إلى الأمناء العامين ،في حين كان ينبغي ترجمته إلى السواحلية في سبيل نشره على نطاق واسع جداً . وقد بدا لنا أن لدى الحزب والبيروقراطيات مافيا متمردة على كل نقد تحاول استغلال أعمالنا ضد رئيس الوزراء ، النزيه جداً حسبما يشاؤون .

أوهم بوجه الإجمال فخورون بها — وهذه ليست نتيجة هزيلة . وبخاصة لأن التخلف ، ولانخش أن نكرر هذا القول ، قد استقر ، وهو مستمر بسبب نهب العالم الثالث عن طريق التبادل غير المتكافيء .

ولو كانت اثمان القهوة والقطن والسيزال والتبغ والشاي والكافورية تدفع على حقيقتها لكان ميزان القطع النادر في تانزانيا متوازناً إلى حد كبير ، بل لأتاح نمواً سريعاً في البنية التحتية والتجهيز والصناعة والخدمات العامة (كالماء ، والمدرسة ، والصحة ، والطرق) ، وبوجه خاص لوسوعدت على بيع إنتاجها الزراعي مع قيمة إضافية متزايدة . وتنتج القهوة القابلة للذوبان الآن في بوكوبا ويمكن ان تتحسن وتنتشر . وبدلاً من بيع طرود من القطن الخام يمكن ان تصدره تانزانيا على شكل مصنوعات تصبغ وتطبع هنا بكثير من الذوق (ولكن المزاحمة الآسيوية ، ومبدأ الحماية في البلدان المتطورة . . .) . ويمكن تصدير السيزال كله — أو كله تقريباً — حبالاً ، وبسطاً ، وأكياساً ، ومنسوجات لوكان الاتفاق الاحتكاري بين أقلية محولي السيزال في اوربا لايقاوم ذلك مقاومة حازمة . ويمكن ان يباع الشاي في خلائط رخيصة في علب صغيرة لولم يكن لبروك بوند Brook Bond وأمثاله في لندن شبه احتكار لهذه العملية التي هي وحدها رابحة حقاً . ويمكن ان يباع التبغ على شكل سيكارات أو علب لتبغ الغليون لولم يكن أهل الحول والطول في هذه الصناعة التحويلية . . . أقوياء جداً .

وليست لأوربا ، مع ذلك ، مصلحة في تخريب افريقيا أوفي التسبب لها بعقبات أو السماح باتساع هذه العقبات : من حروب محلية أو أهلية ومن انقلابات ، حتى لوأتاح هذا كله لفرنسا أن تبيع فيها مزيداً من الأسلحة فتبدد بالتالي الكميات الاضافية من البترول التي

تتيح لها هذه الأحداث الحصول عليها . إنهم يحبون الحديث عن العلاقة الأفروأوربية ، ولكن يجب منذ اليوم فصاعداً معاملة افريقيا معاملة مختلفة جداً ؛ ذلك أن كل امريء يطيب له أن يتحدث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما قال لنا وزير تانزاني ، ولكن أحداً لايعمل عملاً جاداً لدفع هذا النظام إلى الأمام .

وخلاصة القول أن تانزانيا محاولة ارادت ان تكون اشتراكية ، ولكنها تصطدم بعقبات التخلف . ولم تعد المسألة مسألة تحقيق أحلام من الاشتراكية الافريقية ، بل مسألة ماهو أقل من ذلك ، أي مساعدة الفلاح والفلاحة على التخلص من صعوبات التخلف بأن تيسر لهما تنمية تلقائية ذاتية التركيز ، وبأن يعطيا سلطة حقيقية تمكنهما من الكفاح الفعال ضد البيروقراطيات التي لاتزال تستغلهما باسم الاشتراكية التي أضلها الحزب . إن تجميع القرى تجميعاً تعسفياً غير متقن قد نفذ من أجل خدمة الفلاحين ، ولكن من أجل السيطرة عليهم أيضاً ، فانتهى به الأمر إلى تقليص الانتاج الزراعي .

إن طائرة البوينغ ٧٤٧ العائدة لشركة الطيران الفرنسية والتي عادت بنا من دار السلام إلى باريس استهلكت في هذه الرحلة ٥٥ طناً من الكيروزين . ولم تكن لدى فلاحات ساميا وانغا نقطة واحدة من هذا الوقود لمصابيحهن الصغيرة ، كما لم يكن منه شيء لدى الموظفين أيضاً .

* * *

الفصل السادس

افريقيا الغربية تتصحر
وتغوص في النزعة الاستعمارية الجديدة

١ — ليس الجفاف المسؤول الوحيد في الساحل :

اذا كانت افريقيا الشرقية الناطقة بالانكليزية غير معروفة جيداً لدى القارىء الفرنسي فان افريقيا الغربية مألوفة لدينا أكثر لأن صفوتها تتكلم لغتنا ولأنها كانت زمناً طويلاً محط أطماعنا ورغباتنا في الدمج . إنه الوجود الفرنسي في افريقيا الذي لم نتخل عنه حتى اليوم ، كما لم يتخل عنه الأفارقة . ومازلنا نسمع أحياناً من يقول : « إن بلادي هي فرنسا » . وعلى الرغم من الاعتراضات الوطنية لم ينقطع الحبل السري . ففي داكار يفكرون على الطريقة الفرنسية ويتصرفون وكأنهم في باريس صغيرة ، في حين أن حي كوكودي في ابيجان التي انتشت بمعجزة ساحل العاج يعتبر بمثابة هوليود .

ولكن أفريقيا الغربية هي أيضاً الساحل الذي اصبحت مجاعته ، عندنا ، قطب اهتمام متكرر ، شديد الغموض بحيث راح بعضهم يتساءلون : « من ذا الذي يقتات بمجاعة الساحل ؟ » وينظر نادي أصدقاء

الساحل (والتسمية تدعو إلى التأمل . . .) منذ عام ١٩٧٦ في توفير الاكتفاء الغذائي الذاتي للعام ٢٠٠٠ : ولكن العجز الغذائي ، واستيراد الحبوب ، وسوء التغذية ، مستمرة في الازدياد .

وبينما تزحف الصحراء في كل مكان ، في الشمال وفي الجنوب ، تستمر البلدان الغنية في استيراد فستق العبيد والقطن الخام اللذين يخربان التربة وفي تصدير منتجاتها الصناعية وآلاتها وفائضها من الحبوب . ويتدفق الخبراء ولجان التحقيق من كل نوع ، وبنفقات باهظة ، كما يتدفق باعة المعجزات والمشاريع الفخمة . اما البرجوازيات المستقرة التي تحب السلطة وتتمسك بها فهي مستمرة في استغلال الطبقات الفلاحية ، كي ترضي مصالحها على المدى القصير ، وليس ذلك من التنمية إلا أن تكون تنمية حسابها في سويسرا تشجعها في ذلك الفوائد الأجنبية التي تدفعها إلى أن ترخص ثروات بلادها الطبيعية . ولكن يضاف إلى هذه الاختناقات اختناق المناخ ؛ فالاحوال الطبيعية ، ولاسيما المناخية ، أصعب بكثير في الساحل منها في البلدين من افريقيا الشرقية اللذين ذكرناهما قبل قليل . وسنرى ان معجزة ساحل العاج المزعومة التي قامت جزئياً على زوال الغابات توشك ان تعرض المناخ للخطر وأن تزيد في جفاف الساحل التعيس .

وفي حين يغوص مجمل افريقيا الغربية أيضاً في الاستعمارية — الجديدة تقوم مستعمرتان برتغاليتان سابقتان ، هما آخر مااستقل من المستعمرات ، بمحاولات أصيلة في التنمية مستلهمين في البداية أميلكار كابرال ، وهما غينيا — بيساو وارخبيل الرأس الأخضر الجاف جدا في وسط المحيط الاطلسي . وقد قبل هذا الارخبيل تحدي الطبيعة وباشر بمكافحة التصحر في مناخ من التعبئة القومية .

ونبدأ بالسنغال ، أقدم « مستعمراتنا » ، التي استقلت من بعد ءساحتها التي تقل عن ٢٠٠٠٠٠ كم٢ وسكانها الذين لايكادون يبلغون ستة ملايين ؛ إنها لم تتخلص بعد تخلصاً فعلياً من النهج الاستعماري الذي ألزمها بزراعة وحيدة هي زراعة فستق العبيد . فماذا حدث إذن في السنغال وفي الساحل ؟

إن لفظة ساحل تعني بالعربية الشاطيء ، كمنطقة المغرب الساحلية ، من صفاقس إلى غرب مدينة الجزائر . هنا يقع « شاطيء » الصحراء الكبرى ، المنطقة التي تحدها من الجنوب الصحراء؛ ومعروف أنالامطار تزداد كلما هبطنا نحو المحيط ، من ساحل الرحّل إلى ساحل الخضريين ، ثم إلى منطقة السودان ، كي ننتهي إلى الغابة الدائمة الخضرة — التي سنرى مع الأسف ، أنها في طريقها إلى الزوال التام . فليست كمية الامطار وحدها تتناقص نحو الشمال ، بل يزداد التقلب وعدم الانتظام . وحالات الجفاف فيها تعود إلى أزمنة سحيقة .

وكان الناس يعرفون مواسم الجفاف هذه ، وكانوا يتوقعونها ، ففي السنوات السمان تمتليء الأهراء العائلية بالذرة البيضاء وبالذرة الصفراء ، ويكثر ذلك في الجنوب وفي الاراضي الأكثر غضاراً . وكانت الجماعات الرعوية تنظم تنقلات الماشية في المنطقة التي لاتصلح للزراعة لفرط الجفاف ، بحسب الفصول وأماكن المياه ، وتحرص على تجنب الافراط في الرعي الذي يدمر الغطاء النباتي . وفي المجتمعات القروية كان ارباب الارض حريصين على حماية التربة التي كانت الاستراحة الطويلة تزودها بالدبال من جديد .

وكان أقوام Sérères ، وهم أكثر عدداً ، يحافظون في حقولهم

على أشجار السنط السوداني ، وهي اشجار تخصب جذورها التربة القريبة جداً ، ويستعملون التسميد ، بالاشتراك مع المربين . وكانت التربة ، وقد جردت من الغضار ، في حاجة كبيرة إلى مواد رابطة عضوية من أجل حفظ العناصر الدقيقة في التربة ، هذه العناصر التي تمنحها الخصب وتضمن قدرتها على احتباس الماء .

ومع جيش الغزو الاستعماري جاء الطبيب البيطري فقلص أوبئة الحيوانات وأتاح ازدياد الماشية ولكن بدون أن تزداد موارد الرعي . وحفرت فيما بعد آبار للمياه هي الآن ذات ضخ آلي : وفي حين كان الضخ اليدوي الشاق يجعل الماشية محدودة بقوة الذراعين فقد زالت هذه المضايقة . وبما أن الأماكن المجاورة لنقاط المياه هذه كانت ترعى رعياًمفرطاً فقد زال منها كل أثر لنمو النبات،وعندئذ تنفق الحيوانات إما جوعاً وهي قرب الماء وإما عطشاً وهي بعيدة عنه .

٢ كايور لوغا Le Cayor de Louga يتصحر .

في شمال السنغال ، الذي كان أحد المناطق الرئيسية لفستق العبيد ، تمر طريق داكار المؤدية إلى العاصمة السابقة سان لويس بلوغا Louga . وتوقف الزمن في لوغا في حين تركد سان لويس في جمال عفا عليه الزمن وتتذكر Faidherbe و Mermoz وأياماً أكثر مجداً .

« كانت تكتنفها الغابات ، في مامضى من الزمن ؛ وكانت في المدينة فعاليات كثيرة ، وكان الناس يأتون إليها ليبيعوا مالديهم من فستق العبيد ، وكان مصنع الزيت يستخدم ٥٠٠ شخص وكانت المحطة نقطة تفرع هامة . أما اليوم فانها الصحراء ، وتخال نفسك في موريتانيا ، ولم يبق في لوغا شبان . . . » . والرجل الذي تحدث الينا بذلك متقززاً

لم يكن يتجاوز الخامسة والاربعين من العمر . لقد ماتت المدينة المزدهرة، وتداعت المحطة ولم يستعض عن قرميدها وهجرت مباني معصرة الزيتالواسعة . واصبح بيت Faidherbe ، بأعشابه الطويلة التي كانت ترعى فيها الغزلان « صحراء صنعتها يد الانسان » . ولإعادة الحياة إلى لوغا ، وهي منذ ذلك الحين عاصمة المنطقة ، بنيت مدينة جديدة للموظفين ، وحل القطاع غير المنتج محل القطاع المنتج . وفي وسط البؤس الشامل ومنظر الأماكن الكئيب يبرز قصر فخم لأحد المرابطين ذو قباب خضراء وجدران عالية تحيط بروضة مخضوضرة وبمزرعة لجوز الهند . والاستغلال الزراعي يتوطد احياناً بمزاعم دينية ، فالمرابط يستثمر في لوغا المال الذي كسبه خارج السنغال .

لقد بني أول خط حديدي ، خط داكار — سان لويس في اواخر القرن التاسع عشر ، في حوالي عام ١٨٩٦ ، من أجل تخفيض كلفة نقل فستق العبيد ، وبالتالي توسيع زراعته — على حساب استراحة الأرض ، وبالتالي على حساب الدبال ، فرأينا تربة الاراضي الرملية Dior تنقص خصوبتها نقصاناً شديداً كلما ابيضت . وتكاثر الناس فكان لابد لهم من توسيع حقولهم من الحبوب على حساب الاستراحة دوماً وعلى حساب حقوق المرور .

وعلى هذا فقد رأينا الذرة البيضاء والصفراء وفستق العبيد تتجاوز على استراحة الأرض ..واذا نقصت هذه الاستراحة أو زالت فان التربة التي حرمت من الدبال تفتقر إلى عنصرها الرابط ، فيمكن اذن لرياح الحرور التي تهب من الصحراء ، وبخاصة من كانون الثاني إلى آذار ، أن تنتزع منها جميع العناصر الدقيقة : كالغضار ، والطمي ،

والرمل الناعم وبقايا الدبال المتخثرة. وعندئذ تبقى تربة هيكلية مصنوعة من الرمال الخشنة تنتقل وفق مشيئة الرياح كما تنتقل الكثبان ولا تملك طاقة لاحتباس الماء . وتزرع فيها عند هطول المطر الأول الذرا البيضاء وفستق العبيد ، ولكن اذا تأخر المطر الثاني جفت الشتيلات النابتة وهلكت ؛ فلا بد من البدء من جديد ، عدة مرات أحياناً ، مع فرص للنجاح متناقصة .

وحتّى لو أن علم التّربة الفرنسي قد تطور متأخراً فان جورج آوبير وماغيتان اطلقا صيحة الانذار منذ عام ١٩٤٦ : وقد رددت هذه الصيحة في عام ١٩٥٣(١) . ولكن فستق العبيد كان يغذي ميزانية المستعمرة ويغني القائمين على معالجة الأمور الذين ما كان يمكن أن يستوردوا إلا بمقدار ماتنتجه زراعة ذات ريع : فأي شأن اذن لحماية التّربة ولمستقبل البلاد !

وفي غضون ذلك ، من عام ١٩٣٢ حتّى الحرب ، كان الرز يستورد من الهند الصينية بثمن بخس وكان الكيلو غرام من فستق العبيد غير المقشور يبادل بأكثر من كيلو غرام من دقاق الرز : فكانت للفلاح مصلحة اذن في الاكثار من زراعة فستق العبيد والاقلال من الذرة البيضاء والصفراء . وكانوا يحثون على استهلاك الحبوب المستوردة ، ويغيرون العادات الغذائية ، ويدفعون إلى التبعية .

وعند الاستقلال ، في عام ١٩٦٠ ، وضعت للسنغال خطط للتنويع الزراعي محورها الأب Lelbret ووزير الخطة الشيخ Amidou Kan؛ فكان السعي إلى إنتاج الحبوب ، والفواكه والخضار ، والسكر ،

---

(١) الاقتصاد الزراعي في العالم . دالوز . ١٩٥٣ .

والمراعي ، للخروج من التبعية ومن دكتاتورية فستق العبيد . وعند دخول فرنسا إلى السوق الاوربية المشتركة في عام ١٩٦٤ اعلنت السوق ان سعر فستق العبيد ، الذي سيظل « محمياً » ، سيخفض بمقدار ٢٥ ٪ .

ولكن المصالح الفرنسية ساهرة دوماً ، فقطعت الشركة الفرنسية شبه الحكومية للمعونة والتسليف SATFC وعداً بتنمية إنتاج فستق العبيد بمقدار ٢٥ ٪ في ثلاث سنوات للتعويض عن هذا الهبوط ، وذلك بواسطة ملاك كثيف ، ذي إشراف اوربي ، مؤلف من موظفين يدربون أحياناً في مدى اسبوع . فالقروض لاتمنح إلا لفستق العبيد ، ولايشجع البحث إلا من أجل هذه الزراعة ، وهي وحدها مكفولة التسويق . وكانت النتيجة أن الانتاج الوسطي لفستق العبيد مازال في هبوط منذ ذلك الحين ، ولم يكن ذلك بسبب الجفاف فحسب ، ماعدا ثلاث سنوات استثنائية (١٩٦٥ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٥) بلغ الانتاج فيها أو تجاوز المليون طن . وقاوم الفلاح هبوط السعر ، لأنه اذا باع فستق العبيد كي يشتري الرز فان الرز يغدو أغلى اربع مرات من الذرة التي ينتجها .

ومع ذلك فان الحكومة مستمرة ، كسلفها الاستعماري ، في تشجيع زراعة التصدير التي تأتي بقطع اجنبي مطلوب لدفع اثمان المستوردات — الكمالية احياناً — التي تطلبها الاقلية الحاكمة المتميزة ويقتضيها التحديث على الطريقة الغربية . ولما دعيت السوق الاوربية المشتركة إلى النجدة قامت بتقديم معونة لأن نصف — ثورة كانت تدوي في الأرياف السنغالية . ورفع السعر رفعاً كبيراً (ولكن التضخم التهم قسطاً كبيراً) ؛ ومع ذلك فقد تم في عام ١٩٧٩ — ١٩٨٠ تسويق ٢٥٠٠٠٠ طن من

فستق العبيد ، وهو أدنى رقم منذ أزمة ١٩٣٣ الاقتصادية (١) . فالفلاح يريد أن يأكل أولاً ، ولسنا نخطّئه في ذلك .

ولنعد إلى لوغا ؛ لقد كان فستق العبيد يغل فيها ، حتى عام ١٩٥٨ ، أكثر مما تغل الذرة البيضاء ، ماعدا مواسم جفاف قصيرة . ولذا فقد توسعوا في زراعته ، لأن الحراثة المكدونة تتيح توسيع الاراضي المزروعة، على حساب استراحة الارض، دوماً . وفي عام ١٩٨٠ الذي نحن فيه نجد مشهداً كئيباً ، هو احتضار حقيقي . ولاريب في أن للجفاف دوراً كبيراً فيه . غير أنه يصعب القول إنها مسألة دورة مناخية أو إفساد حقيقي للمناخ نتيجة إتلاف الغابات الكثيفة في المنطقة الساحلية من افريقيا الغربية ، كما يظن علماء الغابات : إن كلود ريبول يتحدث في هذا الصدد عن قرصنة مناخية .

وعلى الطريق المؤدية من Thiès إلى لوغا يكدس شيخ Goumbo Guéoul كبوشاً من فستق العبيد حبوبها صغيرة جداً وكان المردود مؤسفاً ، بل معدوماً أحياناً . . . ومع ذلك فان رئيس وحدة غيؤول الريفية استثمر ٢٠٠٠٠٠ فرنك لهذه الزراعة بشراء ثلاثة احصنة والسماد والبذار . وكان والده يزرع بيده بواسطة الدواب هكتارين إلى ثلاثة هكتارات بالذرة البيضاء وفستق العبيد يمكن ان يتجاوز مردودها طناً ونصف الطن في الهكتار في السنة الجيدة ، مع حدود قصوى تصل إلى عشرة هكتارات ولاشك ، ويضيف السماد الكيميائي الذي كان والده يجهله ، ولكن يندر ندرة متزايدة أن يحصل على مردود قدره طن واحد . وفي هذه السنة جنى من امواله البالغة ٢٠٠٠٠٠

(١) وفي غضون ذلك تضاعف عدد السكان بمقدار مرتين ونصف المرة !

فرنك ٢٢٨ كغ من فستق العبيد من ثمانية هكتارات و ٥٢ كغ من الذرة البيضاء من هكتارين : إنه الدمار .

تبدو بلدة غيؤول مصابة بضربة مميتة . فالخياطون ينتظرون الزبائن القلائل طويلاً وراء ماكنات الخياطة ، في حين أن خياطي داكار غير كافين لتلبية طلباتهم التي لاتحصى ، وبخاصة في فترة الأعياد : فالمدينة تغتني كلما أفتقرت الأرياف . وغيؤول تلبس سقط الثياب وفضلات مجتمعنا المتطور . وقد يبقى تاجر المنسوجات أياماً لايبيع فيها شيئاً . وقد باع من المنسوجات في مدة سنة ٤٠٠ متر ، وهو رقم يكاد لايذكر . ولم يعد الحذّاء يصنع أحذية البالوج من الجلود التي كان يدبغها . والأغنياء يبيعون مواشيهم ، وينبغي لرئيس الوحدة ان ينفق ١٣٥٠ فرنكاً كل يوم(١) لالشيء إلا لإطعام زوجاته الاربع واولاده الثمانية عشر. أما من هم اشد الناس فقراً فسيستعينون بالتضامن العائلي ، diama ، ولكن اذا كانت الاسرة كلها فقيرة فلابد من استقراض ١٠٠ كغ من الذرة البيضاء حين يكون ثمنها ٤٠٠٠ فرنك تصل إلى ٦٥٠٠ فرنك حين الوفاء بها بعد ستة أشهر .

والمصدر الكبير للتسليف هو ONCAD ، المكتب الذي يجهز زارعي فستق العبيد ويسوّق محاصيلهم . فمنه يشترون بالدين المبذر الذي يكلف ٢٦٠٠٠ فرنك ، وحين يحتاجون إلى المال يبيعونه نقداً ، بحسب الظروف ، بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرنك . وفي فناء بعض المقرضين المرتهنين صفّ مؤلّف من نحو خمسين مبذراً أو معزقة لاتستعمل إلا لتنمية الربا .

(١) الفرنك يعادل ٢ ٪ من الفرنك الفرنسي .

وعند تسليم فستق العبيد يتسلم الفلاحون سنداً لاتدفع قيمتة نقداً إلا بعد بضعة اسابيع . ولكنهم في حاجة ملحة إلى نقود عينية ، ولذلك فكثيراً مايضطرون إلى تحويل هذه السندات بأقل من قيمتها بكثير : وهذا شكل آخر للمراباة كان حتى الآن أقل شأناً بكثير في افريقيا منه في آسيا .

وهكذا تتكاثر وجوه التفاوت : بلدان غنية وبلدان فقيرة ، ومدن تسيطر على الارياف ، وقد كررنا ذلك من قبل . ولكن هانحن نرى تفاوتاً آخر يظهر في الارياف ، هو ظهور طبقة من الوجهاء الذين سرعان مايميلون إلى سوء استغلال الوضع . وفي هذا الجو كله تتسارع المأساة . والجر الحيواني يتيح زيادة المساحات ، وبالتالي استهلاك آخر آثار الدبال (١) . وتزداد الكثبان وقد بلغت الآن ضواحي داكار . وقد فكروا طويلاً في جلب السماد العضوي ، ولكن اذا استثنينا بعض المزابل المجففة فان المهندسين الزراعيين هنا يهملون الأمور الآن يأساً من النجاح : فبدون ري لايمكن عمل شيء في لوغا . وهذا لم يمنع SODEVA من الاستمرار في إرسال مؤطريها . وهذه البيروقراطية كلها باهظة الكلفة وتقع آخر الأمر على كاهل الطبقة الفلاحية . ولووضعت أسعار أفضل للمنتجات الزراعية لكان ذلك في النهاية حلاً أفضل ، ولكنهم يريدون استخدام جميع هؤلاء الشبان الذين يرفضون ان يزرعوا بأيديهم (٢)

---

(١) في « الأراضي البكر » من قازاخستان السوفياتية ، وهي مناطق نصف قاحلة زرعها نيكيتا خروتشوف شهوراً ، كان تخريب الدبال أسرع بعد بسبب الحرار ، وتدهور المردود .

(٢) ٧٠٠٠٠ موظف و ٣٥٠٠٠ شبه موظف : وهو عبء ثقيل جداً على بلد صغير وفقير جداً .

والريّ هو الحل ولاشك ، ولكن أين يجدون الماء ، وبأي ثمن يمكن جلبه ؟ ان الفتاة التّي تنقل إلى داكار مياه بحيرة Guiers تترك شيئاً منه للقرى الواقعة على طريقها ، وهذه المياه تعطى مجاناً حتى الآن ، مما يشجع تبذيرها . وسيجعلونها في مقابل ثمن ، .ولكن بأي ثمن ؟ . ولاريب في أن سقاية الذرة البيضاء وفستق العبيد إضافة إلى فصل الامطار قد تأتي بزيادات ضخمة جداً في المحصول ، بكمية قليلة من الماء. ولكن ماذا ستكون كلفة شبكة توزيع المياه ؟ ان السنغال لايمكنه ان يتوقع أن يحصل على مثل مبلغ المعونة التّي قدمتها الجالية اليهودية لاسرائيل والتّي أتاحت نموها العجيب . إن هذا يبدو لنا أمراً لاينعكس . وفي سبيل تقديم ارباح للمستفيدين من المستعمرة ، ثم من المستعمرة الجديدة ، نشطت زراعة فستق العبيد فأدت إلى تصحير التربة .

هذا التخريب بسبب الرياح، رياح غربي افريقيا التّي تنتزع من التربة عناصرها الدقيقة ، والتّي يتميز بها الشمال السنغالي ، يجد عنه عوضاً أسوأ فأسوأ في جنوبي طريق داكار— تييس — دوربل ، في منطقة سينيه — سلوم التّي هي اليوم منطقة فستق العبيد الكبرى . وفي هذه الأراضي الأغنى بالغضار ، وفي مناخ أكثر أمطاراً ، يقوم استصلاح الأرض للتحديث ، في سبيل استعمال الجر الحيواني ، على قطع جميع الاشجار ، وعلى استئصال جذورها ؛ وعند أقل انحدار يجرف الائتكال الطبقات السطحية في صفائح وتبدأ أودية الائتكال في تجزئة المنحدرات . ويريدون تجديد التحريج ، ولكن القرويين غير معتادين ، تقليدياً ، على الاهتمام بالتشجير . وأحسن الفلاحين لايقبلون العناية بأشجارهم إلا اذا زرعوا فستق العبيد في السنتين الأوليين من المزروعات ، وهذا ماتفيد منه الاشجار.ومع ذلكفان اقتلاع الأشجار يتفوق هنا أيضاً على

إعادة التشجير الذي لابد من مضاعفته عشرين مرة كي لاتتلف التربة ولتلبية الحاجات المتزايدة إلى الحطب وإلى فحم الحطب . وتشجع منظمة ENDA (١) استعمال فرن صغير يعمل بالحطب ومصنوع من الآجر ويتيح تخفيض الاحتياجات إلى حطب المطبخ إلى النصف . وعما قريب سينتج غاز الزبل ، الميتان ، بنفقات قليلة .

٣ — استغلال نهر السنغال : من الطرف السيىء ، الدلتا .

في هذه المنطقة التي تتصحر يبعث السنغال إلى البحر بكميات هائلة من الماء العذب (٢٤ مليار متر مكعب في السنة ، في السنوات المتوسطة) تضيع على الزراعة .

وعند انحسار المياه يزرع الفلاحون تقليدياً المنخفضات التي غمرتها المياه . ومنذ عام ١٩٥٠ بدؤوا باستغلال النهر ، من مصبه أولاً ، أي من أسوأ جانب حيث تسود الأراضي المالحة ، الفقيرة في الغالب والتي تكاد تكون خالية من سكان فلاحين وفيها بوجه خاص رعاة . ويبدؤون باستعمال الغمر البسيط ، ثم باستعمال غمر مراقب ، مع سدود وأقنية لم تكن تحقق السيطرة الحقيقية على الماء وكانت تعطي غلالاً من الرز متفاوتة جداً ومعدومة أحياناً ، مما كان يثبط عزائم المستوطنين الذين كانوا قد شجعوهم على الاستقرار .

عندئذ انتقلوا إلى مايسمى بالاستغلال الثالث ، مع اقامة سدود محيطية ، في شبكة ري وصرف كاملة ومفصلة تسهل بالتالي السيطرة

---

(١) ENDA : منظمة دولية غير حكومية يرئسها الشيخ اميلو كان (ص . ب . ٣٣٧٠ داكار ، السنغال) لدعم التنمية الذاتية للجماعات الأساسية في العالم الثالث ، ولتدريب الموظفين محلياً ؛ والمسؤول الرئيسي عنها هو جاك بونييكور .

الكاملة على الماء . ونقلوا مستوطنين إلى بيئة عجيبة من بيوت صغيرة مصفوفة مسقوفة بالاترنيت ، وهذا نجاح فني هو إخفاق تام على الصعيد الإنساني . ورفض كثيرون بيوت اليأس هذه فخزنوا فيها محاصيلهم وبنوا لأنفسهم إلى جانبها بيوتاً ربما كانت تقليدية ولكنهم يشعرون أنهم فيها أحسن حالاً . وهجر آخرون هذه القرى المعتقلات التي لاظلال فيها ولاأشجار حتى بعد خمس عشرة سنة .

والذين بقوا في مبوندوم الشرقية وجدوا أنفسهم مهملين تماماً ، في مشهد لاإنسانية فيه : فلاماء نظيف ، ولامستوصف ، ولا مدرسة ، ولا وسائط نقل ، ولا أية بنية اجتماعية . ومع ذلك فقد جهدوا في زراعة بغير أوانها وفي زراعة قطعة أرض بالعلف الفلاحي ، وهي ظاهرة غريبة . وطالما قيل إن هذا العلف المزروع يكلف غالياً جداً ، ولكن الـ Peulhs في لوغا ، المحرومين من الانتقال ، مضطرون لدفع ثمن غال لتبن فستق العبيد ، وكسبة الفستق ، ونخالة الرز أو الذرة البيضاء ، أو حتى أوراق العرعر والسنط السوداني . وسيحصلون بعد اليوم على اوراق أقل كلفة بأن يزرعوها بأنفسهم ، إذ إن بعض الـ Peulhs يستقرون هنا كمستوطنين .

إن « شركة تنظيم واستغلال الدلتا » SAED ، « تؤطر » ، وتوجه المستوطنين توجيهاً كاملاً فتقدم إليهم في الغالب هكتاراً مروياً من الارض لكل أسرة . وهذه الأرض تجرث وتنعّم بالجرار ، في ظروف صعبة في الغالب ؛ فالغضار قاس جداً في فصل الجفاف ، مما يتلف المعدات . ويحصل الفلاح على البذار ، ويبذره رشا (بدون تشتيل) ، ويبيد الأعشاب — مبدئياً على الأقل — ، ثم يحصد بالمنجل ،

وفي الحال يدرس الرز غير المقشور بالعصا أو بالدراسة الميكانيكية ، مما يزيد في التكاليف .

∴ إنها إذن طبقة فلاحية مؤطرة وموجهة كلياً ولاتترك لها أيةمبادرة . وكان المؤطرون ، وكفاءاتهم وحوافزهم مشكوك فيها في الغالب ، يتقاضون في البداية مكافآت على المساحة المزروعة ، مما لم يكن يحثهم على مراقبة نوعية العمل ، بل كميته فقط . فاذا كانت شروط الزراعة حسنة ، واذا استطاع الجرار أن يحرث جيداً وفي الوقت المناسب ، واذا لم تتعطل السقاية (بسبب عطل المضخات) ، وبخاصة اذا كانت الارض مصقولة على وجه صحيح ، فان المردود قد يبلغ ٣ إلى ٣,٥ طن في الهكتار . ويحسب الماء على المستوطنين بـ ٢٥٠٠٠ فرنك في الهكتار في حين أنه يكلف شركة SAED ‏٨٠٠٠٠ فرنك ، ففي ذلك اذن معونة كبيرة باهظة على الدولة . ومع التكاليف الأخرى (تهيئة التربة ، والسماد ، والبذور) يدفع الفلاح ٨٠٠٠٠ فرنك في الهكتار ، أي قيمة طنين من الرز غير المقشور بسعر ٤٠ فرنكاً للكيلو غرام ؛ وفي الموسم الجيد قد يخرج الفلاح رابحاً .

ولكن هذا الموسم الجيد ليس هو القاعدة ، إذ إن المردود والوسطي يصل إلى ٢,٨ طن ، فيبقى للفلاح عندئذ ٠,٨ طن أي ٣٢٠٠٠ فرنك في الهكتار . وهناك اراض كثيرة غير مصقولة ، وفي هذه الحال قد يهبط الانتاج إلى أقل من طن واحد في الهكتار.وهكذا فقد نكب ثلث الفلاحين في عام ١٩٧٨.وعلى هذا فان معظم المستوطنين يجدون انفسهم مدينين . فالمستوطن منكوب آنذاك ولاشك ، و « يعوضونه عن النكبة » ، فلا يدفع شيئاً اذا كان الموسم رديئاً ، ولكن في كل حملة ، ومنذ الحصاد ، يجب تسديد الدين أولاً ، وبعد هذا لايبقى دوماً مايكفي

من الرز لتغذية الأسرة تغذية صحيحة ؛ وتزول الايرادات النقدية ، فلا بد اذن من إيجاد موارد أخرى . وقد أوجز فلاح واع هذه الحال بقوله : « إنهم يعطوننا الماء ، ويرسلون إلينا مؤطرين يتعاظمون علينا ويعيشون عيشاً رخياً على نفقتنا . وفي آخر الأمر ماذا يجلب لنا ذلك ؟ إن ديوننا في تزايد ، ونحن غارقون في اعمق أعماق المحيط ولا أمل لنا بالخروج . . . » .

وبدؤوا ينوعون الزراعة ببعض الخضار ولاسيما البندورة من أجل مصنع رب البندورة الذي يخفض الاستيراد . ولكن كي يكون هذا المصنع رابحاً لايمكنه أن يدفع سوى ١٧ فرنكاً ثمناً للكيلو غرام ؛ أما الفلاح فيفضل أن يبيع البندورة في سوق داكار بسعر الكيلو غرام ٥٠ فرنكاً . غير أن النقل مشكوك فيه جداً وخاضع للصدفة والمسافة طويلة بالنسبة لسلعة قابلة للتلف .

واذا صعدت مجرى النهر من داغانا إلى غيدا لم تجد الأرض مالحة ، والسكان مقيمون ، وقد أجريت منذ البداية التنظيمات الثالثة ، والنتائج الوسطية تقع في مستوى ٤ اطنان . غير أن عدم صيانة الشبكة في داغانا يجعل من الضروري ، بعد خمس سنوات فقط ، صنع الأقنية من جديد وبالتالي معاودة التنظيم .

وهانحن نرى اذن مشروع استغلال ضخماً أكبر من ان يدار ادارة حسنة ، ويكلف غالياً جداً : لقد وظفوا في عام ١٩٧٨ أكثر من ١٦,٥ مليار فرنك كي ينتجوا آخر الأمر ١٥٤٠٠ طن من الرز غير المقشور من ٥٠٠٠ هكتار من حقول الرز بمعدل ٢,٨ طن للهكتار ، يساوي الكيلو غرام منها ٤٠ فرنكاً . يضاف إلى ذلك ٨٠٠ هكتار من البطاطا ، بمعدل١٢طن في العام الماضي ،أي١٠٠٠٠ طن يدفع ثمنها

للفلاح بمعدل ١٧ فرنكاً للكيلو غرام . فيكون الايراد الإجمالي على مستوى الفلاح ٦٠٠ مليون من الرز غير المقشور و ١٧٠ مليوناً من الرز غير المقشور ، أي مامجموعه ٧٧٠ مليوناً . فنسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج الاجمالي ، أي ١٦,٥ إلى ٠,٧٧ (بالمليارات) هي اذن ٢١ : مما يبدو غير اقتصادي اطلاقاً . والمشروع الجيد يتطلب كرأسمال مايعادل ثلاث مرات إلى خمس مرات قيمة الناتج الاجمالي السنوي . ولكن رئيس احدى الدوائر يجيبنا بأن SAED لها دور اجتماعي ، وهذا غير صحيح أولاً ، بل هو بدون اساس اقتصادي كاف ، فكيف تنتج الموارد اللازمة للعمل الاجتماعي ؟.

أما دور SAED الاجتماعي المزعوم فانه جدير بأن نتوقف عنده. فاذا نظرنا إلى وارد الماء من داكار فهو من حيث المبدأ دخل عندما يدار ادارة حسنة . وليست الحال كذلك ، والنتيجة الوحيدة للفلاح هي المديونية التي لاآخر لها . وحتى عندما يمكن أن نعتبره معاناً فهو في الواقع مسيطر عليه وتابع كليا للآلة الضخمة ، بدون اية مسؤولية. إن SAED هي قبل كل شيء مشروع إنتاجي وقلما يعنى بالقضايا الاجتماعية . إنها تدعي المسؤولية الكاملة عن منطقة نفوذها ولاتقبل التدخل ، في المجال الاجتماعي بوجه خاص . والفشل الاقتصادي هو أيضاً فشل اجتماعي ، ولانرى كيف يمكن لهذه المؤسسة العملاقة أن تصبح رابحة . وقد بدأ بعض الفلاحين يعارضون . وفي Ronkh نظم Abdoulaye Diop ندوة للشبان ادخرت المال اللازم لتمويل التسوية الصحيحة لقطع الارض التي يزرعها الشبان . ويفعلون ذلك في الفصل الزراعي الكاسد الذي يدوم في كل افريقيا الساحلية مدة نصف السنة الذي يكاد يكون غير منتج . وباسترجاع هذا الوقت

الميت ، هذه « القوة المنتجة المخبوءة » وجعلها منتجة ، استطاعت الصين أن تغير منظرها الزراعي تغييراً كلياً وأن تتيح لإنتاجها أن يجاري أغرب ازدياد للسكان — ٥٠٠ مليون في ٣٠ سنة ، أي تضاعف العدد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ . وقد بدؤوا في Ronkh بزراعة الاشجار وبتنظيم اجهزة لحماية الزراعات الكثيفة من الماشية .

وفي مطلع الجفاف كان ADiop يرى شراء الماشية من الرعاة بسعر رخيص جداً . وأدرك أن من الأعدل مشاركة الرعاة بدلاً من محاولة استغلالهم ، فأنشأ لجنة للخلافات بين الرعاة والفلاحين تسعى إلى تسوية هذه الخلافات بدون تدخل اداري .

وشبان ندوة Ronkh هؤلاء أصلهم كلهم من القرية ؛ وقد آثروا ، كما فعل Diop الذي كان معلماً في داكار ، العودة إلى القرية والعيش مع الفلاحين لمساعدتهم على « التخلص » ؛ فكثفوا الزراعات واضطروا إلى مقاومة SAED التي كانت تستقبح جداً كل مبادرة لاتستطيع السيطرة عليها سيطرة تامة . وقد استحقت جهودهم تهاني الرئيس سنغور ومعونة USAID بجرار وشاحنة بوجه خاص . وكانت النتائج ، ولولم تكن خارقة ، أفضل من نتائج تعاونية الاقرباء . غير ان السلطات تفضل دوماً المرور بالقدامي ، فهم أطوع من أبنائهم ، لأنه لاأمل لهم في البقاء سوى الارض . ويعلق سكان القرى المجاورة بقولهم : « اذا كانت العملية ناجحة في Ronkh فلأنهم يمارسون السياسة . وفي السنغال لاينال المرء شيئاً إن لم يمارس السياسة » .

٤ — الاهتمام بالمناطق الصغيرة :

زد على ذلك ان التجهيزات المائية الكبرى تكلف غالياً جداً ، إذ يجب تجاوز المليون ونصف المليون لاستغلال الهكتار الواحد ،

ناهيك عن نفقات SAED العامة . والفلاحون لايشعرون بأنهم في بيوتهم ، لشدة ماعليهم من مراقبة وتوجيه ، فلا يقدمون آخر الأمر جهداً كبيراً . وفي مجرى النهر الاوسط والاعلى يجهزون منذ عام ١٩٧٤ ، وبخاصة منذ عام ١٩٧٧ ، سلسلة من المناطق الصغيرة . وفي عام ١٩٨٠ كانت المناطق الصغيرة وعددها ١٦٠ المقامة من قبل تغطي ٢٥٠٠ هكتار .

وقد أبدت بعض التعاونيات الفلاحية والتجمعات الطوعية رغبتها في تحقيق مثل هذه المناطق الصغيرة.وعلى ذلك فهي تلاقي تشجيعاً على اختيار الموقع ، ويوضع لها مخطط شبكة الاقنية وتحصل على مضخة آلية مجانية . ولكنها فيما مضى حفرت بنفسها اقنيتها وأنشأت السدود الصغيرة المحيطة بقطع الارض الصغيرة ، وصقلت التربة وهيأتها بعناية . . . وفي هذه الشروط تقع كلفة استغلال الهكتار بين ٣٥٠ و ٤٠٠٠٠٠ فرنك ، أي أقل اربع مرات من كلفته في المنطقة الكبيرة . ويصل مردود الرز غير المقشور الذي يعنى به الفلاحون على وجه أفضل بكثير إلى ٤,٥ ـ ٥ أطنان في كل حملة ، مع قفزات تصل إلى ١٠ أطنان ، بحيث يتجاوز المردود ٦,٥ أطنان مرة من كل اربع مرات ، ويمكن تعميم هذا المردود .

بل إن الحقول ، في ٨٠ ٪ من الحالات ، تحمل على وجه خاص زراعتين في السنة . فالرز الذي يزرع ، في موسم الامطار تعقبه إما ذرة تزرع في غير أوانها في الفصل البارد (من نوفمبر الى أذار) وإما رز في غير أوانه في الفصل الحار (من كانون الثاني إلى حزيران) ، ويعطي أكثر من رز فصل الأمطار . وعلى هذا فان المردود السنوي الإجمالي يقع بين ٨ و ٩ أطنان ، أي أكبر من مردود المنطقة الكبيرة

بثلاث أو اربع مرات . فنسبة الدخل الإجمالي إلى رأس المال المستثمر هي اذن هنا نسبة ١ إلى ١ ، بدلاً من نسبة ٢١ إلى ١ لدى SAED : وتلك فعالية لرأسمال مضروب بـ ٢١ بفضل العمل الفلاحي النشيط .

في هذه المناطق الصغيرة يزرع الفلاحون كلياً باليد ، ولكن مساحات تتراوح غالباً بين عشرة آرات وعشرين آراً للأسرة المؤلفة من ثمانية اشخاص والتي تحتاج إلى طنين من الحبوب في السنة . ولابد لهم من الاحتفاظ بزراعاتهم القديمة مما لايخلو من طرح مشاكل مزاحمة على مستوى الاعمال . وفي السنوات الأخيرة انعدمت الفيضانات في الغالب ، وقال الفلاحون للوزير إن المناطق المروية – حيثما توجد – هي وحدها التي حالت دون موتهم جوعاً في السنة الأخيرة ؛ ومن لم يكن لديهم مناطق كهذه اضطروا إلى الرحيل . ويلزمهم ، بالاعتماد على الزراعة المروية وحدها ، أن يزرع كل فرد منهم نصف هكتار كي يكون لديه مايكفيه من الغذاء ودخل نقدي جاهز . وفي هذه الآونة سيصبح العمل اليدوي شاقاً جداً وسيتوجب النظر في الزراعة المكدونة . ويتحدث بعضهم عن استعمال محركات صغيرة ، ولكن لاتلبث ان تظهر ، هنا أيضاً ، التبعية للجرار ، وهو منذ ذلك الحين خطر جداً .

والماء يرفع بالمحرك ، فاذا ماانعدم القطع الاجنبي فلا ضمانة في إمكان تزويدهم بالبنزين . فلابد من التوسع في رفع الماء بالجر الحيواني ، بواسطة الشادوف أو الدولاب الفارسي والناعورة . والماشية ليست في نقصان ، وهذا سيزيد في العمل المنتج وفي مستوى استخدام الشبان وبخاصة في الموسم الزراعي الكاسد .

وتدخلت منظمة اليونيسيف مقدرة أن مساعدتهم على الانتاج أفضل من توزيع الاغذية . إنها تأتي هنا بتصور لتنمية متكاملة تأخذ

على عاتقها الرجال والنساء والاولاد لا الأنتاج وحده ؛ فهي لذلك تدرس قضايا الصحة والتعليم والتشجير والماء النقي والنباتات الطبية والزراعات المتنوعة . . .

واذا ماقورنت هذه المناطق الصغيرة بمشاريع SAED الكبيرة كانت نجاحاً نسبياً ؛ والفلاح لايشك في ذلك . وقد قال الرئيس سنغور : « ان الفلاحين لايزالون هم الأذكى . وعندما يسألون عما يريدون لايترددون ، فهم يطلبون مناطق صغيرة . هؤلاء الناس كافحوا الجفاف في كل زمان : إنهم بحاجة إلى أن نساعدهم لا إلى أن نفكر عنهم » .

٥ — السدود الكبرى :

ولتأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي في الساحل في العام ٢٠٠٠ ، وهو الهدف الرسمي لنادي أصدقاء الساحل وللبلدان المتطورة التي تموله ، يريدون « السيطرة » على النهرين الكبيرين في افريقيا الغربية . فبالنسبة للسنغال ، من المقرر إنشاء سد مضاد للملوحة قرب مصب النهر في دياما يقول لناكلود مياسو (١) بحق إن هذا السد اذ يفصل المياه العذبة عن المياه المالحة ، سيقضي على الأجناس التي تتكاثر في المياه المتقلبة الملوحة ، كسمك القاروس المرقط والقريدس الوردي : بحيث تنقص الاسماك بمقدار بضعة آلاف من الأطنان . ومن جهة أخرى ، فان السعر الكبير المقرر إنشاؤه في ماناتاليه ، إذ ينظم منسوب النهر إلى حد أدني قدره ٣٠٠م٣ في الثانية ، لن يسمح بصعود المياه المالحة من جديد ، فيجعل هذه المنشأة الضارة غير ذات موضوع .

---

(١) Claude Meillassoux, Famines Greniers etCapitaux, Maspero, 1977.

هذا التنظيم سيحل محل زراعات مروية وشرهة إلى الطاقة في فترات شح المياه . ولم تؤخذ بالحسبان جميع النتائج البيئية ؛ ولم تؤخذ بالاعتبار عبرة سد أسوان، وهو باهظ الكلفة . وخطر انتشار البلهارسيا شديد . وأخيراً ليس من المؤكد الاعتماد كثيراً على الفلاحين الحقيقيين في مشروع كهذا ، والشبان يفضلون الهجرة . ويرى مياسو أن المراد أولاً إنتاج الطاقة الكهربائية لمعالجة البوكسيت وفلزات الحديد ؛ كما يراد جعل النهر صالحاً للملاحة لنقل المواد الأولية إلى البلدان التي تستعملها « وهي سياسة تقليدية لاستغلال ثروات العالم الثالث الطبيعية لصالح الدول الصناعية الكبرى » . ومن حق السنغال أن يطلب ، قبل مشاريع كهذه ، دراسات أعمق عن النتائج البيئية والاجتماعية ، وأن يتأكد من أن الذين يقدمون هذه الدراسات يريدون قبل كل شيء الدفاع عن مصالح البلاد .

بل لنقدّر أن الزراعات المروية قد نجحت ، بدون أضرار كبيرة وبمعدل كاف لمجاراة منحني السكان ، حيثما أخفقت مصلحة النيجر وسدود الساحل الصغير كلها . ونكون بذلك قد أنشأنا واحات مزدهرة توشك ان تحيط بها اشباه صحارى . فاذا اشتد فيها الائتكال الناتج عن الرياح فان كثبان الرمل المتحرك توشك أن تنتقل بحسب مشيئة الرياح وأن تغطي المزروعات والأقنية . فالمشكلة المطروحة هي اذن تنمية مجموع البلاد . ولبلوغ هذه الغاية يفضل بعضهم الطريق الرأسمالية ، ومشاريع الأعمال الزراعية الكبرى — التي فشلت في إيران . وقد انشيء هنا من قبل اثنان من هذه المشاريع : احدهما ينتج السكر في مزرعة واحدة كبيرة مرتبطة بالمعمل ؛ أما الثاني المتخصص في زراعة البقول فقد أخفق .

٦ — سكر ريشار — تول ومخاطر الاستيلاء على العمل الزراعي :

في حوالي عام ١٩٥٣ سوّيت ورويت ٥٥٠٠ هكتار من مزارع الرز في ريشار — تول الواقعة قبل دخول نهر السنغال إلى الدلتا تماماً ؛ ولما كان المشروع الخاص فيها قد فشل فانه لم تلبث أن زرعتها شركة للدولة كانت هي أيضاً في عجز شديد جداً : فقد هبط المردود ، والحراثة غير المتقنة خرّبت التسوية . عندئذ استأنفت العمل كله شركة سكر السنغال التي تزرع فيه قصب السكر ، إلا في الجزء الغربي الشديد الملوحة ؛ ولذلك فقد وسعت زراعة القصب بصعودها قليلاً مع مجرى النهر .

وبعد إزالة الملوحة تجاوز الانتاج في عام ١٩٨٠ مائة طن من القصب في الهكتار ، وهو مردود جيد جداً ولكن محتواه من السكر ضعيف جداً تبلغ نسبته ٨ إلى ٩ ٪ ، وربما كان مرد هذا الضعف إلى الإفراط في السقاية (لوجود الملح) التي تمتد حتى الحصاد . والإفراط في الماء باهظ الكلفة .

والمشروع مزدهر لأن السكر غالي الثمن ، أغلى بكثير منه في اوربا . ولم يعط قصب السكر في عام ١٩٨٠ سوى ٤٠٠٠٠ طن من السكر ، أي نحو نصف الاستهلاك الوطني . والباقي يستورد ، كالسكر الأحمر ، من البرازيل وغيرها ، وينقل بنفقات كبيرة كي يبيض ، من داكار إلى ريشار — تول — في طريق طولها ٣٧٠ كم — ثم يعاد إلى داكار : ولايباع السكر الأحمر . ولكن عملية التبييض والتكرير هذه غير المجدية تفسح المجال لمضاربات على الأسعار ولأرباح وفيرة .

وينتج قصب السكر وفرة من الاوراق الجافة التي قد تجلب الدبال الشديد النفع في تحسين البنية الصعبة لهذه الأراضي الغضارية المالحة .

والاوراق الخضراء ذات الساق العالية لها قيمة في الكلأ تعادل ثلاثة أو اربعة أطنان من الشعير في الهكتار . يضاف إليها ثفل قصب السكر الذي يمكن أن يقدم ، اذا خلط بقشر فستق العبيد وبالتبن والرز ، الخ ، أغذية ثفلية عالية القيمة . والحال أن الرعاة يبحثون الآن في كل مكان عن أغذية للماشية يستطيعون دفع أثمانها عندما يبيعون اللتر من الحليب في سان لويس بمائتي فرنك .

ولما كان السكر غالي الثمن فان كل هذه الثروة تذهب هباء . إنهم يحرقون القصب قبل أن يقطعوه ، مما يسهل حصاده وبالتالي يخفض الاستخدام الذي قد يكون مع ذلك منتجاً جداً في هذا البلد الذي ترهقه البطالة ، وعلى مقربة من بوبو — ديولاسو في فولتا العليا مؤسسة للسكر ذات اقتصاد مختلط لاتحرق القصب وقد لاحظت تحسناً واضحاً في تربة أراضيها . أما الثفل فانهم هنا لايحاولون بيعه محلياً ولاحتى تصديره: بل يلقونه في فصل الجفاف على الطرق الترابية لتخفيف الغبار فيها ! هذا التبذير يمارس في امكنة أخرى ، وهذا ليس ذريعة ، وقد يكون في تخفيض ثمن السكر قليلاً تشجيع على الإقلاع من هذا التبذير .

وتفكر بعض الشركات الفرنسية للمعونة الفنية في استغلال مياه النهر ، على أثر بناء السدود الكبرى ، في قطاعين متمايزين تماماً . ففي الاراضي العالية قليلاً والمنظمة في مناطق صغيرة مروية يمكن للطبقة الفلاحية أن تنتج غذاءها وتوفر لنفسها فائضاً ودخلاً متواضعاً . وهكذا فانها تحث على ألا تمارس في احواض زراعاتها التقليدية اثناء شح المياه . وعندئذ يمكن تخصيص هذه الاحواض للمشاريع الكبرى ، للأعمال الزراعية من طراز ريشار — تول . وهذه الشركات يمكنها ان تزرع في أحواض كبيرة الفين أو ثلاثة آلاف هكتار مثلاً بالبندورة الصناعية ،

وتكون عندئذ محظوظة جداً في أن يكون تحت تصرفها ، في المناطق الصغيرة من المحيط ، يد عاملة فصلية للحصاد لايكون عليها أن تتعهدها طوال السنة .

ولنذكر هنا مصير فلاحي الري في خوزستان الايرانية الذين طردتهم حكومة الشاه من شبكات الري الصغيرة العائدة لهم والتي كانوا يزرعونها منذ قرون ، لصالح الشركات الكبرى التي كانت تعطي وزير الزراعة أو الأسرة المالكة مجاناً قسطاً كبيراً من اسهمها . ولما طردوا من اراضيهم لم يجد سوى عشرهم عملاً في المزارع الكبرى التي اقيمت في مكانهم ، مع أنها في الغالب ذات زراعة سيئة ؛ أما الباقون فقد تواجدوا بوجه خاص في الاحياء الفقيرة في جنوبي طهران ، بلا عمل أو يكادون . ولما لم يكن لهم مايخسرونه فانهم لم يخشوا مجابهة جيش الشاه وأسهموا في إسقاطه .

٧ — إفلاس BUD ، عملاقة زراعة البقول :

يبين لنا كلود ريبول الذي يتتبع الطبقة الفلاحية السنغالية منذ سنوات طويلة كيف أن شركة BUD-Sénégal ، وهي فرع من شركة BUD-Hollande المتعددة الجنسيات ، زرعت في عام ١٩٧٢ ، ٤٢٥ هكتاراً بالبقول في منطقة الرأس الأخضر قرب داكار. وقد حصلت على قروض من البنك الدولي ومن الصندوق الاوربي ، وعلى معونة مالية من السنغال (٤٨ ٪ من رأس المال) من أجل اعمال الاستصلاح والطرق ، وعلى أرض غنية مجانية ومياه رخيصة الثمن جداً . وكانت تزرع الخضار الشتوية عندما تباع غالياً في اوربا ، ولاسيما الفاصولياء الخضراء التي ترسل بالطائرات . وكانت تروي الارض قطرة فقطرة وتمارس اعمال التربة بالمحركات : وسائل حديثة جداً ومع ذلك

كان لديها ٣٠٠٠ عامل دائم ، من أجل الحصاد بوجه خاص . وكان يخشى بحق أن تدمر زراعة بقول Niayes الصغيرة وتحرمها من الماء ، وكان عليها في الأصل أن تحتضنها – وهذا مالم تفعله .

ومع ذلك فان المشروع أفلس في ٢٠ ايلول ١٩٧٩ لاسباب عدة . فالطائرات لم تكن جاهزة دوماً للشحن اللازم من اجل نقل الخضار السريعة التلف جداً . وبالاضافة إلى بعض صعوبات التسويق يقول لنا ريبول كان هناك تبديد للأموال – فقد بنى المدير لنفسه منزلاً جميلاً جداً – و « نقص سيطرة على البيئة الزراعية . ولايمكن أن تقام بنجاح مستغلات زراعية على طريقة المفتاح باليد ، كما يجري بالنسبة للمصانع . . . وحتى لونجحت هذه الشركة فان وسائلها المتطورة ماكان يمكن تعميمها على زارعي البقول الصغار الذين كانت ستنافسهم منافسة قاسية »(وهذا درس تجب مراعاته في استغلال وادي السنغال) ؛ فقد كان بعضهم يرون أن يعهد بكل شيء فيه إلى الأعمال الزراعية فيحولون قسماً صغيراً من الفلاحين إلى بروليتاريين ، كالستة آلاف عامل في ريشار – تول ، ويتركون جميع الآخرين بدون عمل في فترة تقبل فيها داكار وأوربا بصعوبة متزايدة ، وقد اصابتهما البطالة ، المهاجرين الذين يرسلون إلى القرية الجزء الأكبر من اجورهم راضين من اجل ذلك بظروف عيش شاقة جداً . ولكن لابد لنا من أن نعود إلى حوض فستق العبيد ، قلب السنغال ، الذي يصطدم بعقبات أخرى كثيرة اقتصادية واجتماعية .

٨ — بعض الأسر الكبيرة لاتزال مسيطرة بفضل تعاونيات فستق العبيد : فلاحون سيئو التغذية ومدينون :

يبين لنا Paul Pélissier (١) التنوع الكبير في الشركات الفلاحية السنغالية . ومع ذلك — وفيما عدا Diolas Casamance ، وهي ديمقراطية — فقد كان بينها تسلسل قوي نوعاً ما ، على مايبينه Abdoulaye Diop بصدد الحديث عن Toucouleurs ؛ ففي القمة الارستقراطية الدينية ، والعائلات ذات النفوذ ، تمارس سلطتها على مناطق واسعة — ثم الرجال الاحرار ، والطبقات الشعبية ، والأسرى . . . والمرابطون المريدون الذي يشغلون مجاناً تلاميذهم الطلبة يقيمون بعدئذ مرتبة أخرى يدعمها الشعور الديني . واقتصاد الرقيق يزيد في المنتجات المستوردة التي كثيراً ماتباع ديناً بانتظار موسم فستق العبيد ، فلا تلبث أن ترى المراباة تنشأ والفلاحين يستدينون .

ومع توسع فستق العبيد الذي تلا الصمغ تكاثر في القرن التاسع عشر تجار سان لويس الذين يمارسون أيضاً تجارة الرقيق في المراسي على طول النهر . ولكن فروع المؤسسات الاستعمارية في بوردو ومرسيليالم تلبث ان زاحمتهم مزاحمة عنيفة ؛ ثم جاءت موجة «البيض الصغار» واللبنانيين الذين حلوا محلهم . وهكذا تعرقل نمو الرأسمالية المحلية المستقلة التي ربما كانت تستطيع تسهيل شيء من النمو الداخلي المنشأ ، الصناعي والزراعي ، في البلاد .

وعند نيل الاستقلال حاول السنغال أن يقضي بالتنوع على استغلال تجار الرقيق لفلاحيه ؛ فرأى أن يتوصل إلى ذلك ، مثلما يحدث في كل

(١) فلاحو السنغال . Saint-Yriex . ١٩٦٦ .

مكان من افريقيا الاستوائية ، بتنمية التعاونيات ،وهي هنا أيضاً منقولة تماماً عن النموذج الغربي ، حتّى بدون مراعاة اشكال التعاون المحلية الراسخة في البلاد رسوخ حصيرة الجذور .. غير أن الفلاحين توقفوا عند الاستقلال عن حمل ماالديهم من فستق العبيد إلى التجار اللبنانيين — السوريين الذين كانوا مدينين لهم بديون باهظة . ولم يسددوا لهم مايقرب من اربعة مليارات كانوا مدينيين لهم بها ؛ واستطاعوا تحرير انفسهم لأن التعاونيات كانت تعطيهم ايضاً قروضاً لشراء الأغذية لما بين الموسمين ، وهو الدور الذي كان يقوم به التجار حتّى ذلك الحين . ولكن التعاونيات استطاعت « اقتطاع » هذا المقدار على الأقل من الفلاحين « المسيطر عليهم » . واجهزة الدولة المختلفة التي تتعاقب لتسويق فستق العبيد وحده صارت فيما بعد كلها سيئة الادارة ، لأن عدم الفعالية كان في الغالب أخطر بعد من الرشوة والاختلاسات ؛ وعلى هذا فقد اعتمدت على التعاونيات ، وهذه بدورها كثيراً ماتعتمد على تاجر القرية الذي يملك محلات ويعرف كيف يضع الحسابات .

وبذلك فقد اصبح تاجر القرية ، في معظم الاحيان ، رئيساً لهذه التعاونية ؛ فهو الذي يختار لها في الغالب الوزان الذي دوره الاساسي أن يزن مايورّد إليها من فستق العبيد . وهذا الوارد يسدد أولاً ديون التعاونية التي اعطت الفلاحين بذوراً واسمدة ولوازم ديناً . وهذه الديون عبء ثقيل (ولاسيما دين البذور التي يمكن للفلاح أن ينتجها) عندما يكون الموسم ضعيفاً أو حتّى متوسطاً . والعائلات الكبرى ، هنا ، لاتستغل الفلاحين — « فلاحيها » — كما في اميركا الجنوبية ،بالاجر الزهيد جداً أو بالريع العقاري الباهظ جداً . إنها تفعل ذلك بشكل أيسر ، بارتباك أقل ، بأن تقتطع في مرحلة التسويق جزءاً من الفوائض

الفلاحية . والرئيس لايسلم دوماً إيصالات للفلاحين الذين يدفعون رسم دخولهم (١٠٠ فرنك) . وعندما يتغيب، فبدلاً من أن يفوض نائب الرئيس بصلاحياته ، يعهد بها إلى « وزّانه » ، الرجل المخلص له — ابن اخ ، أو تلميذ أو زبون — وشريكه . وهكذا فان الثنائي رئيس — وزان يستغل الفلاحين استغلالاً يتضخم ويجد مقوياً له في منظمة ONCAD ، آخر جهاز للدولة يرئس التعاونيات ببيروقراطيته المتزايدة العدد وغير الفعالة في أغلب الاحيان والفاسدة أحياناً . ويحال موظفوها أحياناً إلى القضاء — عندما لايمكن تلافي ذلك — ولكنهم غالباً مايبرؤون أمام القضاء « لعدم كفاية الأدلة » أو لانتمائهم إلى أسرة ذات نفوذ . وهذه الأسر تتواجد في جميع المناصب الهامة في الادارة ، وفي مناصب النواب المحليين أو الوطنيين ، والحزب ، إن لم نقل والحكومة .

وقال لنا الوزير جبريل سين : « وهكذا ، فان نظامنا الاقتصادي يسير سيراً سيئاً ، ذلك أنه اذا كان يعلن أنه اشتراكي فان التسايف لاتزال تؤمنه المصارف ، وبالتالي الاقتصاد الرأسمالي . أما بشأن التعاونيات فاننا لم نتنبه انتباهاً كافياً إلى دور الوجهاء الذين يسحقون الفلاحين ويحتجزون جميع أجهزة السلطة والاقتصاد : من تجار ، وناقلين ، ومرابطين ، وزعماء سياسيين » . وكثيرون منهم قساة جداً ، واذا كانت ONCAD تقرض البذور بفائدة ٢٥٪ (والواقع أن البذار يكلف أغلى لأنه معالج) فانهم يقرضون مجدداً بفائدة ١٠٠ ٪ في الغالب ولبضعة اشهر فقط . إن ٨٠ ٪ من الديون المستحقة للتعاونيات هي في ايدي عدد من الشبان ذوي النفوذ الذين لايتكرمون في كثير من الاحيان بتسديدها.

والحقيقة أن الوزير يحاول إعادة بناء الفروع القروية للتعاونيات ، حيث الناس يعرف بعضهم بعضاً، للتخفيف من هذه المفاسد . ولكننا رأينا أن هؤلاء الوجهاء متواجدون في جميع مستويات السلطة . والواقع أن التعاونيات لاتزال في نظر الفلاحين قضية تخص الدولة . وإن ديونهم لفي ازدياد . ويزداد سوء التغذية في الاشهر التي تسبق الحصاد ، وفي فترات مابين موسمين تتزايد صعوبة وطولاً (من ايار إلى كانون الأول) .

وقد تقرر منح ١٠ ٪ من رقم اعمال التعاونية كقروض معيشة لفترات مابين الموسمين هذه ، ولكن هذا المبلغ أبعد من أن يكفي لسد الحاجات . زد على ذلك ان العادات الغذائية السائدة في المدن (رز وخبز قمح) تنتشر في الارياف . وفي عام ١٩٨٠ كان في كاؤولاك ٠٠٠ ٥٠ طن من الذرة البيضاء المخزونة ، ولكن احداً لم يكن يطلبها ؛ ولكنهم استوردوا ٠٠٠ ٢٤٠ طن من الرز و ٠٠٠ ١٠٠ طن من القمح في سنة تدعى عادية . وسيستورد ٠٠٠ ١٢٠ طن من الحبوب زيادة في عام ١٩٨٠ لأن الأمطار كانت قليلة في موسم خريف ١٩٧٩ . فاذا استهلك كل فرد من الستة ملايين نسمة ١٣٠ كغ من الحبوب في السنة وصلت الكمية إلى حد اقصى قدرة ٠٠٠ ٩٠٠ طن ، وعلى ذلك فان جزءاً كبيراً جداً من حاجات البلاد إلى الحبوب يغطى بالاستيراد ؛ وهذه النسبة ، وهي مقياس للتبعية ، في ازدياد مستمر . ويحاولون صواباً إدخال ٢٠ ٪ من الذرة البيضاء في خبز Pamiblé ؛ ولكن بعض سكان المدن الذين افسدتهم العادات المنحدرة من عهد الاستعمار يرفضون هذا الخبز مع أنه أفضل من خبز القمح الصافي . وتستهلك مدينة داكار ١٠٠ كغ من الرز و ٢٩ كغ من القمح لكل

نسمة في السنة ، ولكنها تستهلك ١١ كغ من الذرة البيضاء التي هي وحدها تنتج على نطاق واسع في البلاد : فداكار لم تعد إفريقية .

واذا ماأراد الفلاح ان ينتج بعض الفائض من الذرة البيضاء أو الذرة الصفراء فانه يخشى كثيراً ألا يجد مجالاً لبيعها اذا كان الموسم حسناً . ولاتزال كل آلية التسليف والتسويق حتى اليوم تتصرف بها على وجه الأولوية الزراعة الوحيدة المصدّرة : أي فستق العبيد ، مع أن هذه الزراعة زراعة فقيرة تنهك التربة وغير مجزية للمنتج وقد بنوا عليها تهوراً مجتمع استهلاك حضري باهظ الثمن جداً . لقد كانت لوزاكا تعيش على أي حال على النحاس ، في حين تريد داكار ان تعيش على فستق العبيد .

ولما كانت هذه الزراعة لم تعد تكفي منذ بضع سنوات فان داكار تعيش بعد اليوم على المعونة الاجنبية أولاً . والثقة في معرفة ان هنالك دوماً معونةً ماستصل — اذ إن السنغال مرعي الجانب جداً لدى اقوياء العالم رعاية يتساءل الناس عن اسبابها — تمنع « خيار القوم » من ان يشعروا حقاً بأنهم مخنوقون ، على ماأشرنا اليه في تانزانيا . والفلاحون الفقراء وسكان الاكواخ بوجه خاص في السنغال هم « المخنوقون » حقاً ؛ ومع ذلك فان الوضع ليس افضل منه في بلاد أخرى .

وللسنغال أخيراً سياسة في الحبوب ، وقد اشترت ONCAD في شتاء ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، ١٠٨ آلاف طن من الذرة البيضاء والصفراء لم تستطع تصريفها . فالمدن ، وهي وحدها زبائن كبار ، لاتريد سوى الرز والحنطة ، وبخاصة منذ وصول « المعونة » الغذائية الضخمة .

ويتوجب أستيفاء اسعار اغلى بكثير للحبوب المستوردة من أجل « حماية » زراعة الحبوب الوطنية ، مثلما يجري في الصناعة — اذا كان الهدف هو الاكتفاء الذاتي فعلاً .

٩ — السنغال يُرخص تراثه : الحديد ، الفوسفات ، الأسماك ، الهواء النقي

قال لنا الرئيس سنغور إن ٥٠٠٠٠٠ هكتار ستروى في عام ٢٠٢٥ . وإن شاء الله وشاءت الاجهزة التي ستقوم بالتمويل فان هذا الأمر سيتم : ولكن بأي شروط ؟ وبانتظار ذلك تنقص الموارد . وعندئذ فان السنغال « يُرخص » ثرواته الطبيعية ، كالبلدان الأخرى في افريقيا الاستوائية ، بدون أن يعرف أنه بذلك يعرض للخطر مستقبله وحتى مستقبل اطفاله الذين سيولدون . إن فوسفات Taïba يصدّر بوفرة ، كفوسفات Lomé في توغو ، إلى البلدان الغنية ، في حين ان تربة السنغال وتربة توغو ضعيفتان جداً في الفوسفات ، العنصر الرئيسي للخصوبة . وفي القرن القادم سيكون لدى المغرب وحده كميات ضخمة من الفوسفات للتصدير ، وفي تلك الآونة سيكون قادراً على فرض أسعاره (١) .

وعلى حدود غينيا ومالي رأى علماء المعادن الاوروبيون أن منجم فلزات الحديد في Falémé « مثير للاهتمام » : ٣٦٠ مليون طن من الحديد المؤكسد بنسبة ٦٢ ٪ من الحديد ستكون أقل كلفة من استغلال

(١) ليت الحال كذلك حالياً . فالعشرون مليون طن فوسفات لعام ١٩٧٩ (الذي هبط سعره كثيراً بعد محاولة فاشلة لرفعه إلى ثلاثة أمثاله) لم تسمح إلا بدفع نصف الفاتورة البترولية للمملكة الشريفية .

منجم اللورين الصغير . وسيلزم فيه ٧٢٠ كم من الخطوط الحديدة القادرة على حمل العربات الكبيرة ، ومرفأ معدني على الساحل الصغير جنوبي داكار ، مما سيتيح تصدير ١٢ مليون طن من الفلزات في مدة عشرين سنة على الأقل : وبأي ثمن ؟ وبعدئذ يمكن استغلال احتياطي أكبر بعد من الحديد المغناطيسي .

وتحدّ السنغال سواحل كثيرة الاسماك جداً ، وهو ينمّي مصايد اسماكه أفضل مما يطور زراعته . غير أن القسم الأكبر من الغنائم تقوم به اساطيل اجنبية ، سوفياتية بوجه خاص قليلة الحرص على مراعاة المستقبل وعلى حماية الاسماك الصغيرة جداً . وهذه الأسماك تصدّر بوجه خاص في حين أولاد الفلاحين واولاد مدن الأكواخ تنقصهم البروتينات كثيراً .

ان الولايات المتحدة تبدد كميات متزايدة باستمرار من المنتجات البترولية ، بل إن التلوث يصبح فيها ، في بعض قطاعات ساحلها الشرقي ، صعب الاحتمال . فلا بأس ، وحسبها أن تصدّر هذا التلوث . عندئذ يرخص السنغال ثروته الأخيرة ، أي جوه وهواءه النقي ، ويقبل باقامة مصفاة للبترول ، ومنتجاتها من التكرير (المقدرة بخمسة ملايين طن في السنة) ستغذي تبديد الاميركيين الوقح . ومياه السنغال الساحلية هي الآن ملوثة كثيراً بالمنتجات البترولية وبالغازات المنطلقة من البواخر في البحر ، وهذا مايعرض للخطر امكانياتها المستقبلية في تربية المائيات الساحلية . وما نقوله هنا بشأن السنغال صحيح بالنسبة لجميع الموارد النادرة وغير المتجددة في افريقيا ، من بوكسيت غينيا إلى أورانيوم الغابون والنيجر ، وإلى نحاس وكوبالت زامبيا وزائير ، بدون ان

ننسى بترول ليبيا ونيجيريا بوغابون ، والثروات الطائلة المطموع فيها جداً في افريقيا الجنوبية ، التي تتحكم بالمستقبل السياسي لهذه القارة البائسة ، المعرضة اليوم للخطر من جميع الوجوه .

١٠ – التورط في التبعية الاستعمارية – الجديدة : هل يمكن تلافيه ؟

ان بعض الوزراء ، ممن أقاموا لأنفسهم علاقات ، يتوصلون إلى المصارف على وجه أفضل ويثرون . فاذا أفرطوا صرفهم الرئيس سنغور ، وعندئذ تجدهم من جديد ، كما في زامبيا ، في ميدان الأعمال حيث الشركات المتعددة الجنسيات تقيم وزناً لعلاقاتهم : فاذا بهم أحياناً رؤساء ومديرون عامون ، واذا بالقصور الفخمة تتراصف على الطرق الساحلية . واذا كانت تنزانيا قد خفضت استهلاكها للمحروقات بمقدار ٥٠٠٠٠ طن فان السنغال ، وسكانها أقل من ثلث سكان تانزانيا ، تستهلك منها ٢٠ ٪ زيادة . وهذا الاستهلاك في ازدياد مستمر ، وكذلك مرأب السيارات الخاصة الذي يزداد أيضاً بمقدار ٧ ٪ في السنة في حين كان من الحكمة وقف استيراد السيارات . ولكن عندما تثقل فاتورة البترول يتلقى السنغال دوماً مزيداً من المعونة الخارجية ، وهذا مايعفي رجال الصفوة من التفكير جدياً في انتهاج سياسة تقشف .

هذه « المعونة » ، على ماينته يصدد بلد أفقر بكثير بعد ، هو فولتا العليا ، لاتقود هذه البلدان إطلاقاً إلى الاستقلال – الاستقلال الذي يتطلب على الأقل شيئاً من الاكتفاء الذاتي ؛ وهي إذ تساعد المدن ، وبالتالي تشجع الهجرة الريفية ورفاهية الأقليات المتميزة ، تدفع هذه البلدان إلى منحدر من التبعية المتزايدة ؛ وفي هذه الحال تؤدي المعونة إلى زيادة الحاجة إلى معونة خارجية . وإلى ثقل فاتورة البترول المتزايدة

تضاف من الآن فصاعداً كلفة الحبوب المستوردة التي توشك أسعارها أن تتصاعد ، هي أيضاً . ولن يلبث الذين يملكون السلاح الغذائي أن يصبحوا أسياد افريقيا اذا هي رفضت بذل الجهود اللازمة من أجل اكتفاء غذائي ذاتي يتحسن كل سنة .

ان استدانة الفلاح السنغالي تبلغ الآن قيمة محصولين كمحصول ١٩٧٩ ؛ وخطورة فترات الجدب الريفية وطول مدتها بين موسمين هما في ازدياد مستمر ، وتدفعان إلى هجرة ريفية متسارعة . وفي السنغال منذ عام ١٩٨٠ ، ٣٦ ٪ من السكان في المدن ، وبدون أن يكون فيها نحاس . وعدد المستخدمين الصناعيين ، ومجموعهم ٢٦٠٠٠ ، هو نفسه العدد الذي كان في عام ١٩٧٠ . والقطاع غير المنظم ، قطاع الحرفيين ومساعديهم ، هو وحده يزداد عدداً ولكن لايزداد أسواقاً . ولايساعدونه في شيء ، ومع ذلك فهو اقل القطاعات كلفة . ويدمرون مدن الأكواخ القريبة جداً من مركز داكار كي يبنوا في مكانها مساكن لموظفين ولطبقات متوسطة أخرى ليسوا ذوي إنتاج مباشر . ويضطر الفقراء ، وقد أبعدوا على هذا النحو عن مراكز الفعاليات إلى قضاء وقت اطول وإنفاق أموال أكثر في التنقلات . . .

في هذا الجو كله الذي يزداد ضيقاً على الفقراء تغوص البلاد وتنهار ، رجالاً وتربة . وجميع الحسابات في المصارف ــ حسابات الأفراد ، والمحلات التجارية ، والشركات الخاصة أو شبه الحكومية ــ وأخيراً شركات الحكومة ، كلها في حالة عجز . ولايرتسم في الأفق أي ادخار خاص ، ولا أية تنمية حقيقية من النوع الرأسمالي أو الاشتراكي . والانتاج بالنسبة للفرد الواحد في هبوط مستمر ، كما أن الدخل الفردي الذي يشير إليه البنك الدولي قد تراجع بمقدار ٤٠ دولاراً بين عامي

١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وهذا الدخل المتوسط لايسمح بمشاهدة الهوة في وجوه التفاوت التي تزداد عمقاً كل يوم . وقائمة حساب البترول – الذي يشتد فيه التبذير – تبتلع في عام ١٩٨٠ ثلث موازنتي التشغيل والتجهيز . وعلى هذا فان السنغال ، في مديونيته الخارجية المتزايدة باستمرار يجد نفسه ، كمعظم بلدان افريقيا الاستوائية ، مهدداً بالإفلاس .

وكما هي الحال بالنسبة لزائير حيث الإمكانيات كبيرة ولكن التجاوزات والفساد أكبر وأوضح ، ليست لأحد مصلحة في اعلان هذا الافلاس ، فغاية المعونة بعد الآن إذن هي تلافي إثبات هذه الحالة التي قد تكون لها انعكاسات ضخمة على الاقتصاد العالمي والنظام الرأسمالي بأسره ، هذا النظام الذي قلما يهتم بـ « تنمية » البلاد لما فيه المصلحة العامة ، مصلحة جميع سكانها .

فحتامَ يمكن أن يستمر هذا كله ؟ إن على الفلاح أن يتحمل عبء بيروقراطية تتزايد وطأة وتستغله أكثر بكثير مما تساعده ، وهو يتحمل نفقات المشاريع الكبرى التي تبدو أكثر فائدة للصفوة من الناس . وكم من مليارات الفرنكات نقلت إلى سويسرا على أثر حملة فستق العبيد (١٩٧٩ – ١٩٨٠) التي كانت مع ذلك ضعيفة ؟.واذا كانت طبقات الصفوة لها ، هي نفسها ، مصلحة في الاستمرار في هذه الاندفاعة ، وغير مستعدة لقبول إفلاس يدر عليها ويغنيها ، فان الفلاح يوشك أن يتعب ، وأن ينطوي على ذاته ليضمن معيشته بدلاً من أن يبني قصور داكار ، بل يوشك أن يثور ، ولمَ لا ؟ وحتى متى يظل خاضعاً للسخرة والاستغلال ؟ وهل نحن في عام ١٧٨٠.؟

ولشدة الرغبة في « التنمية » – تنمية من ؟ وماذا ؟ وكيف ؟ لاأهمية لذلك – انتهى الأمر إلى إغفال المعنيين الرئيسيين ، أي السكان

العاديين ، وإلى تجاهل كون السنغال بلداً زراعياً قبل كل شيء .
إنه واقع مبتذل جداً فيه كثير من التصنع والتجريد والفلسفة التي تشجعها أذواق باريسية ومدرسة على الطريقة الفرنسية والتي افضت إلى فصل طبقات الصفوة أو المثقفين على الأقل . وقد يستوجب الأمر الرجوع إلى نقطة البداية ، والبحث عن « طريق القرى » حسبما كتبه غي بياونكل . والرئيس سنغور يسلم بذلك ، في أواخر دربه الطويل ، فيقول : « إن مشكلتنا الحقيقية هي في المناطق الريفية » .

ولكن كيف يكون تحرير الفلاحين من عبء البيروقراطية وقبضتها؟ ففي سبيل تخليصهم من وصاية الوجهاء والموظفين انشئت في عام ١٩٧٢ الوحدات الريفية ، اي مجموعات القرى ، ومن المؤسف أن هؤلاء الوجهاء انفسهم استولوا عليها في الحال . ولهذه الوحدات فعاليات نافعة كالآبار مثلاً ؛ ولكن هذا لايكفي لقلب سياسة اقتصادية — أو غياب سياسي — تقود إلى طريق مسدود . وسيتوجب على الفلاح السنغالي أن يكون قادراً على أن ينتج أولاً غذاءه الخاص به ، وبعض الفائض الذي يزيد من قوته الشرائية ، فيخلق بذلك سوقاً للصناعة الناشئة .

واذا سلمنا بتحرير الفلاحين فماذا تفعل بجميع هؤلاء البيروقراطيين ؟ والحال أن السنغال وسّع التعليم منذ زمن طويل (٣٠ ٪ من الموازنة) ؛ وهذه الكثرة من الكوادر الريفية التي لاتحوي في معظم الأحيان شيئاً يذكر ، في هذه الغابة من المؤسسات المتشابكة ، ماذا سيكون مصيرها ؟ إن كلية الآداب الجديدة التي بنيت بنفقات طائلة عند مخرج مدينة سان لويس ليست هي التي ستحل المشكلة . إننا سنجعل الفلاحين سادة مصيرهم ، فليكن ، ولكن من ذا الذي سيساعدهم ؟ ربما كانت هنالك فئة من الطبقة المثقفة أكثر استنارة تدرك أن البلاد غارقة في التبعية

ولايمكن ان تقبل مثل هذا الإفلاس . ولها اهتمامات أخرى غير الحساب (في الخارج) ويمكنها أن تقوم بدور حاسم ، ولايسعها إلاأن تؤور على البؤس المتعاظم في الأرياف وفي مدن الأكواخ ، فهي ستصمم آخر الأمر على تغيير الموقف وعلى تغيير الجو . فهل تترك البرجوازية للسنغال إمكانية العب بآخر الأوراق المتبقية له ؟ إنها قضية حياة أو موت بالنسبة للفقراء وللتربة وللفلاحين وللمناخ في السنغال الذي يوشك أن تبتلعه الصحراء .

١٢ ـ الامتيازات والتبذير تجوّع الساحل وتحيله إلى صحراء :

إن داخل افريقيا الغربية ، وبخاصة شريطه الساحلي الشمالي ، باستثناء المنطقة الساحلية ، من كازامانس (التي يمكن ان تكون أكثر تطوراً) حتى الكاميرون ، معرّض للخطر على نطاق واسع . ويشير جاك بونيكور في مقاله « مناظر طبيعية ممزقة ، وبيئة مهددة في دلتا السنغال وواديه » إلى جسامة مأساة منظر الطبيعة التي كانت شديدةالاخضرار وتتصحر الآن ، ومأساة أناس كانوا يعرفون كيف يستعملون أرضهم ، ويستطيعون التنبؤ بمواسم الجفاف ولم يبق لهم مورد سوى الهجرة . ويبين لنا إمكانيات التنظيم المدروسة ادناه ؛ ولكن السلطات الحالية لاتسلك البتة طريق العودة الضرورية إلى الصواب . وبالفعل أنشأت البلدان المعنية اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في الساحل CILSS من أجل تنسيق المكافحة ضد الصحراء . وأنشيء في باماكو معهد الساحل ، حيث يوشك الاهتمام بمكانة الباحثين الدولية ، والمطالبة بـ ٢٠٠ مكتب مكيفة الهواء بدلاً من الذهاب إلى الأرض باللاندروفر ، وتقليد منظمة ORSTOM والتشبه بمنظمة (فاو)، تقول حيث يوشك هذاكله أن يتقدم على الأبحاث في الأرض ، التي تجرى مع الفلاحين : وهذا ماكان

يمكن ان يدل على أصالة هذا المعهد وعلى طابعه الافريقي ، هذا المعهد الذي يحقق « اجتذاب أدمغة » المعاهد القومية التي كان عليه بالعكس أن يساهم في تقويتها .

وقد أنشأت منظمة البلدان المتطورة في اوربا الغربية ، واميركا الشمالية ، واليابان ، واستراليا OCDE ، وبعض الشخصيات ذات الدوافع الجديرة بالاحترام ، أنشأت نادي الساحل لإقامة ارتباط مع لجنة CILSS ، على أمل أن يتحقق في الساحل مثيل لمشروع مارشال ١٩٤٨ لإنعاش اوربا . ولكن هذه البلدان الغنية لاترغب إطلاقاً في أن تعرض للخطر امتيازاتها وتبذيراتها ولاامتيازات وتبذيرات حلفائها من الأقليات الريفية ذات الامتيازات الحاكمة في هذه البلدان ؛ وبين كل هؤلاء ترابط وثيق (١) .

في هذه الحالة يوشك الساحل أن يتصحر بسرعة أكبر فأكبر . فهل سيمضي فلاحوه والحالة هذه ، وهم نصف جياع ، السنوات العجاف في انتظار معونة غذائية خارجية يبقى قسم كبير منها في المدن ؟ معونة ستقودهم إلى المدن . غير أن هذا لايصح في الساحل وحده ، فهاهو ساحل أفريقيا الغني يجد نفسه مهدداً هو أيضاً .

ومع ذلك هل ينبغي السعي إلى إبقاء هذا القدر من الناس ومن المواشي في الزراعة وتربية المواشي في منطقة الساحل حيث جهود التكثيف أكثر كلفة دوماً وأقل إنتاجاً وأكثر عرضة للاحتمالات ؟ فقد تكون البيئة فيها أسهل حماية بالإقلال من فرط استغلال المراعي ، وبالتالي بالإقلال

---

(١) ولا تتطرق اجتماعات نادي الساحل ابداً إلى هذه المشاكل مع انها ذات اولوية، فذوو الامتيازات لا ينتقد بعضهم بعضاً ؛ ولاتوجه الدعوة إلى الفلاحين .

من الماشية ؛ وبمزيد من الأراضي المستريحة وبالتالي بالإقلال من الزراعات.
إن لدى السنغال إمكانيات كبيرة غير مستعملة ، في اراضي السنغال الجديدة وفي كازامانس بأجمعها . وبدلاً من الهجرة إلى اوربا – التي بدأت ترفضها – يمكن توسيع الهجرة بين البلدان الافريقية اذا أحسنت الدول المضيفة معاملة المهاجرين .

ويمكن أيضاً استغلال جنوب مالي وفولتا العليا والنيجر وتشاد بنفقات أقل وربح أكبر مما يستغل به شمال هذه البلدان نفسها . ثم هل الزراعة هي الفعالية الوحيدة المستطاعة في هذه المناطق نصف الجافة ؟ إن من الممكن أن تنمى فيها الصناعة الحرفية وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ويوم تصبح صناعة التعدين في غرب افريقيا قادرة على رفع قيمة فلزاتها يمكن النظر إلى مستقبل افريقيا الغربية الاقتصادي نظرة أقل هلعاً ، وبخاصة لأن في جنوب منطقة الساحل منطقة ساحلية ذات امكانيات أكبر بكثير اذا ماكان هناك اهتمام افضل بعدم تعريضها للخطر . وهذا مايقودنا بطبيعة الحال إلى ساحل العاج .

١٢ – « معجزة » ساحل العاج الزراعية ؟

إن البيئة الطبيعية الساحلية ، وبخاصة بيئة الغابة الرطبة (« الدائمة الخضرة » كما يقول الانكليز) الخصبة عامة وذات المناخ الملائم قد أتاحت أن تقوم فيها زراعات التصدير الغنية . فالقهوة ، والكاكاو ، والموز ، والأناناس تنمو في ساحل العاج منذ العهد الاستعماري ، وذلك « بالعمل الإجباري » لحساب المستوطنين الاوربيين . وبدأ هوفوييت بوانيي انطلاقته السياسية الناجحة لإلغاء هذا العمل الاجباري . ففي عهد الاستقلال يتابع رئيس الدولة هذا السياسة « الزراعية – التصديرية »

نفسها فيبني ثروة البلاد على هذه المزارع التي تنمو نمواً قوياً : فساحل العاج هو الآن أول منتج للكاكاو في العالم (٣١٠٠٠٠ طن) ، وهو المركز الذي تحتله منذ زمن طويل جارته ومنافسته غانا التي تتخلف في مجالات كثيرة ؛ وهو أول منتج للقهوة في افريقيا (٢٧٥٠٠٠ طن) وثالث منتج عالمي لهذه المادة . ويضاف إلى ذلك الموز (١٤٥٠٠٠ طن) ، وزيت النخيل (١١٨٠٠٠ طن) الذي ينتج بصورة خاصة في مزارع واسعة للدولة — في هذا البلد الذي يدعي الليبرالية ؛ ثم الكاوتشوك ، ولاننس استثمار الغابات الذي لاتعوض عنه إطلاقاً إعادة التحريج غير الكافية .

غير أن مارسيل مازويير يقول لنا « إن ازدياد المستوردات الغذائية الناتج عن التوسع العمراني ، وعدم كفاية الزراعات الغذائية والاقتصاد الفلاحي ، يحرمان البلاد من أرباح القطع النادر منذ أواخر اعوام الستينات . ومنذ ذلك الحين ينصرفون إلى المنتجات الغذائية المخصصة للاستعاضة عن المستوردات » .

وتنوي شركة SODERIZ (وهي شركة للدولة يحركها مهندس زراعي فرنسي) أن تجعل البلاد تنتج المائة ألف طن من الرز التي تستوردها في عام ١٩٧١ ، ولكن على طريقة زراعة الرز المروية الكثيفة ، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة (طاقة مائية ، ومكننة ، واسمدة ، ومبيدات) وتكنولوجيات متقدمة ، ويتطلب بالتالي ملاكاً أوربياً كثيفاً : وبوجه الإجمال قلما تستطيع هذه الصيغة تخفيض المستوردات ، حتى لو اتبع البرنامج المقرر .

ويقول لنا ج . ب . دوزون « إن اسلوباً لتنمية زراعة الرز محدداً سلفاً كان يعرض على فلاحي ساحل العاج ، من أجل إعادة بناء العالم

الريفي على اسس أحدث وأكثر عقلانية ، بحيث تبرز إنتاجية متزايدة لزراعة ساحل العاج » .

ومن أجل ذلك « تؤمم » شركة SODERIZ تربة المنخفضات المنظمة ، التي كانت حتى ذلك الحين ملكاً مشاعاً للقرى ؛ وتمنح الانتفاع بها إلى متطوعين تختارهم وتوجههم هي بقصد خلق نوع من الطبقة الفلاحية الاصطناعية . وسيتصرف الفلاحون على وجه آخر : فالعرق المحلي سيخص نفسه بالأراضي ، وسيحشد مأجورين أو مزارعين فيقيم من جديد بنية اجتماعية تقليدية . ولا شك في ان الرز سينطلق بسرعة ، ولكن عندما يرتفع ثمن شراء الكيلو غرام من الرز غير المقشور من ٣٠ إلى ٧٠ فرنكاً ، وبصورة خاصة على شكل زراعة رز مطرية ، لاوفقاً لخطط التكنوقراطيين (الباهظة الكلفة) .

وشركة SODERIZ التي تشتريه غالياً جداً (من جامعين يوسعون على أنفسهم) لاتستطيع تصريفه كله إلى تجار الجملة المتجمعين في قلعة غرفة التجارة ؛ ويفسد الرز غير المقشور ، وتغلق SODERIZ أبوابها ، وتستعيد التجارة حقوقها غير المألوفة .

هاهو ذا إذن فشل تام في « نقل تكنولوجيات متقدمة ، غير ملائمة دوماً ، ولاتتناول سوى قسم قليل جداً من الطبقة الفلاحية في ساحل العاج ولاتستطيع أن تؤمن للاقتصاد الفلاحي تنمية عميقة ذاتية الصيانة » (م . مازويير) . والازدهار النسبي للمزارع التقليدية المذكورة في البداية يتحقق بصورة أساسية على حساب الغنى العقاري الذي كدسه دبال الغابات طوال قرون ؛ ولكن هاهي الغابة الكثيفة في طريقها

إلى الزوال السريع . وفي معدل التخريب الحالي (١) الذي يبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ هكتار في السنة لن يبقى منها شيء تقريباً في عام ١٩٨٥ . والخطط الرسمية التنموية المبنية على استصلاح الغابات سرعان ماتؤدي إلى التخلي عن التربة التي تخرب بعد ثلاث أو اربع سنوات فقط من الزراعات الغذائية . والاستراحة الشجرية الطويلة المدة التي كانت تعيد الخصوبة (في ١٥ إلى ٢٠ سنة) تميل إلى الزوال .

هذا « النجاح » محرز أيضاً عن طريق فرط استغلال قوة عمل المهاجرين القادمين من فولتا العليا أو مالي ، Les Mossis ، الذين يتقاضون غالباً ثلث أو نصف الأجور الرسمية ، أو يُستغلون في المزارعة . والبلد الفقير أصلاً يؤمن كلفة تربية الماشية من قوة العمل ويأخذ على عاتقه المسنين . ولكن العمل لايغني سوى البلد المضيف . ويمكن ان نقول مثل ذلك في المهاجرين الأفارقة إلى فرنسا .

إن بعض الازدهار الذي يحرزه عدة آلاف من المزارعين يبرز على وجه أفضل الفقر النسبي لدى فلاحي السهوب في الوسط والشمال حيث الأسرة المتوسطة لاتنتج من الزراعات اليدوية سوى طن واحد من الحبوب في السنة ، وهذا لايقضي على سوء التغذية ولا على المجاعات قبل الحصاد ، وهي لاتزال كثيرة الوقوع حول كورهوغو ، ولايمكنه ان يزاحم حبوب الزراعات العالية المكننة « الاوروبية الاميركية » كما يقول سنغور . وعندئذ يستعملون الجرار الذي يباع في ساحل العاج أغلى مرتين منه في سهل البوس . وبالنسبة للقطع المنفصلة ،

(١) كان في البلاد ١٢ مليون هكتار من الغابات في عام ١٩٦٥، وبقي منها ٤,١ مليون في عام ١٩٨٠ . وينوون تحريج ١٠ ٠٠٠ هكتار مجدداً في السنة ، ولكنهم لا يغرسون سوى ٣٠٠٠ : أي ١٦٠ مرة أقل مما يدمرون .

وخدمة مابعد البيع - إن وجدت - فالفارق أكبر بعد . وتعترف شركة ساحل العاج لتطوير المنسوجات ، وهي التي تشجع زراعة القطن ، في تقريرها عن فعاليات ١٩٧٨ ، بأن المجموعات الزراعية المستصلحة آلياً لها مدة استعمال وسطية هي سبع سنوات - وبعدها تخرب التربة - ومردودها من القطن المحبوب ٨٠٠ كغ في الهكتار فقط . ويرتفع المردود إلى طن واحد في الزراعة المقرونة وإلى ١٣٠٠ كغ في الزراعة اليدوية . والمساحة التي تزرعها الأسرة أو الزراعة المقرونة تفوق (٢,٢ هكتار) مساحة الزراعة الآلية (٢ هكتار) : فالجرار ليس اذن سوى افلاس .

والإخفاق الاقتصادي الأشمل هو أيضاً إخفاق شركة SODESUCRE التي أنشأت مزارع لقصب السكر واسعة مروية مجهزة بمعامل للسكر حديثة جداً : ولكننا لاندري ما سيفعلون بها ، لأن من المؤكد ، اذا مااستغلت تنظيمات قطع الأرض المنفذة الآن أو الملحوظة ، أنه ستضيع فيها مبالغ من المال طائلة : فالسعر العالمي للسكر لم يستطع الحفاظ على كلفته العالية لعام ١٩٧٤ . وقد أنتج ٥٤٠٠٠ طن من السكر في عام ١٩٧٩ ، ولكن من المؤكد أنه لن يتم الوصول إلى الثلاثمائة ألف طن المقدرة لعام ١٩٨٣ . غير أن الخسائر لاتصيب جميع الناس ؛ فبناة المصانع الأوروبيون حققوا فيها على كل حال أرباحاً طائلة وخيالية(١). ويفكرون في وضع أكثرية المصانع تحت السيللوفان .ولكن هوفوويت بوايني يقول « إن اربعاً من هذه المجموعات الزراعية - الصناعية قد سعرت علينا بمبلغ ٣٤ مليار فرنك » .

(١) أشاعوا في عام ١٩٧٣ أن قحطاً طويل الأمد سيقع - وسترافقه بالتالي اسعار عالية للسكر . وهذا ماسهل بيع المصانع .

إن اكثرية الطبقة الفلاحية في سهوب الوسط والشمال من ساحل العاج ، وهي في الغالب مدمرة ، تميل إلى التصرف كإخوتها في الفقر Les Mossiz ؛ فهاهو الفلاح يهاجر إلى مزارع منطقة الغابات ، ولكن الحاجة إلى اليد العاملة وكذلك الاراضي الصالحة للاستصلاح تنقص فيها بسرعة . وعندئذ يذهب إلى المدينة المترامية الأطراف ، إلى العاصمة أبيجان التي تجمع (مرة أخرى) جماهير من العاطلين متزايدة باستمرار . والغريب الذي يترل في فندق إيفوار ويطوف القصور الهوليودية في أحياء كوكودي قد يعتقد – اذا كان غير حسن الاطلاع ، وتلك هي الحال في الغالب – بغنى هذه البلاد . وفي عام ١٩٦٨ هاجمني مذيع تلفزيون ساحل العاج كما يلي : « إنك يادومون تعيب علينا سياراتنا المرسيدس وقصورنا ذات المسابح ؛ أليس أفضل أن نثير الحسد من أن نستدر الشفقة ؟ » . ولما ذكّرته بؤس الذين ينامون في الشوارع ، جماعة تريشفيل وبلاتو ، لم يحرص على إطالة المحادثة .

ان غنى البورجوازية الجديدة في أبيجان (وهي برجوازية دولية وبرجوازية ليبرالية في آن واحد) يقوم على استغلال المزارعين (وهؤلاء انفسهم يستغلون خصوبة الغابات واليد العاملة المهاجرة) . ومن العادة أن الصندوق المسمى صندوق استقرار ودعم المنتجات الزراعية (١) الذي يحتكر التصدير لايدفع لزارعي القهوة والكاكاو سوى ربع المبالغ التي تقبض من البيع في الخارج : وأثناء ازدهار القهوة المفاجيء في اعوام ١٩٧٥ – ١٩٧٧ هبط الدفع احياناً إلى العشر .

إن معجزة ساحل العاج ، كالمعجزة البرازيلية ، تكشف بعد الآن

(١) ولعل من الأصوب ان يسمى صندوق استغلا ل المزارعين .

عن جميع حدودها . والحقيقة أن الاصلاح الزراعي كان اسرع تطوراً في هذا البلد منه في أي مكان من افريقيا الاستوائية . ولكن الرابحين هم ، مرة أخرى ، الأقليات الحاكمة ذات الامتيازات في المدن ، من افريقية واوروبية . والبلاد تستدين أكثر فأكثر . وتصل فائدة الدين إلى مستوى خطار وبخاصة لأنه تضاف إليها صادرات ارباح الشركات الفرنسية وقسم كبير من أجور المتعاونين الاوربيين ، ولا سيما الفرنسيين ، وهم هنا أكثر عدداً بكثير مما كانوا قبل الاستقلال . واذا كان ساحل العاج قد حصل على كثير من المساعدات والقروض — أكثر بكثير مما حصلت عليه البلدان الأفقر منه — فان الدفق الصافي لرؤوس الأموال في هذا الإطار النموذجي في استعماريته الجديدة هل هو في صالحه حقاً ؟ إن الحسابات صعبة ، ولكننا نشعر جيداً بأن هذا الدفق سلبي بالنسبة لساحل العاج .

وعندما كنت عائداً من لاغوس (نيجيريا) في عام ١٩٧٣ لاحظت عدداً قليلاً جداً من البيض ، وربما رأيت رجلاً أبيض واحداً في ١٠٠ سيارة مرت على الجسور . ووقفت في أبيجان عند مدخل جسر هوفوويت بوانيي : فلاحظت فيه ، غداة يوم لاغوس ، وجود البيض في كل سيارة من ثلاث سيارات . إن ساحل العاج ليس متحرراً من الاستعمار ، بل هو اشد وقوعاً تحت نير الاستعمار . وهوفوويت بوانيي ، الصانع الرئيسي لازدهار يزداد تعثراً ، لم يؤمّن بعد خلافته (١) . لقد

---

(١) في تموز ١٩٧٧ « استغنى » فجأة عن هنري كونان بيدييه الذي كان وزيراً للاقتصاد والمالية زمناً طويلا : ويقال إنه أفرط في الرشوة وإنه دعا أصدقاءه للاحتفال بمليارة العاشر . وهاهو في البنك الدولي ، وفي بنك تشيز مانهاتن ولعله من كبار المساهمين فيه . ولما كان طالباً في بواتييه كان يدافع عن أشد المواقف ثورية لدى اتحاد طلبة افريقيا السوداء في فرنسا ، هذا الاتحاد الذي كان يلومني على مواقفي الاصلاحية . إنه تطور مألوف إجمالا .

مثلث المسرحية ، والإيمان بالمعجزة يتناقص . وانعكاس الاتجاه يرتسم في الأفق ، مع المديونية المتزايدة ، ومع تدمير البيئة الطبيعية تدميراً سريعاً جداً ، والتفاقم المستمر في وجوه التفاوت . . .

١٣ ــ غينيا ــ بيساو : أميلكار كابرال ومحاولات اعادة الاستعمار الصامت :

« لو وضعنا في حاسب آلي جميع المعطيات (الاقتصادية . . .) المتعلقة ببلادنا لأجاب هذا الحاسب بأننا غير موجودين » ، هذا ماقاله لويس كابرال رئيس غينيا الصغيرة هذه البرتغالية سابقاً . لقد اشتهرت في الحركات التقدمية أثناء معارك التحرير التي كان يقودها المهندس أميلكار كابرال حتى تاريخ اغتياله في كانون الثاني ١٩٧٣ . ولانزال نتذكر المدارس تحت الأشجار ــ فالأمية كانت تصل هنا إلى أرقام قياسية ــ ومخازن الشعب التي تزاول المقايضة في المناطق المحررة . وكان معهد الصداقة في كونا كري يعدّ كوادر الدولة المقبلة . وقد طاف كابرال طويلاً في القرى ، وحلل البنية الاجتماعية لبلاده ، وهي بنية إقطاعية في بعض المناطق وديمقراطية في قرى مزارعي الرز . ومع ذلك فان هذا المهندس الزراعي كان يرى ، كماركسي « جيد » أن « الطبقة الفلاحية لاتمثل أهم قوة ثورية » ؛ حتى لو « بنينا عليها مجموع جهود نضالنا المسلح . . . وبخلاف ماحدث للشيوعيين الصينيين كان لابد لنا من جهود جبارة لكسب تأييدها » (١) .

أما البرجوازية الافريقية الصغيرة « فانها مستولية على الحكم ــولاادري باسم من ، ولكن الواقع أن الحكم في يديها . . . (وعليها أن تختار)

(١) أميلكار كابرال : سلاح النظرية ، ماسبيرو ١٩٧٥ .

بين التحالف مع الامبريالية كي تحمي وجودها كبرجوازية صغيرة ، وبين التحالف مع العمال والفلاحين ، اللذين يتوجب عليهم تسلّم السلطة والإشراف عليها في سبيل الثورة . وخلاصة القول ، ماذا يُطلب إلى البرجوازية الصغيرة ؟ أن تنتحر : فالثورة تقصيها عن الحكم .

وفي ربيع ١٩٧٩ وجدنا في بيساو « برجوازية صغيرة » لم تنتحر إطلاقاً، فهي مستولية على مناصب الادارة وأخيراً على ماهو اساسي في الحكم ، لأنها هي وحدها قادرة على تشغيل أجهزة دولة تريد ، هنا أيضاً ، أن تكون « حديثة » . إنها ترث عن البرتغاليين ماأمكن أن يسمى«لامستعمرة»، بلاصناعات سوى ٢٣ مقطرة نصف حرفية تسكر السكان بالكحول ، ومعمل بيرة حديث أنشيء لحاجات الجيش بوجه خاص ، ولكنه أنجز تماماً من اجل ازالة الاستعمار . . .

ولكن غينيا — بيسا، وهذه — وسكانها مليون نسمة في ٣٦٠٠٠ كم٢ — محاطة من جميع الجهات بورثة الامبراطورية الفرنسية : السنغال ، الاستعماري الجديد جداً ، وغينيا كونا كري التي تستأنف معها العلاقات : وقد تبعنا إليها ميشيل بونياتوفسكي عن كثب . . . وإليها تقدم من جميع الجهات أحدث التجهيزات ، وبالتالي أقلها ملاءمة لوضع البلاد الحقيقي ، هذه البلاد التي تنقصها رؤوس الأموال والفنيون ، ولكنها تغصّ باليد العاملة القليلة التأهيل .

وكانت المشاريع الصناعية السبعة المقررة في عام ١٩٧٦ — ١٩٧٧ تنص على توظيف ١٢ مليون دولار من أجل التوصل إلى خلق ٣٧٣ وظيفة فقط ، أي / ٣٢٠٠٠ / دولار أو ١٢٥٠٠٠ فرنك لكل وظيفة(١) ؛

---

(١) في بلد يزداد سكانه بمقدار ١٥٠٠٠ نسمة على الأقل في السنة ، ولا تتجاوز واردات الدولة الداخلية فيه ٦٠٠ مليون بيزو .

فمن اجل هذه الوظيفة المتواضعة جداً كان ينبغي اذن توظيف نحو ١٠ ٪ من الناتج القومي الإجمالي. غير أن أخطاء أفدح بعد ارتكبت منذ ذلك الحين بحيث يبدو لنا أن من شأنها أن تعرض للخطر إلى حد كبير المستقبل الاقتصادي – وبالتالي سياسة الاستقلال – لهذا البلد المتواضع .

إنها تكاد تكون محرومة من الطرق ، أما الطرق المائية ، وهي أقل نفقة ولاريب ، فلا تخدم سوى مناطق محدودة بصورة طبيعية . غير أن شركة « متطورة » استطاعت بوسائل مشكوك فيها أحياناً ، أن تبيعهم مشروعاً جنونياً حقاً . ففي Cumere ، قريباً جداً من العاصمة بيساو ، ينوي مصنع ضخم تقشير معظم الرز غير المقشور لتجعل منه رزاً . وسيجمّع الرز غير المقشور بنفقات باهظة ، مما سيستوجب أن تنقل أيضاً القشور التي تغلف الحبوب ، والنبالات ، التي ينبغي ان تبقى في القرية . والمنشآت الحرفية الصغيرة في مناطق الانتاج ستتيح أن تبقى فيها بصورة خاصة قيمة التحويل المضافة التي يمكن أن تستثمر في القرية .

ويقول لنا المهندس الزراعي البلجيكي هـ . دوبرتيز إن العملقة تزيد جميع النفقات وكثيراً جداً ماأفلست – في ساحل العاج مثلاً . فمصانع الدولة الكبيرة كانت تسجل فيها كلفة للرز المقشور قدرها ٧٠ فرنكاً CFA في كل كيلو غرام ، في مقابل ٤٢ فرنكاً CFA بالنسبة للحرفيين الذين يستخدمون آلات تقشير صغيرة بمحرك ديزل موضوعة في أكواخ من القش . زد على ذلك أن عجز مصانع الدولة الوسطي كان ٢٠ فرنكاً في الكيلو غرام ؛ وكانت اجرة يومين للخبراء « المستشارين » لدى هذه المصانع تعادل الدخل الوسطي الشهري لعامل زراعي افريقي .

وتنوي Cumere أيضاً معالجة معظم فستق العبيد المنتج في البلاد كي تصنع منه الزيت المصفى (الأقل جودة في التغذية من الزيت الخام)، والكسبة للتصدير ، والصابون ، الخ . وهنا أيضاً سيضطرهم التجميع إلى عمليات نقل لقشور الفستق باهظة الكلفة وإلى زيادة جميع التكاليف . إن مشروع Cumere هذا كارثة منظورة الاقتصاد الزراعي والعام في البلاد .

وفي Gambiel تخلوا عن مشروع لمعمل سكر عملاق يهدف إلى انتاج ٦٠٠٠٠ طن من السكر في السنة (ومن حسن الحظ أنه كان يسرع إلى الإفلاس) . والمشروع الذي ينفذ الآن لانتاج ١٠٠٠٠ طن من السكر يبدولنا مفرطاً أيضاً ، لأنه كان سيكلف في عام ١٩٧٩ (وقد ارتفعت الأسعار منذ ذلك الحين) ٣٥ مليون دولار : أي ٣٥٠٠ دولار للطن من السكر المقرر ! وكان سدّ السقاية يكلف ، هو وحده ، خمسة ملايين دولار . وقد قيل لنا إن الـ ٢٧ هكتاراً من قصب السكر التي زرعت في عام ١٩٧٩ كانت تطرح آنذاك مشاكل ادارية ، فكيف ستكون الحال مع الـ ١٥٠٠ هكتار المقررة ؟ وهل التربة صالحة للري حقاً ؟ وربما أمكن انتاج السكر الخام بنفقات قليلة في جزء من معامل التقطير القائمة : وربما كانت كلفة متمم الإنشاء (تبخر العصير) تمثل في كل مرة بضع مئات من الدولارات في بضع عشرات من أطنان السكر الخام : ١٠ إلى ٢٠ دولاراً في الطن من السكر .

وانتقدنا أخيراً شبكة الضخ لزراعة الرز الجافة في Contubuel التي بدت لنا أراضيها ، في جملتها ، رملية جداً بحيث لاتلائم زراعة

الرز . وفي جميع الحالات يشعر المرء بارتسام ظل باعة التجهيز (١) القليلي الاهتمام جداً بأن تكون في غينيا – بيساو تنمية اقتصادية سليمة تنفذ لصالح جمهور السكان ، وبالتالي لصالح الفلاحين .

ومع ذلك فان هؤلاء الفلاحين يوشكون هنا أيضاً أن تجتذبهم عاصمة لاتزال متواضعة ولاشك ولكنها تنمو هي أيضاً الآن بسرعة فائقة ، وتستفيد هي وحدها في البلاد من منافع جوهرية . إن مدينة بيساو تستهلك من الكهرباء ست مرات أكثر من بقية البلاد كلها ، وتنوي الخطط التي يجري تنفيذها زيادة هذا الخلل بعد .

وفي هذه البلاد مع ذلك طبقات فلاحية رفيعة المستوى أبرزها ولاشك الطبقة الفلاحية التي تزاول زراعة الرز الساحلية . ولما وصلنا إلى إحدى قرى هذه الطبقة شاهدنا فيها السكان جميعاً منهمكين في بناء مسكن بدائي ؛ فالنساء يجبلن الطين ليصنعن منه آجراً نيئاً يجف في الشمس ؛ وأخريات يأتين بأعمدة الخشب للجدران وهيكل البناء . وسألنا ببراءة كم يتقاضين عن هذا العمل ، فأجبن بنظرات مغتاظة : نبني بيتاً لشيخ في القرية ! بدون أية مكافأة طبعاً . وهذا كله يقع في مستوى اخلاقي مختلف جداً عن مستوانا الذي ليس نموذجاً يحتذى .

وبالعمل الشاق تحوّل هذه القرى تدريجياً غابات المنغروف الساحلية إلى مزارع للرز قوية الانتاج ، بعد أن تكون الأمطار – وهي شديدة جداً في جنوب البلاد – قد أزالت ملوحتها . وقد طلب إلينا فلاح شيخ « عسلاً ومنسوجات » وذلك من أجل الاسراع في زيادة إنتاج

---

(١) وأخلاقيتهم مشبوهة في الغالب ، يستغلون عدم خبرة المسؤولين ، ويغرونهم بالتحديث .

الرز : الرز الذي مازال يفتقد ، هنا أيضاً ، على نطاق واسع . وبالعسل يصنعون نبيذ العسل ، ممايكفل نجاح الحث على الزراعة . وعندما يجنون المال من الرز يودون أن يستطيعوا شراء منسوجات للنساء . . .

وفي مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية في غينيا – بيساو يذكّر لاديسلاو دوبور تذكيراً في محله أن الصناعة عملية باهظة الكلفة تتطلب معدلات عالية جداً من التعاقب ، وقد تخل بتوازن الاقتصاد بأسهل واسرع مما تنشطه . ومن حظ هذا البلد أنه لم يرث قطاعاً صناعياً متجهاً نحو التصدير أو نحو اشباع حاجات الترف لدى ذوي الامتيازات. واذا كان ينشيء وحدات كبيرة باهظة الكلفة ، كتالك التي ذكرناها ، مع مصانع كبيرة تسلّم « مفتاح باليد » مستخدماً حجة اقتصاد السلّم الخادعة ، فانه يبني الاقتصاد من أعلى إلى أسفل ، إذ يجب على الفعاليات الزراعية أن تتلاءم مع ذلك : وهذا ماأدى في كل مكان إلى الفشل . إن مصنعاً متطوراً لايغذّى ، دونما عواقب ، بمنتجات زراعية زرعت بالمجرفة أو بمحراث زراعي بسيط . وإن مثل هذه المصانع يتطلب من جهة أخرى بنية تحتية كاملة اقتصادية ومالية وتقنية ، كما يتطلب طرقاً ، وموانيء مؤمنة بانتظام ، وشبكة تجارية : وهذا موجود في داكار لا في بيساو .

وعلى هذا فان **Dowbor** ينصح بمهارة ، مثلما لخصنا في تقريرنا لعام ١٩٧٩ ، بالإكثار من المنشآت الصغيرة عبر البلاد كلها ، مما سيرفع المستوى التكنولوجي العام ويحقق عملية تصنيع أكثر ديناميكية . وبناء على ذلك نجهز القرى بآلات صغيرة لتقشير الرز وفستق العبيد ، وبمطاحن للحبوب ، وبمضخات صغيرة يدوية أو ذات مدار أو ذات محرك ؛ وتصنع محلياً الأدوات الزراعية اليدوية أو التي يجرها الحيوان . ثم تأتي الصناعة النسيجية لاستعمال القطن الذي ينمى ولتقديم ملابس

للسكان . وبصيد الأسماك الذي له إمكانيات كبيرة ، وباستغلال الغابات الذي ينبغي تقويمه محلياً ، سيتم الحصول على الموارد الأولى من القطع النادر ، بانتظار أن تنتج الزراعة فوائض ، مستعينة بوسائل إنتاج مصنوعة محلياً — بعد تأمين أو حتى تحسين التغذية المحلية إلى حد كبير . ويوضح لنا الصديق لاديسلاو وهو يرسل الينا هذه المذكرة قائلاً : « إنها مبتذلة جداً ، ولكن هذه هي مشاكلنا مع الأسف » .

١٤ — في الرأس الأخضر ، « كفاح عنيد ضد التصحر » :

إن ارخبيل الرأس الأخضر الواقع في منتصف الطريق بين البرتغال والبرازيل والمرتبط عادة بافريقيا لايشبه القارة . فالمشهد البشري يختلف ، والمشهد الآخر أيضاً : وعلى الرغم من أنه موحش فانه من أشد المشاهد في العالم مدعاة إلى الدهشة . منظر قمري ، وتربة جافة وحصى . ويبرز فجأة عند منعطف جبل ممزق واد خصيب ، وواحة مغطاة بقصب السكر المظلل بأشجار جوز الهند ، ونباتات غزيرة ، من قبيل المفارقة . غير أن المجموع جاف جداً والطبيعة شحيحة جداً بحيث لاتكاد تجرؤ على القول إن المناخ خير مناخ في العالم ، إذ إن الأمطار لاتهطل في الغالب في الرأس الأخضر . أو أن المجموع سيئ جداً : فبعض القمم قد تتلقى من الماء في ليلتين بقدر ماتتلقاه باريس في سنة تقريباً ، في سيول تجرف التربة وتحفر الأودية وتمضي إلى حيث تضيع في البحر ، في حين ان البلاد ينقصها الكثير من الماء ! والماعز يأكل الورق ، واشجار القهوة تشرب بأوراقها رطوبة للضباب . . .

عندما وصل البرتغاليون في حوالي عام ١٤٦٠ إلى هذه الجزر التي لم تكن مأهولة جعلوا منها محطة وقوف ، من أجل الاستقرار تدريجياً

على سواحل افريقيا باديء الأمر ، ثم جعلوا منها فيما بعد قاعدة انطلاق إلى اميركا الجنوبية ؛ محطة أصبحت فيما بعد أول مركز لتجارة الرقيق (قبل Gorée) . وظلوا مسيطرين عليها حتى عام ١٩٧٥ ، تاريخ الاستقلال الذي نالته بالنضال الذي كان يدار (بمساعدة سكان الرأس الأخضر) من غينيا – بيساو . فقد كان أميلكار كابرال المولود في غينيا من ابوين من الرأس الأخضر حريضاً على إبقاء الروابط ، فبقي منها حزب وحيد أمينه العام ا رستيدس بيريرا رئيس الرأس الأخضر .

وقد سكن الجزر في البدء مغامرون برتغاليون وجنويون وفلامانيون استقدموا إليها أرقاء ومارسوا منذ البداية تهجيناً شديداً ، فأصبحت في حوالي القرن الثامن عشر أصغر من ان تتسع لسكان يتزايدون : وجلب الجفاف المتكرر مجاعات رهيبة أجبرت قسماً كبيرا من السكان على الهجرة .

هذه التقاليد القوية في الهجرة أحدثت بعض التشويش في العادات الثقافية ، مع حركة الذهاب والإياب المستمرة ، وعودة المهاجرين من الولايات المتحدة أو اوربا ، والمال الذي يرسل من الخارج . فالقرى هي أشبه بقرى Algarue أو Alentego في جنوب البرتغال منها بقرى السنغال أو غينيا – بيساو ، باستثناء لون السكان فهو أشد سواداً منه في البرتغال ، وبخاصة في سانتياغو التي استعمرت في وقت أبكر . وكانت هناك إقطاعيات من الأرض يزرعهامزارعون استغلوا بحيث ثاروا عدة مرات ؛ وكان عليهم أن يدفعوا كأجور نصف المحصول السنوي ، وكان المالك يأخذ جميع الثمار ، كالمانغا ، والكاكاو ، الخ ، وحتى حبوب زيت الخروع (التي تنبت بصورة طبيعية هنا) ؛ في حين أن جزر الشمال استعمرت فيما بعد ، في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر ، على شكل طبقة فلاحية : مزارع صغيرة جداً يزرعها مالكوها . ولايزالون في Sant Antâo يزرعون قصب السكر في مصاطب على سفح الجبل كي يقطروا منه شراب « grogue » الذي يعدّ من أكبر فعاليات الجزيرة وتثري به حانات الأرخبيل كله . ولكن قطع الارض الصغيرة هذه قسمت أيضاً فلم تعد تكفي لتأمين أعمال كافية ولادخل كاف . ولكي لايكون سكان البلاد من المتسولين أو المعانين تعطيهم الحكومة أجرة متواضعة عن إنشاء الطرق وفي أعمال مقاومة الائتكال . ذلك أن الرأس الأخضر قرر ، كي يكافح الطبيعة الجاحدة ، أن النضال ضد البرتغاليين كان مستمراً مع الائتكال والتصحر . وفي Fogo ، البركان المتستر في جزيرة ، كان السكان ينشغلون في كل مكان في تربيع المنحدرات بالجدران من الحجارة الجافة التي كانت النساء ينقلنها في أطباق على رؤوسهن . وكان آخرون يثبتون بالمطرقة البلاط الصغير غير المنتظم كي يصنعوا طرقاً ذات ميل مضبوط : ياله من عمل فني !

ويوم الأحد يهبط الفلاحون المنحدرات من جميع المزارع ، والنساء في ثياب أنيقة ، إلى كنائس القرى الكبيرة ، يتقدمهم علم الحزب يتركونه على باب الكنيسة . ويوم الجمعة العظيمة اقيم زياح ديني في مانديلو كان يتبعه جمهور خاشع ؛ واقيم يوم عيد الفصح زياح أروع هبط رابية المدينة القديمة إلى ريبير اغراندي . وكان نصف السكان متجمعين في القداس الذي كانت تزاحمه الحفلة الراقصة المقابلة التي كانت تقدم ألحاناً من موسيقا الرأس الأخضر ، وهذه الحفلة هي أيضاً جزء من الحياة اليومية . والحقيقة أن الرأس الأخضر ليس افريقيا حتماً ، حتى لو اراد بحق أن يقيم علاقات مع الأمم الفتية في

القارة . ومع ذلك فان مناخه يجعل منه امتداداً لمنطقة الساحل في الأطلسي .

* * *

لنفرض وجود حكومة عالمية مكلفة بأن تقرر أين تطوّر الزراعة ؛ فاذا تفحصت أحوال الرأس الأخضر الطبيعية (المناخ الخاضع للصدفة جداً ، وموارد المياه المحدودة جداً ، والتضاريس الشديدة الوعورة ، والمواصلات العسيرة ، الخ) فانها قد تقرر إغفال الأرخبيل من مشاريعها الاستثمارية ، لأنها ستجد مشاريع أكثر ريعاً في أي مكان آخر تقريباً . ومع ذلك فان هذه الأمة الفتية بدأت هذه التنمية الزراعية العسيرة جداً كنتيجة منطقية لنضالها من أجل الاستقلال لأنها قاعدة أساسية لاستقلالها الاقتصادي . وبالاضافة إلى الجدران الحجرية لمقاومة الائتكال تقام حواجز ترابية منحدرة موازية لمنحنيات التسوية تخفف من اندفاعة الأمطار الجارفة فتضطرها إلى الترشيح . وعند ئذ يزرعون في كل متر ونصف المتر اشجار الخرنوب والباركنسونيا التي ستعطي أخشابا أو علفاً للماعز ، وستحمي التربة ، وتستخدم كصادّات رياح في الزراعات الجافة في فصل الأمطار ؛ ويزرعون الذرة الممزوجة بالفاصولياء ، أو « فاصوليا الكونغو » ، وهو الاسم الذي يطلقونه على بازيلا أنغولا : : « وهي نبات قوي يعيش مرحاً في الأراضي الجافة » ، كما كان يقول ريسلر عن ذرة بلادنا ؛ وهي نبات خارق في مقاومته يكفي وحده لحماية المنحدرات ، ويعطي في آن واحد — ولكن بكميات قليلة جداً حبوباً ، وعلفاً من اوراقها ، وخشباً من سوقها . وتميل الذرة إلى الصعود ، لأن الأمطار تزداد بازدياد الارتفاع ، وبخاصة من جهة الريح ، ولكنها تزيد في الائتكال في المنحدرات الأشد . ولعل من المستحسن أن تزرع معها في كل مكان أشجار تكون أكثر استفادة ، وبخاصة

في الاراضي الكثيفة ، من الأمطار غير المنتظمة ، بفضل جذورها العميقة ، من النباتات السنوية . وعندما يتعلق الأمر بمستأجر أرض زراعية — فقد ألغيت المزارعة في عام ١٩٧٦ ولكن الأجور لاتزال مرتفعة — فان العرف الجاري بابقاء جميع الثمار للمالك لايشجع المستأجر على العناية بهذه الأشجار .

وينمو طابع الملاكين الطفيلي في الاراضي المروية ، وهي وحدها ذات إنتاج كبير ومنتظم ، ذلك أن الأجور فيها تصل إلى معدلات مفرطة : وقد قدّرنا اجرة الهكتار قرب العاصمة Praia بـ١١٠٠ فرنك . وبما أن السلسلة الحديثة العهد من السنوات الجافة قد أنقصت منسوب مياه النبع فان المردود ينقص في الاراضي الضعيفة الري ؛ فكان المستأجر مضطراً ، كي يدفع الأجرة ، إلى بيع جزء من مواشيه . وكانت محاكم التحكيم عند البرتغاليين برئاسة حكام هم منحدرون تقليديون عن الملكية . ولذلك أنشئت في عهد الاستقلال محاكم شعبية أكثر مراعاة للمستأجرين . وقد ألغيت هذه المحاكم أمام الاحتجاجات والشكاوى المتكررة من جانب الملاكين (وهم كثيرون) الذين لاتريد السلطة ، حرصاً منها على الوحدة الوطنية أولاً ، أن تخسر ولاءهم .

هذا التقهقر يبدو لنا مؤسفاً بقدر مايبدو لنا أن هذا الريع العقاري ليس ريع التربة ، بل هو ريع العنصر الأساسي في الزراعة ، أعني مياه الري ، وهي مؤممة من حيث المبدأ . إن نصف الأجرة التقليدية — على الأقل — يمكن اذن أن يخصص للماء وأن يدفع لا للدولة (١) بل للبلديات أو للنواحي لتمويل أعمال التجهيز .

---

(١) يطالب البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨ بـ « مصادرة الريع العقاري لصالح الدولة » .

إن أكثر من نصف المساحة المروية حالياً بقليل ، أي نحو ١٠٠٠ هكتار من اصل ١٨٥٠ هكتاراً مروياً ، مخصص لزراعة قصب السكر الذي ينتج أولاً « سكر الأرض » ، وهو سكر خام كان يصدر في الهداية إلى البرازيل . ولايزال القصب يسحق بآلة مؤلفة من ثلاث اسطوانات فولاذية يحركها ثوران بطريقة الدوران . ولكن العصير يوضع للتخمر ، في براميل سابقاً ، والآن في براميل معدنية . وبعد عشرة أيام يقطر « خمر » القصب هذا وينتج الشراب المسمى « Grogue » ، ونسبة الكحول فيه حوالي ٢١ درجة ؛ وهو مقدر تقديراً عالياً في البلاد التي تكاد تستهلك مجموع المليوني ليتر التي تنتج على هذا النحو (بالنسبة لسكان يزيد عددهم قليلاً عن ٣٠٠٠٠٠ نسمة على مساحة ٤٠٠٠ كم٢). ويصنعون أيضاً من القطارة ماء محلى ومخمراً ، وتجارات أخرى أسوأ بعد أقل كلفة .

ومع مكافحة الائتكال بوشر ببذل جهد جبار لاسترجاع المياه السطحية بترشيحها أو بتجميعها وراء سدود ، ثم للبحث عن المياه الجوفية بواسطة آبار ودهاليز باهظة الكلفة . ويأملون على هذا النحو أن يتوصلوا في العام ٢٠٠٥ إلى أن يكون لديهم ١٣٠ مليون متر مكعب من الماء للري في السنة ، وبالتالي لري ٨٦٠٠ هكتار ، ولكن هذا يتطلب نفقات طائلة وخمساً وعشرين سنة على الأقل .

ولن يكون هذا مستطاعاً إلا بفضل المعونة الدولية ، وهي حالياً كبيرة جداً ، ولولاها لمات جوعاً آلاف من سكان الرأس الأخضر ، إذ إن الجفاف لم ينقطع منذ عام ١٩٦٩ . ومن عام ١٧٤٧ إلى عام ١٩٠٠ حدثت ٥٨ مجاعة وبلغ العدد الرسمي لمن ماتوا جوعاً ٢٥٠٠٠٠ نسمة ، وازداد عددهم في هذا القرن الشهم ، القرن العشرين ، بمقدار ١٣٥٠٠٠ ،

وهذا مايفسر كيف أن ٧٠٠ ٠٠٠ من سكان الرأس الأخضر الاصليين الذي هرب آباؤهم من هذه المجاعات يعيشون في الخارج : في الولايات المتحدة أولاً حيث هم مقدرون من أجل صيد الحوت ، والآن في اوربا ، من البرتغال حتى هولندا وايطاليا ، بدون أن ننسى فرنسا .

فالمعونة كانت هنا ضرورية حتماً ، ولم يكن استعمالها سيئاً ، وهو أفضل منه في غينيا – بيساو . وحيثما كان البرتغاليون يقتصرون على الطرق أعطيت الحصة الكبرى لأعمال مقاومة الاتتكال ، والتشجير ، والبحث عن المياه . غير أنهم لايستطيعون أن يقدموا سوى وظيفة واحدة لكل أسرة . واذا كان الأمر يتعلق بامرأة ربة أسرة تركت مع اطفالها (وهي حالة شائعة جداً) فان الستة فرنكات في اليوم من أجل عمل شاق هي أجرة عادلة جداً . وسيبقى أيضاً ٣٠ ٪ من العاطلين عن العمل ، وسكان الأرياف كلهم تقريباً يستخدمون استخداماً محدوداً جداً . وعلى أبواب المطاعم يستجدي الأطفال ولو قطعة خبز صغيرة بمثل اللهفة التي كانوا يستجدون بها في الأندلس عام ١٩٥١ . ولايزال سوء التغذية خطيراً جداً في الأرياف وفي ضواحي المدن .

ونكرر القول إن المعونة ضرورية ، ولكنها ليست بغير جوانب سلبية . فالواهب يأتي بتجهيزاته ، وبتقنيته وهي ليست حتماً خير تقنية ملائمة : فالشاحنات والشاحنات الصغيرة تتلاقى ، على الطرق المعبدة والمسالك ، مع أرتال النساء والفتيات اللواتي يحملن الماء على رؤوسهن ومع الدواب المحملة بهذا السائل الثمين نفسه ولكن لاترى عربة يد واحدة . وتصل بعض الجرارات إلى مزارع الدولة في أودية ضيقة جداً عليها ، ولكن المحراث المقرون يظل غير معروف فيها . ولاتزال

جهود تطوير طاقة الرياح (أي رياح ؟) والطاقة الشمسية غير كافية إطلاقاً : فقلما يستعملون سوى البترول ماداموا يستطيعون دفع ثمنه(١). والصادرات لاتكفي إلا لدفع ٥ ٪ من قيمة المستوردات ، وهذا رقم قياسي ، غير أن المعونة وما يرسله المهاجرون (٢) من أموال يقدمان الآن جميع القطع النادر اللازم ؛ وهذا مايسمح أيضاً بتبذيرها وبالبناء بأطنان من الأسمنت ، في حين أن المنازل الحجرية (٣) التقليدية الجميلة جداً توفر أعمالاً أكثر ولاتتطلب أي قطع نادر ، إذ أن البوزالان الممزوج بالكلس يقدم الملاط . وتوشك المعونة ألا تبقى في المستوى نفسه ، وعادات التبذير التي تضاف على هذا النحو ستشكل عقبة إضافية .

لابد إذن من قسوة اقتصادية . وفي جزيرة فوغو حبسوا نبع ماء على مستوى البحر من أجل رفع الماء إلى ارتفاع ٤٠٠ متر وسقاية هضبة صغيرة مساحتها ١٥ هكتاراً . وهكذا ينفقون على الأقل ٨٠٠٠٠ فرنك في كل هكتار يستثمر ، بالاضافة إلى شبكة الكهرباء . ويكلف المتر المكعب من الماء ٢,٢٠ فرنك ، وهذا غال جداً بالنسبة للزراعة (٤) ، وهذا السعر سيتبع سعر البترول . وبما أن الأمر يتعلق بعرق من الماء نازل من سفوح بركان فقد اضطروا إلى السعي إلى احتباسه عالياً كي

---

(١) في غينيا – بيساو ، لما رأى البنك الدولي البلاد تغرق في الديون بسرعة قال بلطف : « سنعود لنراكم بعد سنتين ، عندما تحتاجون الينا » .

(٢) وتستعمل هذه الأموال في تحسين الغذاء وفي شراء الارض وبناء مساكن جميلة ، لا في الاستثمارات الانتاجية . وقد ان الأوان للتفكير في ذلك .

(٣) لأن المدارس الفنية تعلم كل شيء عن الاسمنت ولا تعلم شيئاً عن الحجر المقصوب ، حجر رفاقنا .

(٤) في مانديلو معمل لتحلية المياه ينتج الماء بكلفة ١١ فرنكاً للمتر المكعب . وقبل ثلاثين عاماً كانوا يحلمون بالحصول في عام ١٩٨٠ على الماء المزالة ملوحته بثمن زهيد .

يجر بواسطة الجاذبية الارضية . وستكون حرارة البركان الجوفية مصدراً للطاقة .

إن الاقتصاد في المياه جدير بالأولوية : فالماء يبذر حالياً في المدن تبذيراً شديداً ، وبخاصة مع وجود الأدوات الصحية على الطريقة الغربية ، وفي الحقول مع وجود الأقنية الترابية والزراعات المبعثرة جداً وانواع القصب الضعيفة المردود والقليلة المحتوى من السكر ومربعات الغمر . إن المرشّة قد تقتصد في ذلك ولكنها ليست « حديثة ». ولإرغام الناس على التوفير يجب التوقف عن المعونة المالية للماء وبيعه بسعر الكلفة . والخشب في نقصان أيضاً ويبددونه في كل مكان : إن أفران الإنبيق قد تكون عازلة كأفران الخباز . والخزافات يشوين أباريق الفخار في الهواء الطلق ، في حين تبدد في الأفران كميات من المحروقات أقل ، من قش ومن زبل ، وهي قيّمة جداً في استعمالات أخرى .

وفضالات الزراعات ، كأوراق اشجار الموز وسوقه مثلاً ، يمكن استعمالها على نطاق واسع من أجل الماشية . وأوراق المانيهوت ، وهي ذات قيمة كبيرة في افريقيا ، لاتستهلك هنا ، وكذلك أوراق الخضار ... غير أن أشجار الكلأ التي مازلت أوصي بها دون جدوى منذ عشرات السنين بدأت تعيد الخضرة إلى المنحدرات الجافة ، وتلك معجزة حقيقية . إنها تشكل قاعدة لتنظيم زراعي – حراجي – رعوي يتيح عدم الاعتماد بصورة اساسية على القطاع المروي . وفي مطلع القرن الحادي والعشرين يأملون في أن يكون لديهم ١٠٠٠٠٠ هكتار مشجرة مجدداً – أي أكثر من ١٠٠ مليون شجرة – بالاضافة إلى الـ ٨٠٠٠ هكتار التي تكون مروية

آنذاك . إنها تنمو هنا نموجيداً لأن السيطرة على الماعز متحققة. (١)إن الزراعة هي ولاشك قاعدة الانطلاق ولاتزال جديرة بالأولوية ، في اعوام ١٩٨٠ على الأقل ؛ وبسبب مضايقاتها الكثيرة سيتوجب بعدئذ التشديد على فعاليات أخرى . وينصرف التفكير أولاً إلى صيد الأسماك ، بما في ذلك الصيد الكبير في المحيط ، لأن المياه الساحلية ليس لها غنى مياه الهضبة القارية الافريقية ؛ والزراعة المائية تتطلب تجارب ، وهذا أمر له قيمته ؛ والطحالب أيضاً . ولكن الصناعة والخدمات (محطات بحرية وجوية) هي التي ستكون أساسية . وهذا مايجبر على التفكير في التدريب الذي سيلقن للأجيال الشابة : إن معظم عمال عام ٢٠٠٠ مولودون حالياً ، فالسكان صغار السن جداً وبخاصة من جراء هجرة البالغين . ولكن المدرسة مازالت تغفل كل عمل يدوي .

وفي وسط هذه الصعوبات جميعها نجدهنا جانباً إيجابياً جداً في مجال انتقدناه انتقاداً واسعاً في افريقيا . فالرأس الأخضر قلما عرف أمراض الاستقلال الطفولية التي كانت خطيرة جداً والتي عرفها السنغال وزامبيا . إنك تقع هنا على ارادة سياسية واضحة بقدر ماهي موزونة وفعالة . وقد قال لنا رئيس الوزراء بيدرو بيرز ، وهو متواضع بينه وبين نفسه كتواضعه بالنسبة لبلاده ، إنه يريد « التقدم ببطء ، ولكن بأمان » . ولئن كانت النية منصرفة إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان فإن أحداً لايتحدث عن بناء الاشتراكية بخطوات قسرية . والمبادرة الفردية محافظة على دورها ، وما من أحد يفكر في تأميم تجارة صغيرة

---

(١) في مالي ، بالقرب من موريتانيا تخلوا عن مشروع الكنديين للتحريج ، لأن الكنديين رفضوا جعل الجيش يتدخل ضد الماعز – أو ضد الرعاة .

تقوم بدورها قياماً حسناً – في حدود توزيع الدخول – وتوفر اعمالاً كثيرة .

وليس الحزب هنا من صنع طليعة صغيرة ومكتب سياسي محدود جداً يزعم في اغلب الأحيان أنه يملك الحقيقة . إنه يسعى إلى التثقيف ، وتحميل المسؤوليات ، وتنظيم المشاركة الشعبية . إنه يعرف أن الحوار أصعب من فرض الأوامر ، ولكنه يسعى إلى تنمية هذا الحوار .والموظفون الاستعماريون العائدون من أنغولا ومن موارمبيك حيث تعودوا اصدار الأوامر ليسوا « موثوقين سياسياً » دوماً، ولكنهم يُقبلون جميعهم في البلاد . إن حركة المهاجرين في الذهاب والإياب عامل خطر من عوامل التطبع بطابع الغرب ومن عوامل سيطرة الثقافة الخارجية ؛ ولكن ينبغي تماماً أن نقيم وزناً لجميع الظروف الموضوعية .

وبفضل هذه الارادة السياسية المرنة ولكنها وطيدة وكذلك بفضل المعونة التي يعرفون هنا كيف يجعلونها منتجة – اذا كان الناس في افريقيا يتحدثون عن الاتكال وعن التصحر فانهم في الرأس الأخضر ، مع أنه واقع في ظروف أصعب بعد مما في معظم منطقة الساحل ومما في بقية القارة بوجه خاص – يناضلون خطوة خطوة نضالاً فعالاً جديراً بالاحترام .

* * *

الفصل السابع

افريقيا المنهوبة ، المستغلة المتصحرة
افريقيا التي تختنق
هل ستجوع بحلول العام ٢٠٠٠ ؟

١ ــ عقدان من التنمية : عشرون سنة من الفشل :

عقدان من التنمية أعلن عنهما إعلاناً صاخباً في الأمم المتحدة ورددتهما وسائل الإعلام عبر العالم كان يتوقع لهما أن ينقذا العالم الثالث ــ اذا ماتقبل نصائح ذوي الكفاءات ، والأغنياء والأقوياء ــ من « البؤس والمرض والجهل » ، وأن يحمياه أولاً من أرهب سيوف ديموكليس ، سيف المجاعات . لقد حشدوا لهذه الغاية عشرات آلاف الخبراء (١) من جميع الانواع ومن جميع مستويات الاختصاصات والحوافز ، بكلفة عالية جداً . ووضعوا مع من تدربوا في مدارسنا من أبناء البلاد مئات وآلاف خطط التنمية ، القطاعية والوطنية ، الخمسية والسنوية . وكانت الفلسفة التي انطلقوا منها ــ ولا تزال في معظم الأحيان ــ فلسفة عالم اقتصادي « كبير » هو و . روستوف الذي يرى أنه لم يكن على

---

(١) في ندوة عقدت في أوتاوا حول « الخبير » أوضحت أن ابراز لقب كهذا ينطوي على عجرفة : اذ يزعم صاحبه أنه أفضل من جميع الناس . ورب امرىء معروف في بلده بأنه فني أو اقتصادي فلا يريد أن يسمى إلا خبيراً عندما يكون في العالم الثالث .

الأمم الفقيرة إلا أن تحتذي « النموذج » الغربي الذي سيقودها بالتأكيد — ولو ببطء — إلى الثراء الواسع ، بالنسبة لجميع الناس ، ثراء « مجتمع استهلاك الجملة ».

ولايزال بعضهم يعتقدون بذلك ويرفضون اتهام النموذج المسمى بالنموذج الغربي ويتهمون فقط تقصير المنفذين . غير أن حالات الإخفاق تتكاثر في جميع المجالات ، مما سيجرده من أهليته ؛ إن سوء التغذية في ازدياد ، حتى لو أن قياسه لايزال صعباً ، فهو أكبر سبب لوفيات الاطفال التي لاتزال نسبتها عالية وهو لها مقياس جيد . واذا كان نصف عدد الاطفال يموتون في كثير من القرى قبل سن الخامسة فهذا يدل على فشل الدوائر الصحية التي ألغت الطب التقليدي بدون أن تبدوقادرة على الاستعاضة عنه استعاضة ناجعة — إلا بالنسبة لمن يملك الوسائل من ابناء المدن . وهذا الفشل بارز في افريقيا الغربية كبروزه الذي ذكرناه في تانزانيا — زامبيا .

وبحسب بيانات مكتب العمل الدولي كان أكثر من ثلثي سكان افريقيا لايزالون يعيشون في عام ١٩٧٣ في ظروف من الفقر المدقع . والعدد المطلق لهؤلاء المدقعين في ازدياد مستمر . وهذا مرتبط بمشكلة العشرة ملايين عاطل عن العمل وبمشكلة الثلاثة والخمسين مليوناً الذين يستخدمون استخداماً محدوداً جداً والموجودين بأكثريتهم في القرى . وأرقام مكتب العمل الدولي هذه (بالنسبة لافريقيا بدون افريقيا الجنوبية) تبدو لنا شديدة التفاؤل ؛ فهذه الأرقام تزداد منذ عام ١٩٧٣ بمعدل أسرع فأسرع . ولنتذكر أن البنك الدولي يصرح سلفاً بعجزه التام ، في جميع الفرضيات ، عن القضاء على هذا الفقر بحلول العام ٢٠٠٠ .

. والفشل الأخطر هو الفشل الزراعي ، وهو السبب الرئيسي لسوء التغذية وللبطالة ولازدياد المستوردات .. لقد بذلت جهود جبارة لتنمية الرز في افريقيا الغربية ، وكاد إنتاجه يتضاعف من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٧ . ولكن لما كان ازدياد الاستهلاك اسرع بكثير من ازدياد السكان فقد كان لابد في الوقت نفسه من زيادة المستوردات بأكثر من اربعة امثالها فتجاوزت المليون طن بكثير . وقد أدت المعونة الغذائية إلى ازدياد استهلاك الخبز ، وبالتالي ازدياد المستوردات من الحنطة . فمن عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٢ ازدادت مستوردات الأغذية بمقدار ٣٥ ٪ في حين نقص إنتاج الفرد الواحد بمقدار ٤ ٪ على الأقل . ومنذ عام ١٩٧٢ تزداد خطورة هذا الهبوط وهذه المستوردات ، بسبب مواسم الجفاف ، ولكن لابسببها وحدها .

وما من بلد افريقي – ماعدا مصر والسودان وتونس – وساحل العاج وتانزانيا إلى حد ما – جعل الأولوية في استثماراته للتنمية الزراعية، مع مايرصد لها في الموازنة من مخصصات ضعيفة جداً كانت في كل مكان نعمة على التجهيزات الادارية وعلى المدينة والصناعة . وظلت الزراعات الغذائية – ولاتزال – أكثر الزراعات إهمالاً إذ إن الجهد المرموق الوحيد بقي مخصصاً لمنتجات التصدير .

ولم تكن التنمية الصناعية كافية على الرغم من الأولوية التي كثيراً مانالتها : فلم يرتفع نصيبها في الناتج القومي الإجمالي الافريقي إلا من ٩ ٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١١,٥ ٪ في عام ١٩٧٠ . ولاتحقق إفريقيا سوى ٨ ٪ من فعالية العالم الثالث الصناعية ، وهي هنا أيضاً ، كما في النمو الاجمالي لناتجها الإجمالي ، في المرتبة الأخيرة في العالم . ولاتزال محرومة بسبب فساد حدود التبادل ، هذا الفساد الذي مازال يتفاقم منذ عشرين عاماً ، وتزداد في السنوات الأخيرة سرعة هذا الفساد ،

وبخاصة مع ارتفاع اسعار المنتجات البترولية . ولنتأمل قليلاً هذه الأرقام : لاتستطيع تانزانيا ، وسكانها ١٨ مليون نسمة ، دفع ثمن ٧٥٠ ٠٠٠ طن من البترول الذي تستهلكه كل سنة ؛ ولايكاد يبقى لديها، بالمتبقي من القطع النادر ، ماتبني به جسراً واحداً في السنة ، وهي في حاجة ماسة إلى بضع مئات من الجسور .

وتستهلك فرنسا ، وهي أكثر سكاناً من تانزانيا بثلاث مرات ، ١١٥ مليون طن من البترول ، أي أكثر بـ ١٥٣ مرة ، وأكثر ٥٠ مرة بالنسبة للفرد الواحد من السكان . ولكي تستطيع فرنسا شراءها تبيع في السنة أسلحة بمبلغ ٢,٢ مليار دولار ، منها ملياران للعالم الثالث الذي يشتري من الأسلحة أكثر ثلاث مرات مما ينال من معونة . وقد ارادوا توسيع التجارة بين البلدان الافريقية ، ولكن حصتها تراجعت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ من ٥,٤ إلى ٤ ٪ من التجارة الإجمالية . إنها إخفاقات على طول الخط . ولكن اخطرها جميعاً تدمير البيئة الافريقية السريع جداً بسبب اتلاف الغابات ، والاتكال ، والتصحر . وتلك افظع جريمة تقترف ضد الأجيال المقبلة ولاتقتصر — مع الأسف — على افريقيا . ولنكرر مرة أخرى ماقلناه من أن كل دقيقة تمر يزول معها عشرون هكتاراً من الغابة الاستوائية الرطبة (١) .

والإخفاق الأخير ولكنه ليس الأصغر هو أن افريقيا قررت في مؤتمر اليونسكو في اديس أبابا في عام ١٩٦٠ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ١٩٨٠ . والحقيقة أن تانزانيا وزامبيا وبعض الدول الساحلية في افريقيا الغربية تقترب من ذلك ؛ ولكن من منطقة الساحل

---

(١) أريك أكهولم : الأرض بلا أشجار . روبير لافون ١٩٧٧ .

إلى اثيوبيا وإلى افريقيا الوسطى بقي هذا الهدف بعيد المنال جداً . ففولتا العليا تستوعب في التعليم الابتدائي ١١ ٪ من الأطفال في سن الدراسة ، ولكن ٧٥ ٪ منهم في عاصمتها و ٣ ٪ في الأرياف . وقبول البنات في المدارس في مصر والسودان وبلدان أخرى كثيرة ادنى من قبول البنين بكثير — وهو في الغالب بنسبة ٥ إلى ١ . وفي عام ١٩٧٥ كان المعدل العام للأمية في افريقيا لايزال ٨٤ ٪ (١) .

والأخطر من ذلك أيضاً أن اسلوب التعليم الانتقائي الغربي الذي قلما تهيىء فيه المدرسة الابتدائية إلا للتعليم الثانوي ، لايزال مسيطراً . وقد رأينا كل هؤلاء « الراسبين » تقريباً في الثانوي ، هؤلاء الذين يسمونهم بكثير من اللباقة « نفايات مدرسية » ، والذين يرفضون العمل اليدوي والعمل الشاق في الحقول الذي لم يتم التوصل إلى تلطيفه بالبحث عن افضل التكنولوجيات ملاءمة.المدرسة ضد الزراعة ، هذا ما ذكرته في عام ١٩٦٢ في كتابي : افريقيا السوداء تسيء المنطلق . ولايزال هذا الداء شبه المميت يتفاقم منذ ذلك الحين . أما بالنسبة لحملة الشهادات الذي يجدون لهم عملاً فعادة مايكون ذلك في القطاع العام اوشبه العام غير المنتج مباشرة . وهذا يشكل على الأمة ازدياداً في النفقات العامة تتحمله آخر الأمر طبقة فلاحية افريقية هي أشد الطبقات اختناقاً ؛ كما يشكل موضوع إفقار تام في قطاع ربما لم يتوقعه ماركس : ولكن هل يمكن أن يؤخذ عليه ذلك ؟ لقد كان يطيب لهؤلاء البيروقراطيين ، أيام كانوا طلاباً ، أن يهاجموا الطبقات الحاكمة متهمين إياها باستغلال

---

(١) هذه الارقام مأخوذة من تقرير DoKingue إلى مؤتمر منظمة الوحدة الا فريقية الذي انعقد في مونروفيا في شباط ١٩٧٩ ، وهو بعنوان : أي نوع من افريقيا للعام ٢٠٠٠ ؟ .

الفلاحين . ومنذ أن يصبحوا في الوظيفة لن يخطر على بالهم أن يذهبوا للعيش « في الريف » لمساعدة هؤلاء الفلاحين أنفسهم .

إن شبيبة القرى هذه التي لاعمل لها ولاأمل تتجمع في مدن الأكواخ التي هي مراكز للأوبئة ، وللبؤس ، و « مساكن » (إن صحت هذه التسمية) غير صحية بلا ماء في متناولها ، وبلا مجارير ولاملاعب . بل لاتزال هنا ، في هذه الأحياء تحت الحضرية أكبر إمكانية لتطوير روح جماعية ، وفيها يمكن للقطاع المسمى باللاشكلي أن يتسع أكثر ما يكون .

٢ — هذه «التنمية الكاذبة» ستدمر كل افريقيا ، إذا هي استمرت وطالت:

أجرت منظمة ENDA دراسة بعنوان : من أجل استقبالية للبيئة والتنمية في افريقيا ، قدمت في اجتماع (١) عقد في شباط ١٩٧٩ ؛ وهي تبين لنا أن مايطلق عليه بحق اسم التنمية التابعة سيسبب باديء الأمر تدهوراً متسارعاً في البيئة . « وسيعني هذا أن معظم الحكومات الافريقية تسلم قيادها لتطور الاقتصاد الدولي ولمصالح الفئات الاجتماعية التي تجني من الوضع الحاضر افضل المكاسب [. . .] . وسيظل بيع المواد الأولية في الخارج يشكل أعظم مصدر للدخل [. . .] وآفاقاً واعدة لفلزات الحديد ، والبوكسيت ، والنحاس ، والبترول [. . .] . وتتوجه صناعة الاستعاضة إلى الزبائن المزودين بالدخل [...] وستزداد التبعية التكنولوجية [. . .] ويقوى جذب المراكز العمرانية (ذات الأجور المتدنية) .

(١) هو اجتماع لممثلي الحكومات الافريقية نظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، و اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، حول مستقبل افريقيا ، في اديس ابابا .

في هذا السيناريو ستخرّب الطبيعة الافريقية — كما ذكرنا من قبل ، من منطقة الساحل إلى ساحل العاج . ولايزال الخشب يقدم الأساسي من الطاقة في البيئة الريفية . ويوشك استهلاك خشب الساحل أن يتضاعف في عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ : فلا بد والحالة هذه من تشجير ٤,٥ ملايين هكتار من الآن وحتّى عام ٢٠٠٠ في منطقة الساحل وحدها للحفاظ على الغطاء المشجر ، مع سدّ هذه الحاجات . فإذا طال الاتجاه الحالي فان الدوائر التي ازيلت أشجارها الآن حول المدن ستكبر وتتلاقى . ومجهود التشجير الحالي لايمثل سوى ٢ ٪ مما هو ضروري .

إن نصف إفريقيا مهدد إلى حد ما بالتصحر . ففي افريقيا الشمالية تجتاح الصحراء ١٠٠٠٠٠ هكتار في السنة ، والحزام الأخضر من الغابات الذي أقيم في الجزائر على السفح الشمالي من جبال الأطلسي لايوقف هذا الزحف إطلاقاً . وفي مؤتمر نيروبي حول التصحر (١٩٧٧) قال كورت فالدهايم إنه اذا ماastمرت وطالت الاتجاهات الحالية فان ثلاثاً أو أربعاً من دول إفريقيا « يخشى عليها أن تزول من الآن وحتّى نهاية هذا القرن » . والبلدان الغنية ، في رفضها المساهمة الجوهرية في مكافحة هذا الخطر الرهيب ، لم تدرك أن هذه الكارثة ستنقلب عليها هي أيضاً . .

إن أشكال الاتتكال الكثيرة ، الناشئة عن الماء وعن الهواء ، والتي تشتد بسبب قطع الغابات ، والافراط في الرعي ، وتقليص الأراضي المستريحة ، تقلّص تقليصاً خطراً طاقة الإنتاج في افريقيا الاستوائية . والاتتكال بسبب الرياح يقتلع جميع العناصر الدقيقة في التربة الساحلية ، وإذا لم تتغير طرق الانتاج فان رياح الحرور التي تهب من الصحراء من كانون الثاني حتّى أذار توشك إلى حد قوي أن تصبح رياحاً رملية متقلة بالرمال

أكثر فأكثر ، وأن تصبح عاملاً لزحف الصحراء . ومن جنوب هذه الصحراء ، حيث يمكن أن تهطل شآبيب من المطر نادرة ولكنها قوية جداً أحياناً ، حتى حدود الغابة الكثيفة السائرة إلى الزوال ، سيستمر الاتكال المائي في الاشتداد . وحتى المناطق التي تعيث فيها ذبابة تسي-تسي يمكن أن تزحف مثلما فعلت في السنوات الأخيرة في أفريقيا الشرقية .

إن الأكثرية الساحقة من ثروات صيد الأسماك الطائلة ، من أغادير في المغرب حتى وندكوك في ناميبيا ، إنما تضع يدها عليها حالياً الاساطيل الغريبة عن افريقيا والتي تخص نفسها بـ ٨٥ ٪ من مجموع المغانم . وان نحو نصف هذه الثروات يذهب إلى الاتحاد السوفياتي الذي أخفق في تربية المواشي لكثرة ماأساء معاملة فلاحيه فرأى من الأسهل البحث عن البروتينات في أعالي البحار ، بتجهيز هو أعلى مايكون تطوراً بحيث يعرض للخطر الإمكانيات المقبلة لصيد الأسماك ، فهو يجمع الأسماك من كل حجم ودونما تمييز . فاذا طال الاتجاه الحالي فان فرط الاستغلال الذي يتميز به هذا الاتجاه يخشى أن يشتد فيلحق الضرر بأفارقة الغد .

وفي مثل هذا السيناريو يخشى كثيراً أن يتفاقم الفقر ووجوه التفاوت ؛ وسيتناقص بالنسبة لأشدهم فقراً سد الحاجات الأساسية من طعام وكساء ومسكن وتعليم وصحة . لقد كانت افريقيا مصدرة للحبوب بين عامي ١٩٣٤ ــ ١٩٣٨ ، وكانت ذات اكتفاء ذاتي في عام ١٩٥٠ ، أما اليوم فهي في عجز متزايد : ١٠ ملايين طن في عام ١٩٧٦ ، و١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ . وباستمرار السياسات الحالية سيصل هذا العجز منذ عام ١٩٩٠ إلى مستويات لاتطاق : ٥,٦ ملايين طن بالنسبة لمصر ، ومثلها بالنسبة للساحل والمغرب ، وضعفها بالنسبة لافريقيا الشرقية ، وثلاثة أضعافها بالنسبة لنيجيريا . . . أي مامجموعه ٤٥ مليون طن .

ومع عجز متوقع اعلى بكثير بالنسبة لافريقيا الاستوائية لن تستطيع فوائض البلدان الغنية أبداً أن تكفي لسد هذا العجز . وحتى لو كانت الفوائض جاهزة فان أكثرية البلدان الافريقية، وهي الآن مقدر لها الإفلاس لن يكون لديها ماتفيها به ولن تستعين إلا بالإحسان – الذي لايتلاءم مع الاستقلال الحقيقي ولامع الحرص على الكرامة التي تشكل قيمة افريقية أساسية .

وعندئذ يعتمدون على الصناعة ؛ ولكن اذا كانت البلدان الغنية تنهب أفضل الفلزات نهباً أكثر فأكثر فان القاعدة الاساسية للتصنيع الذاتي الافريقي ستزول . وبالاستمرار في الاندفاعة الحالية ستزيد الصناعة في وجوه التباين التي كانت تخلق من قبل الفوارق في الموارد الاساسية غير المتجددة ، من بترول وفلزات . وستستقبل العواصم والموانيء الكبرى مايأتيها من القرى من عمال بأعداد كبيرة جداً ومن اطعمة رخيصة الثمن ، في مقابل الأجور المتدنية جداً للريفيين السابقين سكان مدن الأكواخ ، إنه جرح سيظل يكبر ويتعفن :

ان النمو العمراني وسياسة الإسكان سيشجعان دوماً القصور الغنية ، وبالتالي المضاربة العقارية ومتعهدي البناء المقلدين جداً للغرب ، فيعرقلان أوحتى ينفيان إمكانية قيام سكن شعبي حقاً مؤسس على البناء الذاتي والمواد المحلية . وسينفق معظم القروض على السيارات وغيرها من وسائط النقل الخاصة التي من اجلها يزيدون في توسيع شوارع المدن وبعض طرق السيارات . وعندئذ سيتفاقم خلل التوازن بين المدن والأرياف .

وسيتم هذا كله على حساب أية إمكانية لتنمية زراعة حقيقية . ويراه بعضهم في صورة العمل الزراعي ، مثل ريشار تول

و BUD سابقاً ، اللذين يحولان الفلاحين إلى بروليتاريين ريفيين ، أو في صورة مزارع تشغيل ذات مواش تحرم الرعاة والمزارعين المحليين من أجود أراضيهم كي تزود المدن بلحم بقري — بل بغذاء تبذير — أرفع قدراً . ويمكن ان تتوسع أيضاً المزارع الصغيرة العمرانية الاضافية للموظفين والتجار الذين يخصون انفسهم بأجود المنخفضات كملكية خاصة ، وهي التي كانت من قبل ماكية جماعية وكانت تديرها القرى . والفلاحون النشيطون القلائل الذين انتقلوا الى الجر الحيواني أو إلى الجرار سيتفوقون على جمهور الفلاحين الفقراء فيخلقون وجوه تفاوت جديدة ، كما يبينه لنا كلود ريبول . وسيرفض أبناء هؤلاء الفلاحين الفقراء عمل المجرفة الشاق جداً بعد أن أسيء إدخالهم إلى المدارس وجُعلوا على صلة بامتيازات المدينة وتبذيراتها . وسيكون الاعتماد والحالة هذه على المعونة الغذائية التي تقوي جاذبية المدينة ، مادام القسط الأوفر منها يوزع في المدينة . والحال أن هذه المعونة ستكون تابعة لإمكانيات اميركا الشمالية في التصدير التي هي غير محددة لأن الولايات المتحدة وكندا مستمرتان في التبذير بهذه الامكانات على شكل لحوم . وهذه المعونة تنمي عقلية الحاجة إلى المساعدة، وتغرق في التبعية ، وتناقض كل سياسة مستقلة تتعلق بالحبوب .

وعلى هذا تتساءل منظمة ENDA إن كان مستقبل افريقيا « تدميراً متسارعاً للبيئات الطبيعية في مختلف مناطق افريقيا [. . .] غابة كثيفة صفيت بكاملها تقريباً [. . .] وتضحية بكامل احراش المنطقة الساحلية — السودانية [. . .] واحوال متزعزعة في مدن الأكواخ [. . .] ولاغذاء كاف لفقراء المدن والأرياف ، ومستوى صحي غير مقبول ؟ » . ولكن هناك إمكانيات أخرى ، وحتى لو أوشكت

أن تبرز عدداً من الصعوبات ، وأن تصطدم بعقبات وبسلطات ، فان علينا أن نفكر فيها تماماً ، اذا كنا نرفض لافريقيا أن تختنق .

٣ — موت الايديولوجيات :

لقد اعتقد « الثوار » الأفارقة طويلاً أن الثورة ستحل جميع مشاكلهم ؛ وقد اعلنوا لي ذلك عالياً في اكتوبر ١٩٦٢ (١) . ولكن الثورة ليست في الغالب سوى فئة جديدة حاكمة . وقد كتب أوثوك بينك يقول : « يمكن تعريف الاشتراكية الإفريقية بأنها حكم الشعب بالمثقفين ومن أجل المثقفين » .

ولا بد لهذه الفئة الجديدة من أن تعتمد ، هي أيضاً ، على الآلة الادارية ، على بيروقراطية لها أفكارها حول مايناسب الفلاحين (والبلاد) بدون أن ترى من المستحسن أن تستشيرهم : لقد خلقت النزعة الاستعمارية هيبة التعليم فأدت إلى احتقار العمال ، « الجماهير » . والفجوة واسعة جداً بين الأقلية المثقفة التي تود أن تعتبر نفسها « صفوة »(٢) والأكثرية الساحقة التي تكاد تكون أمية في أغلب الأحيان .

وبالممارسة لم يتكشف رجال « الصفوة » الاشتراكيون عن أنهم أفضل ، بصورة عامة ، من غيرهم . لقد كانت لديهم نزعة أكبر إلى استخدام أساليب استبدادية لفرض « حقائقهم » غير الملائمة في معظم

(١) وذلك عند ظهور كتابي : افريقيا أساءت المنطلق . وقد اجبتهم انذاك بأنه لم يبق علي كي اساعدهم إلا أن أدرس البلدان التي قامت بثورة ، وأن أرى ماهي « المشاكل » التي كانت باقية فيها . لقد وجدت فيها صعوبات مستمرة وباقية بعد الثورة : من الاتحاد السوفياتي إلى الصين ، ومن كوبا إلى هنغاريا وإلى أماكن أخرى كثيرة .

(٢) سألونا في داكار عما نستطيع ، نحن « الصفوة » ان نفعل من أجل الجماهير . أما كان الأجدر أن يقولوا : « أن نفعل مع الجماهير » أو « لخدمة الجماهير » ؟

الأحيان .. وحتى لو كانت هناك بعض الإنجازات التي لاتنكر ، فان الكلام الثوري يخفي في أحيان كثيرة جداً دكتاتورية غير قادرة على تنظيم التنمية بدءاً من القاعدة . ويحاولون تعميم الحقل الجماعي ، والفلاح يستعمله جيداً جداً عندما يريد ذلك ولأهداف يحددها هو ، ولكنه يأنف أن يرى الأمور تفرض عليه فرضاً . ويريدون أن يقبلوا قبل الأوان الزراعة وتربية الماشية لدى المجموعات العائلية بدون أن يروا أن هذه المجموعات تربط الاقتصاد بالعلاقات الاجتماعية ربطاً لاينفصم . وفي بعض الأحيان يعيدون تنظيم القرى بدون استشارة سكانها استشارة حقيقية . وكثيراً ما شوشوا دون جدوى دورات التموين. ويدخلون دوماً ، بكثير أو قليل من الضغوط ، أساليب وتقنيات « حديثة » بدون اهتمام من واضع الخطة بوجهة نظر الفلاح . ويرافق هذا كله تدخل في الحياة اليومية للجماعات ، والأسر ، والأفراد تدخلاً هو أبعد من أن يكون فيه فائدة واضحة للمصلحة المشتركة .

واذا أحبوا النموذج السوفياتي جعلوا الأولوية للصناعة ورفضوا التكنولوجيات الوسط ، فقد تجاوزها الزمن . والمشكلة الحقيقية ليست في أن يبنى بسرعة اقتصاد وبنى اشتراكية ، بل في الخروج من التبعية ، ومن التخلف اللذين يقودان إلى الاندماج في اقتصاد عالمي يعرف حق المعرفة كيف يستغل . وللخروج من ذلك يجب إعادة النظر كلياً في نموذج التنمية الغربي ، وفي التفوق العمراني والصناعي (مثلما حاولته الصين)، إعادة نظر يجب أن تكون أعمق مما حققه الاشتراكيون الأفارقة قط . وإعادة النظر هذه ليس مايسوغ تسميتها اشتراكية اذا استمر تعريفها بأنها « تأميم وسائل الإنتاج والتبادل الكبرى » . وفضلاً عن ذلك فان هذه « الوسائل الكبرى » تكاد تكون غير موجودة في كثير

من الدول الافريقية . يجب التخلص من اشتراكية اوربية — مركزية غير ملائمة إطلاقاً للعالم الثالث .

والجزء الأول من كتاب بيير بيارنس ، إفريقيا للافريقيين ، يوضح هذه المشاكل توضيحاً جيداً (١) . وأفضل من ذلك بعد الاطلاع على كتاب : النظام الجديد للجوع ، ثورات فلاحية ، لمؤلفيه بروفانت ورافينبان ، وعلى أبحاث منظمة ENDA (٢) .

ولقد اتيحت لي فرصة عرضت فيها على طلاب جامعة دار السلام إمكانيات تنمية قائمة على الفلاحين . هؤلاء المعارضون الملونون بالماركسية تاويناً سيئاً يعزون كل وجوه الفشل الافريقية إلى الامبريالية ، وإلى الرأسمالية المركزية والقوى الاجنبية ، ولكنهم يطيب لهم أن يعيشوا في بيئة أكثر امتيازاً من كثيرين من طلاب بلدان أغنى ، في المعسكر الاشتراكي مثلاً ؛ ويرفضون حتى الاعتراف بقسوة آلام الفلاحين الذين بجهدهم يؤمنون لهم الامتيازات . إنهم يعدّون أنفسهم ، بدون ان يصرحوا بذلك ، لأن يصبحوا ذوي امتيازات .

وفي لوزاكا ، في زامبيا ، ذكّرنا زملاؤهم أن انجلز قال كذا في القضية الفلاحية وأن لينين قال كذا . وأجبناهم ببساطة بأن انجلز ولينين لم يأتيا إلى زامبيا ولا حتى إلى افريقيا الاستوائية ، ولم يتح لهما أن يشاطرا عمال وسكان مدن الأكواخ في هذه البلاد نضالهم وافكارهم .

إن معالجة قضايا الفلاحين الافارقة انطلاقاً من تحليلات اقتصادية

---

(١) وبالمقابل فان دراسته عن ساحل العاج بدت لنا تقريظية ؛ فهو لا يهتم بمشاكل البيئة ، هذا الخطر الجسيم على افريقيا .

(٢) راجع مجلتها : البيئة الافريقية ، ومنشوراتها الكثيرة .

واجتماعية وسياسية أجريت في اوربا في مطلع عهدها بالتصنيع هو مخالفة حتى للمقاربة الحصبة وللطريقة التي تقترحها الماركسية . أما التطبيقات الاشتراكية في افريقيا فقد رأيناها تفشل في غينيا ومالي وفي غانا ، عندما ارادت هذه التطبيقات أن تذهب إلى ماهو أبعد . وفضلاً عن ذلك فان هذه الاشتراكية المزعومة إنما هي بوجه خاص اشتراكية حكومية .

وقد عاب علينا طلاب معهد الأمم المتحدة للتنمية والتخطيط في داكار عدم تحليلنا تحليلاً عميقاً أجهزة الحكم والدولة . وبعد تدريب نظري لمدة تسعة أشهر في هذا المعهد سيتولون عملهم الاداري السهل جداً ، حتى بدون أن يكونوا قد حاولوا أن يروا بأعينهم — وبأيديهم — ماكانت عليه الحياة في الاحياء الشعبية وبعض القرى في السنغال ؛ وبدون أن يكونوا قد حاولوا أن يدللوا حسياً على تضامنهم مع الفقراء المعدمين ، وبدون أن يحاولوا أن يناقشوا معهم مشاكلهم وإمكانيات الخروج منها بوسائل يملكونها . إن هامش المناورة ضيق ، ولكن من الخطأ عدم استعماله إلى أقصى حد .

لقد ذكرنا الإخفاق الشامل للمنظمات شبه الحكومية في زامبيا والصعوبات التي تلاقيها في تانزانيا . إن الشركات التي انشئت من حيث المبدأ من أجل إعطاء الدولة « السيطرة على المراكز العليا المهيمنة على الاقتصاد » تسمح في الواقع للفئة التي تديرها — والتي تعينها الحكومة ، كما في مكاسب العهد القديم — أن تخص نفسها بالامتيازات المفرطة ، مع تحررها من القواعد المقررة للوظيفة العامة ، الموروثة عن قواعدنا ؛ ومن أجل أن تعمل ، في معظم الاحيان ، بدون رقابة فعلية . وهذه الأجهزة تقيم في كثير من الأحيان علاقات مع الشركات المتعددة

الجنسيات وتشكل بالنسبة لها عميلاً رفيع القدر . والتجهيزات المتطورة التي تشتريها تطيل أمد التبعية التكنولوجية . وفي موزامبيك فشلت محاولة تعميم مزارع الدولة ، وأقصي الوزير المسؤول : بداعي أنه قائم بالإسهام في تجويع البلاد التي كانت قد عانت مافيه الكفاية من الهجمات الروديسية . ولذلك فان موغاريه في زمبابوي يسعى ، بناء على نصائح ساموراماكيل ، إلى الاحتفاظ بمستوطنيه البيض الفعالين تقنياً . وبالمقابل يحظرون في أنغولا نشر الانتقادات التي يصدرها ساموراماكيل عن الأخطاء التي ارتكبوها في مطلع الاستقلال والتي صححت بعدئذ على نطاق واسع . إن انغولا في وضع حرج جداً ، بعدد من المفوضين السياسيين المفصولين كلياً عن الجماهير الفلاحية والذين يرفضون كل جهد يفيد المدن بوجه خاص . وفي هذين البلدين سيحتاج الإنتاج إلى وقت طويل كي يسترد عافيته بعد رحيل البرتغاليين بأعداد ضخمة ؛ ويسعون إلى استدعاء بعضهم للعودة .

وهذا لايبريء ابداً الامبريالية من جريمتها ، فايديولوجيتها في النهب والاستغلال لايدافع عنها طبعاً ؛ فهي لم تتورع عن القضاء على المسؤولين الأفارقة الذين يخشى أن يكونوا أقل طواعية وأقل خضوعاً . ولنتذكر اغتيال صديقي المغربي المهدي بن بركة بالتواطؤ مع رجال شرطة فرنسيين ، واغتيال بعض قادة اتحاد شعوب الكاميرون على يد دوائرنا السرية ، واغتيال أميلكار كابرال وموندلال بتحريض من البرتغاليين ؛ ولاننس الذين أعدموا ويعدمون كل يوم ، ويعذبون أو يقتلون في قتال غير متكافيء في افريقيا الجنوبية ونامبيبا ، والذين لاقوا مثل هذا المصير في روديسيا . ولنتذكر أيضاً لومومبا الذي كان يمكن أن يقود الكونغو المستقل في طرق أفضل من الطرق التي قاده

فيها موبوتو الذي لايمكن لإنسان أن يفعل أسوأ مما فعل . وعلينا أيضاً أن نذكر مذابح ماسياس في غينيا الاستوائية ، ومذابح عيدي امين في اوغاندا ، وبوكاسا في افريقيا الوسطى ، التي تعزى إلى الأفارقة ولاريب ، ولكن الدول المسيطرة كانت لديها جميع الوسائل للحيلولة دون وقوعها : والجيش الفرنسي الذي يتدخل فقط عندما تكون مصالحنا مهددة ، قد أثبت ذلك جيداً في بانغي في عام ١٩٧٩ .

وفي عام ١٩٨٠ لانرى الحرب الأهلية في تشاد منتهية . وسياسة فرنسا في افريقيا يقودها جيسكار ديستان ، ممثل بورجوازيتنا « التحررية التقدمية » ، ولكنه من هواة الصيد في افريقيا . فحبه للصيد اسهم في تحديد موقفه اثناء التدخلات المسلحة في Shaba (١٩٧٧ و ١٩٧٨) وأخر تدخله في افريقيا الوسطى حيث كان يدعم «الأمبراطور» بوكاسا . فهل تشكل المحافظة على الاراضي التي يصطاد فيها الرئيس أحد عناصر سياستنا في العالم الثالث ؟ .

٤ ــ جوع العالم الثالث يتطلب مشاريع أخرى :

ليست إفريقيا وحدها مختنقة : فآسيا الاستوائية ، وهي أكثر سكاناً بكثير ، هي في وضع أشد ضيقاً بعد ، وبخاصة في شبه القارة الهندية ، ومن اندونيسيا ــ ولاسيما جاوا ــ حتى الفيليبين . ونقصان الاراضي فيها أشد حدة ، والقرى يسيطر عليها في أغلب الأحيان طغاة صغار يستغلون الفلاحين الفقراء استغلالاً شرساً ، ولاسيما بالاجور البخسة وبالربا والريع العقاري . والاقطاعي في اميركا اللاتينية يستغل كادحيها هو أيضاً استغلالاً وحشياً بضآلة مايدفع لهم وبحرمانهم من الأراضي الضرورية لإطعامهم ، في حين يستعمل المساحات الشاسعة التي يضع يده عليها تعسفاً استعمالاً فرعياً كمزارع فسيحة لتربية المواشي .

وتأخذ المنظمة المتخصصة في الامم المتحدة في الغذاء والزراعة (الفاو) هذه المشكلة على عاتقها منذ أن أنشئت في كيبيك عام ١٩٤٤ . ومنذ عام ١٩٤٧ عدلت في كوبنهاغن ، أمام ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات لتجارة المنتجات الزراعية الكبرى ، عن تنظيم توزيعها على غير اسس الربح الصرف . وعندما انضمت الولايات المتحدة إلى القتال ضد النازيين — لأن اليابانيين هاجموها — أعلنت أنها تقاتل من أجل تحرير البشرية من الحاجات Freedom from Want . وتعقد الفاو هذه اجتماعات سنوية في روما لممثلين من كل بلد ، وتحشد آلاف الخبراء الذين تلقاهم في المكاتب أكثر مما تجدهم في القرى والحقول ؛ وتنظم مؤتمرات عالمية كبرى ، كمؤتمر ١٩٧٤ حول الغذاء ، ومؤتمر ١٩٧٩ بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛ وتلتقي فيها بمندوبين عن الحكومات ، وعن الاعمال الزراعية ، وبعض كبار المزارعين ، ولكنك لاترى فلاحاً واحداً . ولكي تعطى الكلمة للفلاحين كان لابد من تنظيم مؤتمر مقابل في روما في عام ١٩٧٩ . ومنظمة الفاو هذه ، كغيرها من المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة ، وربما استثنينا اليونيسيف ، تنفق مئات ملايين الدولارات وتدفع « لخبرائها » أجوراً عالية . وعلى الرغم من هذه الآلة الضخمة ووسائلها الكبيرة يستمر الجوع في الازدياد في هذا الوقت كله . وفي عام ١٩٧٤ كانوا يقدرون أن عجز العالم الثالث في الحبوب سيصل إلى ٨٥ مليون طن في عام ١٩٨٥ ؛ وقد وصل إلى ٨٠ مليون طن منذ عام ١٩٧٩ . وكلفة المستوردات من الحبوب هي ١٧ مليار دولار .

وقد كتبنا في عام ١٩٦٦ ، بالاشتراك مع برنار روزييه نقول : إننا سائرون إلى المجاعة ، بدون أن نرى جيداً آنذاك إلى أي درجة كنا

متوغلين فيها . إننا من بعد وباستمرار في مجاعة كاملة ، كل يوم ، وليس فقط في جوانبها الأكثر إيلاماً وتأثيراً في الهند وبنغلادش (١٩٦٦ و ١٩٧٤) ، وفي الساحل واثيوبيا (١٩٧٢ و ١٩٨٣) . إن سوء التغذية يفتك يومياً بعشرات آلاف الأطفال ، من شمال شرق البرازيل إلى سلاسل جبال الانذ ، ومن كولومبيا إلى بوليفيا ، وفي الوسط الشرقي من جاوا ، وفي الجزء الأكبر من شبه القارة الهندية ، وجزء من الفيليبين .، الخ .

ونشرت الفاو إذن في عام ١٩٧٩ وثيقة جديدة بعنوان : الزراعة في حوالي العام ٢٠٠٠ ترثي فيها للجوع ولاريب وتعلن تمسكها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد . . . وتؤكد هذه المذكرة أن العجز في الحبوب في البلدان المسماة نامية يوشك ، في فرضية استمرار الاتجاهات الحالية، أن يبلغ ضعف ماتملكه اليوم اميركا الشمالية ، أعظم حائز لسلاح الغذاء .

فماذا تقترح الفاو إذن لتدارك ذلك ؟ إنها تقترح بوجه الإجمال استمرار الاتجاهات الحالية ، بعد أن اشارت مع ذلك إلى وجوه عجزها ! ويتوقع في هذه الاتجاهات أن تزداد الأسمدة الكيميائية ، من الآن وحتى العام ٢٠٠٠ بمقدار خمسة أمثالها ، وأن يزداد عدد الجرارات بنسبة ٧,٥ ٪ في السنة، ولكن حيوانات الجر « لاتزداد فيها إلا ببطء» ؛ وان تزداد الآلات اليدوية وآلات الجر الحيواني بمقدار ٠,٦ ٪ في السنة : ويعتقد بأنهم ماارادوا التحدث عن أزمة البترول ، وعن الحاجة إلى الدبال ، وعن الانتكال والتصحر ، وكلها مشاكل وثيقة الصلة باتجاه كهذا . ويقدرون من الدواجن والخنازير (للأغنياء) ماهو أكثر بكثير بدون ان يبينوا إن كان سيكون هناك مايكفي من الحبوب لتغذية

الفقراء تغذية بشرية مباشرة . وكل شيء يحسب بالدولارات، وبالتوظيفات النقدية التي يجب ان تجاوز ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ . وليس هنالك أي ذكر لما يمكن ان تقدمه التعبئة الفلاحية ، والاستثمار البشري ، وهو القاعدة الاساسية للتقدم الصيني منذ عام ١٩٥٠ .

ومعروف الآن أن البرنامج الزراعي الذي وضعه مؤتمر ١٩٧٤ من اجل عام ١٩٨٥ سيكون فشلاً تاماً . والبلدان المسماة نامية — يالها من ثورية — تبتعد كل سنة عن الاكتفاء الذاتي الغذائي بدلاً من أن تقترب منه كما كان مقدراً . فليس لنا فضل كبير اذن في أن نتنبىء بفشل خطط نادي الساحل ومنظمة الفاو من أجل الاكتفاء الذاتي في العام ٢٠٠٠ . إنه فشل محتوم مادامت هاتان المنظمتان لاتعترفان بأن « نموذجهما» للتنمية ، الذي كان فاشلاً دوماً ، يجب أن يعاد النظر فيه ، ومادامت السلطات باقية ، على الصعيد الدولي كما على الصعيد القومي ، في أيدي من لم يتخلوا عن استغلال فلاحيهم ، بدلاً من مساعدتهم .

٥ — مخطط إجمالي لتنمية فردية ذات تركيز ذاتي

اقترحنا في زامبيا حلاً يتلاءم مع « الوسط » السياسي القائم ، هو إنشاء كيانات قروية ليست موجودة فيها حتى الآن ، ولكنها وجدت في أفريقيا ماقبل الاستعمار ، على مايبنيه لنا مونغوبارك في رحلته الاستطلاعية إلى النيجر (١) . فقد كان ولي أمر الأرض يسهر على احترام خصوصية أرض هي ملك لالفئة الأحياء وحدهم بل لأجدادهم وللذريتهم ، وكان الناس ملزمين أدبياً بنقلها إلى هذه الذرية في حالة حسنة — وهو

(١) رحلة في داخل افريقيا . ماسبيرو ١٩٨٠ .

غير معروف عندنا منذ أن نصت الحقوق الرومانية على حق الانسان في « استعمال ملكيته وفي اساءة استعمالها » .

إن الوحدات الريفية في السنغال ، وقد أنشأتها السلطة ، تفوق كثيراً نطاق القرية . ففي هذا الإطار قد يستطيع الفلاح الافريقي « تحقيق ذاته » كاملاً ، إذا مامنح الجوهري من السلطات ، وإمكانية تنظيمه كما يشاء ، واذا ماتوقفوا عن التعسف في السيطرة عليه ، ولم يحاولوا دمجه دمجاً مبكراً جداً وعميقاً جداً في الاقتصاد النقدي ؛ واذا ماتركوه يتصرف بالفوائض التي يحصل عليها من عمله كي ينظم قريته ويجهزها ، فيخلق فيها على هذا النحو الاستخدام المنتج .

ويقترح تقرير ENDA المشار اليه آنفاً إمكانية « تنمية بيئية » تنفذ مع الفلاحين ، من أجل التفكير معهم في مشاكلهم وفي مستقبلهم . فمن يقيم في القرية كي يعيش مع الفلاحين ويساعدهم على فهم وضعهم ، ويناقش يوماً فيوماً الحلول التي في متناول أيديهم ، هذا وحده يستحق أن يسمى خبيراً . وعندئذ يطلقون عليه في القرية اسم « الأخ »(١) .

إن اتلاف الغابات المفرط في وادي نهر السينغال هو نصيحة بزرع الاشجار في القرية وحولها لإعادة تشكيل الغطاء المشجر في الحقول. والصبار الذي لاشوك له يمكن أن يقدم احتياطاً من الكلأ يستخدم مباشرة بأن ترعاه الحيوانات قبل القطاف ، بدون العمل الضخم في بناء مستودعات على النمط الاوربي لتخزين الأعلاف . وشعبة الوادي

(١) في كانون الثاني ١٩٨٠ اجتمعت لأول مرة في نيامي وفي أرياف ايورو (النيجر) فئة من الباحثين السواحليين من مختلف الفروع ، وذلك في محاولة لتحديد صورة الباحث الذي يعمل في خدمة الفلاحين والرعاة ، ويعمل من أجلهم في قضايا يحددونها بأنفسهم .

والاراضي المغمورة بالفيضانات يمكن تنظيمها بسدود من التراب المرصوص ، ويمكن احياناً تنظيم مستنقع صغير في تيلابيا . والحمير التي لاتعمل هنا سوى بضعة اسابيع في السنة في نقل المحاصيل ، أو الأبقار أيضاً يمكن أن تخرج من الآبار الماء اللازم للحاجات المنزلية ولري الحدائق في فصل الجفاف ، وري البساتين ، وهي أعمدة التغذية المحسّنة . واذا كان البئر بعيداً جداً عن القرية — وقد رأيت أبقاراً تحمل الماء في التشاد — فان الحمير والابقار يمكن ان تحمل الماء على ظهورها ، وفيما بعد بواسطة طنابر . وهذه الطنابر يمكن أن يصنعها نجارو العربات ، وهذه مهنة تدخلها المدرسة المجددة في دروسها (صنع الحديد والخشب ، والنجارة والأثاث) ، وستشجع البستنة وتربية الأبقار الحلوب ، الخ .

يحتج طبيبو القلب في البلدان الغنية على تشغيل الأولاد . ولاريب في أنه قد أسيء إليهم في اوربا في القرن التاسع عشر ؛ ويتطلب منهم بعض الناس في شمال شرق البرازيل أعمالاً شاقة جداً بالنسبة لأعمارهم . وعندما يكون الجهد معقولاً فان عمل الاطفال ، الشائع جداً والضروري جداً في افريقيا ، يبدو مفيداً جداً : لمساهمة هذا الجهد لافي الانتاج فحسب بل في تربية الأولاد الذين يحملون مسؤولياتهم باكراً . ومن المستحب أن ينظموا بأنفسهم أعمالهم كجماعة (مدارس ، أخويات بحسب الاعمار . . .) وأن يستفيدوا من المال الذي يجنونه ، أو أن يقرروا كيفية استعماله .

وفي مرحلة ثانية ، يتم البحث عن مصدر للطاقة المحلية — طاقة مائية في الجبال المروية التي تعبرها السيول ، وطاقة حيوانية بزوج من الابقار يدوران في مدار ، وطاقة رياح أو طاقة شمسية في مكان آخر

أولاً من أجل تشغيل مضخة أو ناعورة تغذي الماشية بالماء ، ويصفى الماء من أجل البشر . ويمكن لهذه الطاقة أيضاً أن تدير مطحنة الذرة والذرة البيضاء بدون اللجوء إلى المحرك الباهظ الكلفة ؛ وعلى هذا النحو يتغير وضع النساء تغيراً كلياً . وعندئذ تذهب الفتيات إلى المدارس بأعداد أكبر . ويمكن لهذه الطاقة أن تقدم فيما بعد الكهرباء اللازمة لانارة المدرسة وبيت الشباب ثم القرية ، وأن تتيح ذات يوم تقوية التعليم بواسطة الاذاعة والتلفزيون ، شريطة أن يتولى الفلاحون مراقبة البرامج المذاعة أيضاً فلا تظل كما هي اليوم تشبعاً مستمراً بالطابع الغربي المضلل ، وأداة لنزع الثقافة ونزع الطابع الافريقي (ومن بينها تلفزيون زامبيا) تدفع إلى تحضر جنوني طائش .

وإن مثل هذا المخطط يجب ان يتلاءم مع كل وضع ، ويجب بوجه خاص أن يوضع بالتعاون مع الفلاحين المعنيين ، سواء منهم المزارعون القدامى وشيوخ الأرض أم الشبان الذين دخلوا المدارس ولديهم الشجاعة للبقاء في القرية . وسينتهي بنا الأمر إلى أن ندرك أن مبادرة الشبان الذين يعملون هي الوسيلة الأولى للتنمية ؛ ويمكن أن تندرج في إطار جماعي : فعندما احترق حي من قرية فلاحية في نيامي راح الجميع يتعاونون في إعادة بنائه . ومثل هذا المشروع يتوافق إلى حد ما مع المخطط الذي كانت « Ruvuma development association » قد بدأت بتنفيذه في تانزانيا منذ ماقبل بيان آروشا والذي حطمه الحزب بعنف لأنه لم يكن يريد أن يستفيد الفلاحون مباشرة من الفوائض التي يخلقونها .

وبوساطة زراعات التصدير التي لاتزال تشجع حتى اليوم بل تفرض فرضاً اتجه هذا الفائض والحالة هذه إلى الأقليات ذات الامتيازات التي تمسك بحزم بجميع السلطات . فهل ستدرك هذه الأقليات — وندرك

نحن اصحاب الامتيازات في العالم الغني — أنها آخذة بتخريب بلادها ؟ وينبغي والحالة هذه على الفلاحين ، بعد أن يضعوا مشاريعهم ، أن يفرضوا احترامهم بما يكفي لجعلهم قادرين على تنفيذها . ان رئيس نقابة زراعية في بواكيه بساحل العاج لم يخش ان يعرب عن مدى شعورهم بأنهم محتقرون ، ولكنهم يعرفون أنهم لايستغنى عنهم .

٦ — ماالعمل في مدن الأكواخ ؟

أن يوقف أولاً توسعها الرهيب ، وذلك بجعل الحياة في القرية أمتع وأكثر جاذبية ، وبأن تعاد إلى الفلاحين سلطة القرار الفعلية التي كثيراً ماسلبتهم إياها الادارة . إنه ينبغي ولاريب إعطاء القرية الأولوية المطلقة ، ولكن حركة الهجرة الريفية بلغت حداً من الضخامة بحيث لابد من وقت طويل لتخفيفها . والمشكلة بالنسبة للشبان هي أقل في منعهم من الرحيل منها في حثهم على العودة من تلقاء أنفسهم في شروط حسنة . ويمكن لمجموعات من السكان أن تدير تنظيم أحيائها من اجل الخدمات الأساسية : كجر المياه ، والمجارير ، ومجمعات الأقذار ، والمدارس والمستوصفات . ثم يغدو ممكناً تحسين الفعاليات الانتاجية الموجودة فيها الآن ، كالصناعة الحرفية التي تجمع جميع نفايات المدينة الحديثة (من خشب ومعدن) ، من نيروبي إلى أبيجان فتستخرج منها أشياء نافعة جداً تنتج وتباع بأسعار رخيصة جداً .

ويمكن ازالة عقبات كثيرة تقف في وجه خطة كهذه . ولماذا تهدم مدن الأكواخ هذه ويقصى الفقراء عن البيئة الحضرية إذا لم يكن ذلك من أجل ألا تؤذيهم رؤية ذوي الامتيازات ، ومن أجل إخفائهم عن أنظار الزائرين الأجانب القادمين عن طريق المطار ، ومن أجل ألا يشكلوا خطراً اجتماعياً كامناً في داخل المدينة « الجميلة » . وسكان الأكواخ

هؤلاء لن يندفعوا إلى تحسين مسكنهم بدون أمن عليه . وينبغي مساعدتهم على استخدام أكثر التكنولوجيات ملاءمة ، وذلك بالمشورات الفنية وبقروض للتجهيز كثيراً ماتخصص حتى الآن لأصدقاء السلطة ، وأن توزع باديء الأمر نفقات البلديات توزيعاً أعدل ؛ وتجب مساعدتهم على تحسين إنتاجهم وتسويقه ، وذلك بقبولهم كموردين للأسواق الادارية التي يجب تسهيل وصولهم إليها بدون إكثار من المعاملات الورقية . إن الأمية الوظيفية يمكن أن تقترن فيها بتدريب تقني عملي جداً ملائم لأوضاعهم وقابل للتطبيق في الحال .

وحول هذه الأحياء المحيطة بالمدن يمكن أن تنظم حدائق عمالية : إن خمسة آرات مروية لكل اسرة ستوفر عملاً منتجاً وتسهم في مكافحة سوء تغذية النساء والأطفال . إن المشورات الفنية ، والأسمدة والبذور ، ومجموعة صغيرة من الآلات ستجعل هذه الحدائق (١) — والبساتين — أكثر إنتاجية .

٧ — السلطة للفلاحين وللقرى : مسؤولياتنا

في خطاب الافتتاح للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أكد الرئيس نيريري « أن أحسن الحكومات قصداً ، بما فيها حكومتي ، تتحدث عن الحاجة إلى التنمية الريفية كما لو أن الشعب ليست لديه أية فكرة خاصة به [. . .] والسلطة السياسية تتجه بطبيعة الحال نحو أغنياء العالم [. . .] [في حين] أن السلطتين السياسية والاقتصادية يجب أن تكونا في أيدي الشعب داخل القرية والمنطقة

---

(١) لنتذكر العمل الرائع في البساتين العمالية في ڤالا نسين الذي خفف من بؤس الطبقة العاملة .

والأمة [. . .] وإنه لأمر أساسي التأكد من أن الفوائض التي يحصل عليها الريفيون تبقى في الأرياف [. . .] وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الريفي بتنمية المصادر المتناوبة في الإنتاج والاستخدام » إن نيريري رجل حسن النية ولاشك ، ولكننا رأينا بيروقراطيته ماتزال تفرض على فلاحيه في بلاده نسبة كبيرة من زراعات التصدير : حتى في أوساط تكون فيها هذه الزراعات هامشية .

وفي كتاب « دروس الأزمة » يذكرنا كلود رينوا الذي عمل طويلاً حول مارادي في النيجر تذكيراً وثيق الصلة بالموضوع جداً أن أزمة منطقة الساحل ليست مرتبطة فقط وبوجه خاص بالتقلبات المناخية وبالانفجار السكاني ولابتدهور الوسط الطبيعي ، بل مرتبطة « فعلاً باختلال الطرق القديمة في توزيع وتداول السلع الحيوية (تخزين ، وإعادة توزيع داخل المجموعات الجماعية المتماسكة) [. . .] . إن السيطرة التدريجية لنظام اقتصادي ، والسفتجة [. . .] ومبادلة المنتجات الزراعية المحلية بالعملة ثم استرجاع هذه العملة عن طريق الضرائب وبيع المنتجات المستوردة [. . .] عند الاستقلال ، كل ذلك يشهد — على حساب الجماهير الفلاحية — نشوء برجوازية وطنية ، ادارية وتجارية » .

وعلى ذلك فهو ينصح بأن يعطى الاقتصاد الزراعي مجدداً إمكانية تغذية تنميته الخاصة به ، عن طريق تكديس داخلي للفوائض [. . .] نحو شكل من الادخار الجماعي ، القروي [. . .] ، وبأن تعاد سيطرة الشركات الزراعية على نظام الانتاج الزراعي [. . .] . ومن هنا كانت حاجة الوحدات الريفية إلى أن تتناقص تبعيتها لمبادلاتها

النقدية مع الخارج(١) . » . ونصل هنا إلى نقطة اساسية . إن للبلدان الافريقية مصلحة في تقليص مبادلاتها مع العالم الرأسمالي ، كي تقلل من إمكانياته في الاستغلال ، وعليها أيضاً أن تغير بنية هذه المبادلات . ويبدو لنا ذلك صحيحاً بالنسبة إلى القرية التي هي موضع استغلال مزدوج ، استغلال العالم الخارجي واستغلال المسؤولين فيها ؛ فلا بدّ اذن من مزيد من السلطات للفلاحين وللقرى . . . . .

غير أنه قلما يستطاع إعطاء الفلاحين سلطات اقتصادية وسياسية حقيقة اذا كانوا غير قادرين على أخذها ، أي اذا لم يتنظموا هم أنفسهم في مجموعات قادرة على أن تفرض احترامها . ويشيرون هنا وهناك إلى حركات مقاومة للسلطات ، وفي عام ١٩٦٨ أنشأ الفلاحون السنغاليون ماأطلق عليه بحكمة اسم « القلق الفلاحي » . وحصلوا آنذاك على شروط أفضل ، وذلك بتقليص حقولهم من فستق العبيد لأكثر . وبعد موسم ١٩٧٩ السيء جداً يتحدثون من جديد ، في عام ١٩٨٠ ، عن رفع سعر فستق العبيد ؛ وألغيت ديون ، وهذا قلما يشجع ذوي المعاملة الحسنة ، لأن سيئي المعاملة وحدهم يستفيدون منه .

إن الفلاح يريد أولاً أن يشبع ، فيلزمه اذن ، في هذه المناخات التي لايعتمد عليها ، أن تكون الأولوية للزراعات الغذائية ، وأن يبدأ من جديد ، كما في أيام ماقبل الاستعمار ، بتكوين احتياطيات عائلية أو حتى مخازن جماعية . وبدلاً من التعاونيات التي تفرضها وتسيطر عليها السلطات ويستفيد منها المسؤولون عنها أولاً يجب أن توجد للفلاحين تجمعات اقتصادية واجتماعية وأخيراً سياسية يديرونها هم

(١) وهذا يقتضي تنمية صناعة الحرفة ؛ والصناعة النسيجية أولاً .

ويشرف عليها الجمهور وتكون قادرة على الوقوف وقوفاً فعالاً وغير عنيف (١) في وجه السلطات التي تستغلهم .

ذلك أن السلطات لن تتخلى عن حقوقها وامتيازاتها بدون معارك، وبخاصة لأنها تعرف أن القوى المسيطرة تساندها . وهذا مايؤكد مسؤوليتنا الحاسمة ، مسؤولية امتيازاتنا وتبذيراتنا الآخذة بتخريب كوكبنا الصغير تحت أبصارنا اللامبالية . ولاتستطيع اوربا الاستغناء عن افريقيا وعن العالم الثالث الذي يزودها بالطاقة (٢) والمعادن والمنتجات المجلوبة بأسعار زهيدة ؛ فمن مصلحتها إذن على المدى الطويل أن تكفل مستقبلاً افريقياً بدلاً من تأييد من يجيزون لها نهبها وتخريبها .

ليست لنا على المدى البعيد مصلحة البتة في اختناق افريقيا وخراب العالم الثالث ، لأن ذلك سيؤدي إلى تصدع الاقتصاد الغربي . ولن يكون اشتراكيونا الغربيون قادرين على تهيئة بديل فعال إلا عندما يهتمون فعلاً بالعالم الثالث . عندئذ سيحاولون تنظيم اقتصاد عالمي يبدأ فوراً بتقليص وجوه التفاوت بدلاً من التحدث دوماً عن رفع مستوى عيشنا ، وبالإقلال من تبذير الموارد النادرة في كرتنا الأرضية . وهذا يعني سياسة تقشف : بالنسبة لمن هم أغنى أولاً ، ولكن بالنسبة للأكثرية العظمى من سكان اميركا الشمالية واوربا واستراليا واليابان أيضاً ،

---

(١) ليس الغرباء هم الذين يحسن أن ينادوا بثورات عنيفة قد لا يشاركون فيها . ولنذكر مع ذلك أن التنازلات عن الامتيازات ، ليلة ٤ اب ١٩٧٩ ، قد سبقها عدد من الحرائق في القصور أضرمها الفلاحون الذين لم يكونوا غرباء عن هذه التنازلات . لقد خشي الأقوياء أن يخسروا كل شيء فرموا بعض حمولتهم .

(٢) لا يزال البترول زهيد الثمن جداً ، إذ إننا مستمرون في تبذيره بكثير من الطيش .

إن لم نقل بالنسبة للمعسكر الاشتراكي فيما بعد ؛ تقشفاً يمكن أن يتوافق تماماً مع حياة أمتع وأكثر أنساً وأقل أنانية (١) .

٨ – غناء كئيب :

كتب جان بول هاروي في عام ١٩٤٤ يقول : « افريقيا ، الأرض التي تموت» ، القارة التي يبدو أن قدرها هو أن تُنهب ، مهوى أطماعنا واحلامنا التوسعية التي يصعب علينا جداً أن نتخلى عنها ونحن نختنق في بلادنا الاصلية وخمولنا المريح ؛ دعامة أوهامنا الايديولوجية ، واليوم مقبرة آمالنا وأوهامنا .

افريقيا التي أضلتها تنميات استوردت أو أطيل التفكير فيها ؛ تربة خربة ، متصحرة ، ومشاهد طبيعية مجتثة ، ومجتمعات مهدمة أو مضعضعة البنيان ، لم يمكن الاستعاضة عنها ؛ وفلاحون مستغلون محتقرون ؛ وصفوة لاتزال نتحرك في عواصم لاتحكم في الحقيقة سوى نفسها ، وفيما وراء ذلك فراغ كبير ؛ وخبراء ذوو شأن وفائقو العلم مستمرون في التصرف بالملايين وبكثير من الربح : إن الغناء كئيب والنتائج مرهقة . فلا الاشتراكيات التي تتصورها البلاد الباردةولاالنظم الرأسمالية المدخلة من الغرب نجحت في إخراج افريقيا من تخلفها ومن

---

(١) « على الشعب الاميركي ان يدرك اخر الأمر أن مستوى العيش الذي ينعم به– ومعه عدد من الشعوب الأخرى ومنها نحن – مبني على كتلة من المظالم التي لن تكون القوة الغاشمة كافية دوماً لتأييدها . ولا بد من قبول التضحيات اذا كان الناس لا يريدون في كل مكان تحمل الكوارث ؛ ويجب جعل حدود التبادل بين الشمال والجنوب أكثر عدلا . ولا يجب أن نقنع انفسنا بأن الازدهار الذي ننعم به قد نلناه عن جدارة ، وبخاصة عندما نكون قد استفدنا من بعض الفرص المؤاتية التي لم يحصل عليها الآخرون » جاك مادول : لوموند ٦ ايار ١٩٨٠ (ذكره رينيه ديمون) .

وهدتها . وهاهي « معجزات » كينيا أو ساحل العاج ينكشف زيفها عما قريب . . . إن افريقيا في طريقها إلى الافلاس أكثر منها إلى التنمية ، والمجاعة على ابوابها . . . أو في جدرانها . لقد أخفقنا .

في الكارثة لابد من كبش فداء ومن أن يلقي كل فرد اللوم على نفسه . فبعضهم يندد بالغرب المجرم — فضلاً عن أنه منافق وجشع أكثر منه مجرماً ؛ ويحكم آخرون حكماً لايقبل الاستئناف على الصفوة الفاسدة المستغلة ؛ ولكن لارجل الشارع عندنا ولا فلاح سهوبهم يشعران بأن الأمر يعنيهما . فلماذا لانسلّم بأن مسؤولية الفشل جماعية فنبدأ آخر الأمر حواراً حقيقياً بلغة مجردة عن المصالح والايديولوجيات والضغائن ؟ .

وماجدوى الكلام البذيء وهذيان المثقفين التعليمي وحسن نيات المناضلين العاجزين؟إن التقارير المتهكمةتهكماًبذيئاً وحتّى المحذرة،التي غالباً ماتكتب بعبارات تكنوقراطية ، البريئة والخالية من المضمون ستظل تتكدس في خزائن المنظمات الدولية والادارات المحلية ومكاتب الوزراء .

بل إن هؤلاء الملايين من الافارقة الذين همهم الأول أن يبقوا في قيد الحياة ماذا كان عليهم أن يفعلوا بوقاحتنا ، وبرأفتنا ، وبموضوعيتنا أو خيبة آمالنا ، وماذا عليهم أن يفعلوا بآرائنا وبكتبنا (ومنها كتابنا هذا) ؟

« إننا لسنا موضوعات للتجارب ، إننا بشر » ، هذا ماأعلنه أمين جمال (وزير مالية تانزانيا) على الأعضاء في اجتماع ACP—CEE في آروشا في أذار ١٩٨٠ . وذلك أن افريقيا — وقد تركنا كل شيء لتحليلاتنا وتجريداتنا ومخططاتنا — هي أولاً بشر لايمكنهم أن يقبلوا

بأن يضحى بهم تحت أنظارنا غير المبالية . وعندما يتساءل الأفارقة ، هناك ، عن المصير ، ويلتمسون بنزاهة حلولاً لمشاكلهم ويسألوننا كيف تتصرف اوربا في مواجهة الكارثة الافريقية ، ماذا نستطيع أن نفعل ، ترديداً منا لأصداء أصواتهم ، سوى أن نجيب : « إن الأمر لدى الاوربيين سواء . . . » ؟ .

ولانجرؤ ، تحفظاً منا ، على أن نوضح أن الفرنسي الوسط ، الواقع في شرك التنمية ، يهتم أولاً بسيارته ، وبالوقود الذي يمكنه ان يضعه فيها ، وبالعطالة التي يستطيع دفع نفقاتها على ساحل رملي متخلف ماأمكن . وبساعات الفراغ الاضافية ؛ وأن نوضح أننا في بلادنا نشكو الإفراط في تناول الطعام (١) ؛ في حين أن المرضى في بلادهم يموتون ، لعدم وجود واسطة نقل للذهاب بهم إلى المستشفى ، ولفقدان الأدوية ، وفي حين ينشغل الناس العاديون بفقدان الصابون ، والملح والذرة ، والرز ، والذرة البيضاء بوجه خاص .

إن لكل مجتمع مشاكله وهمومه ؛ والغريب أن يستطيع عالمان التعايش على هذا النحو في عالم يزعم أنه متحضر . وعلى ماأكده فيديل كاسترو ، رئيس منظمة البلدان غير المنحازة (٢) : : « لماذا ينبغي على بعض الشعوب أن تمشي حفاة الأقدام كي يسير آخرون في سيارات فارهة ؟ ولماذا لايجوز لبعضهم أن يعيش سوى ٣٥ سنة كي يعيش آخرون ٧٠ عاماً ؟ ولماذا ينبغي على بعضهم أن يكونوا فقراء حتى البؤس كي يكون غيرهم مفرطين في الغنى ؟ إن لبعض البلدان

---

(١) انفق في المانيا في عام ١٩٧٩ خمسة مليارات مارك لمكافحة البدانة .

(٢) الدورة ٣٤ للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ، ١٢ اكتوبر ١٩٧٩ .

منفذاً إلى البحر ، وليس لبعضها الآخر ، وبعضها يملك موارد للطاقة وبعضها الآخر لايملك ، وبعضها متخم بالآلات والمصانع بحيث لايستطاع فيها تنشق هواء جوها المسموم ، وبعضها الآخر لايملك سوى سواعده الناحلة كي يحصل على خبزه . وخلاصة القول أن بعض البلدان تملك ثروات وفيرة في حين لايملك غيرها شيئاً . فما هو مصير هؤلاء الذين لايملكون ؟ أيموتون جوعاً ؟ أيظلون فقراء إلى الأبد ؟ ومانفع الحضارة إذن ؟ ومانفع الضمير البشري ؟ وماجدوى الأمم المتحدة ؟ ومانفع العالم ؟ »

٩ — بؤس — مشهد وحرية :

إن عدم مبالاتنا هو من أسوأ الاختناقات ، وهو أقساها بالنسبة لافريقيا . وهذا كله بعيد عنا جداً . ومع ذلك . . . لقد كانت المسافات فيما مضى طويلة جداً وكان كل سفر مغامرة تشعرك بالغربة ولاشك . ولكن بدون مثل هذا الانقطاع بين أنماط عيشنا . والحال أن المسافات المادية قد قلصتها الطائرة في هذه الأيام ، ففي بضع ساعات نرى أنفسنا في باماكو أو دار السلام . غير أن المسافة الأخرى ، المسافة الحقيقية ، قد كبرت . وسيقول لنا الخبراء إنها بنسبة ١ إلى ١٢٠ ، ويقول آخرون إنها كنسبة ١ إلى ٤٠ ، ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة لرجل الشارع ؟ ولابد من ان نقارن بصورة دقيقة وعادية بين يوم تكساسي مرفه (أو برجوازي من نويي) وبين يوم فلاحة من منطقة الساحل . لقد عجزت تكنولوجيتنا كلها وعجز ذكاؤنا كله عن تقليص تلك المسافة . والفارق الوحيد هو أننا كنا من قبل لانعلم ، أما اليوم فنحن عالمون . وليس الأمر صعباً جداً . إن العالم الثالث ليس بالنسبة لنا سوى مشهد . إننا غائصون في مقاعدنا الوثيرة وأرجانا في أحذيتنا الدافئة ننظر إلى شاشة

تمر عليها صور المجاعة ومهرجان البؤس ، وقد ألفنا المشهد بحيث لم نعد نميز بين الواقع والخيال ، لأن هذه الأرقام المخيفة وهذه الصور البغيضة لاتعني شيئاً وتنتهي إلى إشباعنا . أما وسائل الإعلام فقد خدّرت الرأي العام بدلاً من أن ترهف حسه . وإننا لنعرف ، نحن الحسني الاطلاع ، كيف يموت الناس في الهند وفي افريقيا واميركا اللاتينية . وهذا هو كل شيء . وعندما يصبح الوضع مؤلماً جداً ، وعندما يرص أطفال كمبوديا هياكلهم العظمية ويأتون ليموتوا أمام اعيننا الكئيبة وبطوننا المتخمة ، فاننا نرتعش مسافة مرور الصورة لأن حياتنا اصبحت باهتة بحيث نحتاج إلى آلام الآخرين كي نحس بذواتنا إحساساً جيداً . وعن طريق التضاد . ولكن احداً لايهتم بسوء التغذية العادي الذي يدمر افريقيا والعالم الثالث ؛ مالم يصبح سوء التغذية هذا مذهلاً في منطقة الساحل ، وعندئذ ستكون انتفاضتنا قصيرة المدى . وهذا كله بعيد جداً ، ولانتوصل إلى تصديقه حقاً . إننا لانريد ذلك .

ونحن الذين نشتد في المطالبة بحقوق الانسان ، ماذا نفعل بمئات الملايين هؤلاء الذين يعيشون تحت « عتبة الفقر المدقع » .— كما لو كانت هناك عتبة . . . — وبخمسة عشر مليون طفل يموتون كل سنة من جراء سوء التغذية ؟ إن حريتهم لاتهمنا ، لأن هؤلاء الناس العاديين قلما يكون لهم وجود في نظرنا ولأنه يبدو طبيعياً أن الحق الوحيد الذي يملكونه هو حقهم في أن يموتوا . وهم أحرار في ذلك . وحتى هؤلاء المثقفون الذين يثيرهم كثيراً حرمان الحرية الذي يعانيه نظراؤهم في المشرق أو في غيره ، وكأنما لهؤلاء النظراء أولوية ، ينسون أن حريتنا ميالة آخر المطاف إلى الاستغلال وأن امتيازاتنا ميالة إلى التبذير . وكيف لهم أن يتصلوا لقضية الستة والثلاثين ألفاً الذين يموتون كل يوم من

جراء سوء التغذية بدون أن يتهموا المجتمع نفسه الذي يؤمن لهم نظاماً أساسياً ؟ وقد كتب فرنان برودل يقول : « لقد اصبح متعذراً أن نفهم اوربا بدون أرقائها واقتصادياتها المعرّضة » . إن طبقتنا المثقفة لن تكون ماهي عليه بدون الرق ، والاستعمار واستمرار النهب . وقال فيديل كاسترو : « كثيراً مايتحدثون عن حقوق الانسان ، ولكن ينبغي أيضاً التحدث عن حقوق الانسانية » . وبينما كان صاحبنا فولتير يناضل من أجل حرية المدعو كالاس لم يكن يخشى أن يمول المهربين ، حتى لو كان الأمر يتعلق بأرقاء . . . وكان سارتر يعترف بأن نزعتنا الانسانية كانت تجد نفسها ، بعد تعريتها ؛ « عارية تماماً وغير جميلة : إنها لم تكن سوى ايديولوجية كاذبة وتبرير لطيف للنهب ، وكان حنانها وتصنعها يكفلان اعتداءاتنا » . وبالطريقة نفسها لن يقبل العامل الفرنسي عامة التسليم بأن بروليتاري القرن العشرين الحقيقي هو فلاح السهوب ، والفلاحة فوق ذلك بعد .

إن أنصار المرأة الأشداء عندنا يصعب عليهم أن يتخيلوا حياة فلاحة افريقية . وفي أواخر القرن الثامن عشر كان مونغو بارك يلاحظ بصدد الزنجيات الأرقاء لدى الموريتانيين أن « وضعهن مؤسف للغاية . فمنذ طلوع النهار يجبرن على الذهاب لجلب الماء في قرب كبيرة . وبعد حمل الماء تسحق الزنجيات الذرة ويهيئن الطعام ؛ ولما كانت هذه الأعمال تتم دوماً في الهواء الطلق فانهن يتعرضن لحرارة الشمس والنار والرمل . وأثناء الفترات الفاصلة يكنسن الخيمة ويفعلن كل ماهو أكثر مشقة . وعلى الرغم من ذلك تساء تغذيتهن ويعاقبن بقسوة » . وبعد قرنين لايزال هذا الأمر صحيحاً في أغلب الأحيان ، رغم أن النساء لم يعدن

أرقاء (١) – بالمعنى الحرفي – وأنهن لم يعدن يعاقبن بمثل تلك القسوة . ولكننا نضيف إلى أعبائهن سخرة الاحتطاب والعمل في الحقول ونقل المحاصيل في كثير من الأحيان ، مما رأيناه من قبل في تانزانيا . وكل مافي الأمر أنه لم تعد لنا عين بارك البريئة وأننا نجد ذلك كله طبيعياً . وهاهو الغرب السخي الذي يتأثر بالمشهد المسرحي وبالانفعالات الشديدة المتعلقة بالبشرة يشن حملة صليبية لاعلى بؤس هؤلاء النساء المسام .صحته بل على عمليات التشويه الجنسي ، الفظيعة ولاشك والتي نستنكرها ولكنها تبقى مشكلة إفريقية قبل كل شيء ، وحتى سحاقيات الولايات المتحدة اللواتي يتدخلن في ذلك . وبحجة مساعدة « أخواتنا في افريقيا » ألسنا ننتهك مرة ثانية عفاف هؤلاء النسوة اللواتي أصابهن الأذى من قبل ؟ وهذا بطبيعة الحال أكثر تأثيراً من مكافحة استغلالهن اليومي الذي هو أيضاً استغلال مجتمع بكامله والذي نستفيد منه ، مرة أخرى .

لقد فقدنا إلى حد ما حس الأبعاد ، وحس الواقع ، واختلطت الاوراق وتعقدت الأمور كثيراً ، فكيف يمكن التحدث بعد عن الحوار ؟ . . .

١٠ – أهذه « حضارة » ؟

بعد هذا القدر من التحضيرات والمجردات ربما حانت ساعة البساطة ، وهي ليست ولاشك ساعة التبسيط ؛ أعني الاهتداء إلى « طريق القرى » التي ربما كانت طريق الحس السليم ، والعودة إلى نقطة الانطلاق : ماهي التنمية ؟ . ماهي تنميتنا أولاً قبل الحديث عن تنميتهم . ذلك أن هذا النموذج الذي نعتز به كثيراً والذي سنقول في افريقيا إنه غير

(١) لايزال هناك أرقاء ، في موريتانيا بوجه خاص .

صالح لهم بعد أن جعلناهم يعتقدون العكس زمناً طويلاً ، هل هو في الأصل صالح لنا إلى هذا الحد ؟ إننا نشهد آخر الأمر في هذه البلدان السيئة البنيان الظواهر نفسها التي نشهدها في بلداننا ، ولكن بصورة أجدر بالمشاهدة : من تدمير المجتمع الريفي والهجرة إلى المدن والبطالة المتعاظمة وأسباب الحرمان . وعندنا أيضاً تعدّ المدرسة عاطلين لو كانوا في الزمن الماضي لوجهوا إلى طموحات أخرى . والأمراض « المتطورة » تزداد في مدن سيكون فيها عما قريب طبيب لكل ٢٥٠ نسمة (١) . وقد ترى في باريس مستشفى فخماً لن يفتح ابوابه أبداً لعدم القدرة على دفع نفقات تشغيله . وربما كان فشل افريقيا هو إخفاقنا أيضاً . وهاهي انكلترا التي كانت فيما مضى سيدة البحار ومهد الثورة الصناعية تجد نفسها اليوم في طريق التخلف . أما اميركا الفائقة القوة ، الغنية جداً بالأدمغة النادرة (التي كثيراً ما « نهبت » من مناطق أقل تطوراً) فأي أنواع من الأفراد عساها أن تقدم للانتخابات القادمة ... ؟

واذا سلمنا مع ذلك بأن كل الأمور تسير سيراً حسناً فاننا سنكون في مطالع القرن الحادي والعشرين موزعين إلى ١٠ ٪ من الشبعانين في مقابل ٩٠ ٪ من البائسين الذين يعانون الجوع والفقر . وهذه الأسلحة التي نثابر على صنعها قد لاتكون عديمة الجدوى في حمايتنا في منعزلاتنا الباذخة . . . فهل هذا تمييز عنصري على المستوى العالمي ؟ لقد قال فيديل كاسترو أيضاً : « اذا لم نجد حلاً سلمياً وحكيماً للمظالم ووجوه التفاوت الحالية فان لمستقبل سيكون كارثة . يجب أن تتوقف قعقعة السلاح ، ولغة التهديد ، والغطرسة في الساحة الدولية . وقدملنا الاعتقاد

---

(١) في الأرياف الافريقية طبيب واحد لكل ١٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ نسمة .

بأن المشاكل يمكن أن تسوى بأسلحة نووية ! إن القنابل ستكون قادرة على قتل الجائعين والمرضى والجهلة ، ولكنها لن تستطيع قتل الجوع والمرض والجهل ؛ كما أنها لن تستطيع ان تقتل تمرد الشعوب العادل ، وستجرف الكارثة الأغنياء أيضاً ، وهم أكثر من سيخسر في هذا العالم » .

وهل يستطيع الغرب الموسر (رغم أنه محروم) الاستمرار في التباهي باكتفائه — مع أن هذا الاكتفاء تابع للبترول ولأمبرياليات أخرى — وعند قدميه ملايين الجائعين ، المنسيين ، المحتقرين ؟ ففي أي نوع من العالم نريد أن نعيش ؟ . وربما حان الوقت لابتكار علاقات جديدة والنظر بعيون أخرى ، وذلك لأنه ليس لناخيار آخر . فلنغير موقفنا قبل فوات الأوان .

ولكن منذا الذي سيبدأ ، مالم يكن مجبراً على ذلك ؟ إن النهايين الغربيين لن يتنازلوا بسهولة ، فان مصالح كثيرة معرضة للخطر والآلة الاقتصادية شديدة التشبيك ، والمدى البعيد ومستقبل كوكبنا قلما يعنيانهم ؛ وكل مايعنيهم هو مستقبل اولادهم ، بل يجرؤون على الأمل في أن يستطيع اولادهم الحلول محلهم . ومن جهة أخرى فان طبقات الصفوة الحاكمة في افريقيا التي تطبق سياسة المدى القصير في قلق محموم ليس لديها أي داع للتراجع ؛ فمن بعدها الطوفان ! وكثيراً جداً ماينسى الناس أن تاريخ الأفارقة ليس مؤلفاً فقط من وضع الزنوج ومن القرى الجماعية ، ولكن هناك تقاليد عريقة من استغلال الافريقي للأفريقي . فتجارة العبيد كانت موجودة قبل أن يأتي الأوربيون لشرائهم من على السواحل . وقد قال جوزيف نيدياي(١) :

(١) محافظ دار الأرقاء في Gorе .

« إنك لترى بسهولة وجه التجار البيض ولكن من الصعب أن تتخيل وجه التجار السود » ، ويضيف قوله : لولا وجود بائعين ماكان هناك مشترون . لقد وجد الغرب دوماً في المنطقة حلفاء مستعدين أن يرخصوا إخوتهم وبلادهم . وأولئك الذين يتذمرون من النهب هم انفسهم ، وكثيراً مايستفيدون منه ، لايدركون دوماً أن المصالح الكبرى تتلاعب بهم وأن أحداً لايحمل تذمرهم على محمل الجد حقاً . ولابد لك من أن تضحك ، في نيويورك أو جنيف ، عندما تراهم أثناء اجتماعات العالم الثالث — التي تسخو المنظمات الدولية في تنظيمها — يعبون الشمبانيا بالكافيار ، باسم المحرومين . فأي وزن يمكن أن يكون لهم من الآن فصاعداً ؟ وحتى اذا كان رؤساء الدول ليسوا دوماً فاسدين — وقد رأينا عدداً منهم من تانزانيا إلى منطقة الساحل — فانه سيكون من حولهم دوماً وزير ما أو موظف كبير أو مسؤول آخر شبه حكومي سرعان ماتتبينه العين البصيرة ، عين الشركات المتعددة الجنسيات أو عين مستفيدين آخرين . ولو كان جميع هؤلاء المسؤولين يمثلون حقاً مصلحة بلادهم العامة ويمثلون حقاً الفلاحين والعمال ، لتغيرت لهجة الحوار بالتأكيد . ثم هل لهم مصلحة فعلاً في الانزواء في قصورهم وحدائقهم ومسابحهم في حين تزداد البطالة والجوع والحرمان في كل مكان؟وفي أحسن الأحوال قد يرفض ارقاؤهم الجدد أن ينحنوا . أما هم الذين ترعرعوا في كتب التاريخ الاوربي فقد ينبغي عليهم أن ينظروا في فقرة ٤ آب من الفصل الخاص بفرنسا . . ..

وتغيير الموقف هذا لايجب ان ينحصر في سلطات الحكم ، بل يجب أن يحدث — كي يكون حقيقياً — على جميع المستويات ، ذلك

لأن الأمر يتعلق باعادة النظر في التنمية ، وحتى المعونة يجب أن يعاد النظر فيها ، بدون الوقوع في حقارات وقعت في أمكنة أخرى . بل لماذا نستمر في إلقاء بقايا مأدبة أبقارنا طعاماً لجميع هؤلاء الجائعين ؟ والأفضل أن نساعدهم على أن ينتجوا ، مع مراعاة حاجات البشر العاديين وتطلعاتهم ، وهم الذين يؤلفون الأكثرية العظمى ، وذلك بأن نسلم نهائياً بأنهم بشر لاخنازير . إن علينا أن نجد شيئاً آخر ، وأن نعيد النظر في البحث مادام بحثنا قد أخفق ، وهو آخر الأمر تبسيطي جداً من أجل حالات كثيرة التعقيد ، وأن نعيد النظر في المعونة الفنية وفي التعاون تبعاً لحاجات البلاد الحقيقية ولمصلحة أشدها عوزاً . لقد اردنا أن نصنع الزراعة بدون الفلاحين ، والتنمية بدون البشر — إن كشف الحساب ثقيل .

وأخيراً فان تغيير موقفنا يهمنا نحن أيضاً ، نحن المراقبين — حتى لو كنا متعاطفين — ويهمنا موقف رجل الشارع الذي يشعر بأنه غريب عن كل هذه القضية . واذا افترضنا أن هذا العالم الذي يقال له « العالم الثالث » ليس سوى قفا عالمنا ، وأن كل نزعة عرقية وأبوية وكذلك رعشات رئيسات الجمعيات الخيرية قد انقطعت ، فاننا جميعاً مبحرون في سفينة واحدة . وعلينا أن نسلم بأن مشكلة البقاء هذه ربما كانت مشكلتنا أيضاً . إن أوربا لاتستطيع البقاء مفصولة عن العالم الثالث ، كما لاتستطيع الاستمرار في البقاء مفصولة عن افريقيا .

وسيتهموننا بأننا ننذر بالكوارث ، وباننا نقوم بدور كاساندر (١)

---

(١) في الاساطير أن كاساندر كانت تتنبأ بالمستقبل . ولما أخطأت بحق الإله عاقبها بأن جعل الناس لا يؤمنون بتنبؤاتها . يضرب بها المثل على بعيدي النظر الذين لا يقعون إلا على متشككين (المترجم)

أو بدور المعكر المضايق في الأعياد . ولكن العيد انقضى وانتهت النبوءات : والكارثة ماثلة . وبعد كل مارأينا كيف لنا أن نتجنب الانفعال حين نصطدم عند عودتنا بلا مبالاة المتطورين ؟ فاذا لم يحدث تغيير في الموقف، ومن جميع الجهات ، فما فائدة الصدقات والاصلاحات اللطيفة وحلول « الترقيع » التي لن تحل شيئاً ؟ وهل سنستمر في الصراخ في الصحراء في حين ان الصحراء الحقيقية ستستمر في الزحف ؟

وطوال هذه الأشهر ، وفي انعطافنا آلاف الكيلومترات في الريف وكيفما اتفق في القرى والقصبات ومدن الأكواخ التقينا جميع هذه الوجوه من رجال افريقيا ونسائها وأطفالها . إن الخنازير الهندية شبيهة بنا : فلاحون لاصقون بالحياة اليومية ويمارسون التضامن . ووزراء شرفاء — وهم موجودون — يستشعرون بوضوح لون الغد وهم يتخبطون في صعوبات لانهاية لها ، وشبان يبحثون عن الأمل ويحلمون ببلاد تكون بلاداً . . .

كان ادوار سوكوثين يقول إنهم سيخنقوننا . فهل سنشدّ(١) على الحبل أم سنحاول (١) معاً حل عقدته ؟

* * *

---

(١) الضمير في هذا الفعل يعود على جميع الخانقين ، سوداً كانوا أم بيضاً .

كابو فيردي

نيسان ١٩٨٠

حاشية : صرح جاك شيراك لجريدة لوموند وهو ذاهب إلى برازافيل في تشرين الأول ١٩٨٠ بقوله : إن وضع فرنسا يتدهور في افريقيا »

ووضع إفريقيا !

الفهرس

٣٠٠٠ /١/ ١٩٨٤

